



اخترنا لك



الرأسمالية
والإشتراكية
والديمقراطية

JOSEPH A SCHUMPETER

Capitalism
Socialism
and
Democracy

GEORGE ALLEN & UNWIN LTD

الجزء الثاني

بمقدم

البروفيسور هوزيف شومبتر

تقديم وتعليق

غبري صمد

اخترنا
لك



الراسمالية
والاشتراكية
والديمقراطية

الجزء

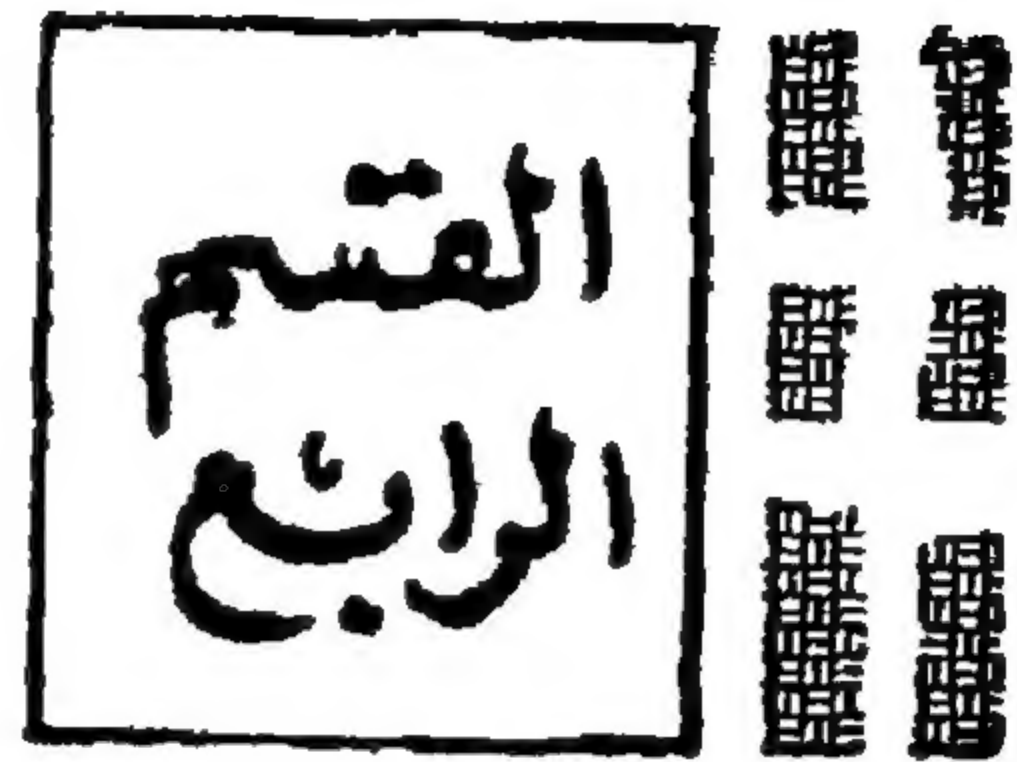
الثاني



Capitalism
Socialism
and
Democracy

By

PROF JOSEPH CHOMPETER



الإشترابية
والديمقراطية

بسط المشكلة

١ - ديكتاتورية البروليتاريا :

لاشئ أكثر خداعا للنظر من الوضوح . ولقد علمتنا أحداث ربع القرن الماضى ، أن نرى المشكلة القابعة وراء عنوان هذا الجزء من الكتاب . ولقد كانت العلاقة بين الاشتراكية والديموقراطية واضحة كل الوضوح حتى عام ١٩١٦ وكانت أكثر وضوحا بالطبع بالنسبة الى المؤهلين لشرح العقيدة الاشتراكية . ولم يكن ليدور فى خلد أى انسان أن يناقش حق الاشتراكيين فى الانتماء الى عضوية المجموعة الديموقراطية . وكان الاشتراكيون أنفسهم - باستثناء بعض النقابيين - يدعون أنهم وحدهم الديموقراطيون حقا . وأنهم دعاة المادة الاصلية دون سواهم ، وأن ليس من حق أحد أن يخلط بين ما يدعون اليه ، وبين ما تدعيه البورجوازية من زيف ديموقراطى .

ولم يكن من الطبيعى بالنسبة اليهم أن يحاولوا تعزيز قيم اشتراكيتهم بقيم الديموقراطية فحسب ، بل كانت لديهم حقا ، نظرية - يدعون اليها - أقامت الدليل على النحو الذى يرضيهم ، بأن الاشتراكية والديموقراطية شيئان ممتزجان لا يمكن فصلهما ، وتقول هذه النظرية ان السيطرة الخاصة على وسائل الانتاج هى الدعامة الاساسية لقدرة الطبقة الرأسمالية على استغلال الطبقة العاملة ، ولتمكنها من فرض مصالحها الطبقيّة على الجهات التى تتولى ادارة الشؤون السياسية للمجتمع وهكذا يبدو السلطان السياسى للطبقة الرأسمالية شكلا معيبا من أشكال سلطانها الاقتصادى . وكانت النتائج التى توصلت اليها هذه النظرية هى أن الديموقراطية من الناحية الاولى لا يمكن أن توجد مع وجود السلطان الاقتصادى للطبقة الرأسمالية ، وأن الديموقراطية السياسية المجردة ليست الا خدعة وأكذوبة، وان ازالة هذا السلطان تؤدى من الناحية الاخرى وفى

الوقت نفسه الى انهاء « استغلال الانسان للانسان » والى تحقيق « حكم الشعب » .

وليس ثمة من شك فى أن هذه النظرية تعتمد فى جماعها على المنطق الماركسى ، وذلك لأنها تنبثق منطقيا ، بل ومن ناحيه نكرار المعانى أيضا ، من التعاريف الموضوعية للاصطلاحات فى الحطة الماركسية . ومن هنا كان لابد وأن تشترك مع المنطق الماركسى فى المصير ، ومع عقيدة « استغلال الانسان للانسان (١) » ، أما ما أراه من تحليل أثير واقعا للعلاقة بين الجماعة الاشتراكية وبين العقيدة الديمقراطية ، فسأتولى بعد قليل بيانه بأسهاب لكننا فى حاجة الى أكثر من هذا . اننا فى حاجة الى نظرية أكثر واقعية للعلاقة التى قد تقوم بين الاشتراكية نفسها وبين الديمقراطية نفسها ، أى للعلاقة التى قد تقوم بعيدا عن الرغبات والشعارات ، بين النظام الاشتراكى على النحو الذى عرفناه فيه ، وبين الحكم الديمقراطى على النحو الذى يمارس عمله فيه . وعلينا لكى نحل هذه المشكلة أن نبحث أولا فى طبيعة الديمقراطية نفسها ، كما أن هناك نقطة أخرى تتطلب منا ايضا ا

فوريا .

قد تكون الاشتراكية فى وجودها ، الهدف الحقيقى للديموقراطية . ولكن الاشتراكيين أنفسهم لا يبدون اهتماما بالغا وخصوصا بالطريقة التى يتحقق فيها هذا الوجود . فهناك تعبيرا « الثورة » و « الديكتاتورية » اللذان يمثلان أمام أعيننا دائما كلما قرأنا أناجيل الاشتراكية المقدسة . وهناك أيضا عدد كبير من الاشتراكيين المعاصرين الذين لا يتوانون عن القول دائما وفى كل حين ، انهم لا يعارضون فى اقتحام الابواب للوصول الى فردوس الاشتراكية عن طريق العنف والارهاب ، اللذين لابد وأن يشدا أزر الوسائل الديمقراطية فى التحول الاشتراكى . وليس ثمة من شك فى أن الموقف الذى اتخذه ماركس فى هذا الصدد ، قادر على الايحاء بتفسير يجعله مبررا ومنزها فى أعين الديمقراطيين . ولقد أظهرت فى القسم الاول من هذا الكتاب ، كيف أن فى الامكان التوفيق بين آرائه عن الثورة والتطور . فالثورة لاتعنى بحكم الضرورة محاولة الاقلية فرض ارادتها على شعب متردد بالقوة ، بل قد لاتعنى أكثر من ازالة العوائق التى تعترض ارادة

(١) هناك سبب جوهري آخر يدعو الى عدم قبول هذه الاقوال ، وهو ان سلطان الافراد والجماعات لا يمكن ان يعرف بتعابير اقتصادية مجردة ، على النحو الذى تمرفه نظرية ماركس من الطبقات الاجتماعية .
(المؤلف)

الشعب والتي فرضتها أنظمة بالية تسيطر عليها جماعات لها مصلحتها في الحفاظ عليها . ويمكن لتعبير «ديكتاتورية البروليتاريا» أن يحمل نفس هذا التفسير أيضا . وفي وسعي تعزيزا لهذا الرأي ، أن استشهد من جديد بالإشارة الى بعض العبارات التي وردت في البيان الشيوعي ، حيث يتحدث ماركس عن استخلاص الأمور من البورجوازية على درجات وعن اختفاء الفروق الطبقيّة ، أثناء عملية التطور ، وهي عبارات تعنى اذا تجرّأنا لفظ « القوة » اجراء يدخل ضمن المعنى المفهوم عادة للديموقراطية (١) .

لكن قواعد هذا التفسير وأساسه ، التي تنزع من عبارات « الثورة الاجتماعية » و «الديكتاتورية» المشهورة ، كل ما فيها من مزوقات تحريضية يقصد منها الهاب الخيال ، ليست قطعية ولا باتّة ، إذ أن كثيرين من الاشتراكيين الذين كانوا أو الذين يعلنون أنفسهم اتباعا مخلصين لماركس لا يحملون هذا الرأي . واذا ما أذعنت لما في أقوال هؤلاء الاصوليين والفريسيين الذين لا بد وأن يعرفوا قانونهم أكثر منى ، والى ما أحمله من انطباعات من قراءة مجلدات « الحياة الجديدة » ، فأننى أجد نفسى مرغما على قبول الاحتمال بأنه لو قدر لماركس أن يختار لوضع الاشتراكية فوق مستوى الاجراءات الديموقراطية والسير عليها .

ولو فعل ماركس هذا ، لأعلن ولا شك ، كما أعلن الكثيرون من بعده انه لا ينحرف حقا عن السبيل الديموقراطى الحق . إذ أن إعادة الديموقراطية الصحيحة الى الحياة تتطلب ازالة الغازات السامة الخائقة التي تنشرها الرأسمالية لحنقها . أما بالنسبة الى المؤمنين بالديموقراطية ، فإن أهمية اتباع الاجراءات الديموقراطية تزداد بوضوح ، زيادة طردية مع أهمية القضية التي يتناولها النضال أو البحث . ومن هنا ليس ثمة من قضية تستحق متابعة أكثر دقة وعناية للاجراءات الديموقراطية ، ولا أكثر ضمانات من قضية إعادة البناء الاجتماعى الجوهرية كل الجوهر . وكل من يتهاون فى هذا المتطلب وبقبل اما بعض الاجراءات اللاديموقراطية صراحة ، واما أسلوبا من الأساليب اللاديموقراطية التي تحافظ على الديموقراطية بصورة شكلية ، يكون بشكل بات قاطع ، قد قدر الأمور الأخرى أكثر من تقديره لقيم الديموقراطية . ومييعتبر اللاديموقراطى

(١) سأعود في الفصل الخامس والعشرين من هذا الكتاب الى بحث مشكلة

(المؤلف)

الديموقراطية كما يعرضها ماركس شخصيا .

المخلص لمثله ، عملية إعادة البناء هذه ، باطلة من جذورها ، مهما كان مؤيدا لها على أسس واعتبارات أخرى . والطابع المميز للايمان المناهض للديموقراطية ، هو أن تحاول ارغام الناس على تقبل شيء تعتقد أنه في خيرهم ولمصلحتهم وتحقيق أمجادهم ولكنهم لا يريدونه ، حتى ولو كنت واثقا كل الثقة من ميلهم اليه وحبهم له بعد أن يخبروه بأنفسهم . ومن حق صاحب الافتاء وحده أن يقرر ما اذا كان يصح الاستثناء في اتخاذ اجراءات لديموقراطية ، تستهدف تحقيق الديمقراطية الحققة ، شريطة ان تكون هذه الاجراءات ، هي السبيل الوحيد المؤدى الى هذه الغاية ، ولو سلمنا جدلا بهذا الرأي ، فانه لا ينطبق على حالة الاشتراكية ، لانها كما سبق لنا أن رأينا ، ممكنة التحقيق ديموقراطيا ، اذا أريد لها النجاح عمليا .

ومن الواضح على أي حال ، أن أي قول بوضع الديمقراطية على الرف في المراحل الانتقالية ، يتيح فرصة ممتازة ، لكل راغب في تجنب الديمقراطية ومستولياتها ، اذ أن هذه الفترات المرحلية قد تستغرق قرنا أو أكثر ، لاسيما وان الوسائل تكون متوافرة لدى كل فئة حاكمة بعد أية ثورة ناجحة لاطالتها الى أجل غير مسمى ، أو لتبنى صورة من الديمقراطية تكون خالية من كل جوهر أصيل .

٢ - سجل الاحزاب الاشتراكية

وعندما نلقى نظرة لتفحص سجلات الاحزاب الاشتراكية ، تثور في وجهنا حتما ، الشكوك في صحة ادعاءاتها بأنها تتبنى بصورة صحيحة العقيدة الديمقراطية .

فهناك أولا ، دولة الكفاية والإعدل الاشتراكية الكبرى التي يحكمها حزب واحد يمثل أقلية الشعب ، ولا يتيح أية فرصة لظهور أي حزب آخر ويجتمع ممثلو الحزب في مؤتمرهم الثامن عشر ، فيستمعون الى التقارير ويتخذون القرارات دون أن يكون هناك ما يشبه النقاش . وهم ينهون مؤتمرهم بالاقتراع كما تقول البيانات الرسمية على أن الشعب الروسي ، ولاء منه غير مشروط لحزب لينين وستالين ، وللزعيم العظيم ، يقبل بذلك البرنامج الذي يتضمن الاعمال العظيمة التي تم وضعها في تلك الوثيقة التي تعتبر أعظم ماعرفه العصر ، والذي ضمنه الرفيق ستالين في تقريره

قاطعا العهد بتحقيقه ، «وبأن حزبنا البلشفي يدخل فى ظل قيادة ستالين العظيم العبقريّة فى مرحلة جديدة من مراحل التطور» . ولا ريب فى أن هذه الاجراءات، والانتخابات التى لا يكون فيها الا مرشح واحد ، والمحاكمات الصورية وأساليب البوليس السرى ، تؤلف «أكثر اشكال الديموقراطية كما لا فى العالم» اذا كان هذا هو المفهوم من تعبير الديموقراطية ، وان كان الشعب الأمريكى لا يفهم منه شيئا (١) .

لكن هذه الدولة الجامعة تعتبر اشتراكية . وكذلك الدول المماثلة لها والتى ظهرت لفترة قصيرة فى بافاريا والمجر (٢) . ولكن هناك بلا ريب ، جماعات اشتراكية مازالت تحافظ حتى يومنا هذا ، على مآثره فى هذه البلاد من المثل الديموقراطية العليا ، وتضم هذه الجماعات ، الاشتراكيين الانجليز والاحزاب الاشتراكية فى بلجيكا وهولندا والبلاد الاسكندنافية ، والحزب الأمريكى الذى يتزعمه المستر نورمان توماس والفئات الاشتراكية الالمانية (٣) وقد يكون من المغرى من وجهة نظر هذه الاحزاب ووجهة نظر المراقبين اللامتحيزين أن ينكر على النظام الروسى انه يمثل الاشتراكية «الحقة» وان يقال فى هذا الصدد ، انه تحريف للاشتراكية ولكن ترى ما الذى تعنيه الاشتراكية «الحقة» سوى تلك الاشتراكية التى نحبها ؟ . وماذا تمثل هذه الاقوال سوى الاعتراف بأن هناك أشكالا من الاشتراكية لا تحظى بثقة الاشتراكيين وولائهم جميعا وان هذه الاشكال تتضمن طرزا لاديمقراطية ؟ وقد لا ننكر وجود أنظمة اشتراكية لا ديموقراطية ، وذلك على الاساس المنطقى بأن المظهر المعروف للاشتراكية لا ينطوى على أية اجراءات سياسية . واذا صح هذا الافتراض فمن حقنا أن نتساءل كيف يمكن للنظام الاشتراكى ألا يكون ديموقراطيا، والى أى مدى يستطيع ذلك ؟

ولم تتح من الناحية الاخرى لهذه الجماعات الاشتراكية التى دأبت

(١) انا لا اعرف الروسية . ولقد نقلت هذه الفقرة بأمانة من صحيفة المانية كانت تصدر ، فى موسكو ، وأنا لا أنزهها عن أى اعتراض اذا لم تكن الترجمة الالمانية من الروسية أمينة كل الامانة . وان كنت أعتقد أن مثل هذه الصحيفة ماكانت لنشر شيئا لاتوافق عليه السلطات المسئولة . (المؤلف)

(٢) طبعا الحديث هنا عن التجارب الاشتراكية على صعيد الدولة قبل الحرب العالمية الثانية .

(٣) يتحدث المؤلف هنا عن الاحزاب والجماعات الاشتراكية التى كانت معروفة قبل بدء الحرب العالمية الثانية . (العرب)

دائما على رفع لواء الديمقراطية الفرصة أبدا ولا الحافز لرفع أى شعار آخر . ولقد عاشت فى الواقع فى أجواء . كانت تنقم على أى حديث لاديموقراطى أو ممارسة لاديموقراطية . وكانت دائما وفى الواقع تقاوم النقابية . ولهذا كانت هذه الجماعات مدفوعة بحكم واقعها فى بعض الحالات لتبنى المبادئ الديمقراطية التى تحتوى بها والتى تقى نشاطها وكان معظمها فى حالات أخرى مقتنعا من النتائج السياسية وغيرها ومؤمنا بأن التدرج فى الطريق الديمقراطية يؤتى أكله دائما . ومن السهل علينا أن نتصور ما كان سيحدث للأحزاب الاشتراكية فى إنجلترا أو السويد مثلا . لو أنها أظهرت علائم خطيرة عن نزعات لاديموقراطية ولكنها كانت تشعر فى الوقت نفسه أن نموها يسير باضطراب ، وأن وصولها الى الحكم سائر فى طريقه اليها ببطء وتدرج . وعندما وصلت الى الحكم طابت نفسا ومن هنا كان ولاؤها للديموقراطية الشئ الطبيعى الذى كان لا بد لها أن تلتزمه . أما أن سياستها لم تطلب للينين ، فلا يقيم الدليل مطلقا على أنه لو كان فى مكانها ، لسلك سلوكا مغايرا لسلوكها . أما فى ألمانيا ، حيث كان نمو الحزب أفضل من نموه فى إنجلترا أو فى السويد ، وان ظل طريقه حتى عام ١٩١٨ الى المسئولية السياسية موصدا ، فان الاشتراكيين وقد واجهوا دولة قوية ومعادية واضطروا الى الركون فى حمايتهم الى عواطف البورجوازيين ، والى قوة النقابات التى كانت فى أحسن حالاتها شبه اشتراكية ، فأنهم كانوا أقل حرية فى الانحراف عن العقيدة الديمقراطية لاسيما وأن هذا الانحراف كان سيغدو الورقة الرابعة فى أيدي أعدائهم (١) . وهكذا وجدوا ان من الافضل لهم أن يطلقوا على أنفسهم اسم الديموقراطيين الاجتماعيين ، حيلة منهم وحذرا .

وكانت الحالات التى وضعت فى محك التجربة من الناحية الثالثة والتى ثبت نجاحها قليلة وغير مقنعة للغاية (٢) . ومن الصحيح الى حد ما أن الحزب الاجتماعى الديمقراطى الاشتراكى فى ألمانيا وجد نفسه فى عام ١٩١٨ ، يواجه اختيارا شاقا ، فاما الوقوف الى جانب الديمقراطية أو التخلي عنها ، وكان الدليل على وقوفه الى جانبها يتطلب منه القضاء على الشيوعيين بقسوة شديدة ، لكن الحلاف دب فى صفوف الحزب حول هذه

(١) سأولى الحديث بإفاضة عن هذه الاوضاع فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) سأحصر بحثى فى مواقف الاحزاب الاشتراكية فى السياسات القومية . أما

ممارستها الاخرى وممارسات النقابات تجاه العمال اللانقابين والاشتراكيين فهى غير مقنعة بالطبع .

(المؤلف)

القضية • وانشق عنه عدد كبير للغاية من أعضاء جناحه اليساريين • ولا ريب في أن المنشقين عنه كانوا أكثر حقا من الآخرين في حمل وسام الاشتراكية ، وعلى الرغم من أن الكثيرين من الباقين قد تمسكوا بالانضباط الحزبي ، إلا أنهم أعلنوا مخالفتهم لهذه السياسة ، وقد قبل الكثيرون من الباقين هذه السياسة على اعتبار أن فرص النجاح في اتباع سياسات أكثر تطرفا ، أي في سياسات مناهضة للديموقراطية ، أصبحت ضئيلة بعد صيف عام ١٩١٩ ، وإن اتباع أية سياسة يسارية في برلين تعني تهديدا جديا بخطر الانفصال في منطقة الراين وفي البلاد الواقعة الى جنوب نهر السين ، حتى ولو منى هذا الخطر بالهزيمة الفورية • وأخيرا ، عنت الديموقراطية للغالبية أو للعناصر النقابية على الأقل ، كل شيء تريده ، وبينها الوصول الى الحكم • ولم يكن لديها شك في امكانها اقتسام الغنائم مع أحزاب الكاثوليك الوسط • وكانت الصفقة مرضية للفريقين • وهكذا تحول الاشتراكيون فورا الى هتافين للديموقراطية لكن هذا لم يقع الا عند ما ظهرت معارضة لهم تربط نفسها بعقيدة مناهضة للديموقراطية •

ولا اقصد هنا أن أنحى باللائمة على ماظهره الاشتراكيون الديموقراطيون الالمان من احساس بالمسئولية ، ولا على ماأبدوه من استجابة للجلوس في مقاعد الحكم المريحة ، أما الظاهرة الاولى ، فشيء يقرظون عليه • وإن كانت الظاهرة الثانية من العيوب العامة التي يشترك فيها الناس ، لكن التمثل بهم كدليل على ولاء الاشتراكيين المطلق للاجراءات الديمقراطية شيء يتطلب الكثير من الاغراق في التفاؤل • ومع ذلك فلا أستطيع أن أعثر على حالة أفضل للاختيار ، إلا اذا اتفقنا بالطبع على قبول الحالتين الروسية والمجرية اللتين تمثل كل منهما مزيجا متناھيا في الدقة ، لاحتمال غزو السلطة واستحالة هذا الغزو بالوسائل الديموقراطية • وتشرح الحالة النمساوية الصعوبة التي نواجهها ، وتمثل أهميتها بل وتزداد كثيرا على أهمية البلاد نفسها ، من جراء المركز الاستثنائي الذي تحتله جماعة الماركسيين الجدد • فلقد تمسك الاشتراكيون النمساويون بالديموقراطية في عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ ، عندما لم يكن الموقف ، كما أصبح بعد قليل ، موقف الدفاع عن النفس • ولكن في الاشهر القليلة التي كان فيها احتكار السلطان في متناول أيديهم لم يكن موقف الكثيرين منهم واضحا او جليا فلقد اشار فريتز ادلر (Fritz Adler) الى مبدأ حكم الاغلبية بأنه « العبادة السحرية لغيبيات علم الحساب (Zufall der Arithmetik) » كما أن الكثيرين كانوا يهزون أكتافهم استخفافا بالقواعد الاجرائية الديموقراطية • وكان

هؤلاء من الاعضاء النظاميين في الحزب الاشتراكي ، لامن الشيوعيين ، وعندما حكمت البلشفية في المجر ، أصبحت قضية الخيار ، قضية محرقة وملحة . ولم يكن في وسع أي انسان تابع مناقشات تلك الفترة ، الا أن يدرك ، ان احساس الحزب لم يكن ليخرج كثيرا عن هذا القول . . . اننا لانميل ميلا خاصا الى احتمال اتجاهنا يسارا (أي بتبني الاساليب السوفييتية) ، ولكننا اذا اضطررنا الى هذا الاتجاه ، فيجب أن نتجه اليه جميعا » (١) . . . وكان هذا التقييم لوضع البلاد العام ، وللخطر الذي يهدد الحزب ، معقولا كل العقل ، ويصدق هذا على الاستنتاج أيضا ، لكن الولاء المتحمس للمبادئ الديمقراطية لم يكن واضحا لافي التقييم ولا في الاستنتاج . وقد جاءهم الهدى في النهاية ، ولكنه لم يأت نتيجة التوبة والندم . وانما جاء نتيجة الثورة المجرية المضادة .

ولا أريد من قارئ أن يتصور لحظة واحدة ، انني أتهم الاشتراكيين بعدم الصدق ، أو انني أريد أن أحط من شأنهم بتصويرهم بمظهر الديمقراطيين ، السيئين أو الانتهازيين أو المخططين الذين لاضمير لهم ولا خلق . فأنا أومن ايمانا مطلقا على الرغم من وجود بعض الميكيفيلية الصبائية عند بعض أنبيائهم ، بأن غالبيتهم الغالبة ، كانت دائما صادقة في أقوالها وشعاراتها كل الصدق ، يضاف الى هذا انني لا أومن بعدم الصدق في الصراع الاجتماعي وذلك لان الناس يتحولون دائما الى رؤية ما يريدون أن يروه وما ينادون به باستمرار . ولا يمكن أن يكون الاشتراكيون بالنسبة الى الديمقراطية أكثر انتهازا من غيرهم ، وكل ما يفعلونه هو أنهم يتبنون الديمقراطية اذا كانت تخدم أهدافهم ومصالحهم، وعندما تخدمها، وحرصا مني على ألا يصاب القارئ بصدمة عنيفة ، وأن يتصور بأن هذه النظرة اللاأخلاقية ليست جديرة الا بأكثر ممارسي السياسة فظافة ، فانني سأقوم على الفور بتجربة عقلية . تكون نقطة البداية في التحقيق الذي نقوم به عن طبيعة الديمقراطية .

(١) ان هذا القول الذي صدر عن زعيم يعتبر من أبرز الزعماء ، يعني بعبارة واضحة أنهم يقدرون كل التقدير الاخطار الناجمة عن تبني البلشفية في بلاد تعتمد كل الاعتماد على الدول الرأسمالية في غذائها . وتقف القوات الفرنسية والاطالية على ابوابها تماما . ولكنهم يدركون في الوقت نفسه أنه اذا ضغطت عليهم ووسيا عن طريق المجر ضغطا شديدا للغاية ، فانهم لن يسمحوا بتفسيخ الحزب ، بل سيحاولون أن يسروا به كله نحو المسكر البلشفي .

(المؤلف)

٣ - تجربة عقلية

لنفترض مجتمعا ، من الطراز الذى يعتبره القارىء ديموقراطيا ،
توصل الى قرار باضطهاد المنشقين من الناحية الدينية عليه . وهذا الافتراض
ليس خياليا أبدا ، فلقد قامت المجتمعات التى يعتبرها أكثرنا دون تردد من
المجتمعات الديموقراطية باحراق الهراطقة فعلا ، كما فعلت جمهورية جنيف
فى عهد كالفين (Calvin) (١) . أو اضطهدتهم بطرائق أخرى تاباها مقاييسنا
الاخلاقية . كما حدث فى ولاية مساشوسيت الامريكية فى عهد الاستعمار
البريطاني ، ولا تعتبر الحالات التى هى من هذا النوع خارجة على الموضوع
اذا وقعت فى دول لاديموقراطية . اذ من السخف الاعتقاد بأن الاجراءات
الديموقراطية تتوقف تماما عن العمل فى ظل الاوتوقراطية ، أو أن الحاكم
الأتوقراطي المطلق لا يرغب أبدا فى أن يحقق رغبات شعبه أو أن يذعن لها .
واذا ما فعل الاوتوقراطي ذلك قلنا أن مثل هذا الاجراء كان لابد وأن يقع
لو كان الحكم ديموقراطيا ، وأقول على سبيل المثال أن اضطهاد المسيحيين
الأوائل ، كان بموافقة الشعب الروماني ، وما كان هذا الاضطهاد ليكون
أقل عنفا لو أن الحكم فى رومة كان ديموقراطيا صافيا (٢) .

ويقدم صيد الساحرات دليلا آخر . فلقد نمت هذه العادة وسط
الجمهير ولم تكن ابتكارا شيطانيا من الكهنة أو الأمراء ، الذين قضوا
عليها عندما تمكنوا من ذلك . ونحن لاننكر أن الكنيسة الكاثوليكية تحظر
السحر وتعاقب السحرة ، ولكن اذا قارنا بين الاجراءات التى كانت تتخذها
ضد السحرة وبين تلك التى اتخذتها ضد الزندقة والكفر ، حيث كان

(١) جون كالفين (١٥٠٩ - ١٥٦٤) - بدأ حياته كرجل من رجال الدين ، ثم درس
القانون فى فرنسا وبدأ فى عام ١٥٢٩ حركته الدينية ضد الكلكة . هاجر الى بال فى سويسرا
فى عام ١٥٣٥ . أقام حكومة بروتستانتينية فى جنيف فى عام ١٥٤٠ . وظل على رأسها حتى
وفاته اختلف مع اللوثرية . ويقوم مذهبه على النظرية القدريّة . (العرب)

(٢) اعتقد أن بالإمكان الاستشهاد بمثال لاقامة الدليل على صحة ماقلت . فلقد
كتب سوينوبوس فى تاريخه لسيرة نيرون بعدد الاعمال التى قام بها والتى لا يعتبرها
المؤرخ مما يؤخذ عليه ، بل يعتبرها من حسناته ، ثم يشرع فى تعداد مساوئه . ولقد
أدرج المؤلف اضطهاد نيرون للمسيحيين فى القائمة الاولى لا فى القائمة الثانية واعتبرها
اجراءات ادارية يستحق الثناء عليها وليس ثمة مايدعونا الى الافتراض بأن هذا المؤرخ
لم يكن يعبر عن رأى الشعب الروماني وعن ارادته أيضا . وقد لا يكون من الغريب أن
يكون دافع نيرون لاضطهاد المسيحيين هو رغبته فى ارضاء الشعب وتسليته .

(المؤلف)

اهتمام رومة محصورا ، تبين لنا على الفور ، أن الكرسي البابوي كان يدعن للرأى العام ولا يحرضه في موضوع السحرة ، ولقد حارب اليسوعيون صيد الساحرات في البداية ، ولكنهم فشلوا ، ولم تبطل هذه العادة الا في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، أى عندما استقر الأمر للملكيات المطلقة في القارة الاوربية ، ومنعتها نهائيا . ولا ريب في أن الطريقة المتناهية في الحذر التى اتبعتها امبراطورة قوية كمازيا تريزا ، فى منع هذه العادة ، تظهر بصورة لا تقبل الشك أنها كانت تعرف تمام المعرفة انها تحارب بعملها هذا ارادة الشعب .

ولنختار أخيرا ، مثلا آخر أقرب الى أوضاعنا العصرية ، وهو «اللاسامية» . فلقد كانت هذه الحركة عميقة الجذور فى جميع المواقف الجماهيرية فى معظم البلاد التى تضم نسبة كبيرة من اليهود . ولقد اضمحلت هذه المواقف فى العصور الحديثة تحت وطأة النفوذ المستقل للتطور الرأسمالى . ولكنها ظلت باقية الى الحد الذى يمكن كل سياسى ينادى باللاسامية من النجاح فى كسب العواطف الشعبية . وقد تعلمت معظم الحركات المناوئة للرأسمالية باستثناء الاشتراكية الأصلية هذا الدرس وأتقنته . وقد لانغالى أن قلنا أن اليهود مدينون ببقائهم طيلة العصور الوسطى ، الى حماية الكنيسة والأمراء الذين كانوا يؤمنهم ويحمونهم من غضب الجماهير (١) .

ولنعد الآن الى تجربتنا . ولننقل أنفسنا الى بلاد وهمية تمارس بطريقة ديموقراطية ، اضطهاد المسيحيين ، واحراق الساحرات ، وذبح اليهود ولن نستطيع بالطبع الموافقة على هذه الاجراءات وان كان اقارضا قد تم طبقا لقواعد الاجراءات الديموقراطية ، ولكن السؤال المهم هو هل يؤثر الدستور الديموقراطى الذى يؤدى الى مثل هذه الاجراءات على الدستور اللاديموقراطى الذى لايقرها ؟ فاذا كنا لانؤثر هذا الدستور الديموقراطى فاننا نكون قد سلكنا عين السلوك الذى يسلكه الاشتراكيون المتحمسون الذين ينظرون الى الرأسمالية على أنها أسوأ من صيد الساحرات والذين هم على استعداد تبعا لذلك ، لقبول الاساليب اللاديموقراطية فى

(١) لعل اصدق دليل على موقف البابوات من حماية اليهود كتاب (Etsi Judaes) المكتوب عام ١١٢٠ وقد تعزز هذا الكتاب بسير خلفاء كاليكستوس الثانى التى تؤكد استمرار هذه السياسة وماكانت تلقاه من مقاومة . اما موقف الامراء من حمايتهم فيمكن فهمه بسهولة من القول بأن الامير الذى كلن يسمح بذبح اليهود أو طردهم من امارته كان يفقد مصدرا كبيرا من مصادر الدخل التى هو فى أمس الحاجة اليها .

سبيل الخلاص منها ، فنحن وإياهم فى نفس القارب الى هذا العذ . فهناك مثل عليا ومصالح تتفوق حتى عند أكثر الناس حماسة للديموقراطية على الديموقراطية نفسها . واذا كان هذا الديموقراطى المتحمس يعلن ولاءه المطلق للديموقراطيين فلأنه مقتنع كل الاقتناع بأنها ستضمن هذه المثل والمصالح وتحميها ، كحرية الضمير مثلا ، أو حرية الكلام ، أو العدالة أو الحكم الصالح و ماشابهها .

ولا يتطلب البحث عن السبب فى ذلك ، ان نمضى بعيدا . فالديموقراطية طريقة سياسية ، أى انها طراز معين من الاجراءات التنظيمية للوصول الى قرارات سياسية من تشريعية ، وادارية ، ولا يمكن أن تكون غاية فى حد ذاتها مهما كانت القرارات التى قد تتخذها فى أوضاع تاريخية معينة . ولا ريب فى أن هذه الحقيقة يجب أن تكون نقطة البداية فى أية محاولة لتعريفها .

ومما كانت السمة المميزة للطريقة الديموقراطية ، فان الشواهد التاريخية التى أوردناها قبل قليل ، تعلمنا بعض الامور الهامة عنها . وهى من الاهمية بحيث تتطلب المزيد من التأكيد والايضاح .

أولا : ان هذه الشواهد تكفى لاحتباط أية محاولة لتحدى الفرصة التى أوردتها قبل قليل ، وهى أن الديموقراطية بوصفها أسلوبا سياسيا لا يمكن أن تكون كغيرها من الأساليب غاية فى حد ذاتها . وقد يقوم هناك من يعترض بأن الأسلوب كقضية منطقية يمكن أن يكون مثلا مطلقا أو قيمة غائية ، وهذا الاعتراض صحيح . وليس ثمة من شك فى أن البعض قد يرون انه مهما كان الشئ الذى يحاول الاجراء الديموقراطى تحقيقه فى موقف تاريخى معين منظويا على البلادة أو على الاجرام . فان ارادة الشعب هى التى يجب أن تعلو، أو أنها على الأقل وفى جميع الحالات يجب ألا تعارض الا بالطريقة التى تقرها المبادئ الديموقراطية ، ولكننى أرى أن من الطبيعى فى مثل هذه الحالات أن نستبدل عبارة الشعب بعبارة الدهماء . وأن يحارب المرء مافى الاجراءات من اجرام أو حمق بكل الوسائل الموجودة تحت تصرفه .

ثانيا : اذا وافقنا على أن الولاء المطلق للديموقراطية لا يكون ناجما الا عن الولاء المطلق لمصالح أو مثل معينة ينتظر من الديمقراطية أن تخدمها ، فان الشواهد التى أوردناها تبطل أيضا الاعتراض القائل ، بأنه بالرغم من أن الديمقراطية قد لا تكون مثلا مطلقا فى حقيقتها ، الا أنها مثل عن

طريق « الانابة » بدافع انها بحكم الضرورة والحتمية تخدم مثلا ومصالح معينة بصورة دائمة ، وفي كل زمان ومكان ، وهى مثل ومصالح ، تعتزم النضال والموت من أجلها بلا قيد أو شرط . ومن الواضح أن هذا القول لا يصح مطلقا (١) . فلا تختلف الديمقراطية عن غيرها من الأساليب السياسية فى أنها لا تؤدي دائما الى نفس النتائج أو تروج لنفس المثل والمصالح . وهكذا فإن الولاء المعقول لها لا يفترض وجود خطة للقيم المفرطة فى عقلانيته فحسب ، بل ووجود حالات معينة من المجتمع ينتظر من الديمقراطية أن تعمل فيها بطرق نقرها . وقد لا يكون للفرضيات عن عمل الديمقراطية أى معنى الا اذا ربطنا هذا العمل بالزمان الذى وقع فيه ، والأوضاع التى تم فيها (٢) . وينطبق هذا القول أيضا على الحجج المناهضة للديموقراطية .

لاريب فى وضوح كل ماقلت . ومن الواجب ألا يذهل أو يصدم أى انسان . اذ لا علاقة له بمكانة المعتقد الديموقراطى والغيرة عليه فى أى وضع من الأوضاع ، ولا ريب فى أن ادراك الصحة النسبية لمعتقدات المرء ، والوقوف الى جانبها رغم ذاك دون تردد أو تخاذل هو ما يميز الانسان المتحضر عن غيره .

٤ - البحث عن تعريف

لقد توافرت لدينا نقطة البداية للشروع منها فى بحثنا ، ولكننى لأرى حتى هذه اللحظة تعريفا يحقق لنا غرضنا فى محاولتنا تحليل العلاقات بين الديمقراطية والاشتراكية فما زالت هناك متاعب أولية تحجب مدى النظر أمامنا .

ولا يساعدنا كثيرا أن نعود الى ارسطو ، الذى استخدم التعبير لأول مرة لىسمى أحد الانحرافات عن مثله الأعلى فى قيام مجتمع رفاهية حسن التنظيم ، ولكن فى الامكان القاء بعض الضوء على متاعبنا ، باستعادة المعنى

(١) قد لا يكون صحيحا بصورة خاصة أن الديمقراطية تفضل الاوتوقراطية دائما فى حمايتها حرية الضمير . . . ولنرجع الى أكثر الاختبارات شهرة . فلقد كان بيلاطس من وجهة نظر اليهود ممثلا لحكم اوتوقراطى ، ومع ذلك فقد حاول حماية الحرية . ولكنه أذعن أخيرا للديموقراطية .

(٢) راجع الفصل الثالث والعشرين من هذا الكتاب . (المؤلف)

الذى حددناه لاصطلاح «الاسلوب السياسى» الذى وضعناه . فهو يعنى الاسلوب الذى تتبعه أية بلاد للوصول الى قرارات . ويجب أن يكون فى وسعنا تصوير هذا الاسلوب عن طريق تحديد من يتخذ هذه القرارات وكيف تتخذ . واذا ما عاودنا «اتخاذ القرارات» بعبارة «الحكم» أمكننا أن نعرف الديموقراطية بأنها «حكم الشعب» . ولكن لم يفتقر هذا التعريف الى شيء من الدقة ؟ .

ان هذا الافتقار ليس ناجما عن وجود عدد من المعانى يتعادل مع التوافقات بين مختلف التعاريف لمفهومى « الشعب » و « الحكم » ، ولا عن أن هذه التعاريف ليست منفصلة عن كل حجة عن الديموقراطية . أما بالنسبة الى المفهوم الاول وهو الشعب . فان الصعيد الدستورى قد يستثنى العبيد كلية وبعض السكان جزئيا ، وقد يعترف بوجود عدد من الاوضاع بين الرق وبين المواطنة الكاملة أو حتى الممتازة . وحتى لو استبعدنا التمييز القانونى فان الجماعات التى كانت تعتبر نفسها هى الشعب كانت تختلف باختلاف الاوقات (١) .

وفى وسعنا بالطبع أن نقول ان المجتمع الديموقراطى هو المجتمع الذى لا يفرق بين أهله فى القضايا التى تتعلق بالشئون العامة كحق الاقتراع مثلا ، ولكن أولا ، كانت هناك أمم مارست التمييز على النحو الذى أشرنا اليه . ومع ذلك أظهرت معظم الحصائص التى ترتبط عادة بالديموقراطية . ولا يمكن ثانيا أن يختفى التمييز تماما . فليس ثمة بلاد مثلا ، مهما كانت ديموقراطية يوسع حق الاقتراع فيها ليشمل من هم دون سن معينة . واذا ما سألنا على أية حال عن الاساس العقلى لهذا التحديد ، وجدنا أنه ينطبق أيضا على عدد لا محدود من السكان الذين يزيدون عن سن معينة . واذا كان لا سمح لمن هم دون سن معينة

(١) راجع مثلا التعريف الذى أطلقه فولتر فى كتابه «رسائل عن الشعب الانجليزى» الذى نشر بالانجليزية لأول مرة فى عام ١٧٢٣ ، وأعيدت طباعته فى منشورات بيتر ديفيز فى عام ١٩٢٦ حيث يقول فى ص ٤٩ : « انهم يؤلفون الجزء الاكثر عددا ، والاكبر نفعا ، والارفع فضيلة وبالتالي الاجزل احتراماً وتوقيراً من الجنس البشرى . ويضمون الذين يدرسون القانون والعلوم ، ويعملون فى التجارة والحرف ، وبعبارة أخرى جميع الذين لا يكونون من الطغاة والذين يصح أن نطلق عليهم اسم الشعب . أما اليوم فتعنى عبارة «الشعب» عادة ، « الجماهير » ولكن مفهوم فولتر اقرب الى تعريف الشعب الذى وضع من أجله دستور هذه البلاد . (المؤلف)

بالاقتراع ، فاننا لا نستطيع أن نطلق على تلك البلاد صفة اللاديموقراطية، وهذا يدعو الى إستثناء شعوب أخرى من هذه التسمية لنفس السبب أو لأسباب ماثلة . ولنلاحظ شيئا هاما . . ليس من المهم ما اذا كنا نحن المراقبين نقر بصحة هذه الاسباب أو بصحة القواعد العملية التي توضع لاستثناء قطاعات من السكان ، ولكن المهم هو أن المجتمع المعنى نفسه يقر بها ، ويجب ألا يثار في الوقت نفسه أى اعتراض ، فان هذه القواعد برغم تطبيقها بحيث تجرى الاستثناءات على أساس عدم الصلاح الشخصي كعدم بلوغ سن الرشد مثلا ، فانها لا تطبق بالجملة على أسس لاعلاقة لها اطلاقا بالقدرة على الافادة افادة ذكية من الحق في الاقتراع . فالصلاح قضية نسبية . ويعتمد على رأى الشخصى . ومن الواجب تحديد وجوده بمجموعة من القواعد ، وفي الامكان دون أية غرابة أو أى افتقار للصدق ، القول بأن الصلاح يقاس بقدرة الانسان على تأمين العيش لنفسه . وفي أى مجتمع متميز بالعقيدة الدينية القوية ، يجوز القول دون غرابة أو افتقار للصدق أيضا أن الاختلاف في العقيدة هو الذى يقرر الصلاح . أما في المجتمعات المعادية لحقوق المرأة ، فالجنس هو المقرر . وقد ترتبط الأمة ذات الوعي القومى الصلاح بالاعتبارات العنصرية (١) وهكذا دواليك . والنقطة البارزة هنا والتي أود أن أكررها . هي أن ليس من المهم ما نراه نحن بصدد أى من هذه الاعتبارات التي تحدد عدم الصلاح أو بصدد ما كلفها . ولكن الشيء المهم هنا ، هو اننا اذا أولينا هذه النقاط أو غيرها من المواضع حقها من العناية ، فان أسباب عدم الصلاح على أسس اقتصادية أو دينية أو جنسية . يجب أن تدخل ضمن طبقة الاسباب التي نجمع على اعتبارها منافية للديموقراطية . ومن حقنا ألا نوافق عليها حتما . ولكننا ان فعلنا ذلك ، فان من واجبنا ألا نوافق من ناحية المنطق على النظريات التي تتناول أهمية حقوق الملكية والدين والجنس والعنصر وماشابهها ، بدلا من أن نطلق على هذه المجتمعات صفة اللاديموقراطية . ومهما كان تعريفنا للديموقراطية فان التعصب الدينى شيء يناقضها تمام المناقضة . وهناك طراز من المواقف الدينية التي يبدو الزنادقة فيها أسوأ من المجانين . ألا ينجم عن هذا أن يمنع الزنديق من الاشتراك في

(١) تستثنى الولايات المتحدة الشرقيين كما تستثنى ألمانيا اليهود من الحق في جنسيتها (هذا قبل الحرب الثانية) ، ويحرم العبيد في الاجزاء الجنوبية في الولايات المتحدة في الغالب من حق الاقتراع أيضا . (المؤلف)

القرارات السياسية كالإنسان المجنون سواء بسواء (١) . أو ليس من واجبنا أن نترك لكل شعب الحق في اتخاذ القرار الذي يناسبه .

وكثيرا ما يمكن اجتناب هذه النتيجة الحتمية بإدخال فرضيات إضافية في نظرية العملية الديمقراطية ، وهي فرضيات سنتولى بحث بعضها في الفصلين التاليين . ونكتفى الآن بالقول بأن هذه الفرضيات تزيل الكثير من الضباب الذي يعترض الطريق ، فهي تحسر النقاب عن أشياء كثيرة منها أن العلاقة بين الديمقراطية والحرية ، هي أكثر تعقيدا بكثير مما ألفنا اعتقاده .

وهناك مشاكل خطيرة أخرى تبرز بالنسبة إلى العنصر الثاني الذي يدخل في تركيب مفهوم الديمقراطية وهو عنصر «الحكم» ، فمن الصعب دائما إيضاح طبيعة أي حكم والطريقة التي يعمل فيها . وبالرغم من أن السلطات القضائية لاتضمن القدرة على استخدامها ، إلا أنها تعتبر دعائم قوية بقدر ما هي قيود . وقد تكون للمكانة التقليدية أهميتها ولكنها ليست كل شيء . ويعمل النجاح الشخصي والمكانة الشخصية حتى ولو لم تفتنا بالنجاح ، عملهما في العنصرين القانوني والتقليدي لاي وضع تنظيمي كما يتأثران بانعكاسات هذين العنصرين ، ولا يمكن لاي ملك أو ديكتاتور أو مجموعة من حكام القلة ، أن يكونوا مطلقين في الحكم . وهم يحكمون ، لاختصاصهم لحقائق الأوضاع القومية فحسب ، بل وطبقا لضرورة العمل مع بعض الناس ومماشة آخرين ، وتهدة فريق ثالث ، واختراع من تبقى . وقد يتم كل هذا ، بطرق مختلفة كل طريق منها يقرر مايعنيه كل ترتيب شكلي ، أما بالنسبة إلى البلاد التي يقع فيها ، أو بالنسبة إلى العالم المراقب غير المتحيز . والحديث عن الملكية ، وكأنها تعنى شيئا محدودا لا يخرج عن حدود أحاديث الهواة . أما إذا كان الشعب ، مهما كان تعريفنا له هو الذي يحكم ، فإن مشكلة أخرى تبرز أمامنا ، وهي كيف يمكن للشعب أن «يحكم» من الناحية الفنية للتعبير ؟ .

وهناك مجموعة من الحالات التي لا تبرز فيها هذه المشكلة ، في شكل جاد على الأقل ، فمن الواضح أن جميع الأفراد الذي يؤلفون الشعب

(١) يرى البلاشفة أن كل من ليس منهم ، يمتون إلى فئة واحدة ، ولا تستدعي هذه النظرة أن نطلق على حاكم الحزب البلشفي بصورة أوتوماتيكية ، صفة اللاديموقراطية . ولكن من حقنا أن نطلق عليه هذه الصفة إذا كان الحزب البلشفي الحاكم يدار بصورة لاديموقراطية . وهذا هو الواقع . (المؤلف)

على النحو الموضح بالدستور ، فى المجتمعات الصغيرة والبدائية ذات البنيان الاجتماعى البسيط (١) حيث لا توجد مجالات كثيرة للاختلاف ، يشتركون فعليا فى جميع واجبات التشريع والادارة . ومع ذلك فقد تبقى هناك بعض المشاكل حتى فى هذه الحالات . ولا ريب فى أن للعالم النفسى الذى يدرس السلوك الجماعى ، ما يقوله فى مواضيع القيادة والشهرة ، وغيرها من مصادر الانحراف عن المثل الشعبى المألوف عن الديمقراطية . ومع ذلك فقد يكون هناك منطق واضح فى الحديث عن ارادة المجتمع أو الشعب أو عملهما ، أى عن ارادة الحكومة الممثلة للشعب وعملها . ولا سيما اذا كان الشعب يصل الى القرارات السياسية عن طريق الندوات والمناقشات التى تدور بحضور أفرادها جميعا كما كان يقع مثلا فى المدن الاغريقية القديمة أو فى اجتماعات مدن نيوانجلند . ولا ريب فى أن الحالة الاخيرة التى كثيرا ما أطلق عليها اسم « الديمقراطية المباشرة » قد أفادت ، الكثيرين من أصحاب النظريات السياسية كنقطة بداية .

وتبرز مشكلتنا فى جميع الحالات الأخرى ولكن فى وسعنا التوصل منها بسهولة نسبية ، شريطة أن نكون على استعداد للتخلي عن شعار «حكومة الشعب» واستبداله بشعار «الحكومة التى يوافق عليها الشعب» . وهناك أسباب عدة لهذا القول . فالكثير من الفرضيات التى نقر بها عادة بالنسبة الى الديمقراطية تصبح صحيحة بالنسبة الى الحكومات التى تفرض الولاء العام على غالبية كبيرة من الناس . أو على الاصح على غالبية كبيرة فى كل طبقة من طبقات الشعب . وينطبق هذا القول بصورة خاصة على الفضائل التى تكون مرتبطة عادة بالاسلوب الديموقراطى ، ككرامة الانسان ، والرضا النابع من الشعور بأن الأمور السياسية لا بد وأن تنسجم فى النهاية مع ما يهواه الانسان . والربط بين السياسة والرأى العام ، وموقف المواطن الواثق بحكومته والمتعاون معها ، واعتماد هذه الحكومة على احترام رجل الشارع وتأيينه . فجميع هذه الأمور وكثير غيرها من التى يرى فيها معظمنا جوهر الديمقراطية ولبابها ، تتوافر أيضا فى فكرة « الحكومة التى يوافق عليها الشعب » . ولما كان من الواضح أنه اذا استثنينا حالة «الديمقراطية المباشرة» فان الشعب كشعب ، لا يستطيع أن

(١) لا ريب فى ضرورة صغر العدد والتركيز المحلى للشعب . وقد تكون بدائية الحضارة وبساطة البنيان اقل أهمية وضرورة ، ولكنهما تسهلان عمل الديمقراطية .
(المؤلف)

يحكم فعلا أو يسوس نفسه • فان القضية بالنسبة الى هذا التعريف تصبح كاملة •

على أية حال لانستطيع قبول هذا التعريف • والأمثلة كثيرة ، ولعلها تنطبق على معظم الحالات فى التاريخ ، عن الأوتوقراطيات سواء كانت ملكية تعتمد على الحق الالهى ، أو ديكتاتورية ، وكذلك عن الملكيات المختلفة ذات الطابع غير الاوتوقراطى ، وحكومات القلة من ارسنقراطية وبلوتوقراطية وكلها تمكنت من الحصول على الولاء الذى لا ينازع وأحيانا المتحمس لغالبية طاغية ، من مختلف طبقات الشعب ، وقد أحسنت كلها الحفاظ على ضوء أوضاعها المحيطية على كل مانعقد أن من واجب الاسلوب الديمقراطى الحفاظ عليه • ومن المهم أن نؤكد هذه النقطة ، وأن نتميز العنصر الديمقراطى الضخم - طبعا على هذا الصعيد - الذى يدخل فى هذه الحالات • ولا ريب فى أن مثل هذا الترياق الشافى من عبادة الشكليات المجردة ، أو التعابير المجردة مطلوب الى حد كبير ، لكن وجوده لا يغير من واقع الأمر شيئا، وهو أن قبولنا لهذا الحل يدفع الى خسارة الظاهرة التى نرغب فى اظهارها ، وهى أن الديمقراطيات قد تدمج فى مثل هذه الحالة فى طبقة أوسع من الترتيبات السياسية التى تضم أفرادا ذوى طوابع لا ديموقراطية واضحة •

ويعلمنا فشلنا هذا درسنا نافعا على أية حال ، ف وراء الديمقراطية المباشرة عدد لا محدود من الاشكال المحتملة التى يشترك فيها « الشعب » فى عمل الحكم أو يؤثر فيه أو يسيطر على أولئك الذين يتولون الحكم فعلا • ولكن أيا من هذه الاشكال ولا سيما فى العملية منها لا يستحق استحقاقا واضحا وكاملا أن يسمى بحكومة الشعب ، اذا أخذنا هذا التعبير فى معناه الطبيعى • واذا كان من حق أى منها أن يكتسب مثل هذا الاسم ، فان اكتسابها اياه ، يتم باصطلاح عرفى الزامى ، يحدد المعنى الذى يجب أن يفهم من تعبير « الحكم » • ومثل هذا الاصطلاح العرفى ممكن بالطبع ، فالشعب لا يمكن أن يحكم فعلا أبدا • ولكنه يستطيع أن يوصف بأنه « الحاكم » قولا لا فعلا •

وكان المقصود من « النظريات » القانونية التى انبثقت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر عن الديمقراطية ، أن تؤمن مثل هذه التعاريف ، وأن تربط بين بعض أشكال الحكم الفعلية أو المثالية وبين عقيدة «حكم الشعب» • وليس من العسير علينا أن نفهم السبب فى أن هذه العقيدة قد فرضت نفسها • وكانت هالات السلطات الالهية تتساقط فى ذلك

الحين في دول أوروبا الغربية على الأقل عن أكتاف الملوك (١) . وأخذ مبدأ « ارادة الشعب » أو - « حق الشعب في السيادة » ، يظهر كعوض سننى وتفسيرى محل الحق الالهى ويغدو مقبولا لدى عقلية لم تكن على استعداد للبقاء دون أية سلطة . وان كانت على استعداد لاستقاط تلك الفكرة المعينة عن السلطة النهائية .

أما وقد وضعنا المشكلة على هذا النحو ، فان فى وسع العقل القانونى أن ينقب فى مستودع انشاءاته عن الادوات التى يستطيع بوساطتها التوفيق بين تلك القضية المسلم بها جدلا وبين الأوضاع السياسية الراهنة . وكانت الأدوات التى قدمها هذا المستودع ، العقود الاسطورية للتبعية الى أمير من الأمراء (٢) ، التى عقدتها الشعوب ذات السيادة كصفقة تنازلت فيها عن حريتها أو حقوقها السيادية ، أو العقود التى لا تقل عنها أسطورية ، والتى تنازلت بها عن هذا السلطان أو جزء منه الى ممثلين مختارين من أفرادها . ومهما كانت المنافع المستمدة من هذه المبتكرات لخدمة بعض الأهداف العملية المعنية ، الا أنها ليست بذات نفع أو قيمة لنا ، كما أنها ليست منيعة على الهجوم من ناحية قانونية .

فلكى يكون للتفويض أو « التمثيل » معناهما ، يجب أن يصدر لا عن المواطنين كأفراد ، كما كان المذهب الشائع عند دويلات القرون الوسطى بل عن الشعب بمجموعه . فمن الواجب أن يفوض الشعب سلطانه كشعب الى برلمان يمثله . ولكن الشخص الحقيقى أو المعنوى هو الذى يستطيع من الناحية القانونية أن يفوض أو أن يمثل . وهكذا فان المستعمرات أو الولايات الأمريكية التى أرسلت مندوبيها الى المؤتمرات القارية التى اجتمعت فى فيلادلفيا منذ عام ١٧٧٤ فصاعدا والتى أسميت بالمؤتمرات الثورية ، قد مثلت عن طريق هؤلاء المندوبين . لكن شعب هذه المستعمرات أو الولايات

(١) راجع كتاب السير روبرت فيلمر Patriaeha الصادر فى عام ١٦٨٠ الذى يعتبر آخر عرض مهم عن عقيدة الحق الالهى فى الفلسفة السياسية الانجليزية .

(٢) هذه العقود أساطير قانونية ، ولكن كان لها شبيه واقعى بالتبعية الطوعية والعقدية التى يقربها مالك حر لسيد اقطاعى فى القرون الوسطى . وقد مورست هذه العادة بكثرة بين القرنين السادس والثانى عشر . وكان المالك الحر يقبل سيطرة السيد الاقطاعى ، وبيع بعض الالتزامات الاقتصادية المعينة وبذلك يتخلى عن وضعه كرجل حر تمام الحرية . وذلك مقابل بعض الامتيازات وبينها حماية السيد .

(المؤلف)

لم يمثل كشعب طالما أن الشعب لا يملك شخصية قانونية . والقول بأنه فوض الصلاحيات الى برلمان أو انه ممثل في هذا البرلمان . انما هو كأن تقول شيئاً خالياً كلية من كل معنى قانوني (١) . . . اذن . . . ترى ما هو البرلمان ؟ ان الرد على هذا السؤال قريب المنال ، فالبرلمان هو جهاز من أجهزة الدولة تماماً كالحكومة أو المحكمة ، أما اذا كان البرلمان يمثل الشعب فان تمثيله هذا يجب أن يكون على صعيد آخر يتحتم علينا اكتشافه .

لكن هذه النظريات عن سيادة الشعب وعن « التفويض » و « التمثيل » تعكس شيئاً آخر أكثر من قضية مذهبية مسلم بها جدلاً ، ومن بعض الاصطلاحات القانونية . وهي تكمل شيئاً عن علم الاجتماع المتعلق بالهيئات السياسية أو من فلسفتها الاجتماعية . وهما اللذان تمكنا بتأثير من بعث الأوهام الاغريقية عن الموضوع ، وتأثير أحداث العصر (٢) من التشكل الى أن بلغا أوجهما عند نهاية القرن الثامن عشر ، حيث حاولا حل المشكلة . ومع أن مثل هذه الاصطلاحات العامة لا يمكن أن تكون كافية أو صحيحة كل الصّحة ، الا أنني سأخاطر بوصفها بالطريقة المألوفة ، بأنها أشياء عقلية في جوهرها ، هيدونية في أساسها (الهيدونية فلسفة تعتبر اللذة غاية الحياة) وتفردية في شكلها ، ولقد كانت السعادة المعرفة على الصعيد الهيدوني ، والافراد الذين حبتهم الطبيعة بموهبة الاستشفاف الواضح للأمور ، أو الذين يتقبلون التعلم الذي يؤدي الى هذا الاستشفاف يمثلان الغاية والوسيلة الصحيحة ، وكانا يعتبران المعنى الصحيح للحياة ، والمبدأ العظيم للعمل ، في المجالين الخاص والسياسي . وفي امكاننا أن

(١) وعلى نفس الطريقة ليس ثمة معنى قانوني في وصف أية قضية عامة بقضية الشعب ضد فلان أو فلان . فالدولة هي الشخصية القانونية صاحبة القضية .

(٢) يتضح هذا بصورة خاصة في إنجلترا ، ولاسيما في حالة جون لوك . فلقد دافع كفيلسوف سياسي تحت ستار المناقشة العامة عن أصدقاء من حزب الاحرار الذين جعلوا من أنفسهم مسئولين عن الثورة المجيدة ، ضد الملك جيمس الثاني ويفسر هذا الموقف السبب في نجاح خط فكري لو لم يكن فيه هذا المضمون العملي ، لما استحق شيئاً حتى الازدراء . فهو يقوم على أن غاية الحكم خير الشعب وان هذا الخير يتألف من حماية الملكية الخاصة التي هي السبب في دخول الناس الى المجتمع . وهذا الهدف هو الذي يحمل الناس على الاجتماع ، لوضع عقد أصلي من الخضوع لسلطة عامة . ولكن هذا العقد يتحطم ، والملكية والحرية تتعرضان الى الخطر والمقاومة تصبح مشروعة عندما يرى ارسقراطيو الاحرار ، وتجار لندن وجوب تحطيمه .

(المؤلف)

نسمى علم الاجتماع هذا ، أو الفلسفة الاجتماعية التي جاءت ثمرة للرأسمالية المبكرة . بالاصطلاح الذي أدخله جون ستيوارت ميل وهو اصطلاح « النفعية » فالسلوك طبقا لهذا الاصطلاح ، وتوافقا مع ذلك المبدأ ، ليس مجرد شيء معقول ومنطقي ، بل وطبيعي بحكم الواقع أيضا ولا ريب في أن هذا الافتراض هو الجسر الذي يصل بين النظريات المختلفة التي جاء بها كل من بنتام وروسو عن « العقد الاجتماعي » والتي تصلح أن تكون هديا لنا في كل ما يبدو ظلاما قاتما للآخرين .

وإذا كان هذا الإيجاز الشديد لا يحول بين القراء وبين متابعة مناقشتي ، فإن أثر هذه الفلسفة على موضوع الديمقراطية يصبح واضحا كل الوضوح . فلقد ولدت كما هو الواضح أمورا عدة بينهما نظرية عن طبيعة الدولة ، وعن الأهداف التي توجد الدولة من أجلها ، يضاف الى ذلك أنها بفضل تأكيدها على « عقلانية » الفرد و « هيدونيته » وبفضل ما يحس به الفرد من استقلال في سننه الاخلاقية - تصبح في وضع يمكنها من تعليم الاساليب السياسية الصحيحة الواحدة - لادارة أمور تلك الدولة ، ولتحقيق تلك الأهداف التي من بينها تأمين أقصى السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس . وأخيرا فإنها تؤمن مايمكن أن يعتبر أساسا معقولا للايمان بإرادة الشعب ، وبذلك النصيحة التي تلخص كل ما عنته الديمقراطية لتلك المجموعة من الكتاب الذين أصبحوا يعرفون باسم « المتطرفين الفلسفيين (١) » . وهي : « علموا الشعب » ودعوه يقترح بحرية .

ولكن النقد المناهض لهذا الرأي سرعان ماثار كجزء من الارتكاس العام على « عقلانية » القرن الثامن عشر الذي سرت موجته فور انتهاء الحروب الثورية والناپليونية . ومهما كان رأينا في حسنات الحركة التي تسمى عادة بالحركة الإبداعية « الرومانطيقية » وسيئاتها ، فإنها ولاريت ولدت فهما أعمق للمجتمعات التي سبقت الرأسمالية ، وللتطور التاريخي بصورة عامة ، وكشفت بذلك عن بعض الأخطاء العامة في نظرية « النفعية » وفي النظريات السياسية التي ألقت « النفعية » قاعدتها ، ولقد برهن التحليل التاريخي والاجتماعي والحيائي والنفس والاقتصادي المتأخر ، عن قدرته على تحطيم نظرية النفعية وما تفرع عنها من نظريات سياسية ، ومن العسير أن نجد اليوم طالبا للعمليات الاجتماعية يتحدث عنهما بكلمة خير

(١) للمزيد من الفائدة راجع كتاب « التطرف الفلسفي » لكينت و « حياة فرانسيس بليس » لجراهام والاس و « النفعيون الانجليز » ، لليزلى ستيثين .

واحدة • ولكن من الغريب كل الغرابة أنه في الوقت الذي أخذت فيه تلك النظريات في الانهيار • فإن التطبيق العملي ظل يقوم على أساسها • وكلما قام الدليل على عدم مناعتها ظهر أنها تسيطر على التعبيرات الرسمية وعلى الخطب السياسية ، ولعل هذا هو السبب الذي يدفعنا إلى تخصيص الفصل التالي لمناقشة ما يمكن تسميته بالمذهب التقليدي في الديمقراطية •

ولكن ليس ثمة منظمة أو ممارسة أو عقيدة ، يمكن أن تقوم أو تهوى بقيام النظرية التي تقدمت لتأييدها أو سقوطها • ولا يمكن للديموقراطية أن تكون حالة استثنائية فمن الممكن في الواقع وضع نظرية عن العملية الديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار ، كل ما في الأفكار العامة والأعمال المجموعية من واقع • وسأعرض هذه النظرية في الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب • ونستطيع آنذاك أن نقول : كيف يمكن للديموقراطية أن تعمل في تنظيم اشتراكي للأوضاع ؟ •

المذهب التقليدي في الديمقراطية

١ - الخير العام واردة الشعب

قد تكون فلسفة الديمقراطية في القرن الثامن عشر كامنة في التعريف التالي : « يتمثل الأسلوب الديمقراطي في ذلك الاجراء التنظيمي للوصول الى القرارات السياسية التي تحقق الخير العام عن طريق تمكين الشعب نفسه من تقرير القضايا بواسطة اختياره أفرادا يجتمعون لتنفيذ ارادته » ولنبحث بإسهاب فيما يعنيه هذا التعبير .

المفروض أولا أن هناك خيرا عاما يكون بمثابة المشعل الهادي الذي يبين للسياسة طريقها ، وهو شيء من السهل تعريفه ، وفي وسع كل انسان عادي أن يراه . أو أن يحمل على رؤيته عن طريق مناقشة عقلانية . ولذا فليس ثمة من مبرر لعدم رؤيته . وليس ثمة في الواقع من تفسير لوجود أناس لا يرونه ، الا اذا كانوا من الجهلة ، وهذا أمر يمكن اصلاحه ، أو الا اذا كانوا من الحمقى أو من ذوي المصالح المناهضة للاستراتيجية . يضاف الى هذا أن كلمة الخير العام توحى بردود محدودة لكافة الاسئلة ، بحيث يمكن تصنيف كل حقيقة اجتماعية وكل اجراء اتخذ أو سيتخذ بطريقة مغلقة ، الى «خير» و «سيئ» . ولما كان من الواجب أن يتفق جميع الناس من ناحية المبدأ على الأقل ، فهناك أيضا «ارادة عامة للشعب» (أي لجميع الافراد العاقلين) ، وهذه الارادة تقف جنبا الى جنب مع اصطلاحات الخير العام ، والمصلحة العامة ، ورخاء الجميع وسعادتهم . واذا ما استثنينا البلاد والمصالح السيئة ، التي قد تحدث تصدعا أو خلافا في الآراء ، والتي تفسر وجود شيء يسمى معارضة فان الشيء الوحيد هو ما يقع من خلاف في الآراء ، بالنسبة الى السرعة التي يجب أن يتم فيها الاقتراب من الهدف . وهكذا فان كل عضو في المجتمع بعد أن يحس بهدفه ، ويعرف ما يريد ، ويميز بين ما هو خير وما هو شر ، يشترك بصورة فعالة وبشيء من المسئولية في تشجيع الخير ومعارضة الشر ، واذا ما أخذ الاعضاء على شكل مجموع قانهم يسيطرون على شئونهم العامة .

ومن الحق أن يقال : ان ادارات بعض هذه الشئون تتطلب قدرات وأساليب خاصة ، ولذا يجب أن يعهد بها الى الاخصائيين الذين يملكون هذه القدرات والأساليب ولا يؤثر هذا على المبدأ على أى حال ، لان هؤلاء الاخصائيين يعملون على تحقيق ارادة الشعب تماما كما يعمل الطبيب على تنفيذ ارادة مريضه لضمان شفائه . ومن الصحيح أيضا ، أنه فى أى مجتمع كبير ، ولاسيما اذا كان هذا المجتمع يعرض حالة من التجزئة فى العمل يكون من غير المناسب ولا المريح لأى فرد من المواطنين أن يصبح على اتصال مع المواطنين الآخرين فى كل قضية . ليتمكن من أداء دوره فى الحكم أو السيطرة . وقد يكون من الأجدى ، والأنسب أن يحفظ المرء أهم القرارات ليتعرف على آراء المواطنين الافراد فيها على شكل استفتاء مثلا ، وأن يعالج ما تبقى منها عن طريق لجنة يختارها هؤلاء المواطنون ، أما على شكل جمعية وطنية ، أو برلمان . . . ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع العام . وقد لا تمثل هذه اللجنة أو الهيئة من المنسويين ، كما رأينا الشعب بطريقة قانونية ، ولكنها ستفعل ذلك حتما بطريقة أقل تحديدا ، تعبر على أى حال عن ارادة الناخبين وتعكسها وتمثلها . وقد تلجأ هذه اللجنة اذا كانت كبيرة ، تسهلا للأمور ، الى تقسيم نفسها الى لجان فرعية أصغر ، تتولى كل منها معالجة شأن من الشئون العامة ، وأخيرا قد تكون هناك بين هذه اللجان الفرعية ، لجنة واحدة للاغراض العامة ، تتولى معالجة شئون الادارة اليومية تسمى الوزارة أو الحكومة ، ويكون لها أمين عام أو كبش الفداء يتولى رياستها ، ويسمى رئيس الوزراء (١) . . .

واذا ما قبلنا جميع هذه الفرضيات التى توحى بها هذه النظرية عن تنظيم الدولة ، أو التى تفهم منها ، فان الديمقراطية تكتسب معنى واضحا كل الوضوح ، ولن تبقى هناك مشكلة بالنسبة اليها سوى الطريق الى تحقيقها . يضاف الى هذا أن كل ما نحتاج اليه هو نسيان بعض الشكوك المنطقية ، لنستطيع القول فى مثل هذه الحالة ، ان الترتيبات الديمقراطية ليست هى الفضلى فحسب ، بالنسبة الى كل اجراءات محتملة ، بل ان قلة من الناس ليس الا ، هى التى ستبحث فى وجودها عن اجراءات أخرى . وقد لا نكون أقل غموضا على أى حال ، ان قلنا أن هذه الفرضيات هى فى الواقع اقرار لحقائق تحتاج كل واحدة منها الى

(١) تقول النظرية الرسمية عن أعمال العضو فى الوزارة ، أن هذا العضو ينتخب ليضمن أن ارادة الشعب هى المسيطرة فى وزارته . (المؤلف)

اقامة الدليل على صحتها ، اذا ما رغبنا فى الوصول الى نتيجة ، ولعل من الاسهل اقامة الدليل على عدم صحتها .

فليس ثمة أولا من شئ يعتبر قطعاً « مصلحة عامة » ويمكن للشعب كله أن يتفق عليه أو أن يحمل على الاتفاق عليه بقوة الحجة العقلية ، وقد لا تعود هذه الحقيقة الى الواقع الذى يقول : ان بعض الناس قد يرغبون فى أمور لا تكون ضمن نطاق المصلحة العامة ، بل تعود الى واقع آخر أكثر أهمية وجوهراً وهو أن « المصلحة العامة » قد تكون مختلفة باختلاف الافراد والجماعات . ولما كانت هذه الحقيقة خفية على عيون النفعيين بسبب ضيق آفاقهم ونظراتهم الى عالم القيم الانسانية ، فانها تحدث خلافات على مواضع تتعلق بالمبدأ ، ولا يمكن رتق صدعها بالحجة المعقولة ، لان القيم المطلقة التى تتمثل فى مفاهيمنا عن الحياة والمجتمع ، هى فوق مستوى المنطق المجرد . وقد يكون فى الامكان تسويتها أحيانا عن طريق بعض الحلول الوسط ، ولكن هذه التسوية تصبح مستحيلة فى حالات أخرى، فهناك أمريكيون يقولون « نريد من هذه البلاد أن تتسلح من قمة رأسها الى اخمص قدميها ، وان تقاتل بعد ذلك فى كل مكان من العالم دفاعاً عما نعتقد أنه حق » . وهناك أمريكيون آخرون يقولون « نريد من هذه البلاد أن تحل مشاكلها الخاصة ، اذ أن هذا الحل هو الطريق الوحيد الذى تستطيع فيه خدمة الانسانية ، ولا ريب فى أن بين الفريقين ، فروقا ضخمة فى القيم المطلقة التى تبدو التسويات فيها عاجزة ومحطة .

وحتى لو افترضنا ثانياً وجود مصلحة عامة محددة الى درجة كافية، كالحـد الأعلى الذى يضعه النفعيون عادة للارضاء الاقتصادى (١) ، وافترضنا أن هذه المصلحة مقبولة للجميع فان هذا لا يعنى بحكم الضرورة وجود حلول محددة الى درجة كافية للقضايا الفردية ، وقد تختلف الآراء فى هذا الموضوع الى حد كبير من الاهمية ، يكفى لاجراء معظم الآثار المترتبة على التباين « الجوهرى » فى موضوع الاهداف نفسها . أما المشاكل المركزة على تقييم الارضاءات الراهنة بالنسبة الى الارضاءات المستقبلية . وحتى فى موضوع الاشتراكية مقابل الرأسمالية فانها تظل قائمة حتى فى حالة

(١) يتعرض المعنى المقصود « لاقصى السعادة » لشكوك خطيرة أيضاً ، ولكن حتى لو أزيلت هذه الشكوك وعثر على معنى محدد يمكن اضفاؤه على مجمل الارضاء الاقتصادى لجموعة من الناس ، فان هذا الحد الأعلى نفسه يظل نسبياً وخاضعاً لوضع وقيم معينة يصعب تبديلها أو تجنبها ، بطريقة ديموقراطية .
(المؤلف)

تحول جميع المواطنين الافراد الى النفعية وقد تكون «الصحة» مرغوبة من الجميع ، ولكن الناس قد يختلفون في موضوع التطعيم أو عمليات الاستئصال ، وهكذا دواليك .

ولقد فشل الرواد النفعيون (١) . . للمذهب الديموقراطى فى رؤية الاهمية الكاملة لهذا الرأى ، لسبب بسيط . وهو أن أيا منهم لم يدرس دراسة جدية امكان اجراء تبدل جوهرى فى الاطار الاقتصادى أو فى عادات المجتمع البورجوازى ، ولم يكن فى وسعهم أن ينظروا الى ما هو أبعد من أفق المنقبين عن الحديد فى القرن الثامن عشر .

ولكن مفهوم ارادة الشعب الذى جعل منه النفعيون مفهومهم ، يختلف ثالثا ، كالفقاعات فى الهواء ، على ضوء النتائج المترتبة على الفرضيتين السابقتين . فذلك المفهوم يفترض قبل كل شيء وجود مصلحة عامة مقررة ومحددة ، تكون واضحة للجميع . وقد اختلف النفعيون عن الابداعيين (الرومانطيين) ، فى أنهم لم يحملوا أية فكرة عن وجود كائن شبه غيبى ، له ارادته الخاصة به ، يطلقون عليه اسم « روح الشعب » وهو ما جعلت منه المدرسة التاريخية فى فقه القانون أمرا فى منتهى الاهمية . وكانوا يكتفون باشتقاق ارادة الشعب بصراحة من ارادة الافراد وما لم يكن هناك محور تنجذب اليه على المدى الطويل كافة الارادات الفردية ويطلق عليه اسم « المصلحة المشتركة » فلن يكون فى امكاننا الحصول على ذلك الطراز المعين من ارادة الشعب « الطبيعية » . ويوحّد مركز الجذب النفعى من الجهة الاولى الارادات الفردية ويميل الى صهرها مع بعضها ، عن طريق النقاش العقلى ، وتحويلها الى ارادة الشعب ، كما يضيف من الناحية الثانية على هذه الارادة ، المهابة السننية الكاملة التى تدعيها العقيدة الديموقراطية التقليدية ، ولا تتألف هذه العقيدة من مجرد عبادة ارادة الشعب كارادة ، بل تركز الى فرضيات معينة عن الهدف « الطبيعى » لتلك الارادة ، وهو الهدف الذى يقره المنطق النفعى . وتزول ارادة الشعب هذه كما تزول هيبتها حالما نعجز عن الوصول الى فهم فكرة المصلحة المشتركة . ولا ريب فى أن أعمدة العقيدة التقليدية ستنتهار وتتحول الى رغام فى مثل هذه الحالة .

(١) النفعية مذهب سننى يقول ان الاعمال تكون صحيحة بالنسبة الى نفعها والى قدر ما تنضفيه من سعادة ، وهو ينادى بأن تكون غاية كل عمل عام وقامدته تحقيق أقصى ما يمكن من السعادة الى أكبر عدد من الناس . (العرب)

٢ - ارادة الشعب و ارادة الفرد

ومهما بلغت الحجج عن هذا المفهوم المعين من ارادة الشعب من البت والقطع ، فانها لا تحول بيننا بالطبع وبين محاولة اقامة حجج أخرى قد تكون أقرب الى الواقع - وأنا لا أرغب بالطبع لا فى التشكيك بواقعية الحقائق النفسية الاجتماعية التى تفكر بها عندما نتحدث عن ارادة الأمة ولا بأهميتها . ولا ريب فى أن تحليلها هو الشرط الاساسى الاول لتحقيق أى تقدم فى بحث مشاكل الديمقراطية ولكن قد يكون من الافضل إلا نحتفظ بهذا التعبير ، اذ أنه يميل الى اخفاء الحقيقة العائلة بأننا حالما نفصل بين ارادة الشعب وبين مضمونها النفعى فاننا لا نقيم نظرية مخالفة تتعلق بنفس الموضوع فحسب بل ونظرية عن شىء مختلف تمام المخالفة . وهناك من الاسباب ما يدعونا الى الحذر من الجنادل التى تعترض طريق أولئك الذين يدافعون عن الديمقراطية ، والذين مع قبولهم تحت ضغط الدلائل المتراكمة ، للمزيد من الحقائق المتعلقة بالعملية الديمقراطية ، يحاولون أن يصبغوا نتائج تلك العملية بطلاء يستخرجونه من محفوظات القرن الثامن عشر .

وعلى الرغم من بروز ارادة مشتركة أو رأى عام من أى نوع من الخليط الذى لا حدود لتعقيده من الاوضاع والارادات والتأثيرات ، والاعمال والانعكاسات الفردية وشبه المجموعية للعملية الديمقراطية ، فإن النتيجة لا تفتقر الى الوحدة المستقلة فحسب بل والى الاقرار العقلانى أيضا . ويعنى الافتقار الى الوحدة المستقلة ، أنه على الرغم من أن العملية الديمقراطية لا تكون مشوشة من وجهة نظر المحلل ، اذ أن المحلل ، لا يرى تشويشا فى كل ما يمكن ادراجه ضمن اطار المبادئ التفسيرية ، إلا أن النتائج لا تكون ذات معنى فى حد ذاتها الا بصورة عارضة . كأن تعنى على سبيل المثال ، غاية محددة . أو مثلا معينا . أما الافتقار الى الاقرار العقلانى فيعنى أنه طالما أن الارادة لم تعد تنسجم مع أية مصلحة عامة ، فإن المطالبة بأية مكانة خلقية للنتائج تتطلب العودة الى الثقة المطلقة فى الاشكال الديمقراطية ، للديموقراطية على علاتها . وهو ايمان لا بد من ناحية المبدأ أن يكون مستقلا عن الرغبة فى النتائج . ولكن حتى لو فعلنا ذلك ، فإن اسقاط المصلحة المشتركة النفعية سيتركنا نواجه عدداً من المتاعب فى طريقنا .

وما زلنا بوجه خاص نواجه ضرورة عملية فى أن ننسب الى ارادة الفرد استقلالا وصفة عقلانية لا وجود لهما من الناحية الواقعية ، واذا

أردنا أن نقول بأن إرادة المواطنين يجب أن تحترم على علاقتها كعامل سياسي جدير بالاحترام . فمن الضروري أولا إثبات وجودها ، وبعبارة أخرى ، يجب أن تكون هذه الإرادة شيئا أكثر من مجموعة غير محسودة من السورات الغامضة التي تعزف بشكل منطلق على مجموعة من الشعارات والانطباعات الخاطئة . ومن حق كل إنسان أن يعرف تماما ما الذي يؤيده . ويمكن تحقيق هذا فقط ، عن طريق القدرة على ملاحظة الحقائق السهلة على متناول كل إنسان . ملاحظة صحيحة وتفسيرها تفسيراً دقيقاً ، وغربلة المعلومات المتعلقة بها لفصلها عن غيرها . ولا بد أخيراً من استخلاص نتيجة واضحة وصحيحة عن القضايا المختلفة من هذه الإرادة المحددة ومن هذه الحقائق المؤكدة ، طبقاً لقواعد الاستقراء المنطقي مع وجود درجة عالية من الكفاية العامة التي تجعل رأى كل إنسان مساوياً لرأى غيره ، دون أن يكون في هذه المساواة أية غرابة (١) . ولا بد للمواطن النموذجي من أن يحقق كل هذا بنفسه ومستقلاً عن كل تأثير أو ضغط أو دعاية (٢) .

(١) يصدق هذا القول على الطبيعة الشديدة التكافؤ للعقيدة التقليدية عن الديمقراطية وللمعتقدات الديمقراطية المألوفة . وسأبين فيما بعد كيف أن التكافؤ يمكن أن يكتسب وضع الشريعة المسلم بها ، أما أن يقال بأنها بيان بسرد الواقع عن الطبيعة الإنسانية فلا يمكن أن يكون صحيحاً في أي معنى معقول وافراراً بهذه العقيدة ، فإن هذه الحقيقة المسلم بها كثيراً ما عرضت في شكل آخر يعني «تكافؤ الفرص» . ولكن حتى لو تجاهلنا المصاعب الكامنة في عبارة «الفرص» فإن هذه الصيغة الجديدة للتعبير ، لا تساعدنا في شيء قليل ولا في كثير . إذ أن المطلوب إذا أريد لكل صوت أن يكون له نفس الوزن في تقرير القضايا ، أن يتوافر التكافؤ الفعلي لا المحتمل ، في الأداء المتعلق بالسلوك السياسي .

وحتى بنا أن نلاحظ ملاحظة عابرة ، وهي أن التعابير الديمقراطية كانت فعالة في تقوية الترابط بين عدم التكافؤ من أي نوع وبين «الاجحاف» وهو ترابط يؤلف عنصرًا هاماً في التركيب النفسي للفاشلين في حياتهم ، وفي ترسانة الساسة الذين يستخدمونهم في تنفيذ أغراضهم . ولعل أبرز مثل على هذا ، نظام الإبعاد الذي ابتخه أهل أثينا وطبقوه أحياناً . ويكون الإبعاد بقرار شعبي . ولا يتطلب أسباباً معينة ، وكثيراً ما استخدم لإراحة مواطن بارز من الطريق نظراً لخطورته على منافسيه .

(٢) استخدمت هذا التعبير هنا في معناه الأصلي ، لا في المعنى الذي أخذ في التفسير مؤخراً وبسرعة والذي يوحي بأن الدعاية هي كل قول يصدر عن مصدر لا نريده ولا نحب ، وأنا أعتقد أن هذا التعبير مشتق من اسم لجنة الكرادلة التي تمالج القضايا المتعلقة بنشر المذهب الكاثوليكي (Congregatio de Propaganda Fide) ومن هنا يظهر أن عبارة «الدعاية» لا تحمل أي معنى سيئ ، ولهذا فهي لا تعني تشويه الحقائق . ففي وسع المرء مثلاً أن يدعو إلى طريقة علمية . وكل ما تعنيه تشويه الحقائق والحجج بقصد التأثير على أعمال الناس أو آرائهم وتوجيهها توجيهاً معيناً . (المؤلف)

وذلك لان الارادات والاستنتاجات التي تفرض على الناخبين قرضا لا تصلح أن تكون فرضيات نهائية للعملية الديمقراطية ، ومن الواجب عدم الاجابة بالتأكيد غير الجازم أو النفي العارض على السؤال المتعلق بما اذا كانت هذه الاوضاع قد تحققت الى المدى المطلوب لتحويل الديمقراطية الى شيء عملي ، اذ لا يمكن الرد عليه الا بتقييم مدروس لتيه من الأدلة المتعارضة .

وقبل الشروع في هذا التقييم أود التأكيد من فهم القارئ الكامل لنقطة سبق لي أن أشرت اليها ، ولذا فساكرر القول بأنه حتى ولو كانت آراء المواطنين الافراد ورغباتهم واضحة تمام الوضوح ، وألفت مقولات منطقية مستقلة للعملية الديمقراطية ، ولو قام كل انسان بتنفيذها بعقلانية مثالية وحزم ، فلا تستلزم هذه الحقيقة بحكم الضرورة أن تكون القرارات النابعة عن هذه العملية والتي تعتمد في خاماتها على الارادات الفردية بمثلة لأي شيء يمكن أن يسمى بصورة مقنعة ، ارادة الشعب ، ولا يتفق هذا مع المنطق فحسب ، بل ان الارادات الفردية عندما تكون مجزأة كل التجزئة ، تنتج قرارات سياسية لا تتفق مع حقيقة ما يريد الشعب . ولا يمكن أن يقال ان الشعب اذا لم يحصل على كل ما يطلبه حقا فقد يحصل على ترضية معقولة . وقد يصح هذا في بعض الاحيان . وفرص وقوع هذه الحالات تكون أكثر وأعظم في تلك القضايا التي تكون عديدة في طبيعتها أو تقبل بالتصنيف العديدي ، كالتساؤل مثلا عما يجب أن يصرف على مساعدة العاطلين عن العمل ، شريطة أن يوافق الجميع على الاتفاق في هذا السبيل . أما في القضايا النوعية كالتساؤل مثلا عن اضطهاد الهراطقة أو دخول الحرب ، فان النتيجة الحاصلة ، قد تكون غير مرضية لكافة الناس ، وان تنوعت الاسباب طبعاً ، بينما يكون القرار المفروض من هيئة لا ديموقراطية أكثر تقبلاً لديهم .

وقد يؤدي الأتيان بمثل الى شيء من الأيضاح ، وفي وسعي ، أن أصف حكم نابليون بالديكتاتورية العسكرية ، حتى عندما كان لا يزال قنصلاً أول . فلقد مست الحاجة في ذلك الحين الى تسوية دينية ، تزيل ما خلفته الثورة وعهد « المديرين » من فوضى ، وتعيد الطمأنينة الى قلوب الملايين . وقد حقق نابليون هذه الغاية بسلسلة من ضربات المعلمين ، توجهها بالاتفاق الذي عقده مع البابا في عام ١٨٠١ ، «وبالبنود العضوية» التي أدخلها على الدستور في عام ١٨٠٢ والتي حاول فيها ما لا يمكن اصلاحه ، فمنح الشعب أقصى ما يمكن من حرية العبادة ، مع الاحتفاظ بسلطة الدولة . وعاد فنظم الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا وتولى تحويلها ، وحل كافة المشاكل الدقيقة المتعلقة بحقوق الاكليروس الدستورية

وأقام نظامه الجديد الناجح بأقل ما يمكن من الاحتكاك مع كنيسة رومة . ولو كان هناك أى مبرر للقول بأن الشعب يريد حقا شيئا محدودا ، فإن هذا الترتيب الذى وضعه نابليون ، يقدم لنا مثلا من أحسن الامثلة فى التاريخ عليه . ولا بد أن يكون هذا واضحا لكل من ينظر الى البنيان الطبقي الفرنسى فى ذلك الحين ، كما ان السياسة الاكليركية التى اتبعها تقيم الدليل على صحة ما قلت لانها أسهمت اسهاما ضخما فى الشعبية العامة التى تمتع بها العهد القنصلى . ولكن من العسير علينا أن نرى كيف كان فى الامكان تحقيق هذه النتيجة بطريقة ديموقراطية . فالشعور المناهض للكنيسة لم يكن قد مات بعد . ولم يكن محصورا فى جماعة « اليعاقبة » المهزومة ، ولم يكن فى وسع أعضاء هذا الحزب أو زعمائهم ، أن يتساهلوا الى هذا المدى (١) . . . وكانت هناك فى الوقت نفسه ، ومن الناحية الاخرى موجة قوية من العواطف الكاثوليكية الساخطة . وكانت تزداد شدة وقوة يوما بعد يوم . أما الذين كانوا يحملون هذه العواطف ، أو القادة الذين يعتمدون على حسن نوايا أصحابها فلم يكن فى وسعهم أن يقفوا عند الحد الذى وصل اليه نابليون ، وبعبارة أخرى ، لم يكن فى وسعهم أن يقفوا من الكرسي البابوى الموقف الصلب الذى وقفه نابليون ، على الرغم من أن سير الاحداث ما كان يسمح بأى تساهل جديد . و ارادة الفلاحين الذين كانوا أكثر توقا من غيرهم الى عودة قسوسهم وكنائسهم ، وقد يسيهم ، كانت ستشمل حتما نتيجة الخوف الطبيعى ، من أن يتعرض الحل الثورى لمشكلة الارض للخطر من جديد ، اذا عاد الاكليروس ولا سيما فئة الاساقفة منهم الى امتطاء السرج ثانية . ولو جرت اية محاولة لحل المشكلة على أسس ديموقراطية ، فانها كانت ستؤدى حتما الى عقدة لا تحل ، أو صراع لا نهاية له ، مولدا المزيد من الهياج والاثارة ، ولكن نابليون تمكن من حلها حلا معقولا لان جميع الفئات التى لم تكن على استعداد للتنازل عن وجهات نظرها برضاها كانت راغبة فى الوقت نفسه فى قبول أى حل يفرض عليها .

وليس هذا المثل بالوحيد على أى حال (٢) . . . وإذا كانت النتائج

(١) تقاضت المجالس التشريعية على الرغم من خضوعها لنابليون من تأييده فى سياسته تقامسا كاملا ، ولقد عارضه فيها حتى بعض انصاره الذين يثق بهم .

(المؤلف)

(٢) فى وسعنا استخلاص شواهد أخرى من ممارسة نابليون ، فلقد كان حاكما مطلقا ، وكان يحاول عندما لا يكون الموضوع متعلقا بمصالح أسرته أو بسياساته =

التي تبرهن على المدى الطويل انها مرضية للشعب في مجموعه ، هي المحك الذي تختبر بواسطته الحكومة التي تعمل من أجل الشعب ، فان حكومة الشعب ، على النحو الذي يراه أصحاب المذهب التقليدي في الديموقراطية لا يمكن أن تجتاز هذا الاختبار بنجاح .

٣ - الطبيعة الانسانية في السياسة

علينا بعد هذا كله ، أن نرد على سؤالنا عن تحديد صوت المقترح واستقلاله وعن طاقاته على ملاحظة الحقائق وتفسيرها ، وقدرته على استخلاص النتائج المعقولة بدقة ووضوح من هذه الحقائق . ويمت هذا الموضوع الى فصل من علم النفس الاجتماعي يصح أن نسميه بالطبيعة الانسانية في السياسة (١) .

وكانت الفكرة القائلة بأن الشخصية الانسانية ، وحدة منسجمة العناصر وأن هناك ارادة محددة تعمل كحافز أساسي للعمل ، قد أخذت في التضاؤل التدريجي في النصف الثاني من القرن الماضي ، حتى قبل ظهور ثيودور ريبوت (Theodule Ribot) وسيجموند فرويد (Sigmund Freud) (٢) وكانت هذه الافكار قد أخذت تفقد قيمتها بصورة متزايدة في حقل

= أن يعمل ما يعتقد أن الشعب يريد حقا أو يحتاج اليه ، وكانت هذه هي نصيحته الى يوجين بوهرنيه عندما انتدبه لتولى الادارة في شمال ايطاليا .

(١) هذا هو عنوان كتاب مريح وجذاب كتبه جراهام والاس . وهو من أدوع الكتاب المتطرفين الانجليز . وعلى الرغم من كل ماكتب منذ ذلك الحين في الموضوع، وعلى الرغم من كل الدراسات المفصلة للقضايا وهي الدراسات التي تمكنا من الرؤية بوضوح اكثر فان الكتاب مازال احسن مدخل لعلم النفس السياسي لكن المؤلف بعد عرضه بمنتهى الصدق ، لمعارضته للتقبل غير الناقد للنظرية الديموقراطية ، يعجز عن الوصول الى نتيجة واضحة . ولا ريب في أن هذا امر في منتهى الاهمية لانه يصر ، وهو محق على ضرورة تبني الموقف العلمي في التفكير ولانه لا يتردد في توجيه اللوم الى اللورد برايس لانه أعلن في كتابه « جامعة الشعوب الامريكية » أنه يرى شيئا من الصفاء وراء سحب الحقائق الخادعة لكنه في نفسه ينساق في معظم أنحاء كتابه وراء السراب الخادع ايضا .
(المؤلف)

(٢) سيجموند فرويد (١٨٥٦ - ١٩٣٩) أستاذ علم الاعصاب في جامعة فينا واشتهر امره بأنه رائد من رواد علم التحليل النفسي . ولد في مدينة فرايبورج في مورافيا ودرس في جامعة فيينا ، وكانت أولى نتائج دراساته القول بإمكان معالجة الجنون المادي بالتشخيص والتحليل النفسيين من طريق الإبحاء ، وكان أول من قال بتفسير الاحلام على اعتبار

العلوم الاجتماعية ، حيث أخذ العنصر اللاعقلاني ، والمتناهي في العقلانية من سلوكنا يلتقى المزيد من الاهتمام والعناية كما يبدو في كتاب باريتو (Pareto) عن « العقل والمجتمع » وسأذكر مصدرين فقط من مصادر الاستشهاد الكثيرة المتجمعة ضد فرضية العقلانية .

وقد يظل المصدر الاول على الرغم من ظهور مؤلفات أفضل فيما بعد مرتبطاً باسم جوستاف لوبون (Gustave Lebon) الذي يعتبر على أى حال أول من عرض فعلياً نفسية الجماعات في كتابه (Psychologie des Foules) (١) . ولقد حملنا بتصويره حقائق السلوك الانساني عندما يكون تحت تأثير تجمع الحوافز والاستفزات ، رغم اغراقه في تأكيد صورته ، على مواجهة بعض الحقائق البشعة التي يعلم بوجودها كل انسان ، وأن أثر تجاهل رؤيتها ، فوجه بذلك ضربة قاصمة الى صورة الطبيعة الانسانية التي تركز اليها العقيدة التقليدية عن الديموقراطية ، والاساطير الديموقراطية الشعبية عن الثورات . وقد أوضح أن هذه الحوافز تشمل بصورة خاصة الاختفاء الفجائي في حالة التهيج لكافة الروادع والاساليب الحضارية في التفكير والشعور . والتفجر المفاجيء في النوازع البدائية ، والميول الصبائية والنوازع الاجرامية . وليس ثمة من شك في أن هناك الكثير مما يقال عن ضيق أفق الاساس الواقعي لاستنتاجات لوبون التي لا تتفق مطلقاً مع سلوك الجماهير الانجليزية ، والانجنو - أمريكية العادية . ولم يتقاعس النقاد الذين لم يطب لهم ما ينطوي عليه هذا الفرع من علم النفس الاجتماعي من معان ومغاز ، عن انتهاز فرصة ما فيه من نقاط الضعف لمهاجمتها ، ولكن علينا ألا ننسى من ناحية أخرى . أن ظاهرة نفسية الجماهير ليست محصورة على أى حال ، في دهماء ثور في شوارع مدن أمريكا اللاتينية الضيقة . فكل برلمان بل وكل لجنة وكل مجلس حربي مؤلف من نحو عشرة « فرقاء » في الستين من عمرهم ، يعرض أو تعرض ، وان كان بشكل رقيق مهذب بعض المظاهر التي تبدو بارزة عند

ير انها من أعمال العقل الباطن أثناء الليل عندما تغدو الارادة مشلولة . وتتوقف الوعية من العمل . وكان أول من قال بأن جميع حالات العصاب ناجمة من الكبت الجنسي ، وأن الشهوات الجنسية تتوالد مع الانسان منذ ولادته . لقيت نظرياته معارضة شديدة في حياته . (المرب)

(١) يحمل التعبير الالمانى شيئاً من طابع الانذار اذ يجب ألا يخلط بين نفسية الجماعات ونفسية الجماهير . فالتعبير الاول قد لا يحمل بدافع الختمية أى معنى طبقي . ولا علاقة له بدراسة طرق تفكير الطبقة العاملة . ومشاعرها .

(المؤلف)

الدهماء ، كالتقليل من الاحساس بالمسئولية والنقص فى مستوى النشاط الفكرى ، والمزيد من التأثير بالمؤثرات اللامنطقية ، يضاف الى هذا أن هذه الظواهر ليست محصورة فى حشد يرمز إلى تجمع فعلى لعدد كبير من الناس فمن السهل تحويل قراء الصحف ، والمستمعين الى الاذاعات ، وأعضاء الاحزاب ، حتى ولو اجتمعوا معا فعليا ، الى تعبئة نفسية والى حالة من الجنون الحماسى ، لا تسفر فيه المحاولات للمحاجات العقلية عن أكثر من المزيد فى استفزاز الغرائز الحيوانية .

أما المصدر الثانى للشواهد المخيبة للامل . الذى أود ذكره هنا فأكثر تواضعا ، اذ لايتناول الاشخاص ، وانما يتناول السخافات ، فالاقتصاديون بعد أن تعلموا على ملاحظة الحقائق بمزيد من العناية والدقة شرعوا يكتشفون أن المستهلكين لايعيشون فى ظروف الحياة اليومية العادية مع الأفكار التى الفت الكتب الاقتصادية الاقاديمة نقلها اليهم . اى ان حاجاتهم لا تكون من الناحية الاولى على النحو الذى تحدده هذه الكتب ، كما لا تكون الأعمال التى تستنفرها هذه الحاجات على النحو من التحديد العقلى والدقة اللذين تصورهما هذه الكتب فيه . وهم من الناحية الاخرى شديدو التأثير بالاعلان وأساليب الاقناع الى الحد الذى يجعل المنتجين هم الذين يفرضون ما يشاءون بدلا من أن يتلقوا التوجيه منهم . ولا ريب فى أن أساليب الاعلان الناجحة توضح هذا تمام التوضيح . فهناك دائما استهواء للعقل ومناشدة له ، والعودة الى مجرد التأكيد مرة أخرى ، قد تكون أكبر أثرا من المحاجة العقلية ، وهذا هو عين تأثير الهجوم المباشر على العقل الباطنى الذى يتخذ شكل محاولات لاستثارة التدايعات النفسية وبلورتها وكثيرا ما تكون من طراز جنسى او متناه فى العقلانية .

وعلى الرغم من وضوح النتيجة ، فان من الواجب أن نصل اليها بمنتهى الحرص والعناية ، فالفرد يتعرض عادة فى السير العادى للقرارات المعادة أو المكررة الى تأثيرات نافعة وعقلانية ناتجة عن تجارب مواتية أو غير مواتية ، ويقع أيضا تحت تأثير بعض الدوافع والمصالح البسيطة نسبيا والتى لا اشكال فيها ، اذ لا يتدخل الحماس فيها الا فى حالات عارضة . واذا عدنا الى التاريخ وجدنا أن رغبات المستهلكين فى الاحذية ، تتشكل الى حد ما على الأقل بعمل المنتجين الذين يعرضون نماذج رائعة منها ، ويشنون لترويجها حملات اعلانية شديدة ، لكن هذه الرغبات تكون ناتجة فى العادة عن حاجات صادقة ، تمتد حدودها الى أكثر من الاحذية ، وتعمل التجارب الطويلة على خلاصها من كثير من اللامعقولات التى كانت

تحيط بها في البداية (١) . وبالإضافة الى هذا فان المستهلكين بدافع من حوافز المستهلكين البسيطة ، يتعلمون كيف يعملون طبقا لنصائح الخبراء اللامتحيزة ، في بعض الامور كالبيوت والسيارات ، ويصبحون هم بدورهم من الخبراء في أمور أخرى . وقد لا يكون صحيحا القول بأن في الامكان خداع ربات البيوت بسهولة في مواضيع الغذاء ، أو الادوات المنزلية أو الملابس . ولما كان كل بائع يعرف صالحه وواجبه ، فان معظم السيدات يصررن على نوع السلعة التي يردنها .

ويصدق هذا بالطبع بصورة أدق وأوضح بالنسبة الى جانب المنتجين في الصورة . وقد يكون رجل الصناعة انسانا أحمق . أو حكما سبيحا بالنسبة الى الفرص أو عاجزا كل العجز ، ولكن هناك جهازا فعلا يضمن اما اصلاحه أو ازالته من الوجود . وهناك مذهب يقول ان الانسان قد يواصل القيام ببعض الحرف اليدوية البسيطة ألوف السنين . ومع ذلك يظل مفتقرا في أدائها الى الكفاية لكن التصميم على العمل بأكثر ما يمكن من العقلانية والضغط المستمر في تحقيقها لا يمكن أن يستشارا للعمل على أى مستوى من مستويات النشاط الصناعى أو التجارى قد يؤثر المرء أن يعمل (٢) .

وينطبق هذا على كافة القرارات التي تتخذ في الحياة اليومية . والتي تقوم في الافق الضيق الذي يحيط به عقل المواطن الفرد بشيء من الاحساس الكامل بالواقع . وتتضمن هذه القرارات كافة الامور التي تعنيه وتعنى أسرته وأعماله التجارية وهواياته وأصدقائه وأعداءه ، والمدينة التي ينتمى اليها والحي الذي يعيش فيه ، والطبقة التي يمت اليها والكنيسة التي يتبعها ، والنقابة أو أية مجموعة اجتماعية أخرى يمت الى

(١) يعنى عدم العقلانية في الفقرة السابقة الفصل في العمل بطريقة مستعجلة لتحقيق رغبة معينة ولا يشير هذا الوصف الى معقولية الرغبة نفسها في رأى الملاحظ وهذه نقطة مهمة جديرة بالملاحظة اذ ان الاقتصاديين في تقييمهم لدى عقلانية المستهلك ، يبالغون أحيانا فيه . عن طريق الخلط بين الشئيين . وهكذا فان أدوات الزينة لفتاة المصنع ، قد تبدو لاستاذ الاقتصاد دليلا على السلوك اللامعقلانى الذى لا يفسر آخر له الا مهارة الهيئة الاعلانية . وقد تكون أدوات الزينة هذه هي كل ما تتوق اليه فتاة المصنع . ومن هنا يكون اتفاقها في سبيل الحصول عليه عقلانيا .

(٢) لا تختلف هذه المستويات بالنسبة الى العصور والامكنة فحسب . بل وتختلف بالنسبة الى القطاعات الصناعية والطبقات في الزمان والكان الواحد . وليس ثمة من هوء يمكن ان يسمى بالتكوين الشامل للعقلانية . (المؤلف)

عضويتها • وكل ما يقع ضمن أفق ملاحظته الشخصية والامور التي يعرفها دون مساعدة صحيفته التي يقرأها • والمجالات التي يستطيع التأثير عليها أو إدارتها مباشرة • والتي ينمى في نفسه شيئا من المسؤولية تجاهها ، تخلقه العلاقات المباشرة مع الآثار المواتية أو غير المواتية التي يتركها سير العمل فيها •

ونعود فنقول ان التحديد والعقلانية في الفكر والعمل (١) ... لا يمكن أن يضمنا من معرفة الانسان للناس وللأشياء أو من احساسه بالواقع أو مسؤوليته • فالمعروف أن هناك اشتراطات أخرى يجب توافرها ، وأن تحقيقها شيء متعذر على الغالب • فقد تعاني أجيال عقب أجيال من سلوكها غير المعقول في القضايا الصحية • ومع ذلك فإنها تعجز عن ربط آلامها بعاداتها السيئة • وما لم يتم هذا الربط فإن النتائج الموضوعية ، مهما كانت منظمة لا تولد تجارب شخصية ونسبية وهكذا يكون من الشاق الى حد لا يمكن تصوره بالنسبة الى الانسانية أن ندرك العلاقة بين العدوى وبين الامراض السارية ، فلقد ظلت الحقائق تشير اليها بشكل واضح كل الوضوح • ومع ذلك ظل الاطباء حتى نهاية القرن الثامن عشر لا يفعلون شيئا لعزل المصابين ببعض الامراض السارية كالجدري أو الحصبة عن الآخرين ، ولا ريب في أن الامور تكون أسوأ ، عندما لا يكون الموضوع موضوع عجز فحسب بل وامتناع عن الاعتراف بالعلاقات السببية أو عندما تحول بعض المصالح دون الاعتراف بها •

ومع هذا ، وبالرغم من جميع المزايا التي تفرض نفسها ، هناك مجال أضيق لكل انسان ضمن الافق الأكثر اتساعا ، يختلف في مداه اختلافا واسعا كالاختلاف القائم بين مختلف الفئات والافراد • والمحدد بمجال واسع لأضيق • ويميز هذا المجال عن غيره بإحساس من الواقع والمعرفة والمسؤولية • وكثيرا ما يضم هذا المجال ارادات فردية محدودة نسبيا • وقد لا يتضح لكل انسان لم يتحتم علينا عند الوصول الى القرارات

(١) تختلف عقلانية الفكر تمام الاختلاف عن عقلانية العمل ، ولا يضمن وجود الاولى دائما وجود الثانية • وقد توجد هذه - أي الثانية - دون سابق اصرار وتصميم • ودون التقيد بأية قدرة على صياغة السبب العقلي لاي عمل صياغة صحيحة • والملاحظ الذي يستخدم أساليب النقاش ، والسؤال والجواب ، كثيرا ما يهمل هذه الناحية • ويكتسب فكرة مبالغ فيها كل المبالغة من أهمية اللامعقلانية في السلوك • ولعل هذا سبب آخر من أسباب المبالغة التي كثيرا ما نستخدم بها • (المؤلف)

السياسية أن نتعبد في محرابها ، كما لا يتضح له ، لماذا يتحتم علينا أن نعد كل واحد منها قرارا قائما بذاته . وألا نعد أيا منها أكثر من هذا القرار . لكننا اذا آثرنا التعبد فأننا لا نجد المحراب خاليا على الأقل (١) .

ولا يختفى هذا التحديد النسبي لسلوكنا أو العقلانية النسبية لتصرفاتنا فجأة عندما ننأى بأنفسنا عن مشاكل حياتنا اليومية في البيت أو في مكان العمل لأن هذا التحديد وتلك العقلانية هما اللذان يهذبان سلوكنا ، ويفرضان علينا شيئا من الانضباط ، وهناك قطاعات في دنيا الشئون العامة ، أقرب الى متناول تفكير المواطن من بعض القطاعات الأخرى . ويصح هذا أول ما يصح على الشئون المحلية . فحتى هناك نجد طاقة متناقصة على تميز الحقوق ، واستعدادا متضائلا للتصرف بموجبها ، واحساسا متقلصا بالمسئولية . فكل منا يعرف طراز ذلك الرجل الذي يوجد منه كثيرون والذي يقول انه لا يأبه بالادارة المحلية ، ثم يهز كتفيه استخفافا من أعمال يؤثر الموت على أن يراها تنفذ في مكتبه . والمواطنون العقلاء الذين يتخذون موقف الناصح الأمين ، ويبشرون بمسئولية المقترح الفرد أو دافع الضرائب يكتشفون بلا استثناء ، ان هذا المقترح لا يحس بالمسئولية تجاه القضايا التي يشعر الساسة المحليون بمسئوليتهم تجاهها . يضاف الى هذا أن الوطنية المحلية تكون في المجتمعات التي لا تكون من الضخامة بحيث يتعذر الاتصال الشخصي ، عاملا له أهميته في دفع عجلة الديمقراطية الى العمل . ومشاكل أية بلدة تشبه الى حد كبير مشاكل أى مشروع صناعي ، وكل من يفهم مشاكل الأخيرة ، يستطيع أن يفهم بسهولة مشاكل الأولى . وقد لا يضطر رجل الصناعة أو صاحب حانوت للبقالة

(١) حري بالقارىء أن يلاحظ . أنني عندما أتحدث عن الارادات الاصلية والمحدودة لا أعمى تمجيدها وجعلها مقولات نهائية لكافة أنواع التحليل الاجتماعي . وليس ثمة من شك في أنها في حد ذاتها ثمرة العملية الاجتماعية نفسها وثمره الجو الاجتماعي كذلك . وكل ما أعنيه ، انها قد تصلح مقولات لطراز معين من التحليل يستهدف غاية خاصة يضعها العالم الاقتصادي نصب عينيه ، عندما يبنى الاسعار على الاذواق أو على الحاجات التي يفترضها في أية لحظة ، ولا يضطر العالم الى إعادة تحليلها في كل مرة . وفي وسعنا تحقيقا لفأيتنا أيضا أن نتحدث عن الارادات الاصلية والمحدودة التي قد تخلق في أية لحظة بصورة مستقلة عن المحاولات لخلقها . وان كنا ندرك أن هذه الارادات الاصلية هي ثمرة التأثيرات المحيطية في الماضي ، وبينها التأثيرات الدعائية . وهذا التمييز بين الإرادة الاصلية والإرادة المصنوعة ، شاق وصعب ، ولا يمكن تطبيقه في جميع الحالات ، ولتحقيق كافة الاهداف . ولكن يكفي لتحقيق غايتنا هنا على الأقل أن نشير الى الحالات المنطقية الواضحة التي يمكن ادراجها لهذه الغاية .

(المؤلف)

أو عامل إلى الخروج من العالم الذي يعيش فيه ، ليكون له رأيا يصلح للدفاع عنه من الناحية العقلانية . وإن تعرض للصواب أو الخطأ في موضوع تنظيف الشوارع أو القاعات العامة .

وهناك من الناحية الثانية عدد من القضايا القومية التي تهم الأفراد والجماعات بصورة مباشرة ولا يتطرق إليها الشك . . مما يؤدي بها إلى خلق ارادات لها درجة كافية من الاصاله والتحديد . ولعل أبرز مثل على هذه القضايا تلك التي تتعلق بأرباح المقتربين من أفراد وجماعات أرباحا مالية شخصية وفورية . . كالمدفوعات النقدية المباشرة وضرائب الحماية وما شابهها . وتبدل التجارب التي ترجع في عهدها إلى أقدم العصور، على أن المقتربين عامة يستجيبون بسرعة وبصورة معقولة إلى مثل هذه الفرص . ولكن العقيدة التقليدية عن الديمقراطية لا تفيد إلا القليل ، بل أقل من القليل من عروض العقلانية التي هي من هذا الطراز . وهكذا فإن المقتربين يثبتون أنهم من أسوأ القضاة وأكثرهم فسادا في الحكم على مثل هذه القضايا . وكثيرا ما يقيمون الدليل أيضا على أنهم من أسوأ القضاة بالنسبة إلى مصالحهم الطويلة المدى . فالعود القصيرة الاجل ، هي التي تحمل الطابع السياسي . كما أن العقلانية القصيرة المدى هي التي تستطيع تأكيد وجودها بشكل فعال ليس إلا (١) .

ولكن عندما ننأى بأنفسنا عن مجالات الاهتمام الشخصي يشعرون الاسرة أو العمل ، وننتقل إلى مجالات الشئون القومية أو العالمية الطابع المفتقرة إلى وجود علاقة مباشرة لا يتطرق إليها الشك مع مجالات الاهتمام الشخصي ، فإن الارادة الفردية ، والسيطرة على الحقائق وأسلوب الاستنتاج . سرعان ما تتوقفان عن أداء متطلبات العقيدة التقليدية . ولعل أكثر ما يثير دهشتي ، ويبدو في رأيي على أنه خلاصة المشكلة ، هو

(١) لعل السبب في تجاهل أنصار المذهب « البنتامي » لهذه الحقيقة (سبق أن فرحنا في هامش سابق هذا المذهب) هو أنهم لم يستطيعوا تصور وجود فساد على نطاق ضخم في المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، وهكذا اقترقوا في نظريتهم السياسية ، عين الخطأ الذي اقترقوه في نظريتهم الاقتصادية . ولذا لم يحسوا بأي الزام للقول بأن « الشعب » هو خير من يحكم على مصالح أفراد وأن هذه المصالح الفردية يجب أن تنسجم بحكم الضرورة والواقع مع مصالح الشعب بمجموعه . وقد سهل عليهم هذا، أنهم حاولوا أن يفسفوا على صعيد المصالح البورجوازية ، بالفعل وأن لم يكن من سابق قصد وتصميم القول بأن هذه المصالح تربع من الشح والبخل أكثر مما تربه من الرشاوي المباشرة .

(المؤلف)

ضياح الاحساس بالواقع ضياحا كاملا (١) . فلقد جرت العادة على أن تحتل القضايا السياسية الكبرى مكانها في الاقتصاد النفسى للمواطن النموذجى . مع مجالات اهتمامه الأخرى فى أوقات الفراغ وهى المجالات التى لم تصل الى حد الهواية . وكذلك مع مواضيع المناقشات التى تنعش المسئولية فيها . وقد تكون هذه الأمور كلها بعيدة للغاية ، ولا تصل الى حدود الفرضيات كما أن أخطارها قد لا تتحول الى واقع أبدا . أو أنها حتى اذا تحولت فقلما تكون من النوع الخطر . ولكن الانسان يحس اذا ما فكر فيها بأنه يدخل عالما أسطوريا .

ويؤدى هذا التضاؤل فى الاحساس بالواقع الى تضاؤل فى الاحساس بالمسئولية والى افتقار للإرادة الفعالة المثمرة . وقد تكون للانسان تعبيراته بالطبع . وقد تكون له رغباته وأحلامه النهارية وشكاواه . بل وقد يكون له بصورة خاصة ما يحبه وما يكرهه لكن كل هذه ، لا تصل الى حدود ما نسميه بالإرادة ، أو المقابل النفسى للعمل المسئول ذى الهدف المحدد . فليس ثمة من مجال لدى المواطن العادى الذى يشغل نفسه بالتأمل فى الشئون القومية ، لأن يملك هذه الإرادة ، كما أن ليس لديه من مهمة يستطيع أن ينمى إرادته عن طريق العمل على أدائها . فهو عضو فى لجنة عاطلة عن العمل ، لجنة الامة بأسرها . ولعل هذا هو السبب الذى يدعو الى صرف مجهود أكثر انضباطا فى لعبة « بريدج » من المجهود الذى يصرفه فى السيطرة على احدى المشاكل السياسية ومحاولة حلها (٢) .

ويفسر الاقلال من الاحساس بالمسئولية والافتقار الى الإرادة الفعالة ، جهل المواطن العادى بقضايا السياستين الداخلية والخارجية ، وافتقاره

(١) راجع كتاب « الاحساس الجاد بالواقع » لمؤلفه ويليام جيمس . ولقد عاد جراهام والاس ، فاكّد هذه النقطة بصورة خاصة .

(٢) لعل مما يساعدنا على فهم هذه النقطة ، أن نسأل انفسنا لماذا يسدى غير السياسيين أثناء لعب « البريدج » من الدكاء وجلاء التفكير ، ما لا يبدوونه عند مناقشة القضايا السياسية ؟ فعلى طاولة « البريدج » هناك واجب محدد . فهناك قواعد تفرض علينا شيئا من الانضباط . والنجاح والفشل واضحا الحدود . ونحن نمتنع عن التصرف تصرفا لا مسئوليا لأن كل خطأ نرتكبه ، لا يظهر فوراً فحسب ، بل وينسب اليه ايضا . ولعل هذه الاشتراطات التى لا توجد فى السلوك السياسى للمواطن العادى ، هى التى تبين سبب افتقاره فى مناقشة الشئون السياسية الى ما يميز به من حاضر بديهية وقوة على الحكم ، فى عمله المهنى الذى يزاوله .

(المؤلف)

الى القدرة على الحكم فيها . ويكون هذا الجهل أكثر اثارة للدهشة في حالات المتعلمين من الناس وأولئك الذين يبذلون نشاطات ناجحة في دروب الحياة اللاسياسية منه في حالات غير المتعلمين من أصحاب المراكز المتواضعة في الحياة . فالمعلومات كثيرة ومتوافرة ، وفي متناول أى انسان . لكن توافرها لا يهم . وعلينا ألا ندعش من ذلك . وكل مانحتاجه هو أن نقارن بين موقف المحامى من اعداده لقضيته وبين موقفه من عرض الحقائق السياسية فى الصحيفة التى ألف قراءتها ، لنرى أين تقوم المشكلة . فهو فى اعداده لقضيته ، يجند الخبرة التى اكتسبها مدة سنوات طويلة من العمل لتجميع الحقائق المتعلقة بها ، مدفوعا بحافز محدد من الاهتمام بكفايته المهنية ، وبحافز آخر لا يقل عنه قوة وهو كسب القضية ، لتعبئة كل مؤهلاته وقوى ادراكه وارادته ، فى محتويات المذكرة التى يعدها . أما بالنسبة الى الحقائق السياسية فهو لا يكلف نفسه عناء جمع الحقائق ، ولا استيعاب المعلومات ، ولا تطبيق قواعد النقد التى يعرف استخدامها أدق معرفة . وكثيرا ما يبدى ملله اذا كانت المناقشات طويلة أو معقدة . ويستدل من كل هذا على أنه فى حالة عدم وجود الحافز النابع عن المسئولية المباشرة ، يظل الجهل سائدا بالرغم من وجود حشد ضخم من المعلومات الكاملة والدقيقة . بل ويظل هذا الجهل بالرغم من الجهود المشكورة التى تبذل بالاضافة الى عرض الحقائق ، وهى تعليم الناس على استعمالها عن طريق المحاضرات والندوات والصفوف الدراسية . وقد لا تكون نتائج هذه الجهود صفرا ولكنها ضئيلة جدا ، ولا يمكن حمل الناس على صعود السلم عن طريق الاكراه .

ومن هنا لا بد وأن يفقد المواطن العادى شيئا من طاقات أدائه العقلية فور اقتحامه الميدان السياسى . فهو يناقش ويحلل بطريقة يعترف بصبيانيتها اذا ما أتبعها فى تصريف مصالحه الحقيقية . انه يتحول الى البدائية ثابية . فتفكيره يصبح وجدانيا ويميل الى ربط الامور ببعضها . وهذا الميل ينطوى على نتيجتين أخريين ذاتى أهمية أكثر شؤما ونحسا .

أولى هاتين النتيجتين ، انه حتى ولو لم تكن هناك جماعات سياسية تحاول التأثير عليه فان هذا المواطن العادى يميل فى القضايا السياسية الى الادعان للحزابات والنوازع اللاعقلانية أو المفرقة فى عقلانيتها ، ولا ريب فى أن ضعف العمليات المستعقلة التى يطبقها على السياسة ، وافتقاره الى السيطرة المنطقية الفعالة على النتائج التى يصل اليها كافيين لتفسير هذه الحقيقة ، يضاف الى هذا أن عدم انشغاله فى السياسة يؤدى

الى تراخ فى مقاييسه المعنوية المعتادة ، كما يتيح المجال الى اطلاق الحوافز القائمة التى تساعده اوضاع حياته الخاصة على كبجها . أما بالنسبة الى حكمته أو استعقال الاستنتاجات التى يصل اليها ، فانها قد تكون سيئة اذا استسلم الى حالات من الانفجار العنيف فى غضبه . وتؤدى هذه الحالات الى تعذر رؤيته الامور فى مواضعها الصحيحة ، أو فى أكثر من وجه من وجوهها فى وقت واحد . ولو فرضنا أنه خرج مرة على غموضه ، وعرض الارادة المحدودة التى تعرضها العقيدة التقليدية عن الديمقراطية ، فانه قد يغدو أكثر بلادة وافتقارا الى الاحساس بالمسؤولية مما كان عليه فى السابق . وقد تؤدى هذه الحالات فى بعض الاحايين الى الاضرار المفجع ببلاده (١) .

والنتيجة الثانية هى أنه كلما كان العنصر المنطقى فى عمليات الرأى العام أضعف ، وكلما كان الافتقار الى النقد الاستعقالى والى التأثير العقلى للتجارب والمسئوليات الشخصية أكمل وأتم ، كلما كانت الفرص متاحة للجماعات ذات الدوافع الخارجية أكبر وأعظم . وقد تضم هذه الجماعات سياسة محترفين أو حاملين للمصالح الاقتصادية أو مثاليين من طراز أو من آخر ، أو من أناس مجرد همهم أن يخرجوا المسرحيات السياسية وأن يتولوا ادارة إنتاجها . وقد لا يكون علم اجتماع هذه الجماعات هاما للموضوع الذى تناقشه ، ولكن النقطة الوحيدة التى تهمنى هنا هى أنه لما كانت الطبيعة الانسانية للسياسة على النحو الذى هى عليه ، فان هؤلاء الناس يستطيعون أن يصيغوا ارادة الشعب على النحو الذى يشاءونه ، بل ويقلدون على خلقه على صعيد شامل واسع . فكل ما نواجهه فى تحليل العمليات السياسية ارادة « مصنوعة » لا أصيلة . وهذه الارادة التى صنعها الانسان هى كل ما يسمى فى الواقع بارادة الشعب فى عرف العقيدة التقليدية . واذا صح هذا الافتراض فان ارادة الشعب تغدو ثمرة للعملية السياسية لا قوة دافعة لها .

وتشبه الطرق التى يتم فيها ، « صنع » القضايا والارادات الشعبية

(١) لا يمكن للمرء ان يشك فى أهمية هذه التفجيرات وان كان فى مكنته ان يشك فى اصالتها وسيظهر التحليل فى كثير من الحالات أن هذه التفجيرات تكون نتيجة عمل آخرين ولاتنشا بصورة عرضية فى الانسان نفسه . وتدخل هذه التفجيرات فى مثل هذه الحالة ضمن صف ثان من الظواهر التى سنتناولها بالبحث مما قريب . ولكننى اعتقد شخصيا بوجود حالات أصيلة . ولكننى غير واثق من أن المزيد من التحليل الدقيق لن يكشف عن وجود جهود نفسية - تقنية وراء هذه الحالات .

(المؤلف)

تمام الشبه ، تلك المتبعة في الاعلانات التجارية ، فنحن نجد المحاولات نفسها للاتصال بالعقل الباطن . ولكن نجد أيضا الأسلوب نفسه في خلق الترابطات المواتية واللامواتية ، والتي تكون أكثر أثرا وفعلا . كلما كانت أبعد عن العقل . ونحن نجد كذلك نفس التملصات والصمت أحيانا ، كما نجد نفس الحيل في خلق الآراء عن طريق إعادة تأكيدها ، وهي الحيل التي تنجح الى الخد الذي يجعل المرء يتحاشى النقاش العقلي وخطر ايقاظ القوى النقدية عند الناس وهكذا دواليك . ويكون لجميع هذه الحيل والمهارات الفنية مجال أوسع في ميدان الشئون العامة من مجالها في الحياة الخاصة والمهنية . ولن يكون في مكنة أية صورة لأجمل فتاة في العالم ، أن تحافظ على رواج مبيعات صنف رديء من السجائر ، اذا وضعت كاعلان دعائي عنها . وليس ثمة من ضمان فعال أيضا في حالة القرارات السياسية . فقد تكون هناك قرارات ذات أهمية ضخمة . بحيث يستحيل على الجمهور أن يجربها كما يشاء . ودون أن تكلفه تجربتها شيئا . وحتى لو فرضنا امكان ذلك ، فان الوصول الى الحكم لا يكون سهلا ، كما هو الوضع بالنسبة الى السجائر ، لان الآثار فيها أكثر صعوبة على التفسير .

ولكن مثل هذه الفنون تفسر الى حد غير معروف في حقل الاعلانات التجارية تلك الاشكال من الاعلان السياسي التي تدعى انها تخاطب العقل . وعندما يكون الاستهواء المخالف للعقل أو المغالي في الاستعقال ، متسرلا بأردية الحقائق والحجج المنطقية ، فانه يبدو في عين المراقب في جميع الحالات أو معظمها على الأقل ، واضحا وأكثر قوة ، وضوح عجز الضحية الاعلانية عن الدفاع . ولقد سبق لنا أن رأينا من قبل ، كيف أن من العسير أن ننقل الى الجماهير معلومات صادقة وغير متحيزة عن المشاكل السياسية والاستنتاجات المنطقية الصحيحة النابعة عنها ، وكيف أن هذه المعلومات والحجج لا تسجل في القضايا السياسية الا اذا كانت متصلة بأفكار المواطنين المتمركزة في عقولهم . لكن هذه الافكار لا تكون عادة من التحديد بحيث تكفي لاقرار بعض النتائج المعينة . ولما كان في الامكان ، صناعة الحجج السياسية المؤثرة ، فانها لا بد وأن تعنى محاولة لصياغة المقدمات الارادية القائمة في شكل معين لا محاولة وضعها موضع التنفيذ فحسب ، أو مساعدة المواطن على حزم أمره بصددتها .

وهكذا فان المعلومات والحجج التي تصيب هدفها حقا ، تؤدي خدمة حليلة للنوايا السياسية ، ولما كان أول ما يستهوى الانسان لتحقيق غرضه أو خدمة مصلحته ، هو أن يكذب فان من حقنا أن نتوقع ، كحقيقة ثابتة ،

أن تكون المعلومات المؤثرة زائفة أو منتقاء (١) . . وأن يتألف التفكير المنطقي الفعال فى السياسة من محاولة تمجيد بعض الفرضيات برفعها الى مرتبة القواعد واخراج بعضها من الحظيرة ، وبذلك تقلل من الاساليب التقنية النفسية التى سبق لى أن تحدثت عنها . وعلى كل قارئ يخيّل اليه أننى متشائم أكثر من اللزوم ، أن يسائل نفسه ، اذا كان لم يسمع فى حياته أو لم يقل ، ان هذه الحقيقة الغريبة أو تلك يجب ألا تقال علنا ، وان هذا الخطر من التفكير أو ذاك ، بالرغم من صحته أمر غير مرغوب فيه . واذا كان الناس الذين يعتبرون شرفاء على المقاييس العادية أو يعتبرون من ذوى الفكر النير ، يكتفون أنفسهم لما تنطوى عليه هذه الحقيقة ولا يكونون بذلك قد أظهروا حقيقة رأيهم فى حقيقة « ارادة الشعب » ، أو حسناتها ؟ .

وهناك بالطبع حدود لكل هذا (٢) . . كما أن هناك حقيقة فى مثل جيفرسون (٣) . . المشهور بأن الشعب فى النهاية أكثر حكمة من أى فرد . أو فى فول لينكولن (٤) . . بأن هناك استحالة فى خداع جميع الناس طيلة الوقت ، لكن القولين الماثورين يؤكدان المدى الزمنى الطويل بطريقة متناهية فى الاهمية ، وليس ثمة من شك فى امكانية القول بأن النفسية الجماعية اذا ما أتيح لها الوقت الكافى قادرة على خلق آراء تدهشنا أشد الدهشة فى معقوليتها وذكائها . لكن التاريخ يتألف على أية حال من سلسلة من الاوضاع القصيرة المدى التى استطاعت أن تغير سير الاحداث الى الابد . فاذا كان فى الامكان «خداع» جميع الناس فترة ما وحملهم خطوة على شئ يريدونه حتما ، واذا كان هذا الوضع يمثل حالة لا تعتبر شاذة بحيث يمكن تجاهلها ، فان أى قدر من المنطق الاستدكارى لا يستطيع أن يغير الحقيقة الواقعة ، وهى أن ليس فى قدرة الناس أن يثيروا القضايا وأن يقرروها ، بل ان هذه القضايا هى التى تصوغ لهم مستقبلهم وهى التى تثار وتقرر بالنيابة عنهم . وليس أحق من عاشق الديموقراطية بتقبل

(١) اذا صحت المعلومات المنتقاة لأنها تكون محاولة للكذب عن طريق قول الحقيقة .

(٢) قد تظهر هذه الحقائق بشكل واضح اذا كان تفسير الامور يتم عن طريق الاستفتاء ومن الواضح ان الساسة يعمدون الاساليب التى تدعوهم الى كراهية هذا الاسلوب .

(٣) ، (٤) جيفرسون ولينكولن من رؤساء جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .

(الحرب)

هذه الحقيقة • وتطهير عقيدته من العيب الذى توصم به ، وهى أنها تعتمد على خداع النفس والتغريب بها •

٤ - عوامل بقاء العقيدة التقليدية

ولكى ترى كيف استطاعت عقيدة تتناقض مثل هذا التناقض الواضح مع الحقيقة أن تعيش حتى يومنا هذا ، وأن تواصل الاحتفاظ بمكانتها فى قلوب الناس وفى اللغة الرسمية للحكومات ؟ فالحقائق التى ترفض هذه العقيدة معروفة للجميع ، وكل انسان يعبر بها بشيء من الصراحة المطلقة التى كثيرا ما تحمل طابع الشك • فلقد مات أساسها النظرى وهو الاستعقال النفعى ، ولم يعد هناك من يقبل به كنظرية صحيحة فى التركيب السياسى لكن الرد على هذا السؤال ليس بالشئ العسير على أية حال •

فبالرغم أولا من أن نتائج التحليل الاختبارى العملى لم تعد تؤيد النظرية التقليدية فى العمل الجماعى ، الا أن هذه النظرية تلقى تأييدا قويا للغاية فى ذلك الترابط مع المعتقدات الدينية الذى سبق لى أن أشرت اليه فى مكان آخر • وقد لا يكون هذا التأييد واضحا للوهلة الاولى • فدعاة المذهب النفعى كانوا أبعد الناس عن الدين فى المعنى العادى المألوف للتعبير • وكانوا يعتبرون أنفسهم فى الواقع مناهضين للدين ، وكان الناس عامة يشاطرونهم هذا الاعتبار • فلقد كانوا شديدي الاعتراض بالمواقف التى يخالونها لا غيبية ، وكانوا لا يحسون بأى عطف على الانظمة والحركات الدينية المعروفة فى عهدهم • ولكن اذا القينا نظرة أخرى على الصورة التى رسموها للعملية الاجتماعية ، تبين لنا أنها انطوت على مظاهر جوهرية للعقيدة المسيحية البروتستانتية بل كانت مشتقة منها فى الواقع • ولقد امنت العقيدة النفعية بالمثقفين الذين نبذوا الدين جانبا ، البديل الصالح • وأصبحت العقيدة التقليدية بالنسبة الى الكثيرين الذين حافظوا على معتقداتهم الدينية متمما سياسيا لهذه المعتقدات (١) •

وهكذا اذا ما نقلنا هذه العقيدة الى صعيد الدين • ونقلنا معها الى هذا الصعيد ذلك الشكل من الاقناع الديموقراطى الذى يستند اليها تبين

(١) لا حظ الشبهة مع المذهب الاشتراكى الذى يعتبر بديلا من العقيدة المسيحية الى حد ما ومكملا لها الى حد آخر •
(المؤلف)

لنا أن هذه العقيدة بدلت طبيعتها فلم تعد هناك أية حاجة للشكوك المنطقية، في موضوع المصلحة العامة والقيم النهائية . ولا ريب في أن فكرة الخالق، الذي يهدف إلى تعريف كل شيء وإقراره تقرر لنا كل هذه المواضيع . ولقد بات كل ما كان مفتقرا إلى التحديد والحوافز ، محسدا ومقنعا بين عشية وضحاها . وأصبح صوت الشعب مثلاً هو صوت الله . ولناخذ موضوع التكافؤ أيضاً ، فلم يعد هناك شك في معناه ، كما لم يعد أى مبرر معقول لتمجيده ووضعه بصورة حقيقية مسلم بها ، طالما أننا نسير في مجال التحليل الاختباري . ولكن المسيحية تنمى عنصراً قوياً من عناصر التكافؤ، فلقد مات المخلص (يعنى السيد المسيح) من أجلنا جميعاً ، ولم يميز بين الأفراد على أساس أوضاعهم الاجتماعية المختلفة . وقد شهد بعمله هذا للقيم الكامنة في الروح الانسانية وهى قيم لا تقبل أى تدرج أو تسلسل . . . أو ليس هذا اثباتاً بل ولعله الإثبات الوحيد الممكن على أن من الواجب حساب كل فرد على أنه واحد ، وعدم حساب أى فرد على أنه أكثر من واحد، وهو إثبات يضيف معنى مغرقاً في دنيويته على مضامين العقيدة الديموقراطية يصعب العثور على ما هو أفضل منه ؟ (١) لكن هذا التفسير لا يشرح الموضوع كله شرحاً وافياً وإن كان يوضح على أية حال أشياء كثيرة ، ما كان فى الامكان ايضاحها ، بل هو دون أى معنى فهو يوضح فى الواقع موقف الانسان المؤمن من النقد اذ ينظر الى الخروج الاساسى على العقيدة المقررة . كما هو الوضع بالنسبة الى الاشتراكية ، على أنه مروق وبذلك تخنق الحاجة المنطقية المضادة كما يزول أى تدمير معنوى .

وفى وسعنا أن نضع مشكلتنا فى صورة أخرى وأن نقول بأن الديموقراطية عندما تتحرك فى هذا الاتجاه تتوقف عن أن تكون مجرد

(١) قد يثار الاعتراض بأنه مهما كانت هناك صعوبة في تخصيص معنى عام لعبارة التكافؤ فإن هذا المعنى يبرر من مضمون التعبير في معظم الحالات ان لم يكن فيها كلها فمثلاً . قد يكون من المسموح به ان نستنتج من الظروف التى القى فيها لينكون خطابه في جيتسبيرج والذي قال فيه : « . . ان لجميع الناس خلقوا أحراراً ومتساوين » انه عنى في قوله هذا المساواة في الوضع القانونى مقابل عدم التكافؤ القائم في الاعتراف بنظام الرق . . ولا ريب في أن في هذا المعنى من التحديد ما يكفى . ولكن اذا سألنا عن السبب الذى يدعو الى الإلزام المعنوى والسياسي في الفرض واذا رفضنا الرد بالقول بأن السبب قائم في أن الناس متساوون طبيعتهم فاننا سنعود آنذاك الى البراءة السماوية الى حاءت بها العقيدة المسيحية عن المساواة بين الناس . ولا ريب في أن هذا الجدل قائم في مضمون عبارة « الخلق » عندما نقول « ان الناس خلقوا متساوين » .

أسلوب يمكن مناقشته عقليا كما نناقش موضوع آلة بخارية ، أو مادة مطهرة . وقد بينت أنها عاجزة عن أن تتحول الى مثل أعلى أو الى جزء من مخطط للمثل العليا . وقد تصبح الكلمة نفسها راية أو شعارا يحمله جميع الناس باعتزاز ، اذ يرمز الى كل ما يحبون أن يروه في بلادهم سواء كان ذلك ضروريا لوجودها من الناحية العقلية أولا . وسيصبح التساؤل عن الطريقة التي يتم فيها ربط الفرضيات المختلفة التي تنطوي عليها العقيدة الديمقراطية بحقائق السياسة في عيون هؤلاء الناس من المؤمنين أمرا لا لزوم له ، تماما كما ينظر الكاثوليك المؤمنون الى موضوع ما قام به البابا الكساندر السادس من أعمال تتفق مع حالات القداسة التي تحيط بالكرسي البابوي . وبينما يكون الديمقراطي من هذا الطراز من الناحية الثانية راضيا بالمقدمات التي تحمل معاني واسعة عن الديمقراطية والاخوة ، فانه يكون في الوقت نفسه على استعداد ليقبل بكل اخلاص أى قدر من الانحراف عن هذه المقدمات يتفق مع سلوكه أو أوضاعه. ولا يخرج هذا الموقف عن حدود المنطق فمجرد البعد عن الحقيقة لا يصلح حجة لاقامة قاعدة بنينية أو بناء أمل غامض .

وهناك ثانيا حقيقة أخرى وهي ان أشكال الديمقراطية التقليدية وتعبيراتها ترتبط عند عدد من الأمم بأحداث تاريخها وتطوراته ، وهو ما توافق عليه الاغلبية الكبرى من الناس بحماس . وقد تعمد أية معارضة لأي عهد ثابت الدعائم الى استخدام هذه الاشكال والتعابير مهما كان معناها ومهما كانت جذورها التاريخية (١) واذا قدر لهذه المعارضة أن تنتصر ، وبرهنت التطورات اللاحقة على صحتها ، فان هذه الاشكال ستصبح ذات جذور في العقيدة القومية لتلك الامة .

ولعل الولايات المتحدة الامريكية هي خير مثل على ما نقول . فلقد ارتبط وجودها كدولة ذات سيادة بصراع ضد انجلترا الملكية والارستقراطية واذا ما استثنينا قسلة ظلت على ولائها لانجلترا فان الامريكيين منذ أيام جرينفيل ، توقفوا عن أن ينظروا الى ملك انجلترا كملك لهم ، والى الطبقة

(١) يبدو أن من الواجب استثناء المعارضات التي تعمل بصراحة على خلق عهد أوتوقراطية ، لكن معظم هذه العهود نشأت أول ما نشأت ، اذا رجعنا الى التاريخ نستقرؤه، بطرق ديموقراطية واقامت حكمها على مبدأ موافقة الشعب ولم يكن العامة هم الذين قتلوا بوليوس قيصر ، ولكن دعاة حكم القلة من النبلاء الذين قتلوه استعملوا التعابير الديمقراطية أيضا .

النبيلة الانجليزية كطبقتهم النبيلة . وعندما خاضوا حرب الاستقلال
احسوا بأنهم يحاربون ملكا أجنبيا وطبقة نبيلة أجنبية يحاولان التدخل
فى مصالحهم السياسية والاقتصادية . ومع ذلك فقد عرضوا منذ المرحلة
المبكرة من الثورة قضيتهم القومية على أنها قضية الشعب ضد « حكامه »
وعلى صعيد حقوق الانسان التى يجب ألا تمس ، وفى ضوء المبادئ العامة
للديموقراطية التقليدية . ولقد تبنت عبارات وثيقة اعلان الاستقلال
ووثيقة الدستور هذه المبادئ . وسرعان ما وقع تطور مدهش استهوى
الناس عموما ، وأرضى نزعاتهم وبدا مؤكدا للعقيدة التى تضمنتها الوثائق
المقدسة للبلاد .

ويندر أن تنجح المعارضة عندما تكون الجماعات الحاكمة فى أوج
سلطانها ونجاحها . فلقد ظهرت معارضات فى النصف الاول من القرن
التاسع عشر تبنت العقيدة التقليدية للديموقراطية . وتمكنت من التغلب
أخيرا على حكومات كان بعضها، ولا سيما فى ايطاليا، فى حالة من الانحلال
الواضح اذ أصبحت رمزا للعجز والقسوة والفساد . ومن الطبيعى أن
يؤدى هذا الانتصار منطقيا الى ارتفاع مكانة تلك العقيدة لا سيما وانها
تبدو متفوقة اذا ما قورنت بالحزبيلات الجهلاء التى تبنتها تلك الحكومات .
وعنت الثورة الديموقراطية فى مثل هذه الاوضاع حلول الحرية والنزاهة،
كما عنت العقيدة الديموقراطية انجيل التقدم والعقل . ولكن هذه المزية
المؤقتة كانت محتومة الزوال اذ سرعان ما اكتشفت الفجوة الهائلة بين
عقيدة الديموقراطية وتطبيقها . ولكن تألق الفجر لم يختف بسرعة .

وعلىنا ألا ننسى ثالثا أن هناك أوضاعا اجتماعية تكون فيها العقيدة
التقليدية مطابقة بالفعل للحقائق مع استخدام درجة كافية من التقريب .
ولقد سبق لى أن أوضحت أن هذا القول ينطبق على عدد كبير من المجتمعات
البداية والصغيرة التى استخدمها أصحاب تلك العقيدة نماذج تدعم
آراءهم ، وقد ينطبق أيضا على بعض المجتمعات اللابداية ، شريطة
ألا تكون هذه المجتمعات واضحة التباينات وألا تنطوى على عدد من المشاكل
المعقدة . ولعل سويسرة هى خير مثال على ذلك . فليس ثمة من دواع
للتنازع والخلاف فى عالم من الفلاحين يضم اذا ما استثنينا الفنادق
والمصارف القليل من الصناعات الضخمة ، اذ تكون مشاكل السياسة
العامة فيه من النوع البسيط والمستقر بحيث ينتظر الحصول على أغلبية
طاغية دائما لفهمها والاتفاق على حلها . واذا توصلنا من ذلك الى الاستنتاج
بأن العقيدة التقليدية تقرب فى مثل هذه الحالات من الواقع ، فإن علينا أن
نضيف قورا ، بأن قربها هذا ليس ناجما عن شرحها للجهاز الفعال للتقرير

السياسى وانما هو ناجم عن عدم وجود قرارات هامة فى حاجة الى التقرير .
وفى وسعنا أخيرا أن نعود الى بحث حالة الولايات المتحدة، لنظهر أن العقيدة
التقليدية تبدو أحيانا مطابقة للواقع فى مجتمع يكون كبيرا ، وواضح
التباينات، وحافلا بالقضايا الهامة التى تحتاج الى الاقرار شريطة أن ينتزع
السم من هذه القضايا بوساطة الاوضاع المواتية . ولقد كان الرأى العام
فى هذه البلاد منصرفا حتى اليوم الذى اشتركت فيه الحرب العالمية الاولى
الى مهمة استغلال الامكانيات الاقتصادية المتوافرة فى المحيط . وطالما انه لم
يكن هناك تدخل جدى فى هذه المهمة فلم يكن هناك ما يهم المواطن العادى
الذى ينظر الى بقايا السياسة نظرة امتهان منطقية على حسن النية . وقد
يلحق الهياج بقطاعات من الناس لمواضيع تتعلق بالتفرقة الجمركية أو
باستغلال الفضة أو ادارة الحكم المحلى أو المهاترات العرضية مع انجلترا ،
لكنهم فى مجموعهم لم يكونوا يعنون كثيرا بالسياسة الا فى حالة واحدة
تباينت فيها الآراء تباينا خطيرا وأدت الى فاجعة قومية ، وهى حالة الحرب
الاهلية .

ويميل السياسة رابعا وأخيرا ميلا طبيعيا الى استخدام التعابير التى
تستهوى الجماهير وتضللها وتتيح لهم فرصة ممتازة لا للتخلص من
المسئولية فحسب بل ولسحق الخصوم باسم الشعب ودفاعا عنه .

نظرية أخرى في الديمقراطية

١ - التنافس على القيادة السياسية

أعتقد أن معظم طلاب السياسة • قد توصلوا الآن الى تقبل النقد الذي وجهته في الفصل السابق الى العقيدة التقليدية للديموقراطية • واني لأعتقد أيضا أن معظمهم يتفق معي أو سيتفق بعد قليل على قبول نظرية أخرى أكثر انسجاما مع الحياة • وتنقد في الوقت نفسه أكثر ما يمكن انقاذه من المعاني التي يضمنها دعاة الاسلوب الديموقراطي تعبيرهم هذا • وفي وسعنا أن نضعها كما وضعنا النظرية التقليدية في محارة من التعريف •

ويذكر القارئ ولا شك أن مشكلتنا الاولى مع النظرية التقليدية تتركز في الفرضية القائلة بأن « الشعب » يحمل رأيا محدودا ومستقلا عن كل قضية فردية، وأن الشعب ينفذ هذا الرأي في النظام الديموقراطي عن طريق اختياره « ممثليه » الذين يتلخص واجبهم في أن يروا هذا الرأي وقد نفذ • وهكذا يكون اختيار الممثلين في المرتبة الثانية بعد الهدف الاصلى للتنظيم الديموقراطي ، وهو وضع السلطة في تقرير القضايا السياسية في أيدي المقتربين ، ولنفترض أننا عكسنا الآية بالنسبة الى هذين الدورين ، وجعلنا تقرير المقتربين للقضايا السياسية يحتل المنزلة الثانية بعد اختيار الذين يعهد اليهم بهذا التقرير • ولنضع الفرضية في عبارة أخرى، فنحن نرى الآن أن دور الشعب هو ايجاد حكومة أو هيئة وسيطة تقوم بدورها بايجاد هيئة تنفيذية أو حكومة (١) . ولنصل الآن الى التعريف فنقول ان الطريقة

(١) لا ريب في ان عبارة « تنفيذية » عبارة مضللة وتشير الى اتجاه خاطئ فعنلا ولكن هذا الخطأ يزول عندما نستخدم العبارة في مجال الادارة التنفيذية لاتحاد أعمال ، إذ أن هذه الادارة تعمل أكثر من مجرد « تنفيذ » ارادة أصحاب الاسهم •

(المؤلف)

الديموقراطية هي ذلك الترتيب التنظيمي الذي يهدف الى الوصول الى قرارات سياسية والذي يحصل فيه الافراد على الصلاحية في تقرير المسائل عن طريق صراع تنافسي على أصوات الشعب .

ويظهر الدفاع عن هذه الفكرة وايضاها بسرعة انها من ناحية صدق افتراضاتها وثبات فرضياتها تحسن نظرية العملية الديمقراطية تحسينا كبيرا .

فهي أولا تؤمن لنا قاعدة فعالة ومعقولة للتمييز بين الحكومات الديمقراطية وغيرها . ولقد سبق لنا أن رأينا النظرية التقليدية تواجه متاعب على هذا الصعيد اذ أن الشواهد التاريخية تقيم الدليل على أن بعض الحكومات التي لا يمكن وضعها على أي صعيد أو ضمن أي اطار تعريفي مقبول بالديموقراطية خدمت ، وتخدم ارادة الشعب ومصالحته بصورة أفضل من بعض الحكومات الديمقراطية . أما الآن فقد أصبحنا في وضع أفضل على أية حال ، وذلك لاننا عازمون على التأكيد على طريقة اجرائية من السهل اثبات وجودها أو عدمه في معظم الحالات .

فالملكية الديمقراطية في انجلترا مثلا تحقق متطلبات الديمقراطية، لان الملك ملزم عمليا بأن يعين في مناصب الوزراء الاشخاص أنفسهم الذين يختارهم البرلمان . أما الملكيات « الدستورية » فلا تحمل من المؤهلات ما يجعلها ديموقراطية . اذ أن الناخبين فيها والبرلمانات لا يستطيعون بالرغم من تمتعهم بجميع الحقوق التي يملكها الناخبون والبرلمانات في الملكيات البرلمانية ، أن يفرضوا من يختارونهم للجنة التنفيذية الحاكمة أي الحكومة . فالوزراء في هذا الوضع موظفون عند الملك قولاً وعملاً . وفي وسعه هو أن يعينهم ويختارهم . وقد يرضى مثل هذا الترتيب الشعب ، وقد يؤكد الناخبون هذه الحقيقة باقتراعهم ضد أي اقتراح لاجراء تبدل فيه . وقد تكون للملك شعبية تمكنه من هزم أية منافسة له على السلطة العليا . ولكن بالنظر الى عدم وجود جهاز يجعل هذه المنافسة مؤثرة وفعالة ، فإن هذه الحالة لا تدخل ضمن تعريفنا .

وتترك النظرية التي ينطوي عليها هذا التعريف المجال مفتوحا أمامنا ثانيا للاعتراف اعترافا صحيحا بالحقيقة الجوهرية للقيادة . ولا تحقق النظرية التقليدية هذه الغاية ، بل تعزو الى الناخبين كما رأينا ، درجة لا واقعية من المبادرة تصل الى حدود تجاهل القيادة . لكن الحركات الجماعية لا تعمل الا عن طريق تقبل القيادة بل انها الاداة المسيطرة على أي عمل جماعي يكون أكثر من فعل انعكاسي . ولا ريب في أن الفرضيات التي

تتناول عمل الطريقة الديمقراطية ونتائجها ، تكون أكثر واقعية من الفرضيات التي لا تتناولها ، وذلك عند احلالها موضوع القيادة محل الاعتبار ولا تكتفى هذه الفرضيات بشرح تنفيذ ارادة الشعب بل تتعداه الى حد ما الى اظهار الطريقة التي تنبع فيها هذه الارادة وكيف يمكن تزييفها والاستعاضة عنها بشيء آخر . ولن يظل ما أسميناه « بالارادة » المصنوعة خارج نطاق هذه النظرية ، وهو انحراف نرجو الله ألا يوجد بل انها تدخل في صلب الموضوع كما يجب وكما ينبغي .

ولما كانت هناك ثالثا « ارادات مجموعة أصيلة » كارادة العاطلين في تلقى العون الذي يهون عليهم بطالتهم ، أو ارادة فئات أخرى في مساعدتهم فان نظريتنا لا تتجاهلها أو تهملها ، ففي استطاعتنا الآن على النقيض من ذلك أن ندخلها في الدور الذي تستطيع أن تؤديه فعلا . ولا تستطيع مثل هذه الارادات أن تفرض وجودها مباشرة كقاعدة عامة فهي على الرغم من قوتها وتحديدها قد تظل كامنة حقا عدة الى أن تبعث الى الحياة ثانية تلبية لتأثير زعيم سياسي يتولى تحويلها الى عوامل سياسية . وقد يحقق الزعيم أو بعض وكلائه هذه الغاية نيابة عنه ، عن طريق تنظيم هذه الارادة ودفعها الى الامام وادخال عناصر مناسبة جديدة في عروضه التي ينافس فيها سواء ، ويظهر التداخل بين المصالح القطاعية وبين الراى العام الذي يولد التكوين الذي نسميه بالوضع السياسى فى صورة أوضح وأكثر جدة .

وليست نظريتنا بالطبع رابعا ، أكثر تحديدا فى مفهوم التنافس على القيادة فهذا المفهوم يعرض متاعب مماثلة ، كمفهوم التنافس فى المجال الاقتصادى الذى يمكن مقارنته به مقارنة مجدية ولا يكون التنافس مفقودا فى الحياة الاقتصادية على الاطلاق ولكنه لا يكون كاملا على الاطلاق (١) وهناك أيضا شيء من التنافس فى الحياة السياسية وان كان من النوع المتوقع دائما لضمان ولاء الشعب . ولقد حددنا تبسيطا منا للامور طراز التنافس على القيادة الذى يحدد دائما وجود الديمقراطية بالتنافس الحر على الصوت الحر . ولعل تبرير هذا يبرز فى الحقيقة الواقعة وهى أن الديمقراطية تبدو وكأنها تعنى أسلوبا يعترف به لتوجيه الصراع التنافسى، وان الطريقة الانتخابية هى فى الواقع الاسلوب الوحيد المتيسر لجميع المجتمعات مهما كان حجمها . ولكن على الرغم من ان هذا الاسلوب يستثنى

(١) سبق لنا ان اوردنا فى القسم الثانى من هذا الكتاب عددا من الامثلة على المشاكل التى تنشأ من هذا الوضع .

عدة أساليب لضمان الزعامة كان من الواجب استبعادها (١) كالتنافس عن طريق العصيان السياسى فانه لا يستثنى على الإطلاق الحالات التى تكون مشابهة تمام التشابه للظواهر الطبيعية التى نطلق عليها اسم الأساليب غير العادلة أو اسم التنافس الخداع أو التنافس المقيد ، ولا يمكننا استثناء هذه الأساليب كلها ، اذ اننا لو استبعدناها لظللتنا نواجه هدفا لا واقعا كل اللاواقعية (٢) وهناك حلقة مستمرة من التبدلات بين هذه الحالة المثالية التى لا توجد • وبين الحالات التى تمنع فيها أية منافسة مع القائد الراسخ القدم عن طريق القوة تختفى فيها الطريقة الديمقراطية للحكم وراء ظلال الطريقة الاوتوقراطية ، سائرة بخطى غير مرئية • ولكن اذا شئنا أن نفهم، لا أن نفلسف الامور على النحو الذى نشأؤه ، فعلىنا أن نقبل هذا الوضع على علته ، لان قيمة القاعدة التى وضعناها لا تتأثر تأثرا جديا من جراء قبولنا به •

وتبدو نظريتنا خامسا ، موضحة للعلاقة القائمة بين الديمقراطية والحرية الفردية واذا كنا نعى بالاخيرة وجود مجال للحكم الذاتى الفردى نختلف حدوده من الناحية التاريخية ، مع علمنا بأن ليس ثمة من مجتمع يتسامح بالحرية المطلقة حتى فى الضمير أو فى الحديث ، أو مجتمع يضيق ذلك المجال الى حدود الصفر فان القضية تتحول الى موضوع نسبي • ولقد رأينا أن الطريقة الديمقراطية لاتضمن بحكم الضرورة حدا أعلى من الحرية الفردية مما تضمنه الطرائق السياسية الاخرى أو تسمح به فى أوضاع سياسية مماثلة فعلى النقيض قد يكون الوضع معكوسا • ولكن هناك علاقة بين الطريقتين، فلو كان فى وسع كل فرد من ناحية المبدأ على الاقل أن يدخل مجال المنافسة على الزعامة ، عن طريق عرض نفسه على الناخبين ، فان هذه الارادة تكون فى معظم الحالات، ان لم تكن فيها كلها معانية لقدر كبير من حرية

(١) يستثنى الاسلوب عدة طرق أخرى لم يكن من الواجب استبعادها أبدا كطريقة الوصول الى القيادة السياسية بموافقة الشعب الضمنية أو بالانتخاب الموحى به •

ويختلف هذا الانتخاب من ذلك الذى يتم بالاتراع من الناحية التقنية ولكنه لا يخلو على أية حال من الاهمية حتى فى علم السياسة الحديث • وليس السلطان الذى يملكه أى زعيم حزبى ضمن اطار حزبه الا قائما على التقبل الضمنى لقيادته لكن هذه الامور تفاصيل من الناحية النسبية وفي الامكان اهمالها فى كتاب كهذا •
(المؤلف)

(٢) تكون هناك كما فى الميدان الاقتصادى بعض القيود ضمنية فى المبادئ القانونية والخلقية للمجتمع •

النقاش للجميع (١) وهي تعنى عادة وبصورة خاصة قلرا كبيرا من حرية الصحافة ولا تكون هذه العلاقة بين الديمقراطية والحرية دقيقة للغاية ومتزمتة • بل فى الامكان معالجتها ، ولسكنها تعتبر من وجهة نظر المثقف كبيرة الاهمية ولاسيما وان كل شىء ذو مساس بها •

ومن الواجب أن نلاحظ سادسا ، اننى فى قولى بأن الواجب الأول للناخبين هو ايجاد حكومة اما مباشرة او عن طريق هيئة وسيطة) قصدت أن أضمن هذا التعبير أيضا واجب اقالتها • وتعنى المهمة الاولى تقبل قائد أو مجموعة من القادة فى حين أن المهمة الثانية تعنى سحب هذا التقبل والعدول عنه • وقد ينطوى هذا على عنصر لابد وأن يكون القارىء قد أهمله أو أخطأ فيه • فقد يظن القارىء خطأ بأن جماهير الناخبين لا تكتفى بتنصيب القيادة وانما تسيطر عليها أيضا • ولكن لما كانت هذه الجماهير لا تسيطر عادة على قيادتها السياسية على أى نحو الا عن طريق رفض اعادة انتخابها أو اعادة انتخاب الاغلبيات البرلمانية التى تؤيدها ، فان من الواجب الحفز من هذه الافكار عن السيطرة والتقليل من أهميتها على النحو الذى أوضحته فى تعريفى السابق • وقد تحدث أحيانا انعكاسات ذاتية تقلب حكومة قائمة أو تطيح بوزير فرد مباشرة أو عن طريق فرض سبيل معين من سبل العمل ، ولكن هذه الانعكاسات لا تكون شاذة ونادرة فحسب ، بل تكون كما سنرى فيما بعد مخالفة لروح الاسلوب الديمقراطى أيضا •

وتلقى نظريتنا سابعا شيئا من الضوء الضرورى على قضية اختلفت الآراء حولها منذ أمد بعيد فكل من يقبل عقيدة الديمقراطية التقليدية ، وكل من يؤمن نتيجة لذلك بأن الاسلوب الديمقراطى هو أن يضمن المرء تقرير المشاكل وصياغة السياسات طبقا لارادة الشعب ، يصطدم ولا ريب بالحقيقة الواقعة ، وهى أنه حتى لو كانت الارادة محدودة وواقعية ، فان القرار بأغلبية بسيطة يؤدي فى حالات كثيرة الى تشويه تلك الارادة بدلا من وضعها موضع التنفيذ • فمن الواضح أن ارادة الاغلبية هى ارادة الاغلبية وليست «ارادة الشعب» • فالاخيرة تحفة فنية لاتستطيع الاولى أن تمثلها والمساواة بينهما بالتعريف لا تحل المشكلة اطلاقا • ولا ريب فى أن واضعى المشاريع المختلفة للتمثيل النسبى قد قاموا بمحاولات عدة لحلها خلا صحيحا •

(١) أنا اعنى بالحرية هنا ، ما يتمتع به كل انسان يؤد أن يؤسس مصنعا جديدا

للتسبيح مثلا

(المؤلف)

ولقد واجهت هذه المشاريع نقدا معاديا على أسس عملية فمن الواضح
حقا أن التمثيل النسبي يؤمن الفرص المواتية للأمزجة الذاتية الشاذة
لفرض نفسها * ولسكنه في الوقت نفسه يحول بين الديمقراطية وبين
إخراج حكم فعال ذي كفاية . كما يقيم الدليل على خطورته في أيام المتاعب (١)
ولكن قبل الوصول إلى النتيجة القائلة بأن الديمقراطية تغدو غير عملية
إذا طبقت مبادئها بصورة دائمة فإن من المفيد أن نسأل أنفسنا : هل كانت
هذه المبادئ تعنى حقاً وبصورة ضمنية وجود التمثيل النسبي ؟ *

ولسكنها لا تعنى ذلك في الواقع وإذا كان تقبل القيادة هو العمل
الصحيح لاصوات الناخبين فإن موضوع التمثيل النسبي ينهار ، لأن
فرضياته لم تعد ملزمة * وهنا يصبح المعنى الفعلي للديموقراطية مجرد
تسليم أعنة الحكم إلى أولئك الذين يحظون بتأييد أكبر من منافسيهم ،
أفرادا كانوا أو جماعات ، وهذا بدوره يؤكد مركز نظام الأغلبية في منطق
الطريقة الديمقراطية ، وإن كان في وسعنا أن نستنكره على أسس خارج
حدود ذلك المنطق *

٢ - تطبيق المبدأ

سنحاول الآن تجربة النظرية التي شرحناها في الجزء السابق على
بعض الظواهر الأكثر أهمية في تركيب الجهاز السياسي في البسلامد
الديموقراطية وعمله *

أولا : سبق لي أن قلت أن المهمة الأولى لاصوات الناخبين في ظل
الديموقراطية هي إخراج الحكومة إلى حيز الوجود وقد يعنى هذا انتخاب
مجموعة كاملة من الموظفين الأفراد * لكن هذه الممارسة هي على الغالب
مظهر من مظاهر الحكم المحلي وفي وسعنا تجاهلها تبعاً لذلك * (٢) ، ولما
كنا ندرس أوضاع الحكومات المركزية على الصعيد القومي ليس إلا ، فإن

(١) أوضح الأستاذ ف . هيرمينر في كتابه «حصان طروادة» في الديمقراطية»
الطبع عام ١٩٢٨ كافة الحجج المخالفة للتمثيل النسبي أيضاً وأما .

(٢) نحن نفعل هذا مجرد تبسيط الأمور ليس إلا فالظاهرة تتفق تماماً مع مخططنا
في البحث .

فى وسسعنا أن نقول ان اخراج الحكومة يعنى فى الواقع تقرير شخصية القائد (١) ولنسمه هنا كما سميناه من قبل رئيس الوزراء .
وهناك ديموقراطية واحدة فى العالم يقوم صوت الناخب فيها بأداء ذلك بصورة مباشرة وهى الولايات المتحدة (٢) . أما فى جميع الحالات

(١) ان الصحة فى هذا القول تقريبية ليس الا فاصوات الناخبين فى الواقع تدفع الى السلطة مجموعة تعترف فى معظم الحالات المادية بقائد فرد لها ولكن هناك قادة فى العادة فى الصئين الثانى والثالث يحملون مدافعهم السياسية بينهم وليس فى وسع القائد الا ان يضمهم فى المراكز التى تناسبهم وعلينا ان نعترف بهذه الحقيقة فى الحال .

وهناك نقطة أخرى يجب ان نوليها مكانها من الاعتبار فعلى الرغم من وجود كل ما يبرر توقعنا ان يكون الرجل الذى يصل الى مركز القيادة العليا من ذوى القوة الشخصية الضخمة ، فان حقيقته مهما كانت لا تفرض ان تكون هذه هى الحالة دائما كما سنرى بعد قليل . ومن هنا لا يكون تعبير القائد او الرجل الاول منطقيا دائما على أن يكون هذا الانسان مزودا بكفايات القيادة أو أنه من ذوى الشخصيات التى تتولى قيادتها . فهناك أوضاع سياسية مواتية لظهور أناس يفتقرون الى مؤهلات القيادة وخصائصها ، كما تكون غير مواتية لقيام مراكز فردية قوية .

ومن هنا قد يكون الحزب أو مجموعة من الأحزاب المتولفة فى بعض الأحيان بلا رأس ولكن كل فرد فيه أو فيها يدرك أن هذا الوضع ينطوى على حالة مرضية ويكون من أسباب الهزيمة النموذجية .

(المؤلف)

(٢) فى وسعنا أن نهمل هنا المؤتمرات الانتخابية . وفى تسميتنا رئيس الولايات المتحدة برئيس وزراء أود أن أؤكد التشابه الجوهرى بين مركزه ومركز رؤساء الوزارات فى الدول الديموقراطية الأخرى . ولكننى لا أود التقليل من أهمية الفروق أيضا وان كان بعضها شكليا أكثر منه واقعا ولعل أقلها أهمية هو ان الرئيس الأمريكى يؤدى أيضا نفس المهام المظهرية التى يؤدىها أيضا رؤساء الجمهورية فى فرنسا ، ولعل أكثرها أهمية هو ان الرئيس الأمريكى لا يستطيع حل الكونجرس ، لكن رئيس الوزارة الفرنسية لا يستطيع حل المجلس فى بلاده أيضا . ويكون مركزه من الناحية الأخرى أقسى من مركز رئيس الوزراء الانجليزى من حيث أن قيادته تكون مستقلة عن الأغلبية التى يملكها فى الكونجرس من الناحية القانونية على الأقل ، اذ انه فى حالة افتقاره الى هذه الأغلبية يكون دائما معرضا للتهديد . وفى وسعه أيضا ان يعين الوزراء وأن يعتقلهم كما يهوى ويشاء ولا يمكن اطلاق اسم الوزراء على هؤلاء على صعيد المفهوم الانجليزى للتعبير ولعل لفظ أمين الوزارة أو وكيلها هو الأفضل . وفى وسعنا على هذا الصعيد ان نقول ان الرئيس الأمريكى لا يكون رئيسا للوزارة فحسب ، بل هو الوزير الوحيد أيضا ، الا اذا وجدنا وجها للشبه بين مهام عضو الوزارة الانجليزية وبين مهام مديرى الجهات الادارية فى الكونجرس .

وليس من الصعب أن نوضح أو نفسر هذه الخصائص وكثيرات غيرها فى هذه البلاد أو فى غيرها من التى تستخدم الاسلوب الديموقراطى ، ولكن رغبة فى الاختصار =

الآخري فان أصوات الناخبين لا تخرج الحكم بصورة مباشرة وانما تخرج جهازا وبسيطا نطلق عليه اسم البرلمان (١) وعليه تتوقف مهمة اخراج الحكومة . وقد يكون من السهل أن نصف تبني هذا الترتيب أو تطويره اما على أسس تاريخية أو على أسس من المصلحة وان نشرح الاشكال المختلفة التي اتخذها في مختلف الاوضاع الاجتماعية ولكن هذا التركيب لا يكون منطقيا ، وانما يكون التدرج الطبيعي الذي لا تستطيع العقائد الرسمية ولا القانونية طبعاً ادراك معانيه ونتائجه .

ولكن كيف يستطيع البرلمان أن يخرج الحكومة الى حيز الوجود ؟ لعل الأسلوب الواضح هو أن ينتخب البرلمان هذه الحكومة أو ينتخب - ولعل هذا أكثر انطباقاً على الواقع - رئيس الوزراء ثم يجرى اقتراحه على قائمة الوزراء التي يقدمها هذا الرئيس . لكن هذا الأسلوب لا يستعمل الا نادراً (٢) وإن كان يحقق طبيعة الاجراء بشكل أفضل من غيره . يضاف الى هذا ، أن جميع الاجراءات الأخرى قد تؤدي الى عين ما يتوخاه إذ أن الرجل الذي يغدو رئيساً للوزراء ، يكون في معظم الحالات هو عين الرجل الذي ينتخبه البرلمان . أما الطريقة التي يعين بواسطتها في الحكم فعلا فليست في الواقع أكثر من مجرد اجراء شكلي ، سواء أكانت عن طريق ملك كما هي الحالة في إنجلترا ، أو رئيس للجمهورية كما هو الوضع في فرنسا ، أو عن طريق وكالة أو لجنة خاصة كما اتبع في عهد دولة بروسيا الحرة في جمهورية ويمار (٣) .

== أبى أن نقصر بحثنا على الوضع الانجليزي وأن نعثر جميع الحالات الأخرى مجرد انحرافات عن النظرية تتراوح في أهميتها بين التفاهة وبين الضخامة على اعتبار أن منطق الحكم الديمقراطي قد أثبت وجوده تماماً في الممارسة الانجليزية وإن لم يكن في الشكل القانوني .

(المؤلف)

(١) يذكر القاري ولا شك أنني عرفت البرلمان بأنه جهاز الدولة وعلى الرغم من أن هذا قد تم لأسباب تتعلق بالمنطق الشكلي أو القانوني فإن هذا التعريف يناسب بصورة خاصة مفهومنا عن الطريقة الديمقراطية . ومن هنا تكون العضوية في البرلمان مجرد وظيفة .

(٢) اتبعته هذه الطريقة على سبيل المثال في النمسا بعد انهيار امبراطوريتها في عام ١٩١٨ .

(المؤلف)

(٣) جمهورية ويمار هي الجمهورية التي ظهرت في ألمانيا على أسس ديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى وظلت قائمة حتى ظهور هتلر والنازية في عام ١٩٣٣ .

(المرب)

وتكون الطريقة التقليدية الانجليزية على النحو التالي . فعندما تجرى الانتخابات العامة يحصل الحزب المنتصر على أغلبية من المقاعد في البرلمان ويغدو في وضع يمكنه من الاقتراع على نزع الثقة من أى شخص آخر غير زعيمه وبذلك يكون هذا الزعيم مرشحا من قبل البرلمان بطريقة سلبية لتولى قيادة البلاد ولكنه يتلقى تعيينه الرسمي من صاحب التاج ، ويقبل يديه ويقدم اليه قائمة بأسماء وزرائه الذين يكون أعضاء مجلس الوزراء جزءا منهم . وهو يضمن هذه القائمة أولا بعض المناضلين الحزبيين الاول الذين يتولون مناصب شرفية ، وثانيا : زعماء الصنفين الثباني والثالث من الذين يعتمد عليهم في المعارك البرلمانية والذين يدينون بأشبارهم من ناحية ، الى أهميتهم السياسية الانحائية ، ومن الناحية الثانية الى ما قد يثيرونه من أزعاج ، وثالثا الرجال الصاعدين الذين يدعواهم الى استهواء مناصب الحكم وليستز منهم قواهم الفكرية ، ورابعا وأخيرا بعض الرجال الذين يؤمن بجدارتهم في اشغال المناصب المعينة (١) ولا ريب في أن هذا الاجراء سيؤدى في الاوضاع العادية الى نفس النتائج التي كان الانتخاب البرلماني للوزراء سيؤدى اليها . ولا ريب في أن القارىء سيدرك أيضا أنه لما كان في وسع رئيس الوزراء في إنجلترا ان يحل البرلمان ليستفتى البلاد فان النتيجة تكون قريبة الى حد ما ، من تلك التي يتوقعها المرء من انتخاب الوزراء مباشرة من الناخبين ، طالما أن هؤلاء يؤيدونه تمام التأييد (٢) وفي وسعنا أن نشرح هذه النقطة بالذات بجاذب تاريخي مشهور .

(١) أدى أن القول كما يفعل بعض الناس بأن الاهلية للمنصب لا تعتبر كبيرة الاهمية في هذه الاجراءات خروج على الصدد بالنسبة الى النقطة التي نتولى شرحها ولعل من جوهر الحكم الديمقراطي أن يكون للقيم السياسية المكان الاول في الاعتبار وأن تأتي الكفاية والاهلية في مرتبة عرضية ثانوية . راجع الفصل الثالث والعشرين من هذا الكتاب .

(٢) إذا لم تكن لرئيس الوزراء كما هي الحالة في فرنسا اية سلطة من هذا النوع فلن الرقعة البرلمانية تكسب شيئا من الاستقلال ، بحيث تغدو المقارنة بين تقبل البرلمان لشخص ما وتقبل الناخبين لنفس الشخص مقارنة ضعيفة ومهلهلة . ولعل هذا هو الوضع الذي تتحول فيه لعبة الصابونات في السياسات البرلمانية الى شيء يشبه الغوض . ونحن نرى في هذا الوضع من ناحيتنا انحرافا من مخطط الديمقراطية . ولا ريب في أن ريمون بوانكاريه كان يرى هذا الرأي أيضا .

ولا ريب أيضا في أن مثل هذه الاوضاع تحدث أيضا في إنجلترا فسلطة رئيس الوزراء في حل البرلمان أو على سبيل التحديد في نصيح الملك يحل البرلمان تصبح غير عملية ، إذا كانت الحلقة الداخلية لحزبه ترفض ذلك ، أو إذا لم تكن هناك فرصة لـ

ثانيا : عندما توقعت حكومة بيكونزفيلد (دزرائيلي) فى عام ١٨٧٩ ، وبعد ست سنوات من الحكم الناجح الذى توجهت بانتصارها المذهل فى مؤتمر برلين ، وكان من حقها أن تتوقع طبقا لجميع المقاييس ، النجاح فى الانتخابات العامة ، راح جلادستون يثير البلاد فجأة بسلسلة من الخطب المتناهية فى القوة ، اذ عزف على نغمة فظائع الاتراك بنجاح مما أدى الى احاطته شخصيا بموجة عارمة من الحماسة الشعبية (١) . ولم يكن لحزبه أى شأن فى هذه الحملة الناجحة ولا سيما ان عددا من قادته قد خالفوه رايه مما أدى الى استقالته من زعامته ليواجه البلاد بمفرده ودون أى نصير . ولكن عندما اكتسح حزب الاحرار المعركة الانتخابية ، بفضل هذه الحملة ، اتضح لكل انسان أن من الواجب أن يعود الى زعامة الحزب ، بل انه عاد الى زعامته بفضل زعامته القومية التى لم تترك مجالا لأى انسان آخر . وهكذا عاد الى الحكم محاطا بهالة من الامجاد .

ولا ريب فى أن هذا المثل الذى أتينا به يعلمنا الكثير عن طريقة سير الاسلوب الديموقراطى وتطبيقه . ولنبدأ بالقول بأن هذه الطريقة فريدة فى نوعها من ناحية ما فيها من مزايا مسرحية ليس الا . ولا ريب فى أنها تمثل العينية المضخمة لفصيلة عادية ولا تختلف حالات بيت وبيل وبالمرستون وكامبل - بانرمان وغيرهم عنها الا اختلافا نسبيا .

ولنتناول أولا القيادة السياسية لرئيس الوزراء (٢) يظهر المثل

= فعلية فى أن تؤدى الانتخابات الى تقوية مركزه فى المجلس أو بعبارة أخرى قد يكون رئيس الوزراء أقوى فى البرلمان منه فى البلاد . ويمكن ظهور هسله الحالة بشئ من الانتظام بعد أن تقضى الحكومة بضع سنوات فى الحكم . ولكن هذا الانحراف عن التخطيط لا يمكن أن يستمر فى النظام الانجليزى لمدة طويلة . (المؤلف)

(١) أنا لا أعنى ان التسوية المؤقتة التى اتارتها الحروب الروسية التركية والاستيلاء على جزيرة قبرص التى لا جدوى منها أو فائدة يؤلفان فى حد ذاتهما عمليتين رائعتين من أعمال القيادة السياسية الفارمة ، ولكننى أعنى أن هذين العمليتين من وجهات نظر السياسة المحلية من طراز النجاح المظهرى الذى يستهوى عادة قروء المواطنين العاديين ويقوى آمال الحكومة فى جو من الوطنية المغالية فى حماستها . ولقد كان الرأى السائد فى الواقع ان دزرائيلي كان سيفوز حتما لو انه حل البرلمان فور عودته من برلين .

(٢) لعل من خصائص الانجليز فى طريقتهن فى عمل الامور ان الاعتراف الرسمى بوجود منصب وسمى لرئيس الوزراء لم يتحقق الا فى عام ١٩٠٧ عندما سمح لهسله المنصب فى الظهور رسميا لأول مرة فى نظام الاسبقية فى المراسم (التشريفات) فى البلاط ،

الذى ضربناه ان هذه القيادة تتألف من ثلاثة عناصر مختلفة يجب عدم الخلط بينها وان كانت هي تمتزج بنسب مختلفة بحيث يقرر المزيج طبيعة حكم كل من رؤساء الوزارات . فهو يأتى الى الحكم فى الظاهر كالرجل القيادى فى حزبه فى البرلمان ولا يلبث بعد أن يتسلم زمام الحكم ، أن يصبح الى حد ما رئيسا للبرلمان ، أى رئيسا للمجلس الذى هو عضو فيه مباشرة وزعيما للمجلس الآخر بصورة لا مباشرة . وهذا يعنى أكثر من مجرد تورية رسمية وأكثر مما تنطوى عليه قيادته لحزبه . فهو يحصل على النفوذ يفرضه على الاحزاب الاخرى ، وعلى الاعضاء الافراد فى هذه الاحزاب ، كما يستفز كراهيتها أو كراهيتهم له ، وهذا يعنى الكثير فى فرص نجاحه .

= لكن هذا النصب قديم فيها قدم الحكم الديمقراطى نفسه . ولكن لما كان الحكم الديمقراطى نفسه لم يطبق فى البلاد نتيجة قانون خاص وانما جاء ثمرة تطور مندوج كجزء من عملية اجتماعية شاملة ، فليس من السهل أن نضع تاريخا ولو كان تقريبا لولد هذا الحكم . فهناك أمد طويل يعرض حالات جينية . ولعل من المفرد أن نؤرخ بدء النظام بأيام ويليام الثالث الذى أدى كونه أجنبيا الى ضعف مركزه بالنسبة الى الملوك من أهل البلاد ، لكن الاعتراض على هذا عنى أن انجلترا لم تكن ديمقراطية فى ذلك الحين ، إذ يذكر القارئ اننا لا نعترف الديمقراطية بمدى توسع الحق فى الاقتراع ، وان الحالة الجينية السامة بحالة داني وقعت فى أيام شارل الثانى ، وان ويليام الثالث لم يكيف نفسه لقبول الوضع بل ظل يحتفظ ببعض السلطات فى يديه . وعلمنا ان لا نخلط مطلقا بين رؤساء الوزراء والمستشارين مهما كان هؤلاء أقوياء فى عهد ملوكهم . ومهما كانوا متشربين فى قلب الحكم بكم والسلطات ، من أمثال زيشليو ومازاران وسترا فورد ولا ريب فى أن جودولفان وهارلى فى عهد الملكة آن يمثلان حالتين انتقائيتين وكان أول من اعترف به الناس عامة فى حينه ، ومن هذه المؤرخون السياسيون رئيسا للوزراء ، السير روبرت وولبول . ولكنه كان يفتقر كثير من الدين تلو من أمثال اللورد نيوكاسل ، واخيه هنرى بيلهام ، وجميع الآخرين البارزين حتى أيام اللورد شيلبورن بما فى ضمنهم بيت الكبير ، إلى خاصة أو أكثر من خصائص رئيس الوزراء ، أما بيت الصغير فكان أول رئيس وزراء فعلى وكامل الصفات .

ولعل من الطريف أن نسجل هنا ، ان ما أدركه الناس فى أيام السير روبرت وولبول . وفى أيام اللورد كارتريت أيضا لم ينطو على تفهم شيء لابد من وجوده فى الحكم الديمقراطى ، وان هذا الشيء قد بدأ فى البروز . فلقد شعر الراى العام على النقيض من ذلك بأن هذه الظاهرة تعتبر سرطانا شريرا ، يهدد نموه السامة القومية . والديموقراطية ، ولم يكن تعبير الوزير الاوحد أو الوزير الاول الاسباب معينة وجهها خصوم وولبول اليه . وهذه حقيقة فى منتهى الاهمية ، فهى لا تعرض ما تلقاه النظم الجديدة عادة من مقاومة فحسب وانما تعرض ان هذا النظام الجديد كان يعتبر عند الناس غير متفق مع العقيدة التقليدية للديموقراطية التى لا مكان لها فى القيادة السياسية على صعيد مفهومنا ، ولا مكان بالتالى فى الواقع لمركز رئيس الوزراء .

(المؤلف)

وقد يجبر حزبه قسرا كما فعل السير روبرت بيل ، على ما يريد ، عن طريق الاحزاب الاخرى . وأخيرا بالرغم من أنه قد يكون في جميع الحالات العادية أيضا زعيم حزبه في البلاد فان العينية الحسنة التكوين لعنف رؤساء الوزارات مستصبح ذات مركز في البلاد يختلف تمام الاختلاف عن المركز الذي تخولها اياه بصورة رتيبة زعامتها للمنظمة الحزبية . فهو سيقود الرأي العام بصورة خلاقة ويصوغه على النحو الذي يراه ويصعد في النهاية الى مركز القيادة التشكيلية للرأي العام وراء مستويات الحزب وخطوطه ويوصل منه الى الزعامة القومية العامة التي تصبح الى حد ما مستقلة عن الرأي الحزبي المجرد . ولا أرى بى حاجة الى تبيان ما فى هذه الانجاز من شخصية خاصة ولا الى بيان ما فى هذه الخطوة من أهمية خارج نطاق الحزب والبرلمان . فهي تسلم الى يد القائد سوطا يستطيع عن طريق هزه وقرقعة صوته حمل الاتباع المترددين والمتأمرين - على السير فى الصف ، وان كانت خشونة ملمسه قد تسبب الأذى لليد التي تحمله ولا تنجح فى استعماله .

وتضفى هذه الحقيقة شيئا من التأييد الهام على فرضيتها بأن مهمة خلق الحكومة تقوم فى ظل النظام البرلماني ، فى أيدي البرلمان نفسه . ويقرر البرلمان عادة شخص رئيس الوزراء ولكنه فى عمله هذا لا يكون مطلق الحرية تماما . فهو يتخذ قراره عن طريق التقبل لا عن طريق المبادرة والاقتراح . واذا ما استثنينا بعض الحالات المرضية ، كحالة مجلس النواب الفرنسى فان رغبات الاعضاء ، لا تكون القاعدة النهائية التى تنبثق عنها الحكومة . فالاعضاء مقيدون قبل كل شيء بالالتزامات الحزبية ، يضاف الى هذا أنهم ينقادون الى الرجل يختارونه ، الى الحد الذى يحملهم على اختياره ، تماما كما ينقادون له بعد اختيارهم اياه ، ومن حق كل جواد أن يركل بقدمه وهو يجرى فى السباق ، ولكنه لا يستطيع دائما أن يجرى كما يشاء لوجود اللجام فى فمه . لكن الثورة ضد القائد أو مقاومته سلبيا تظهران عادة العلاقة الطبيعية . ولعل هذه العلاقة هى جوهر الاسلوب الديموقراطى ولبابه ، ولعل نجاح جلادستون الشخصى فى انتخابات عام ١٨٨٠ هو الرد على النظرية الرسمية القائلة بأن البرلمان هو الذى يخلق الحكومات ويصرفها (١) .

(١) حمل جلادستون نفسه لواء هذا الشعار بقوة فعندما هزم فى المعركة الانتخابية التى جرت فى عام ١٨٧٤ ، أمر على مواجهة البرلمان الجديد قبل استقالته اذ كان من رايه أن البرلمان هو صاحب الحق فى إصدار الحكم بالابعاد من الحكم وبالطبع لا يعنى هذا التزمته شيئا . وكان يصر فى نفس الوقت اصرارا عنيدا على وجوب اظهار منتهى =

ثالثا : وننتقل من ذلك الى طبيعة مجلس الوزراء ومجوره (١) انه شىء غريب ذو وجهين لانه الثمرة المشتركة للبرلمان ورئيس الوزراء . فالخير هو الذى يختار أعضاءه لتعيينهم ، ولكن الاول هو الذى يقبلهم وهو الذى يؤثر على اختياره . واذا ما نظرنا اليه من وجهة نظر الحزب تبين لنا أنه تجميع للقادة الثانويين الذين يعكسون الى حد ما بنيانه وتكوينه . واذا ما نظرنا اليه من وجهة نظر رئيس الوزراء تمثل لنا على شكل تجميع لرفاق السلاح ولرجال الحزب الذين يتحتم عليهم أن يعنوا بمصالحهم وآمالهم ، على اعتبار انهم يمثلون برلمانا مصغرا . ومن الضرورى لخلق هذا التركيب وتأمين عمله ، أن يحزم أعضاءه المحتلون أمرهم ، دون أن يكون هناك حب متحمس بحكم الضرورة لرئيسهم ، على العمل تحت قيادته ، وأن يصوغ هذا القائد برنامجا بشكل يدعو زملاءه فى المجلس الوزارى ، الى عدم الشعور دائما برغبتهم على حد تعبير الاصطلاح الرسمى فى « إعادة النظر فى موقفهم » ، أو فى القيام باضراب صامت . وهكذا يكون لمجلس الوزراء بل الوزارة بكاملها التى تضم بالاضافة الى أعضاء المجلس ، عددا من الوزراء السياسيين الآخرين مهمة تختلف فى العملية الديمقراطية

= الاحترام للناج . ولقد مجد مؤرخو حياته واحدا اثر آخر هذا الموقف الودى من الزعيم الديموقراطى العظيم ، ولكن الملكة فيكتوريا أظهرت ولاشك مزيدا من الادراك على ما أظهره هؤلاء المؤرخون اذا ما حكمنا على ما حملته له من كره لم تتورع عن اظهاره منذ عام ١٨٧٦ . وهو الكره الذى ينسبه هؤلاء المؤرخون لتأثير دزرائيلى المشثوم عليها . فهل من الضرورى يا ترى أن نبين بأن اظهار الاحترام قد يعنى أمرين مختلفين كل الاختلاف ؟ فالرجل الذى يبدى لزوجته احتراما متعمدا لا يكون من النوع الذى يقبل رفقة الحياة بين الجنسين على أساس من التكافؤ والمساواة ولا ريب فى أن الموقف المنطوى على الاحترام ، اسلوب من اساليب تجنب هذا العيش المتكافئ .

(١) لا ريب فى أن الاستمرار التاريخى الذى شمل التبدلات التى طرأت على النظم قد اسدل ستارا من الغموض لا على تطور منصب رئيس الوزراء فحسب بل وعلى تطور مجلس الوزراء نفسه . فما زال مجلس الوزراء الانجليزى من الناحية القانونية حتى يومنا هذا الجزء المنفرد من مجلس الملك الخاص ، وهو المجلس الذى يؤلف أداة الحكم فى العهد التى سبقت النظام الديموقراطى . ولكن ظهر هناك جهاز مختلف تمام الاختلاف تحت السطح الظاهرى . وعندما ندرك هذه الحقيقة نجد أن من الاسهل علينا أن نؤرخ هذا الظهور ، من تاريخنا لظهور منصب رئيس الوزراء . وبالرغم من ظهور وزارات جنينية فى عهد شارل الثانى الا أن وزارة الاحرار الانتقالية فى عهد ويليام الثالث هى المرشحة لتحتل المكان الاول فى تاريخ الوزارات البريطانية . ولم تظل هناك منذ عهد الملكة آن الا نقاط فرعية يجب الاتفاق عليها فى هذا الصدد بالنسبة الى العضوية والعمل الوزارى .

(المؤلف)

عن مهمة رئيس الوزراء أو الحزب أو البرلمان أو النساخيين . ويرتبط هذا العمل من الوساطة القيادية بالأعمال اليومية السائرة التي يصرقها الوزراء كافراد في مختلف الوزارات واللوائح ، وإن كان لا يعتمد عليها اطلاقا ، لا سيما وأنهم عينوا في مناصبهم للبقاء على سيطرة الجماعة الحاكمة على الجهاز البيروقراطي للدولة . ولهذا العمل أيضا علاقة غير واضحة ، إن وجدت على الإطلاق ، بضمان تنفيذ إرادة الشعب في كل من هذه اللوائح والوزارات . ولا ريب في أن الشعب يجد في معظم الحالات نتائج لم يكن يحلم بها قط ، وما كان ليوافق عليها اطلاقا لو استشير في أمرها مسبقا .

رابعا : ولنتحدث الآن عن البرلمان لقد عرفت ما يبدو لي أنها مهمته الأولى ، وأقمت الدليل على صحة هذا التعريف . ولكن قد يقال بأن تعريفى له ، لا ينصف ما يقوم به من مهام أخرى فالبرلمان يؤدي مهام أكثر بكثير من مجرد تنصيب الحكومات والإطاحة بها . أنه هو الذى يتولى التشريع وهو الذى يقوم أحيانا بشئون الإدارة . إذ بالرغم من أن ما يصدر عن البرلمان من عمل ، يسمى قانونا ، باستثناء القرارات والبيانات السياسية فهناك أعمال أخرى يقوم بها تعتبر إجراءات إدارية . ولعل الموازنة العامة هى خير مثل على هذه الإجراءات . فاقرا الموازنة عمل إدارى ولكنها فى هذه البلاد توضع وتخطط من الكونجرس نفسه . أما فى البلاد التى يقوم وزير المالية بإعدادها بموافقة مجلس الوزراء ، كأنجلترا مثلا ، فإن من واجب البرلمان أن يصدقها . وتصديقه هو الذى يجعل منها قانونا أو عملا برلمانيا . الا تنفى هذه الحقيقة نظريتنا وتدحضها ؟ .

وعندما يتقابل جيشان متعاديان تتركز حركاتهما الفردية دائما حول أهداف معينة تقررها أوضاعهما السوقية والتعبوية . وقد يتقاتلان للسيطرة على مساحة من الأرض أو على هضبة ، ولكن الرغبة فى احتلال هذه الهضبة يجب أن تنبثق عن الهدف السوقى أو التعبوى وهو هزم العدو . وقد يكون من السخف الواضح محاولة استخلاص هذه الرغبة من أية خصائص لا عسكرية قد تملكها تلك القطعة من الأرض أو تلك الهضبة . وعلى هذا النحو فإن الهدف الرئيسى والأول لكل حزب سياسى هو التغلب على الأحزاب الأخرى أما للحفاظ على السلطان أو للوصول إليه ويكون تقرير القضايا السياسية من وجهة نظر السياسى كاحتلال قطعة الأرض أو الهضبة ليس الغاية وإنما مادة النشاط البرلمانى . ولما كان الساسة يطلقون الكلمات بدلا من العبارات النارية ولما كانت هذه الكلمات تزود بصورة حتمية من القضايا التى تناقش فإن هذا الوضع لا يكون

واضحاً وضوح الحالة العسكرية . ولكن النصر على الخصم هو جوهر اللعبتين ولبابهما (١) .

ومن هنا يكون الانتاج السائر للقرارات البرلمانية في القضايا القومية الى حد كبير الاسلوب الذي يتبعه البرلمان في الابقاء على حكومة قائمة أو الاطاحة بها أو في تقبل قيادة رئيس للوزراء أو رفضها . (٢) وإذا ما استثنينا بعض الحالات التي سنشير اليها بعد قليل فكل اقتراح في البرلمان هو اقتراح على الثقة أو على نزعها ، أما الاقتراحات التي يطلق عليها هذا الاسم بالتحديد فانها تحول الى الاطلاقية العنصر الاساسي القائم في كل اقتراح . وفي وسعنا الاكتفاء بالقول الآن أن المبادرة في الوصول بأي موضوع الى مرحلة التقرير البرلماني ، تكون عادة أما من الحكومة أو من وزارة الظل في حزب المعارضة لا من الاعضاء الأفراد .

ورئيس الوزراء هو الذي يختار من السلسلة المتلاحقة من المشاكل السائرة ، تلك التي يود أن يجعل منها قضايا برلمانية أي تلك التي تقترح حكومته استصدار قوانين بصددها أو استصدار قرارات بشأنها على الأقل . وترث كل حكومة بالطبع عن سابقتها ارثاً من القضايا المعلقة التي قد لا يكون في وسعها أن تتركها على الرف ، في حين قد تثار قضايا جديدة على

(١) كثيراً ما يخرج الساسة على ضباب التعابير وفي وسعنا أن نتقدم بمثل لا يستطيع أي متعرض اتهامنا بالطيش في تقديمه . وهو مثل السير روبرت بيل السياسي البارز الذي نعرفه إذ قال مدلاً على مهارته السياسية بعد النصر البرلماني الذي أحرزه على حكومة الأحرار في موضوع سياستها تجاه جمايكا .. « حقاً لقد كانت جمايكا فرساً رائعة بدأت بها لعبة الشطرنج » .. ومن حق القارئ أن يفكر طويلاً في هذا القول .

(٢) ينطبق هذا القول تمام الانطباق على فرنسا قبل أيام فيشي وعلى إيطاليا ما قبل العهد الفاشي ، كما ينطبق على إنجلترا ، ولكنه لا ينطبق على حالة الولايات المتحدة إذ أن هزيمة الحكومة في قضية أساسية في الكونجرس لا تتطلب استقالة الرئيس . ولكن هذا نعيم من الحقيقة الواقعة وهي أن الدستور الذي ينطوي على نظرية سياسية مغايرة لا يسمح للممارسة البرلمانية بأن تتطور طبقاً لمنطقها . أما من ناحية الواقع فهي أن هذا المنطق لا يفضل كلية في فرض نفسه . فالهزائم في القضايا السياسية وإن لم تستطع إخراج الرئيس من منصبه تؤدي الى اضعاف مكانته بصورة عامة وإلى ابعاده عن مركزه القيادي تبعاً لذلك . وهي كافية مؤقناً الى خلق وضع غير طبيعي . ولكن سواء بسبب المعركة الانتخابية التالية أو خسرانها فإن الصراع يتقرر بصورة لا تختلف جوهرياً من تلك التي يعالج فيها رئيس وزراء إنجلترا وضعاً مماثلاً إذ يحل المجلس القائم .

(المؤلف)

اعتبار انها سياسات رتيبة روتينية ، ولعل الحالات الوحيدة التي يستطيع فيها رئيس الوزراء أن يفرض اجراءات تتعلق بقضية سياسية هو خالقها هي تلك التي يحقق فيها أداء رائعا . ولا ريب في أن العامل الذي يقرر النشاط البرلماني هو على أية حال ما تقوم به الحكومة من خيار سواء كان خيارا حرا أو مفروضا ، وإذا حدث وقدمت المعارضة أى مشروع قانون ، فإن هذا يعنى انها تتحدى الحكومة الى معركة ، وتعتبر هذه الحركة هجوما على الحكومة أن تحبطه ، اما بسرقة القضية وتبنيها لنفسها ، أو بهزمها . وإذا حدث وقدمت فئة من حزب الحكومة مشروع قانون فى قضية رئيسية ليست فى برنامج الحكومة فإن هذه الحركة تعنى ثورة داخلية فى الحزب، وعلى الوزراء أن ينظروا اليها من هذه الزاوية لا من زاوية ما فى القضية من مزايا تكتيكية زائدة . ويشمل هذا أيضا اثارة المناقشة فى المجلس فما لم تقترح الحكومة هذه الاثارة أو توافق عليها فانها تعتبر دليلا على خروج جماعتها على اراءاتها . وأخيرا اذا اتخذ اجراء بالاتفاق بين الاحزاب فإن هذا يعنى انسحابا من المعركة أو تجنبها لأسباب استراتيجية (١) .

خامسا : ليس لهذه الشواذ فى مبدأ القيادة الحكومية فى المجالس التمثيلية ، من أهمية سوى اظهار ما فى هذا ابدأ من عملية وتكون هذه الشواذ على نوعين .

أول هذين النوعين أن ليست هناك قيادة مطلقة فالقيادة السياسية التى تطبق جريا على الأسلوب الديموقراطى أقل اطلاقا من غيرها . وذلك بسبب وجود العنصر التنافسى الذى يعتبر جوهر الديموقراطية ولبابها

(١) فى وسعنا أن نذكر هنا أيضا مثلا بارزا من أمثلة الأساليب الانجليزية فى مشروع قانون رئيسي لا يستمر معروضا على المناقشة عادة اذا كانت الغالبية التى تؤيده قد هبطت الى رقم خفيض للغاية عند القراءة الثانية . وكانت هذه الممارسة تعنى فى البداية اعترافا بتحديد مهم لبدأ الاغلبية كماطبق فى الديموقراطيات الحسنة التوجيه والتنظيم . وقد لا يكون من الصحيح القول بأن واجب الاقلية فى الديموقراطيات أن تدعى دائما . ولكن هناك نقطة ثانية فبينما لا تجبر الاقلية دائما على الاذعان للاكثرية فى قضية معينة معروضة على المناقشة الا انها مضطرة فى معظم الحالات ، نظرا لوجود بعض الاستثناءات للاذعان فى موضوع ما اذا كانت الوزارة ستبقى فى الحكم أولا . وأى اقتراح عند القراءة الثانية لاى مشروع حكومى رئيسي قد يجمع بين الاقتراح على الثقة بالحكومة وبين الاقتراح على وضع المشروع على الرف . واذا كانت محتويات المشروع هى المهمة ، فلا يبقى هناك أى معنى فى الاقتراح عليه . اذا لم يكن سيلوج فى كتاب القوانين . اما اذا كان هم البرلمان الاحتفاظ بالحكومة ، فإن مثل هذه الأساليب تفقد مفهومها على الفور .

ولما كان كل تابع حزبي يملك الحق من الناحية النظرية في الاطاحة بقائده ولما كان هناك أحيانا بعض التابعين يستطيعون أن يفعلوا ذلك بسبب فرص تتاح لهم ، فإن العضو العادي اذا أحس بأنه اكبر من مركزه أو الوزير سواء كان في الحلقة الداخلية أم خارجها يستطيعان أن يتخذوا سبيلا وسطا بين الولاء للامشروط لشعار الزعيم وبين الرفق للامشروط لشعار آخر لهما ، وان يوازننا بين الفرص والمخاطر بشيء من اللباسة التي تثير الاعجاب حقا . (١) ويستطيع الزعيم بدوره أن يرد على ذلك بأبواب سبيل وسط بين الاصرار على الانضباط ، وبين السماح لنفسه بالفشل ، فيأخذ في تلطيف ضغطه بشيء من التساهلات الحكيمة الى حد ما . ويقرن توجهه بعبارات الديح والاطراء ، وعقوباته بالمناخ يغدقها على المعاقبين . وتؤدي هذه اللعبة ، طبقا لقوة الافراد ومراكزهم النسبية ، الى قدر مختلف وان كان كبيرا في معظم الحالات من الحرية . فهو يسمح مثلا للجماعات التي تملك من القوة ما يضمن لها اسماع الناس بسخطها وان كانت لا تملك منها ما يمكنها من ادخال قاداتها وبرامجها في اجراءات الحكومة وترتيباتها ، بأن تنفذ ما تريد في القضايا الصغيرة أو في القضايا التي يقتنع رئيس الوزراء على أي حال بأنها تفتقر الى الأهمية أو أن أهميتها فرعية لا عامة . وهكذا تتاح الفرصة لجماعات الانصار أو حتى للأفراد الأعضاء بتقديم ما يريدونه من مشاريع قوانين ، كما تقابل بالتسامح أحيانا بعض حالات النقد المجرد أو التقاعس عن الاقتراح آليا الى جانب الحكومة . ولكن علينا أن ننظر الى هذا الوضع نظرة عملية لنذكر ، من الحدود التي توضح لاستخدام هذه الحرية ، انها لا تمس مبدأ العمل البرلماني بل الانحرافات عن هذا المبدأ .

أما النوع الثاني فهو ان هناك حالات تعجز فيها الآلة السياسية عن استيعاب بعض القضايا المعينة اما لان القيادتين العلين لقوات الحكومة والمعارضة لا تقدر قيمها السياسية أو لان هذه القيم ذاتها معرضة للشك

(١) لعل من احسن الامثلة لشرح ما قلت الطريق الذي اتبعه جوزيف شميرلين بالنسبة الى المشكلة الايرلندية في ثمانينات القرن الماضي ، فلقد تمكن في النهاية من سبق جلادستون في مناوراته ، وان كان قد شرع في الحملة منذ البداية كمتحمس لنصرة ايرلندة . ولا ريب في أن غرابة القضية ناجمة عن عبقرية هذا الرجل وقوته . فكل قطب من اقطاب السياسة يعرف ان الناس العاديين هم الذين يمكن الركون الى ولائهم . ولعل هذا هو التفسير الصحيح لما يقوم به اقطاب السياسة عادة كدزرائيلي مثلا ، من احاطة انفسهم برجال من المستوى العادي .

في واقعها (١) وقد يحاول بعض الغرباء !نذاك حمل لواء هذه القضايا اذ أنهم يؤثرون الطريق الاستقلالي للوصول الى السلطان على أن ينضووه تحت لواء أى من الاحزاب القائمة . ولا ريب في أن هذه السياسات تكون عادية ومألوفة . ولكن هناك احتمالا آخر . فقد يحس انسان بقوته في قضية معينة ويدفعه احساسه هذا الى ولوج الحلبة السياسية لمجرد الرغبة في حلها بالطريقة التي يراها ، ودون الأمل في أن يجعل منها بداية لحياة سياسية عادية لكن هذه الحالات شاذة وغير طبيعية ، بحيث لا يستطيع المرء أن يجد أمثلة هامة ، ومن الطراز الاول ، عليها . ولعل قصة ريتشارد كوبدن Richard Cobden (٢) هي احدى هذه الأمثلة وقد يكون صحيحا القول بأن أمثلة الدرجة الثانية كثيرة ومتوافرة ولا سيما من الطراز الذي عرف في الحروب الصليبية ، ولكن مهما قيل فيها فليس في وسع أى انسان أن يصفها بأنها أكثر من خروج على الاجراء المألوف .

وفي وسعنا الآن تلخيص ما قلناه على النحو التالي : قد لا يكون من العسير علينا في ملاحظتنا للمجتمعات الانسانية أن نحدد الى درجة ما من الدقة الغايات المتعددة التي تسعى المجتمعات التي نتولى درستها الى الوصول اليها . وقد تؤمن هذه الغايات المختلفة التفسير العقلي ، أو المعنى للنشاطات الفردية المتعلقة بها والمماثلة لها . ولكن لا يستتبع هذا على الإطلاق أن يكون المعنى الاجتماعي لأى طراز من النشاط هو بحكم الواقع القوة الدافعة ، وبالتالي التفسير للنشاط . وإذا لم يكن كذلك فان النظرية

(١) تؤلف القضايا التي لم تجرب بعد ، المثال النموذجي من الدرجة الاولى لهذا الوضع وتكون الاسباب النموذجية التي تدعو الحكومة ، ووزارة الظل المعارضة الى الاتفاق ضمنا على عدم اثارة احدى القضايا على الرغم من ادراكها لأهميتها واحتمالاتها هو ما في معالجتها من سمومية فنية ، وخشية الفريقين من أن تؤدي الى خلق متاعب فرعية أخرى .

(٢) ريتشارد كوبدن (١٨٠٤ - ١٨٦٥) سياسي بريطاني كان الولد الرابع بين أحد عشر ولد لفلاح فقير من اهل مسكن . اضطره أيامه السوداء الى التخلي عن مزرعته عام ١٨١٥ . وقد تولى بعض الارقارب رعاية الفلام فأدخلوه مدرسة عادية تخرج منها ليعمل كاتبا وبائنا متجولا الى ان اقام لنفسه عملا خاصا به في عام ١٨٢٨ وسرعان ما ازدهرت تجارته وتحول الى الصناعة واستعاض عما فاتته من دراسة قلدس الاقتصاد . اخذ يدافع من حرية التجارة وقد اشتهر في قضية قوانين القمح التي دخل البرلمان للمطالبة بالغائها وتمكن من تحقيق غايته قتال شهرة دائمة في بريطانيا .

(المعرب)

التي تكتفى بتحليل الغاية الاجتماعية أو الحاجة الاجتماعية التي يجب تحقيقها لا يمكن أن تقبل كتفسير معقول للنشاطات المبذولة في سبيل هذه الغاية . فالسبب مثلا في وجود ما يسمى بالنشاط الاقتصادي ، هو وجود الحاجة عند الناس للطعام واللباس وغيرهما . وتأمين الوسائل لسد هذه الحاجات هو الغاية الاجتماعية أو معنى الانتاج . ومع ذلك فنحن نتفق جميعا على أن هذه الفرضية تؤمن نقطة بداية لا واقعية تماما ، لنظرية عن النشاط الاقتصادي في المجتمع التجاري ، ولذا فمن الخير لنا لو أننا بدأنا من فرضيات تتعلق بالارباح . ولا ريب أيضا في أن المعنى الاجتماعي أو المهمة الاجتماعية للنشاط البرلماني هي استصدار القوانين وبعض الاجراءات الادارية . ولكن لكي نفهم كيف تحقق السياسات الديموقراطية هذه الغاية الاجتماعية علينا أن نبدأ من الصراع التنافسي على السلطات والمناصب ، وان ندرك أن المهمة الاجتماعية تتحقق بصورة عرضية تماما كما يتحقق الانتاج بصورة عرضية نتيجة السعي وراء جني الأرباح .

سادسا : أرى أخيرا أن أضيف نقطة واحدة الى دور الناخبين فلقد سبق لنا أن رأينا أن رغبات أعضاء البرلمان ليست الأساس النهائي لعملية خلق الحكومة . وأرى لزما أن أضع بيانا مماثلا حول موضوع الناخبين ولا ينبع اختيار هؤلاء الناخبين وان مجدنا مذهبيا وأطلقنا عليه اسم نداء الشعب من حوافزهم ولكنه يتعرض لعملية صياغة ، ولا ريب في أن هذه الصياغة تعتبر جزءا مهما من العملية الديموقراطية . ولا يقرر الناخبون القضايا ، ولكنهم لا يختارون أيضا ممثلهم في البرلمان من الاشخاص الصالحين بعقل متفتح تمام التفتح ، والحافز يكون في كافة الحالات العادية في يد المرشح الذي يخوض المعركة الانتخابية لعضوية البرلمان وللقيادة المحلية التي تعنيها هذه العضوية . ويحصر الناخبون أنفسهم في تقبل هذا الترشيح بالنسبة الى الآخرين أو رفضه . ولاريب في أن معظم الحالات الاستثنائية التي يرسم فيها الناخبون صورة صحيحة لمرشحهم تقع في المجموعة نفسها لسبب واحد من سببين ، أولهما : أن الرجل الذي وصل الى القيادة لا يحتاج الى السعي من أجلها طبعاً ، وثانيهما : أن الزعيم المحلي الذي يسيطر على أصوات الناخبين لا يستطيع التأثير عليها ، والذي يعجز أو لا يرغب في خوض المعركة مرشحا نفسه ، قد يرشح رجلا آخر يبدو وكأن الناخبين مدفوعين بحافزهم الشخصي هم الذين رشحوه .

ولكن ما يعنيه اختيار أحد المرشحين المتنافسين من حافز انتخابي قد يتعرض أيضا الى القيود لوجود الأحزاب . فالحزب ليس كما يقول المذهب التقليدي أو كما يود آدموند بيرك منا أن نعتقد ، مجموعة من الناس يريدون

أن يعملوا لسعادة المجموع « طبقا لمبدأ يتفقون عليه جميعا » . ومثل هذا الاستعقال فى التعريف خطر كل الخطورة لما ينطوى عليه من اغراء ، وذلك لأن جميع الأحزاب منتحصدن نفسها بالطبع فى وقت معين بمجموعة من المبادئ أو القواعد السياسية . وقد تكون هذه المبادئ والقواعد مميزة للحزب الذى يتبناها ومهمة لنجاحة تماما، كما تكون العلامات الفارقة لبعض السلع التى يبيعها أحد الحوانيت الكبيرة خاصة به ومهمة لنجاحه . ولكن الحانوت الكبير لا يعرف بما يضعه من علامات فارقه ، كما أن الحزب لا يعرف بمبادئه . فالحزب هو مجموعة من الناس يفكر أفرادها فى العمل متعاونين فى الصراع التنافسى على السلطان السياسى ، ولو لم يكن الوضع هكذا لاستحال على الأحزاب المختلفة أن تتبنى تقريرا أو تماما نفس البرامج السياسية . لكن هذا واقع كما يعرف كل انسان . وليس السياسة الحزبية الا الاستجابة للحقيقة الواقعة وهى أن جماهير الناخبين عاجزة عن أن تعمل أكثر من البصم . ولا تمثل أكثر من محاولة لتنظيم التنافس السياسى تماما كالمحاولات المماثلة التى تطبق فى تنظيم أى اتحاد تجارى . وليست الاساليب النفسية التى تستخدمها الادارات الحزبية والاعلانات الحزبية والشعارات والالخان أجهزة اضافية ، وانما هى جوهر السياسة ولبابها ، كما أن الزعيم السياسى أساس جوهرى فيها .

والنتيجة

١ - بعض مضامين التحليل السابق

أثبتت نظرية القيادة التنافسية أنها تفسير مقبول لحقائق العملية الديمقراطية . ولهذا فمن الطبيعي أن نلجأ إليها في محاولتنا الكشف عن العلاقة بين الديمقراطية وبين النسق الاشتراكي للأمور . ولقد سبق لي أن بينت أن الاشتراكيين لا يكتفون بادعاء اتوافق مع الديمقراطية ، بل يؤكدون أن الديمقراطية تعنى الاشتراكية وأن لا وجود للديموقراطية الحقة الا في النظام الاشتراكي ولا ريب في أن القارئ من الناحية الاخرى ، لابد وأن يكون قد اطلع على منشور واحد من المنشورات الكثيرة التي طبعت ووزعت في هذه البلاد في السنوات القليلة الماضية والتي حاولت أن تبرهن على أن الاقتصاد النوجه ، لا الاشتراكية الكامنة فحسب ، مناقض للديموقراطية . ومن السهل علينا أن نفهم وجهتي النظر هاتين من ناحية الاسس النفسية للصراع بينهما وبدافع الرغبة الطبيعية عند الفريقين في ضمان تأييد الشعب الذي تؤمن غالبيته ايمانا حماسيا بالديموقراطية . ولكن أليس من حقنا أن نتساءل ترى ما هي الحقيقة ؟ .

لا شك في أن التحليل الذي أوردناه في هذا القسم والاقسام السابقة من الكتاب يقدم الرد على السؤال فليس بين الاشتراكية على النحو الذي عرفناها فيه ، وبين الديمقراطية على النحو الذي عرفناها فيه أيضا ، أية علاقة حتمية وقد توجد الواحدة منهما دون الاخرى ولكن ليس ثمة تناقض بينهما من الناحية الاخرى ففي الدول الملائمة للأجواء الاشتراكية تستطيع الآلة الاشتراكية أن تدور وفقا للمبادئ الديمقراطية .

ولكن على القارئ أن يلاحظ بأن هذه الاقوال البسيطة تعتمد على نظرتنا تجاه الاشتراكية والديموقراطية . ولهذا فهي لا تعنى اقل مما يفكر فيه الفريقان المتصارعان فحسب ، بل وتعنى شيئا مختلفا عنه

تمام الاختلاف . ولكن علينا أن نزيد في الايضاح لهذا السبب ، لان وراء سؤال الصلاح والتناقض يكمن سؤال آخر لابد وأن يثار وهو هل تكون الطريقة الديمقراطية أقوى أثرا وعملا في الجو الاشتراكي أو في العهد الرأسمالي . وعلينا أولا وبصورة خاصة أن نحاول تحديد الاوضاع التي ينتظر من الطريقة الديمقراطية أن تعمل في ظلها بنجاح . وهذا ما ساقوم به في الجزء التالي من هذا الفصل . أما الآن فساكتفي ببيان بعض المضامين لتحليلنا للطريقة الديمقراطية .

وأولا وقبل كل شيء لاتعني الديمقراطية طبقا للخط الذي تبنيه ، ولا يمكن أن تعني ، ان الشعب يحكم فعلا على الصعيد المقصود من عبارتي «الشعب» و«الحكم» . فالديموقراطية تعني أولا أن الفرصة متاحة للشعب لتقبل الرجل الذي سيحكمه أو رفضه ولكن لما كان قرار الشعب هذا قد يتخذ بطرق لا ديموقراطية تماما ، علينا أن نضيق حدود تعريفنا بإضافة قاعدة أخرى توضح الطريقة الديمقراطية ، وهي طريقة التنسافس بين القادة المحتملين على أصوات الناخبين : ويمكن الاعراب عن ناحية من هذه النواحي بالقول بأن الديمقراطية هي حكم رجال السياسة . ومن المهم كل الأهمية أن ندرك بوضوح ما يعنيه هذا القول .

فلقد حاول كثيرون من مفسري المذهب الديموقراطي جهدهم تعرية النشاط السياسي من كل مضمون مهني ولقد أصرروا على القول بأن السياسة لا يمكن أن تكون مهنة وأن الديمقراطية تنحط وتتقهقر ، عندما يكون هذا التحول . لكن هذا الرأي لا يخرج عن حدود المذهبية . وقد يكون من الصحيح القول بأن بعض رجال الأعمال أو رجال المحاماة قد ينتخبون لعضوية البرلمان بل وقد يتولون المناصب الوزارية أحيانا ولكنهم يظلون مع ذلك من رجال الأعمال والمحاماة . وقد يكون من الصحيح أيضا أن كثيرين من الذين يتحولون الى العمل السياسي يواصلون الاعتماد على مجالات النشاط الأخرى لكسب أودهم . (١) لكن النجاح الشخصي في السياسة

(١) هناك أمثلة كثيرة على هذا ولا شك ، ولعل أبرزها اوضاع المحامين في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين . ولقد كان بعض القادة السياسيين البارزين من أعظم رجال المحاماة من أمثال وولديك روسو وبوانكاريه . ولكن القاعدة العامة تقول ان النجاح في المحاماة والنجاح في السياسة شيان لا يتفقان . هذا إذا تجاهلنا بعض الاوضاع التي يظل فيها مكتب المحامي ناشطا بعد تحوله هو الى السياسة عن طريق معاونيه الذين يحاولون استغلال مركزه ونفوذه .

لا مجرد الوصول عرضا الى مقعد الوزارة يتطلب عادة التركيز من الطراز المهني ، ويضع نشاطات الانسان الاخرى في مرتبة الاعمال الهامشية أو الثانوية . واذا أردنا مواجهة الحقائق مواجهة صريحة علينا أن نعرف بأن العمل السياسي يصبح في جميع الديمقراطيات الحديثة مهما اختلفت أشكالها باستثناء سويسرا طبعا منهاج حياة . ويقودنا هذا بدوره الى الاعتراف بوجود مصلحة مهنية واضحة عند رجل السياسة الفرد ووجود مصلحة مجتمعية واضحة في المهنة السياسية الاحترافية . ومن الضروري ادخال هذا العامل في نظريتنا . لأن تقبلنا اياه يمكننا من حل كثير من الاحاجي والالغاز (١) فهو يمكننا قبل كل شيء من التوقف فورا عن اظهار الدهشة من عجز الساسة عادة عن خدمة مصالح الطبقة التي ينتمون اليها أو الجماعات التي يرتبطون بها . واذا ما شئنا الحديث على الصعيد السياسي أمكننا القول بأن الانسان يكون طفلا ، اذا لم يفهم ، وبالتالي لم ينس القول المنسوب الى سياسي يعتبر من انجح من عرفهم تاريخ السياسة في العالم اذ قال . . . ان ما لا يستطيع رجال الاعمال أن يفهموه أن عملي في أصوات الناخبين لا يختلف عن عملهم في النفط (٢) .

وعلىنا أن نلاحظ أن ليس ثمة ما يدعونا الى الاعتقاد بأن هذا الوضع سيتحسن أو سيمسوء في التنظيم الاشتراكي للمجتمع . (٣) فالطبيب أو المهندس اللذان يملآن كأس مطامحهما عن طريق النجاح في الطب

(١) على القارىء أن يلاحظ الارتباط القائم بين حديثنا هذا وبين تحليلنا لوضع المثقفين وسلوكهم في الفصل الثامن من القسم الثاني من هذا الكتاب .
(٢) كثيرا ما يعترض على هذا الرأي بأنه شرير وطائش واني لاقتقد على النقبض من ذلك ، أن من الطيش بل من الشر أن يتملق المرء جهارا الشعارات التي ينظر اليها في حياته الخاصة بعين الامتحان والزراية . ولكن من المناسب أن تبين هنا أن هذا الرأي لا يحط من قدر السياسي على النحو الذي يبدو فيه ظاهرا . فهو لا يعنى استبعاد المثل العليا أو الاحساس بالواجب . ولا ريب في أن التشبيه برجل الاعمال يوضح هذه النقطة من جديد . ولقد سبق لى أن قلت في مكان آخر أن ليس ثمة من اقتصادي يعرف شيئا عن وقائع الحياة الاعمالية يعتقد لحظة واحدة ان الاحساس بالواجب والمثل في الخدمة والكفاية لا يلعب دورا في تكييف سلوك رجل الاعمال . ولكن هذا الاقتصادي يكون محقا أيضا اذا اعتمد في ايضاحه لهذا السلوك على مخطط يجعل من دافع الربح محورا له .
(المؤلف)

(٣) انا اختلف مع المؤلف في رايه هذا فهذا الوضع الذي ينبع عن الانتهاز لا ينمو ولا يتزعزع الا في ظل الانظمة البورجوازية . اما في الانظمة الاشتراكية فالمفروض أن داء الانتهاز سيستأصل او يضعف على الاقل بسبب ضعف مجالات =

والهندسة يظنان يمثلان طرازا خاصا من الناس له مصالحه الواضحة والطبيب أو المهندس اللذان يقصدان العمل واصلاح نظم بلادهما يؤلفان طرازا آخر ، له مجموعته الأخرى من المصالح .

وثانيا لقد شعر طلاب التنظيم الاشتراكي دائما بالشكوك تساور نفوسهم بصدد الكفاية الادارية للديموقراطية في المجتمعات الكبيرة والمعقدة . ولقد كانوا يقولون بصورة خاصة ان كفاية الحكم الديموقراطي اذا ما قورنت بكفاية الأنظمة الأخرى تتعرقل بصورة حتمية دائما بسبب ما يفقد من حيوية هائلة في المعارك البرلمانية المستمرة وفي المعارك الخارجية التي تفرض على القياديين فرضا . ويلحق بها التعطل أيضا والسبب نفسه نتيجة ضرورة تكييف السياسات لتلائم مع متطلبات الحرب السياسية ومقتضياتها . وليس في هذين الغرضين ما يدعو الى الشك فهما مكملان لما سبق لنا أن قلناه من أن الطريقة الديموقراطية تنتج التشريع والادارة كنتاجين فرعيين وعرضيين لعملية النضال من أجل المنصب السياسي .

ولنتصور على سبيل المثال وضع رئيس للوزراء . فاهتمام مثل هذا الرئيس في الحكومات اللامستقرة كحكومة فرنسا بين عام ١٨٧١ وانهيار عام ١٩٤٠ يجب أن يظل محصورا وبصورة احتكارية في مهمة لاتعدو أن تكون كمهمة ذاك الذي يحاول بناء هرم من كرات البلياردو . والرجال ذوو القوة الحارقة هم الذين يستطيعون وحدهم في مثل هذه الاوضاع أن يحتفظوا بشيء من الطاقة والحيوية لتصريف الاعمال الادارية العسادية المتعلقة بالقوانين وما شابهها . والرجال الحارقون هؤلاء هم الذين يستطيعون أن يفرضوا هيبتهم وسلطانهم على مساعديهم من الموظفين الذين يعرفون قبل غيرهم أن رؤسائهم لن يعمرؤا في الحكم طويلا . وليس الوضع في انجلترا بالطبع على هذا النحو من السوء فالتشكيلات الوزارية المفتقرة الى الاستقرار نادرة الوجود . وفي وسع كل حكومة أن تتوقع عادة البقاء في الحكم خمس سنوات أو ست على الأقل وفي وسع الوزراء أن يشعروا بالاطمئنان الى مقاعدهم اذ ليس من السهل حملهم على النزول

= الاستغلال والثراء الشخصي ولهذا لا بد وان اتحسن هذا الوضع وان كان من المتوقع أن تكون عملية التحسن متدرجة لا فورية قاطعة يضاف الى هذا ان السياسة في المجتمعات الاشتراكية لا تكون احترافا بالنسبة الى الافراد كأفراد وانما بالنسبة الى الافراد الذين يختارهم مجتمعهم لادارة شئون السياسة ومن هنا وفي ظل التخطيط الموجه لا يكون السياسي الفرد حرا في التلاعب بأصوات الناخبين كما يتلاعب رجل الاعمال بأسعار الزيت

(العرب)

عن « السرج » في البرلمان . ولكن هذا لا يعنى على الإطلاق أنهم في نجوة من النضال . فهناك صراع دورى دائم ، وإذا كانت الحكومات لا تقع دائما في محنة الخطر الذي يهدد حياتها فذلك لأنها قادرة كقاعدة على خنق الهجمات السائرة التي تتعرض لها والتي تؤلف هذا الخطر . ولكن على رئيس الوزراء أن يظل مفتوح العينين يراقب خصومه طيلة الوقت ، وأن يتولى قيادة « قطيعه » باستمرار ، وأن يكون على استعداد لسد الثلمات التي قد تتفتح في كل حين ، وأن يسيطر باستمرار على توجيه المناقشات وأعمال مجلس الوزراء ، وبهذا يكون سعيد الطالع في فترة انعقاد الدورة البرلمانية لو اتبعت له في كل صباح فترة ساعة أو ساعتين للتفكير في القضايا ولاداء الأعمال الحقة . وقد تكون الاخطاء الفردية أو الهزائم التي تمنى بها الحكومة في مجموعها في احايين كثيرة نتيجة الاجتهاد البدنى الذى يتعرض له الرجل القيادى أو الزعماء القياديون (١) ومن هنا كان من حقنا أن نتساءل كيف يمكن لهذا القائد أن يدير ويشرف على جهاز ادارى يجب أن يشمل جميع مشاكل الحياة الاقتصادية ؟ .

ولكن هذه الاضاعة للطاقات الحكومية هي ليست كل شيء فالنضال التنافسى المتواصل من أجل الوصول الى الحكم أو البقاء فيه يدفع الى جميع اعتبارات السياسات والاجراءات بذلك النزوع الذى يعرب عنه أصلىق اعراب ، تعبير « التعامل بالاصوات الانتخابية » . ولا ريب في أن الحقيقة الواقعة وهي أن على الحكومات في ظل النظام الديموقراطى أن تعنى أول ما تعنى بالقيم السياسية لاية سياسة أو قانون أو اجراء ادارى أو بعبارة أخرى ، بالحقيقة التي تفرض المبدأ الديموقراطى لاعتماد الحكومة على الاقتراع البرلمانى واقتراع الناخبين ، هي التي تشوه ما فيه من حسنات

(١) أرى أن نأتى هنا بمثل فيه شيء من التحذير . فليس في وسع أى دارس لاصول الحرب العالية الاولى واسبابها أن يتجنب الدهشة من الانفجالات التي مرت بها الحكومة الانجليزية بين مقتل الارشيدوق وبين اعلان الحرب . ولا يعنى هذا أن أبة جهود لم تبدل للحيلولة دون اندلاع السنة الالهيبة . ولكنها كانت غير مجدية ، ومعجزت من تحقيق ما كان في الامكان تحقيقه . ومن السهل بالطبع تفسير هذا الموقف على أساس النظرية القائلة بأن حكومة اسكويث لم ترغب حقا في تجنب الحرب . ولكن اذا اعتبرنا هذه النظرية غير مقنعة كما يجب أن تعتبر في رأيي، فاننا نجد أنفسنا مسوقين الى نظرية أخرى . اذ من الممكن أن يكون السادة المسئولون عن السياسة قد انشغلوا كل الانشغال باللعبة السياسية الى الحد الذى جعلهم عاجزين عن ملاحظة أخطار الوضع الدولى الى أن فات الاولن .

(المؤلف)

وصيئات . فهي تفرض على رجال القمة بشكل خاص أو القريبين منهم ، وجهات نظر قصيرة المدى ، وتجعل من الشاق تماما عليهم أن يعملوا لخدمة مصالح البلاد الويلة الأجل التي تتطلب عملا دائما لتحقيق أهداف بعيدة ، وبذلك تقع السياسة الخارجية مثلا في خطر من التحول الى سياسات محلية وهي تجعل من الصعب أيضا تجريع الاجراءات للناس بصورة معقولة . فالتجريع الذي تقرره أية حكومة ، وهي مركزة اهتمامها على فرصها السياسية عند شعبيها ، قد لا يكون بحكم الضرورة من النوع الذي يخرج النتائج المرضية للبلاد .

وهكذا يمكننا تشبيه رئيس الوزراء في الحكم الديموقراطي بالفارس الذي يصرفه الجهد الذي يبذله للابقاء على سرجه عن الاهتمام بوضع خطة لامتطائه الجواد في السباق ، أو بالقائد العسكري الذي يشغله التأكد من أن جيشه سيطيع أوامره عن وضع الخطط السوقية ، تاركا اياها وشأنها ويظل هذا صحيحا بل ويجب ، بالنسبة الى بعض البلاد كفرنسا وايطاليا ان يعترف به كأحد المصادر التي أدت الى نشر المشاعر المناهضة للديموقراطية ، على الرغم من الحقائق التي قد تثار للحط منه .

فهنالك أولا الحقيقة القائلة بأن في الامكان شرح الأمثلة التي تظهر نتائجها وكأنها وصلت الى الحد الذي لايطساق بالقول بأن التركيب الاجتماعي لم يصل الى المرتبة التي يتمكن فيها من ادارة المنظمات الديموقراطية . ولا ريب في أن مثل فرنسا وايطاليا ، يظهران أن هذا قد يحدث في بلاد أكثر حضارة من بعض البلاد الأخرى التي تنجح في أداء هذه المهمة . ولكن على أي حال تهبط قيمة النقد الى القول بأن عمل الطريقة الديموقراطية عملا مرضيا يعتمد على تحقيق بعض الشروط المعينة وهو موضوع سأطرقه بعد قليل .

وهناك أيضا موضوع الحل البديل . فمظاهر الضعف هذه موجودة أيضا وبوضوح في الأنظمة اللاديموقراطية . فلكي يمهّد المرء طريقه للوصول الى مركز قيادي في بلاط ما ، قد تستنزف جهوده هذه الكثير من حيويته وطاقته ، وتشوه آراءه في القضايا المختلفة بصورة لا تقل عما يستنزفه النضال الديموقراطي من اضاءة وقت وتشويه . ويعني هذا القول بأن المحاولات لاقامة تقييم مقارن بين أجهزة الحكم يجب أن تعنى بعوامل أخرى كثيرة بالإضافة الى المبادئ التنظيمية المعينة .

وقد يرد بعضنا على الناقد الذي يقول : بأن جل ما نبغيه هو مستوى أدنى من الكفاية الحكومية . وبالطبع نحن لا نرغب في أن نكون أهداف

الكفاية الديكتاتورية ، أو مجرد أدوات يلعب بها المتعمقون في الالاعيب
فقد لا نجد في الولايات المتحدة كلها اليوم أولئك السذج الذين يصدقون
كل شيء . ولكن الا يكفي هذا للبرهنة على أن مجرد هذا التشبيه الفرضي
بالسذج الروس في هذه البلاد سيقضي على روح جامعة شعينا وعلى تكوينه
العضوى ؟

وفي إمكاننا أخيرا أن نفعل شيئا لتخفيف الضغط على الرجال
القياديين بمبتكرات تنظيمية مناسبة . ويظهر الترتيب الأمريكى بعض
المزايا في هذا الصدد . فعلى « رئيس الوزراء » الأمريكى ولا شك أن يبقى
نظره على لوحة الشطرنج السياسية أمامه ، ولكنه لا يشعر بمسئوليته
تجاه كل اجراء فردى . ولما كان لا يحضر مناقشات الكونجرس فهو في نجوة
من الاجهاد البدنى الذى يعرضه له جلوسه فى الندوة البرلمانية . ولديه
الفرصة الكافية التى ينشدها لتعهد قوته وتنميتها .

ويبرز التحليل الذى قمنا به فى الفصل السابق ثالثا مشكلة طراز
الرجال الذين تهيوهم الطريقة الديموقراطية للمراكز القيادية ابرازا جليا .
وقد لا نحتاج الى استعادة الحجج المعروفة المتعلقة بهذا الصدد . فالطريقة
الديموقراطية تخلق سياسة محترفين سرعان ما تحولهم الى مديرين ورجال
دولة من الهواة . ولما كانوا يفتقرون الى جميع المؤهلات اللازمة لمعالجة المهام
التي تواجههم فانهم يختارون على رأى اللورد ماكولى Macaulay (١)
القضاة الذين لا يجدون قانونا يعتمدون عليه والدبلوماسيين الذين
يجهلون الفرنسية . (٢) فيحطمون جهاز الخدمة المدنية عن طريق تشييط
عزائم العناصر الطيبة فيه . ولعل ما هو اسوأ من كل هذا وجود نقطة أخرى
منفردة عن كل كفاية متخصصة أو تجربة ، فالمزايا المتعلقة بالادراك
والشخصية التى تجعل من الانسان مرشحا ممتازا لاتجعل منه بحكم
الضرورة اداريا ناجحا . والاختيار عن طريق النجاح فى الانتخابات يكون
ضارا بأولئك الذين لابد من نجاحهم لو تولوا قيادة الأمور وحتى

(١) اللورد توماس ماكولى (١٨٠٠ - ١٨٥٩) مؤرخ وشاعر وسياسي بريطاني
مشهور درس في كلية ترينيتى في جامعة كامبردج ثم شرع يكتب في صحيفة أدنبره ديفيو،
وأنشبه نائبا في البرلمان في عام ١٨٢٠ ثم عين عضوا في مجلس الهند الأعلى ، حيث اشترك
في اعداد قانون الجزاء الهندى وعاد الى بلاده بعد خمس سنوات ثم انتخب نائبا وأصبح
وزيرا للحربية في عام ١٨٣٩ ، أهم كتبه « تاريخ إنجلترا »

(٢) إشارة الى أن اللغة الفرنسية كانت لغة الدبلوماسية

(العرب)

لو اثبتت ثمار هذا الاختيار نجاحا في المناصب فإن هذا النجاح قد يعتبر فشلا بالنسبة الى البلاد ، والسياسى الذى يربح فى المناورات السياسية يستطيع الصمود بنجاح مهما كانت الاخطاء الادارية التى يرتكبها .

ومن الواجب مرة ثانية تلطيف الاعتراف بعناصر الحقيقة فى كل ماقلت بالاعتراف بالحقائق التى تضعفها وتوهنها فقضية الديمقراطية مثلا تكسب من أية دراسة للحلول البديلة عنها ، فليس ثمة من نظام للاختيار مهما كان مجاله الاجتماعى باستثناء المجال التنافسى الرأسالى على الغالب يكون ناجحا فى تجربة القدرة على الأداء كانتقاء الاسطبل لحياده التى يعتزم ادخالها فى سباقات التدريب «الكبيرة» . فجميع الأنظمة تضع شروطا أولية ، وإن اختلفت درجاتها على المؤهلات والمزايا التى تكون فى العادة مضرّة بالأداء نفسه . ولكن فى وسعنا أن نمضى الى أبعد من هذا . وليس صحيحا أن يقال ان النجاح السياسى يكون فى معظم الحالات غير مهم بالنسبة الى الانسان أو أن السياسى ليس أكثر من انسان هاو . فهناك نقطة واحدة مهمة كل الأهمية يعرفها عن طريق الاحتراف وهى طريقة التعامل مع الناس . ولعل من القواعد العامة على الأقل ، ان القدرة على كسب مركز ذى أهمية قيادية سياسية ، يجب أن ترتبط بقدر معين من القوة الشخصية وبعدد من الطاقات التى تكون نافعة فى أى مشغل لرئيس الوزراء . فهناك على أية حال عدد من الجنادل فى المجرى الذى يحمل السياسة الى المراكز العظمة على الصعيد القومى وهى ليست غير مؤثرة كليا فى سد الطريق أمام سير الانسان الأحمق المتهاون ، أو الثرثار الذى يقول أكثر مما يفعل .

ولعل كل ما نستطيع توقعه فى مثل هذه القضايا ، هو ألا تؤدى المناقشات العامة عن هذا السبيل أو ذاك الى نتيجة محدودة وملموسة . ولعل ما هو أكثر غرابة وأهمية هو أن الدليل المادى لا يبدو لأول وهلة أكثر قطعا وبثا من غيره . وليس أسهل على المرء من أن يحشد قائمة ضخمة من عيوب الطريقة الديمقراطية وأوجه فشلها ، ولا سيما اذا لم ندرج فيها القضايا التى سجلت انهيارا فعليا أو تفسخا قوميا فحسب ، بل تلك التى كان فيها الأداء فى القطاع السياسى أقل من المستوى العادى للأداء فى القطاعات الأخرى على الرغم من أن البلاد تعيش حياة سليمة وناجحة . ولكن من السهل أيضا أن تجمع أدلة لا تقل ضخامة فى تأييد السياسى والدفاع عنه . وفى وسعى هنا الاستشهاد بممثل بارز . فمن الصحيح أن الحرب لم تكن فى الزمن العريق فى القدم قضية تقنية كما هى الآن ، ومع ذلك ففى وسع المرء أن يرى أن قدرة الانسان على تحقيق النجاح فيها

لم تكن ذات علاقة آنذاك ، بقدرته على جعل الناس على انتخابه لاي منصب سياسي ، ومع ذلك فقد كان جميع القادة العسكريين الرومان في العهد الجمهوري من الساسة . وكلهم قد حصل على قيادته السياسية بصورة مباشرة عن طريق المناصب الانتخابية التي وصل اليها ، والتي كان يحتلها في الماضي . ومن المؤكد أن بعض الكوارث العسكرية السيئة نجمت عن هذه الحقيقة . ولكن هؤلاء العسكريين - السياسيين ، كانوا ممتازين على الاجمال .

ترى لم كان هذا ؟ ليس ثمة أكثر من رد واحد على هذا السؤال :

٢ - اوضاع النجاح للطريقة الديموقراطية

لو لاحظ عالم من علماء الطبيعة أن عمل آلة واحدة يختلف باختلاف الازمنة والامكنة التي تعمل فيها ، فانه يستنتج على الفور بان عملها يعتمد على اوضاع وشروط خارجة عنها ولا يسعنا الا ان نصل الى نفس هذه النتيجة . ولعل من السهل علينا أن نرى هذه الاوضاع كما نرى الاوضاع التي ينتظر فيها من العقيدة التقليدية للديموقراطية أن تتفق مع الواقع الى حد مقبول .

ولا ريب في أن هذا الاستنتاج يربطنا بتلك النظرة النسبية التي أشرت اليها في جميع أرجاء هذا الكتاب . وكما أن ليس ثمة أية قضية تؤيد الاشتراكية في جميع الأزمنة والامكنة أو تعارضها ، فليست هناك أية قضية عامة مطلقة تؤيد الطريقة الديموقراطية أو تعارضها . ولا ريب في أن هذه المقارنة تجعل من الصعب النقاش في موضوع الديموقراطية أو موضوع الاشتراكية على أساس « تكافؤ جميع الامور الاخرى » ، اذ لا يمكن أن يكون هناك تكافؤ بين هذه الامور الاخرى في الاوضاع التي تكون الديموقراطية عملية فيها أو الاوضاع التي تكون الشئ العمل الوجيه فيها ، أو الاوضاع التي لا تستطيع أن تعمل فيها . فالديموقراطية تترعرع وتنمو في الاوضاع الاجتماعية التي تعرض خصائص معينة ، وقد يكون من المشكوك فيه ما اذا كان هناك أي منطق في التساؤل عن حالتها في الاوضاع التي تفتقر الى هذه الخصائص أو عن الطريقة التي يعمل فيها الناس في تلك الاوضاع . وسأحاول أن أجمل الاوضاع التي أرى تحقيقها

أمرا ضروريا لنجاح الحركة الديمقراطية (١) في المجتمعات التي تستطيع العمل فيها أطلاقا في أربع فئات حاصرا تفكيرى فى الدول الصناعية العظمى من الطراز الحديث .

أما الوضع الشرطى الاول ، فهو أن المادة الانسانية للسياسة وتشمل الاشخاص الذين يعثون الجهاز الحزبى والذين ينتخبون للعمل البرلمانى أو الطلوع الى المناصب الوزارية يجب أن تكون من طراز رفيع الى حد كاف . وهذا يعنى أكثر من القول بضرورة وجود الافراد من ذوى الطاقات الكافية والشخصية المعنوية القوية فى اعداد كافية . ولا تكفى الطريقة الديمقراطية كما سبق لى أن بينت بالاختيار من الناس عامة ، وإنما بالاختيار من تلك العناصر من السكان المستعدة للعمل السياسى أو بتعبير أدق واضح ، العناصر التي تقدم نفسها للترشيح . وتحقق جميع طرق الاختيار - هذا الهدف بالطبع ، ولهذا فان كل طريقة منها قد تنتج طبقا للقدر الذى تجتذبه كل مهنة من المواهب والطبائع مستوى من الاداء قد يكون أعلى أو أدنى من المستوى العادى على الصعيد القومى كله . ولكن الصراع التنافسى على المناصب المسئولة قد يكون من ناحية متلاقا للأشخاص والطاقات ، كما ان الطريقة الديمقراطية قد تخلق من الناحية الثانية وبسهولة أوضاعا فى القطاع السياسى قد تصد بعد ترسيخ أقدامها ، معظم الناس الذين يستطيعون تحقيق النجاح فى القطاعات الأخرى . وتكون كفاية المادة الانسانية لهذين السببين مهمة أهمية خاصة لنجاح الحكم الديمقراطى . وليس صحيحا القول بأن الناس فى النظام الديمقراطى يحصلون على نوعية الحكم الذى يريدونه أو يستحقونه وطرازه .

وهناك طرق عدة لتأمين العدد الكافى من الساسة الممتازين ولكن التجربة أثبتت حتى الآن ان الضمانة الفعالة الوحيدة هى فى وجود طبقة اجتماعية هى فى حد ذاتها ثمرة عملية انتقاء دقيقة تميل الى العمل السياسى كشيء بدهى وطبيعى . وإذا كانت هذه الطبقة ليست كثيرة الصرامة ولا كثيرة الاسترخاء ، بحيث تحول دون انتماء الغرباء اليها ، أو تسمح بانتمائهم بيسر وسهولة ، وإذا كانت من القوة بحيث تستطيع أن تهضم كافة العناصر التي تمتصها عادة ، فانها تستطيع أن تقدم الى

(١) أنا لأعنى بالنجاح هنا أكثر من أن تعيد العملية الديمقراطية خلق نفسها دون أن تخلق أوضاعا تفرض العودة الى الأساليب اللاديمقراطية وأن تكون قادرة على معالجة المشاكل السائرة بطريقة تعتبرها مقبولة كافة المصالح ذات الأهمية السياسية على المدى الطويل ، وأنا لا أعنى مطلقا ضرورة موافقة كل مراقب على نتائجها من وجهة نظره الفردية (المؤلف)

المهنة السياسية ثمرات من الطاقات المخترنة التي مرث بنجاح في التجارب في الحقول الأخرى ، وعملت تحت التمرين في الشئون الخاصة . كما انها ستزيد من صلاح أصحاب هذه الطاقات اذ تحبهم بتقاليد تنطوي على التجربة وبقانون مهني وصندوق مشترك للآراء .

وليس من قبيل الصدفة ، ان انجلترا التي هي البلد الوحيد الذي يحقق هذا الوضع الذي اشترطناه تمام التحقيق ، هي في الوقت نفسه البلد الوحيد الذي يملك مجتمعا سياسيا بهذا المعنى . ولعل ألمانيا في عهد جمهورية ويمار أي بين عامي ١٩١٨ و ١٩٣٣ تقدم مثلا آخر أكثر نفعا وإيضاحا ، وكلّي أمل في أن أتمكن في القسم الخامس من هذا الكتاب من أن أظهر أن سياسة ألمانيا في هذا العهد لم يعرضوا أيّا من العيوب التي يطلق عليها عادة اسم العيوب الصارخة . فلقد كان أعضاء البرلمان في مجموعهم وكذلك رؤساء الوزارات والوزراء أناسا شرفاء ومعقولين وواعين لواجباتهم . ويصح هذا القول على جميع الأحزاب لا على حزب واحد . ومع ذلك ، ومع احترامى الشديد لبعض المواهب التي كانت تبدو هنا أو هناك ، وإن كانت هذه المواهب بعيدة عن القيادات العليا إلا في حالات نادرة ، فإن من واجبي أن أضيف أن معظم هؤلاء كانوا دون المستوى وإن بعضهم كان دون المستوى بكثير . ولا يمكن أن يعزى هذا بالطبع إلى أي افتقار للقدرة والطاقة عند الأمة بمجموعها ولكن القدرات والطاقات كانت تمتحن العمل السياسي وتزدرية . ولم تكن هناك أية طبقة أو مجموعة ينظر أعضاؤها إلى السياسة كالعمل المقدر لها . ولهذا فإن النظام السياسي افتقر إلى الحيوية لأسباب عدة . ولكن أصابته بهزيمة ساحقة في النهاية على أيدي رئيس لاديموقراطي تشير بوضوح ما بعده وضوح إلى افتقاره إلى القيادة السياسية الملهمة .

أما الوضع الثاني الذي نشترطه لنجاح الديموقراطية ، فهو ألا يمضى المدى الفعلي للقرارات السياسية إلى مسافات بعيدة ويعتمد المدى الذي تستطيع هذه القرارات الوصول إليه على الحدود العامة للطريقة الديموقراطية وهي حدود تنبع من التحليل الذي عرضناه في الفصل السابق . كما يعتمد أيضا على الظروف المعينة ككل حالة فردية من هذه الحالات . واني لأرى أن نشرح هذه النقطة بمزيد من التحديد فأقول : ان المدى لا يعتمد فقط وعلى سبيل المثال على مقدار القضايا التي يمكن ان تعالجها حكومة خاضعة لجهد من النضال المستمر للحفاظ على حياتها السياسية ، وعلى نوع هذه القضايا فحسب ، بل ويعتمد أيضا ، وفي كل وقت وزمان ، على طراز الرجال الذين يؤلفون تلك الحكومة ، وعلى شكل الجهاز السياسي

وتكوين الرأي العام اللذين تجد الحكومة نفسها مضطرة للعمل معهما .
وليس من الضروري من وجهة نظر نظريتنا عن الديمقراطية ان نشترط
كما تشترط النظرية التقليدية ، ان يقتصر ما يعالجه الجهاز السياسى على
القضايا التى يستطيع الشعب بمجموعه فهمها وتكوين فكرة جدية عنها .
ولكن هناك متطلباً آخر أقل شدة من النوع نفسه ، ما زال يفرض
نفسه . ويحتاج هذا المتطلب الى المزيد من التعليق .

ولا يمكن أن تكون هناك بالطبع أية حدود قانونية لما يمكن لبرلمان
يقوده رئيس للوزراء ان يخضعه لقراراته ، اذا اقتضى الامر عن طريق اجراء
بعض التعديلات الدستورية . ولكن ادموند بيرك كان قد ذكر عند مناقشته
لسلوك الحكومة الانجليزية وبرلمانها تجاه مستعمراتها الامريكية أن عليها
لكى تعمل عملاً صحيحاً ، ان تحمل البرلمان صاحب القوة الضخمة
والسلطان المطلق على أن يفرض حدوداً على أعماله . وفى وسعنا أن نقول
أيضاً وبصورة مشابهة ان من الضرورى بالنسبة الى الحكومة والبرلمان حتى
فى المدى الذى يعرضان فيه القضايا على الاقتراع البرلمانى أن يصدرا
اجراءات تكون فيها قرارات البرلمان شكلية أو ذات طابع اشرافى ليس
الا . وما لم يحدث هذا فان الطريقة الديمقراطية لابد وأن تتحول الى
خيالات وأوهام . ولنضرب مثلاً ، باجراء ضخ من الناحية التقنية وهو
قانون الجزاء . فالطريقة الديمقراطية ، تتساءل أول ما تتساءل هل من
المصلحة أن يكون للبلاد مثل هذا التقرير أو لا ؟ وننتقل من ذلك الى بحث
بعض القضايا التى قد تختارها الحكومة لاتخاذ قرار سياسى فيها يكون أكثر
من مجرد قرار شكلى ، كالتقرير مثلاً ما اذا كانت بعض الممارسات العمالية
أو ممارسات اتحادات أصحاب الاعمال ، يجب أن تعتبر أو لا تعتبر
ممارسات ينطبق عليها قانون الجزاء . أما بالنسبة الى القضايا الاخرى
فعلى الحكومة والبرلمان أن يقبلوا فيها رأى الخبراء ومشورة الاختصاصيين
مهما كان رأيهما فيها . فالجريمة ظاهرة معقدة ويشمل هذا الاصطلاح
عدداً من الظواهر التى لا تشترك الا فى بعض النواحي ليس الا . وتكون
الشعارات الشعبية فيها على الغالب ودون تمييز شعارات خاطئة .
وتتطلب معالجتها معالجة معقولة أن يكون التشريع فيها مصوناً من النوبات
الثارية أو النوبات العاطفية التى قد يتعرض لها الناس العاديون من أعضاء
الحكومة والبرلمان على حد سواء . وهذا هو ما عنيته بتأكيدى على الحدود
التي يجب أن توضع على المدى الفعال للقرارات السياسية وهو المدى الذى
يقرر السياسة ضمن اطاره شكلاً وجوهراً .

وفى الامكان تحقيق هذا الشرط أيضاً عن طريق تحديد مماثل

لتنشيط الدولة . ولكن قد يساء فهم ما أعنيه اساعة خطيرة اذا ظن القارىء ان مثل هذا التحديد موجود بحكم الضرورة . فالديموقراطية لا تتطلب على الاطلاق أن يخضع كل عمل من أعمال الدولة لأسلوبها السياسى . فالقضاة مثلا يكونون فى معظم الدول الديموقراطية مستقلين الى حد كبير عن الاجهزة السياسية . ولعل مركز بنك انجلترا حتى عام ١٩١٤ يؤلف مثلا آخر فلقد كانت بعض أعمال المصرف ذات طبيعة عامة فعلا ، ولكن هذه المهام كانت موكولة الى مايعتبر من الناحية القانونية اتجاذا عماليا . مستقلا تمام الاستقلال عن القطاع السياسى الى الحد الذى يمكنه من وضع سياسته الخاصة به وهناك بعض الوكالات الاتحادية فى هذه البلاد تمثل حالات أخرى ، فلجنة التجارة بين الولايات مثلا تشخص محاولة للتوسع فى السلطة العامة دون توسيع مجال القرارات السياسية ، واذا ما شئنا تقديم مثل آخر قلنا ان بعض الولايات تمول الجامعات الموجودة فيها دون أن تفرض سيطرتها عليها ، أى دون أن تتدخل فى شئونها مما يجعلها تتمتع تماما باستقلال كامل .

وهكذا فى الامكان حمل أى من الشئون الانسانية على دخول مجال الدولة دون أن تصبح جزءا من مادة الصراع التنافسى على القيادة السياسية فوق ما يعنيه اقرار الاجراء الذى يمنح السلطان ويقيم الوكالة التى تمارسه ، والاتصال الذى يعنيه أداء الحكومة لدورها كمراقب عام . ومن الصحيح بالطبع ان هذا الاشراف قد ينحط الى أن يصبح تأثيرا فاسدا . فسلطة الساسة فى تعيين موظفى الوكالات العامة اللا سياسية قد تكفى اذا استعملت بصورة تخالف الضمير لافساد هذه الوكالات كلها ولكن هذا لا يؤثر على المبدأ الذى نناقشه .

أما الوضع الثالث الذى نشترطه فهو أن تكون الحكومات الديموقراطية فى المجتمعات الصناعية الحديثة قادرة على السيطرة على جميع آفاق النشاط العام المتعلقة بمختلف الاهداف وان تمتد سيطرتها سواء أكان هذا غلوا أو انتقاصا الى تجنيد خطمات بيروقراطية حسنة التسيير ذات مركز طيب وتقاليد عريقة ، محبوة باحساس قوى بالواجب ، وبشكل قوى من أشكال روح الجماعة . ولاريب فى أن مثل هذه البيروقراطية ، هى خير رد على حجة حكومة الهواة . ولعلها أيضا الرد الوحيد على السؤال الذى طالما سمعناه يتردد فى هذه البلاد - وهو انه لما كانت السياسات الديموقراطية قد أثبتت عجزها عن اخراج حكومة مدنية شريفة ، فماذا يمكن للبلاد أن تنتظر عندما تعهد فى النهاية بكل شئ وبالعملية الانتاجية كلها الى هذه السياسات ، وهى أيضا ، وأخيرا ، الرد الرئيسى على السؤال عن طريقة

تحقيق شرطنا الثاني عندما يكون مجال الاشراف العام واسعا كل.
الاتساع (١) .

ولا يكفي أن تكون البيروقراطية ذات كفاية في الادارة القائمة وقادرة على تقديم النصيح والمشورة فعليها أيضا أن تكون قوية الى حد كاف يمكنها من التوجيه ومن اصدار التعليمات اذا اقتضى الامر الى الساسة الذين يرأسون الوزارات . ولكي تتمكن البيروقراطية من أن تفعل ذلك ، يجب أن تكون في مركز من يضع المبادئ ويقررها لنفسه ، وان تكون مستقلة الى الحد الذي يمكنها من فرضها . ومن الواجب أن تكون قوية في حقها . وهذا يعني أن تكون التعيينات وآجال التوظيف والترقيات معتمدة الى حد كبير عليها فعلا لا شكلا ، وعلى رأيها الموحد ، وذلك ضمن نطاق قوانين الخدمة المدنية التي يتردد الساسة في انتهاكها على الرغم مما قد يثيره ذلك من ضجة عندما يرى الساسة أو الناس ان هذه البيروقراطية قد أغضبتهم أو استفزتهم .

ويكون موضوع المادة الانسانية مهما للغاية كاهمية الموظفين الذين يعملون في السياسة . وبالرغم من أهمية التدريب الا أنه يعتبر ثانويا في هذا الصدد ، وفي الامكان أيضا ، ضمان المادة الضرورية والقانون التقليدي . اللازم لعمل طبقة رسمية من هذا الطراز بسهولة اذا كانت هناك طبقة اجتماعية ذات ميزات مناسبة ومكانة مماثلة يمكن الاعتماد عليها لتعبئة المجندين لهذه الغاية شريطة ألا تكون موعلة في الغنى أو مدقعة في الفقر ، والا تكون مغالية في انعزاليته أو مغرقة في تفتحها . وبالرغم من أن البيروقراطيات الاوربية قد استشارت الكثير من النقد المعادي الكافي لتشويه سجلها الا انها تمثل تماما ما أود قوله . فهي ثمرة تطور طويل بدأ منذ أيام الذين عملوا في خدمة كبار اقطاعيي القرون الوسطى بعد أن اختارهم هؤلاء من طبقة رقيق الارض ليتولوا القيام ببعض الاعمال العسكرية والادارية فاكسبوا درجة ضئيلة من النبالة ثم مضوا عبر القرون الى أن أصبحوا يؤلفون الآلة الضخمة التي نشهدها اليوم . ولا يمكن

(١) أعود بالقارئ الى بعض التعليقات التي سبق لي أن أوردتها في موضوع البيروقراطية وذلك في الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب وهي كافية لاقتناعه ، بأن الحل الذي تؤمنه البيروقراطية لهذه النواحي الثلاث يجب الا يعتبر مثاليا بأية صورة من الصور . وعلى القراء من الناحية الاخرى ألا يسمحوا لانفسهم بأن يتأثروا تأثرا أكثر من اللزوم بما يحمله التعبير من معان على الصعيد الشعبي فهذا الحل على أية حال هو الحل الواقعي الوحيد .
(المؤلف)

خلق هذه البيروقراطية بسرعة ، كما لا يمكن استئجارها بالمال ولكنها تنمو .
في كل مكان مهما كانت الطريقة السياسية التي يتبعها شعب من الشعوب .
ولاريب في أن توسعها هو الشيء الثابت الوحيد بالنسبة الى المستقبل (١) .

أما المجموعة الرابعة من الاوضاع فيمكن تلخيصها في عبارة «السيطرة الذاتية الديمقراطية» ولا ريب ان كل انسان يوافق على ان الطريقة الديمقراطية لا تستطيع العمل بيسر وسهولة الا اذا كانت جميع الفئات ذات الوزن في الشعب راعية في قبول أى اجراء تشريعى ، طالما ان هذا الاجراء مسجل فى كتاب القوانين ، وطالما ان جميع الاوامر التنفيذية تصدر عن سلطات ذات صلاحية قانونية . ولكن السيطرة الذاتية الديمقراطية تعنى أكثر من هذا بكثير .

ومن الواجب قبل كل شيء الابقاء على الناخبين وعلى البرلمانات على مستوى ادراكى وأخلاقي عال يضمن أن يكون غازلا واقيا لهما من الملتوين والمهزوزين الذين يجب ألا يسمح لهم بحال من الاحوال بالتسلسل الى صفوفهما . يضاف الى هذا أن اساءات التصرف التي يمكن لها أن تحط من قدر الديمقراطية وأن تزرع الالغام فى طريق الولاء لها ، قد تقع اذا كانت الاجراءات تتخذ دون العناية بمطالب الآخرين وحقوقهم أو دون الرجوع الى الاوضاع القومية . وعلى الاقتراحات الفردية لاجراء اصلاحات تشريعية أو للقيام باجراءات تنفيذية أن تقتنع بإمكانها من الصف دون أن تحاول اقحام نفسها واذا ما استعدنا الى الذاكرة ، ما سبق لنا أن قلناه فى الفصل السابق عن الطريقة التي يعمل فيها الاسلوب الديمقراطي فان القارىء لابد وأن يتبين أن هذا يعنى الكثير من التبعية الطوعية .

فعلى الساسة فى البرلمان أن يقاوموا الاغراء بازعاج الحكومة أو مضايقتها دائما فى كل وقت يستطيعون أن يهاجموها فيه . ولا يمكن لاية سياسة أن تنجح اذا فعلوا ذلك . وهذا يعنى أن على أنصار الحكومة

(١) نحن نختلف مع المؤلف فى نظره هذه الى البيروقراطية ونعتبرها آفة من اخطر الآفات الاجتماعية التي تتعرض لها كافة المجتمعات سواء كانت اشتراكية النظام أو بورجوازيته . ولا يمثل خطر هذه الآفة في كفاية الذين يؤلفون الجهاز البيروقراطى ، فهذه هى حسنته الوحيدة ولكنه يمثل فى احتكار السلطان والعمل الحكومى . وفي هذا الاحتكار ما فيه من خطر القضاء على الديمقراطية ، ناهيك عن انه يؤدى احيانا الى افتقار الكفاية التي هى الحسنة الوحيدة للبيروقراطية بسبب افتقاد العنصر التنافسي . وتختلف النظم الاجتماعية في علاجها أو محاولة علاجها وهو ما يتطلب بحثا مسهبا عنها لا نرى في هذا المكان موضعه .
(العرب)

أن يتقبلوا قيادتها وأن يسمحوا لها بأن تضع برنامجا تسيير عليه وإن على المعارضة أن تقبل بقيادة « وزارة الظل » على رأسها وأن تسمح بالحفاظ على الحرب السياسية ضمن إطار قواعد معينة . ولا ريب في أن تحقيق هذا المتطلب الذي يوحى انتهاكه عادة ببداية النهاية بالنسبة إلى الديمقراطية يستدعي القدر المعتدل الصحيح دون زيادة أو نقصان من التمسك بالمذهب التقليدي ولا ريب في أن أنظمة الإجراءات البرلمانية وقواعد سلوكها إنما وجدت لأهداف عدة ، منها حماية هذه الحالة التقليدية .

وعلى الناخبين خارج البرلمان أن يحترموا تجزئة العمل بينهم وبين السياسة الذين يتولون هم انتخابهم وعليهم أن لا ينزعوا الثقة منهم بسهولة بين أي انتخابين ، كما أن عليهم أن يفهموا أنهم وقد انتخبوا شخصا ، فإن العمل السياسي بات من اختصاصه لا من اختصاصهم . وهذا يعني أن عليهم أن يمتنعوا عن إصدار الأوامر إليه بالطريقة التي يجب أن يتصرف فيها ، وهو مبدأ اقرت به جميع الدساتير والنظريات السياسية منذ عهد آدموندبيرك حتى يومنا هذا . ولكن مضامين هذا المبدأ غير واضحة ولا مفهومة تماما . فهناك قلة من الناس تدرك أن هذا المبدأ يصطدم بالعقيدة التقليدية للديموقراطية ويدعو إلى التخلي عنها . إذ لو كان المقصود أن يحكم الشعب حقا ، أي أن يقرر هو كافة القضايا الفردية فليس هناك ما هو أكثر بدهية من أن يصدر الشعب تعليماته إلى ممثليه كما فعل الناخبون الفرنسيون مع ممثليهم في عام ١٧٨٩ . وليس من المعترف به أيضا من الناحية الثانية ، أنه في حالة قبول هذا المبدأ فإن الحظر يجب ألا يكون على تحديد حرية العمل بالنسبة إلى أعضاء البرلمان فحسب ، بل ويجب أن يشمل عادة اغراق هؤلاء الأعضاء بالرسائل والبرقيات التي تنهال عليهم .

وليس في وسعنا أن نوغل في بحث المشاكل الدقيقة المتعددة التي يثيرها هذا الموضوع بالنسبة إلى الطبيعة الحقة للديموقراطية ، كما عرفناها . وكل ما يهمنا هنا هو أن نقول : إن الممارسة الديمقراطية الناجحة في المجتمعات العظيمة والمعقدة ، كانت معادية دائما للعمل السياسي وراء الكواليس الذي يصل أحيانا حدود الدبلوماسية السرية وإخفاء النوايا والالتزامات ، وإن المواطن يحتاج إلى الكثير من ضبط النفس للامتناع عن اظهار هذا العداء .

ويحتاج التنافس الفعلي أخيرا على القيادة إلى قدر كبير من التسامح مع التباين في الآراء . ولقد سبق لي أن أشرت من قبل إلى أن هذا التسامح

لم يكن فى يوم ما ولن يكون مطلقا . ولكن قد يكون فى مكنة كل انسان مرشح للقيادة أن يعرض قضيته دون احداث أى فوضى اذا لم يحرم من ذلك بصورة مشروعة . وقد يعنى هذا أن يقف الناس متفرجين فى حين يقوم انسان آخر بمهاجمة أهم مصالحهم الحيوية أو بالاساءة الى المثل التى يتعلقون بها أو أن يمتنع المرشح للقيادة والذي يحمل مثل هذه الآراء ، عن الاعراب عنها . ولا يمكن تحقيق أى من هذين الوضعين دون أن يكون ثمة احترام أصيل من الانسان لآراء المواطنين الآخرين يصل الى حدود الرغبة فى اخضاع آرائه لآرائهم .

وفى وسع كل نظام أن يحتمل الانحرافات فى الممارسة الى حد ما . ولكن الحد الأدنى الضرورى من الانضباط النفسى الديموقراطى يتطلب بوضوح شيئا من الشخصية القومية ، ومن العادات القومية من طراز معين التى لم تتح لها الفرصة للنمو والتطور فى كل مكان ، والتى يمكن الاعتماد على الطريقة الديموقراطية فى خلقها . ولا يمكن لهذا الانضباط الذاتى أن يصمد للتجارب الى حد قد يختلف فى شدته وصرامته . وكل ما يحتاج اليه القارئ هو أن يستعرض الاوضاع الشرطية التى وضعناها ليقنع نفسه بأن الحكومة الديموقراطية لا يمكن أن تعمل بقوة الا اذا كانت جميع المصالح المهمة مجمعة لا على ولائها للبلاد فحسب بل وعلى ولائها للمبادئ التكوينية للمجتمع القائم . وعندما تصبح هذه المبادئ موضع نقاش ، وتنشأ بعض القضايا التى تؤدى الى تقسيم البلاد الى معسكرين متعادين ، يصاب عمل الديموقراطية ببعض الخلل . وقد تتوقف عن العمل كلية عندما تبلغ المصالح والاهداف حدا يرفض الناس فيه أى توفيق أو تفاهم بينهما .

وفى وسعنا أن ننتقل الى التعميم وأن نقول : ان الطريقة الديموقراطية تصبح عاجزة عن العمل فى أوقات الاضطرابات ، فالديموقراطيات على اختلاف أشكالها تعترف فى الواقع بشيء من الاجماع السياسى ، بأن هناك أوضاعا من المعقول فيها أن يتخلى عن القيادة التنافسية وأن يستعاض عنها بالقيادة الاحتكارية . ولقد نص الدستور فى أيام روما القديمة على وجود منصب لا انتخاب فيه يضافى على صاحبه كل مزايا القيادة الاحتكارية فى أيام الازمات . وكان صاحب هذا المنصب يسمى بقاضى الشعب أو الديكتاتور . وهناك نصوص مماثلة فى جميع الدساتير تقريبا وبينها دستورنا . فرئيس الولايات المتحدة يصبح فى حالات معينة ذا سلطان يجعل منه على مختلف الصعدان ، ولتحقيق كافة الاهداف ديكتاتورا بالمعنى الرومانى من التعبير ، مهما اختلفت المفاهيم بالنسبة الى التركيب القانونى

أو التفاصيل الموضوعية وإذا كان الاحتكار محددًا ففصلاً بوقف معين كما كان الوضع في روما ، أو لأجل خلقه طارئاً زمنياً محسباً ، فإن المبدأ التنافسي للقيادة يعلق ولا يلغى . أما إذا لم يحدد الاحتكار لا قانوناً ولا واقعاً بوقت معين ، وفي هذه الحالة يشمل عدم التحديد مجالات أخرى غير المجال الزمني ، فإن المبدأ الديمقراطي يلغى في هذه الحالة ويمثل أمامنا الوضع الديكتاتوري على صعيد مفهومه المعاصر (١) .

٣ - الديمقراطية في النظام الاشتراكي

أولاً : إذا أردنا أن نرتب نتائجنا . أرى أن نبدأ ببحث العلاقات بين الديمقراطية والنسق الرأسمالي للامور .

ويعتمد المذهب الديمقراطي كما تعكسه العقيدة التقليدية على مخطط مستعقل للعمل الانساني وللقيم الحياتية ، وتكفى هذه الحقيقة تبعاً للحجج السابقة التي أدرجتها في الفصل الحادي عشر ، للقول بأن هذا المذهب يمت الى أصل بورجوازي . ويؤيد التاريخ بوضوح هذه الحقيقة فالديموقراطية العصرية نشأت تاريخياً جنباً الى جنب مع الرأسمالية ، وعلى ترابط له أسبابه ودواعيه معها .

ولكن هذا القول ينطبق أيضاً على الممارسة الديمقراطية ، فلقد تزعمت الديمقراطية في معنى النظرية القائمة على القيادة التنافسية التي جئنا بها ، عملية التبدلات السياسية والتنظيمية التي تمكنت البورجوازية عن طريقها من إعادة تشكيل البنيان السياسي والاجتماعي الذي سبق قيامها وتفوقها ، وكذلك من وضعه على أسس معقولة من وجهة نظرها ، وكانت الطريقة الديمقراطية هي الأداة السياسية لعملية إعادة البناء هذه .

أما أن تكون الديمقراطية إحدى ثمار الرأسمالية التي يجب أن تموت معها أو لا تكون ، فهذه قضية أخرى . وهناك مسألة ثانية ، وهي

(١) نما الحكم الاوتوقراطي المطلق في أيام رومة القديمة التي تخطى في استخدام التعبير الرامز اليها ، وعرض لبضعة قرون من تاريخها بعض الملامح التي لا تختلف كثيراً عن ملامح الديكتاتورية الحديثة ، وأن كان من واجبنا ألا نمضي في التشبيه الى حد بعيد . ولكن تلك الاوتوقراطية لم تغد كثيراً من منصب الديكتاتور في العهد الجمهوري الا في حالة واحدة ، وهي حالة يوليوس قيصر . أما ديكتاتورية صولا فكانت مؤقتة ، وخلقت لهدف معين وهو الاصلاح الدستوري . ولكن لم تكن ثمة أكثر من حالات « منظمة » وتغد بين الفينة والفينة .

(المؤلف)

مهدى صلاحية المجتمع الرأسمالى لتطبيق الطريقة الديمقراطية التى أنبتها .

أما بالنسبة الى القضية الثانية ، فمن الواضح أن المجتمع الرأسمالى يصلح للتطبيق من ناحية واحدة ليس الا . فالبورجوازية تضع حلا ينطبق مع تكوينها لمشكلة كيف يمكن التضييق من نطاق القرار السياسى ، الى إبعاد يمكن السيطرة عليها عن طريق أسلوب القيادة التنافسية . فالنظام البورجوازى يحدد ميدان السياسة عن طريق تحديده لإماد السلطة العامة ومجالاتها . ويكون الحل فى شكل الدولة الشحيحة المقتررة ، التى توجد لغاية واحدة وهى ضمان الشرعية البورجوازية ، وتأمين الشكل الثابت للجهود الفردية الحرة فى مختلف الميادين . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أيضا الاتجاهات المسالمة واللاعسكرية والمؤيدة للتجارة الحرة ، التى تكون متأصلة فى المجتمعات البورجوازية ، فإننا نستطيع أن نرى أهمية الدور الذى يلعبه القرار السياسى فى الدولة البورجوازية ، والذى يستطيع من ناحية المبدأ على الأقل ، أن يهبط الى أى حد من المستويات تتطلبه مظاهر العجز فى القطاع السياسى .

ولا ريب فى أن هذا الطراز من الدولة ، لم يعد يستهويننا على الإطلاق ، فالديموقراطية البورجوازية أصبحت حالة تاريخية خاصة . وكل ما يمكن أن يقدم نيابة عنها من طلبات ، لابد وأن يعتمد كما هو الواضح على تقبل معايير لم تبق من معاييرنا على الإطلاق . ولكن من السخف أن ننكر على هذا الحل الذى نكرهه أنه حل قائم . وأن ننكر على الديمقراطية البورجوازية أنها ديموقراطية (١) . اذ على النقيض من ذلك ، علينا ، ونحن نرى ألوانها الزاهية تضؤل وتختفى ، أن نعترف بما كانت عليه من رواء وهى فى أوجها وأن نقدر الفرص الواسعة والمتساوية التى أمنتها الى الأسر ان لم يكن الى الافراد ، وأن نقر بالحريات الشخصية الضخمة التى أتاحتها لأولئك الذين مروا بنجاح فى اختباراتهما ، أو لابنائهم من بعدهم . ولعل من المهم أيضا أن نتبين كيف صمدت حقبا طويلة على الأقل أمام ضغط الاوضاع اللا مواتية ، وكيف عملت بنجاح عندما ووجهت بمطالب خارجة عن المصالح البورجوازية بل ومعادية لها .

وكذلك كان المجتمع الرأسمالى وهو فى أوجه ، مؤهلا لكل التأهيل

(١) انا اختلف مع المؤلف فى وجود شيء حقيقى اسمه الديمقراطية البورجوازية فهما ضدان لا يتفقان ، وإذا ما وجدت صفة البورجوازية انعدمت الصفة الديمقراطية لان الاولى قائمة على المصلحة الطبقية التى لا تعترف بالتكافؤ والتى تعتمد على سيطرة راس المال المستغل على الحكم ، وهى سيطرة لا يمكن ان يكون للديموقراطية وجود حقيقى معها .
(العرب)

من ناحية أخرى لتحويل الديموقراطية الى عملية ناجحة . ولعل من الاسهل على الطبقة التي تخدم مصالحها خير خدمة عن طريق الابقاء عليها حرة أن تمارس الانضباط الذاتي الديموقراطي من تلك الطبقات التي تحاول بصورة طبيعية أن تعيش على الدولة . ولعل البورجوازي المنصرف قبل كل شيء الى شئونه الخاصة ، هو أكثر انسان استعدادا بصورة عامة ، لابتداء التسامح تجاه مخالفيه السياسيين ، ولاحترام آراء الآخرين الذين لا يشاركونهم آراءهم طالما أنها لا تهدد مصالحه تهديدا خطيرا مباشرا .

بضاف الى هذا أن هذا الموقف يميل الى الانتشار والامتداد الى الطبقات الأخرى ، طالما أن المقاييس البورجوازية هي المسيطرة على المجتمع . فلقد قبلت مصالح الملك الانجليز الهزيمة في عام ١٨٤٥ ، بروح طيبة نسبيا ، وناضل العمال الانجليز لازالة ما يشكون منه من قيود ، ولكنهم ظلوا حتى بداية القرن الحالي متباطئين في مطالباتهم بالامتيازات (١) . ومن الحق أن يقال : ان مثل هذا الانضباط الذاتي للعواطف ، لم يكن واضحا في البلاد الأخرى وضوحه في انجلترا ولكن هذه الانحرافات عن المبدأ ، لم تكن دائما من النوع الخطير ، أو كانت مرتبطة دائما بالمصالح الرأسمالية وحدها . ولكن الحياة السياسية ، تحولت في بعض الحالات الى صراع بين الفئات ذات السلطان . كما تحولت بعض الإجراءات التي عجزت عن الانسجام مع روح الطريقة الديموقراطية الى شيء هام يكفي لتشويه الأسلوب الذي تعمل فيه هذه الطريقة . ولذا فإن القول بأن لا وجود للديموقراطية الصحيحة في النظام الرأسمالي ، اغراق واضح في التأكيد (٢)

(١) اعتقد ان المؤلف قد أخطأ التعبير هنا ، فأسمى الحقوق التي يطالب بها العمال بالامتيازات ، مع أنها لا تخرج عن كونها حقوقا مشروعة . تكتسب شرعيتها من نظرية الانتاج ، بالاضافة الى عدم تضاربها مع القواعد التقليدية المعروفة للتكافؤ العادل من الناس . وكان أخرى به لو أسماها حقوقا لا امتيازات . (المغرب)

(٢) كل ما يجب قوله هنا ، هو أن ثمة بعض الانحرافات عن مبدأ الديموقراطية ترتبط مع وجود المصالح الرأسمالية المنظمة . وإذا ما تم تصحيح القول على هلاك التحرفاته يصبح صحيحا من وجهتي نظر ما جئنا به من نظرية عن الديموقراطية ، والنظرية التقليدية لها . وتكون النتيجة من وجهة النظر الأولى ان الوسائل التي توجد تحت تصرف المصالح الخاصة كثيرا ما تستخدم لاجباط ارادة الشعب وافشالها . أما من وجهة النظر الثانية ، فإن الوسائل الخاصة هذه كثيرا ما تستخدم للتدخل في عمل الجهاز القيادي التنافسي .

هذا ما قاله المؤلف ويلوح لي أنه يؤثر عدم الوضوح في هذه النقطة بالذات ، فهو يعترف بأن هناك انحرافات عن مبدأ الديموقراطية ترتبط مع وجود المصالح

ولكن الرأسمالية أخذت تفقد بسرعة ، وعلى كل صعيد ، المزايا التي كانت لها فالديموقراطية البورجوازية التي تزوجت مع ذل المثل من الدولة ، كانت قد شرغت تعمل منذ أمد ضخم اطار من التناقضات المتزايدة . ويرجع هذا الى حد ما الى الحقيقة الواقعة التي سبق لنا أن رأيناها من قبل ، وهي أن الطريقة الديموقراطية لا تعمل في أحسن حالاتها ، عندما تكون الامم مجزأة حول قضايا جوهرية تتعلق بالبنيان الاجتماعي . وسرعان ما أقامت هذه الصعوبة الدليل على خطورتها ، إذ أن المجتمع البورجوازي ، فشل فشلا ذريعا في أن يحقق شرطا آخر من الشروط التي تدفع الطريقة الديموقراطية الى العمل . ولقد خلقت البورجوازية أفرادا استطاعوا أن يحققوا النجاح في القيادة السياسية ، فور انضوائهم الى طبقة سياسية ليست من أصل بورجوازي ، ولكنها لم تخلق طبقة سياسية ناجحة خاصة بها ، وان كانت الفرصة قد أتاحت للأجيال الثالثة من الاسر الصناعية لتكوين هذه الطبقة . ولقد سبق أن أوضحت في القسم الثاني من هذا الكتاب ايضا كما كاملا السبب في ذلك . ويبدو لي أن جميع هذه الحقائق ، تشير الى تشخيص متشائم لهذا الطراز من الديموقراطية كما أنها توحى بتفسير للسهولة الواضحة التي تمثلت في اذعانها في بعض الحالات . للديكتاتورية .

ثانيا : لا ريب في أن مذهب الاشتراكية التقليدية هو نبتة المذهب البورجوازي وثمرته . فهي تشترك معها في الكثير من الاسس النفعية . والمستعقلة ، وفي الكثير من الافكار والمثل التي أدخلت في العقيدة التقليدية عن الديموقراطية . ولم يمارس الاشتراكيون في هذا الصدد أية مصاعب مهما كان نوعها في استملاكها لهذا الجزء من التراث البورجوازي ، وفي تدعيم افتراضها بأن تلك العناصر من العقيدة التقليدية التي لا تستطيع الاشتراكية استيعابها وامتصاصها ، كالتأكيد على حماية الملكية الفردية مثلا ، هي في موقف التباين والتناقض مع مبادئها الجوهرية . وفي وسع عقائد من هذا النوع أن تعيش حتى في الصور اللا ديموقراطية كلية من صور الاشتراكية ، وفي وسعنا أن نشق بأناجيل الاشتراكية وفريسيها في العثور على أية تعابير مناسبة قد تسد أية فجوة بين العقيدة والممارسة .

= الرأسمالية ، ولكنه لا يريد أن يقول مطلقا ان الديموقراطية لا تتفق مع المصالح الرأسمالية ، لان هذه المصالح تقوم على اساس الاستغلال وطبيعة الاستغلال تستدعي ، حتما ، السيطرة على الجهاز السياسي التي تتناقض مع الديموقراطية .

(المغرب)

ولكن الممارسة هذه هي التي تهمنا ، أى مصير الممارسة الديمقراطية كما تفسرها عقيدة القيادة التنافسية . وهكذا لما كنا قد رأينا أن الاشتراكية اللا ديموقراطية أمر ممكن . فإن السؤال الحقيقي الذى يمثل أمامنا هو إلى أى مدى تكون الاشتراكية مؤهلة لحمل الطريقة الديمقراطية على العمل إذا حاولت أن تفعل ذلك .

والنقطة الجوهرية التي يجب علينا أن نتبينها هي هذه : ليس ثمة من شخص مسئول يستطيع أن ينظر بشئ من الاتزان إلى ما قد يتمنخض عنه مد الديمقراطية من مجالات السياسة إلى كافة المجالات الاقتصادية . وإذا ما آمننا بأن الاشتراكية الديمقراطية تعنى هذا بالضبط ، فإننا نستطيع بطبيعة الحال أن نستخلص بأن الاشتراكية الديمقراطية لا بد وأن تفشل . ولكن هذا الفشل ليس حتميا على الإطلاق . فلقد سبق لى أن أوضحت من قبل أن توسيع مجالات الإدارة العامة لا يستتبع بحكم الضرورة توسعا مماثلا فى مجالات الإدارة السياسية . ولكن من الواضح أن فى وسعنا تحديد الأولى وتوسيعها بحيث تشمل شئون البلاد الاقتصادية كلها ، فى حين تظل الثانية ضمن الحدود التي تضعها لها قيود الطريقة الديمقراطية .

ولكن يستنتج من كل هذا على أية حال ، أن هذه التحديدات ستثير فى المجتمع الاشتراكي مشكلة أكثر خطورة . فالمجتمع الاشتراكي مفتقر إلى القيود الرتيبة التي يفرضها المخطط البورجوازي على المجالات السياسية . يضاف إلى هذا أن ليس فى الامكان العثور فى المجتمعات الاشتراكية على شئ من الراحة الفكرية القائلة بأن مظاهر العجز فى الاجراء السياسى هي على أى حال ، الضمان لوجود الحرية . فالافتقار إلى الكفاية فى الإدارة يؤدي إلى الافتقار فى وجود الخبر . لكن الهيئات التي يعهد اليها بإدارة الآلة الاقتصادية كالمجلس المركزي الذي تحدثنا عنه فى القسم الثالث والهيئات التابعة له والموكول اليها إدارة الصناعات والمشاريع المختلفة يمكن أن تنظم وتمون بموظفين اكفاء بحيث تكون حصينة على تدخل الساسة ، أو على تدخل اللجان الشعبية التي تكثر من الضجيج والعجيج ، أو تدخل عمالها . وهذا يعنى أن تبعد هذه الهيئات عن أجواء النضال السياسى حتى لا تعرض أية افتقارات إلى الكفاية سوى تلك المرتبطة مع تعبير البيروقراطية . ويمكن التخفيف من حالات الضعف هذه عن طريق التركيز المناسب فى المسئولية على الافراد ، وعن طريق نظام أجيد انتقاؤه من المشجعات والعقوبات ، تؤلف طرق التعيين والترقيع جزءا هاما منه .

ولقد كان الاشتراكيون الحقيقيون عندما يبعدون عن منصات الخطابة أو في حالاتهم التي يحسون فيها بمسئوليتهم ، يدركون هذه المشكلة حق الإدراك كما يدركون الحقيقة الواقعة وهي أن «الديموقراطية» لا تؤلف حلا للمشاكل . ولعل خير مثل نضربه هو المشاورات التي أجرتها اللجنة الألمانية للتحويل الاشتراكي . فعندما قرر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني في عام ١٩١٩ النأي نهائيا عن البلشفية ، كان الكثيرون من المتطرفين من أعضائه لا يزالون يعتقدون بحتمية بعض اجراءات التحويل الاشتراكي فورا ، كضرورة عملية ملحة ، وعهدوا الى لجنة اختاروها بتحديد الاهداف والتوصية بالأساليب . ولم يكن جميع أعضاء اللجنة من الاشتراكيين ، ولكن هؤلاء هم الذين سيطروا عليها . وقد تولى رياستها كارل كوتسكي واتخذت توصيات محددة في موضوع الفحم ، وقد أمكن الوصول اليها في ظل السحب المتكاثفة من المشاعر المناهضة للاشتراكية ، ولذا فلم تكن مهمة أو ذات بال . ولعل ما يهمنا أكثر من هذه التوصيات هو ما دار في اللجنة من مناقشات في وقت كانت الآمال فيه لا تزال مشرقة . فلقد رفضت اللجنة باجماع وصراحة فكرة قيام العمال في أى مصنع بانتخاب مديرهم . وكانت مجالس العمال التي نمت وترعرعت ابان شهور الانهيار الشامل ، هدفا للشك والكراهية . وبذلت اللجنة كل ما لديها من جهد في محاولتها النأي قدر الامكان عن الافكار الشائعة عن الديموقراطية الصناعية (١) ، لصياغة هذه الاخطار في مركب غير مؤذ دون أن تهتم بتطوير مهامها وأعمالها . ولم تكثر مطلقا بتقوية السلطة وحماية استقلال جهاز المديرين . ولكنها أوحى بالكثير من الناحية الأخرى لمنع المديرين من فقد الحيوية الرأسمالية ، والانحدار

(١) تعتبر الديموقراطية الاقتصادية أو الصناعية تعبيرا أكثر من استعماله في كثير من الآراء شبه الطوبائية ، بحيث فقد معناه الحقيقي . واني لأرى أنه يعنى من الناحية الرئيسية شيئين أولهما سيطرة النقابات على العلاقات الصناعية وثانيهما دقطة المصانع « الملكية » عن طريق تمثيل العمال في مجالسها ، أو عن طريق ابتكارات أخرى يقصد منها أن يضمن لهم النفوذ في موضوع ادخال التحسينات التقنية على الصناعة ، وتحديد السياسة الاعمالية بصورة عامة ، وفرض الانضباط طبعا في المؤسسة الصناعية، وبينها أساليب « التشغيل والاستغناء » أما اقتسام الارباح ففقار تتضمنه مجموعة من الخطط . ولعل من المأمون القول بأن الكثير من هذه الديموقراطية الاقتصادية سيختفى كقفاعات في الهواء في النظام الاشتراكي . ولا يمكن أن تعتبر هذه النقاط هجومية أو استفزازية كما يبدو لأول وهلة . وذلك لان الكثير من المصالح التي يقصد من هذا الطراز من الديموقراطية أن يحميه ، سيختفى من الوجود أيضا .

(المؤلف)

الى النزوات البيروقراطية . ولو جاز لنا أن نتحدث عن نتائج هذه المناقشات التي قدر لها أن تفقد بسرعة كل ما فيها من قيمة عملية ، لا يمكننا في الواقع أن نقول : ان هؤلاء المديرين الاشتراكيين ما كانوا ليختلفوا في شيء كثير عن سابقيهم من المديرين الرأسماليين ، وانه كان لابد من إعادة تعيين الاشخاص أنفسهم في النظام الجديد . وهكذا فأننا نصل ولو بطريق مختلفة الى النتيجة نفسها التي سبق لنا أن وصلنا اليها في القسم الثالث .

ولكننا بتنا الآن في وضع يمكننا من الربط بين هذه النتيجة التي وصلنا اليها وبين الحل لمشكلة الديمقراطية في النظام الاشتراكي . ففي عالمنا الراهن ، يعتبر الكثير من أشكال الاجراء الديمقراطية وأجهزته الى حد ما بالطبع ، ثمرة نمو البنيان البورجوازي ومشاكله ، تماما كالمبادئ الجوهرية للديموقراطية نفسها . ولكن هذا لا يعنى حتمية زوالها مع الرأسمالية . فالانتخابات العامة والاحزاب والبرلمانات ومجالس الوزراء ، ورؤساء الوزارات ، قد تظل أفضل أدوات ، لمعالجة جداول الاعمال التي يضعها النظام الاشتراكي لاتخاذ القرارات السياسية . ولكن قوائم هذه الجداول يجب أن تخلص من كل تلك البنود التي تنشأ في الوقت الحاضر من تصادم المصالح الخاصة ومن ضرورة تنظيم هذه المصالح . وستكون هناك بنود أخرى تحل محلها . وستحتل قضايا عدة في حاجة الى التقرير ، أماكنها في جداول الاعمال ، كتقرير مدى الاستثمارات ، أو طريقة تعديل القواعد الراهنة لتوزيع المنتجات الاجتماعية . وستظل المناقشات العامة في مواضيع الكفاية الانتاجية ، ولجان التحرى من طراز اللجان الملكية الانجليزية مؤدية لمهامها الراهنة .

وهكذا يستطيع الساسة في مجالس الوزارات ، ولاسيما أولئك الذين يلون وزارات الانتاج الاستمرار في فرض نفوذ العنصر السياسي اما عن طريق الاجراءات التشريعية المتعلقة بالمبادئ العامة لادارة الآلة الاقتصادية أو عن طريق سلطانهم في التعيين ، الذي لا يمكن أن يزول أو يتحول الى سلطان شكلي . ولكنهم ليسوا في حاجة الى فعل ذلك ، الى حد يتعارض مع الكفاية ، كما لا يحتاج وزير الانتاج الى المزيد من التدخل في العمل الداخلي لكل صناعة من الصناعات بحيث يزيد عن تدخل وزيرى الصحة والحربية في انجلترا في العمل الداخلي في وزارتيهما .

ثالثا : يتضح بعد هذا ، أن تنفيذ الديمقراطية الاشتراكية على النحو الذي أوضحناه يصبح عملا ميثوسا منه الا في حالة واحدة ، وهي حالة المجتمع الذي يحقق جميع متطلبات النضوج التي أدرجناها في

القسم الثالث من هذا الكتاب • وبيننا بصورة خاصة القدرة على اقامة النظام الاشتراكي بطريقة ديمقراطية ، ووجود بيروقراطية ذات مركز مناسب وتجارب كافية • ولكن مثل هذا المجتمع الذى يحقق هذه المتطلبات، ولن أتناول مجتمعا غيره ، لابد وأن يفرض مزية ذات أهمية حاسمة •

ولقد سبق لى ان أكدت ان ليس فى الامكان أن نتوقع من الديموقراطية أن تؤدى عملا مرضيا الا اذا كانت الاغلبية الغالبة للناس من جميع الطبقات مصممة على مراعاة قواعد اللعبة الديموقراطية ، مما يوحى بسوره ، بأن هذه الاغلبية متفقة اتفاقا جوهريا على أسس البنيان التنظيمى للمجتمع • ولا يتحقق الشرط الاخير فى الوقت الحاضر • فكثيرون من الناس ، قد أعلنوا رفضهم الولاء لمعايير المجتمع الرأسمالى • وسيزداد عدد هؤلاء فى المستقبل ، وكنتيجة لهذا التطور وحده ، لابد وأن تعمل الديموقراطية فى اطار من الاحتكاك المتزايد ، لكن فى وسع الاشتراكية فى هذه المرحلة المتوقعة ، أن ترأب الصدع • فقد تعيد الموافقة على المبادئ الهندسية للبنيان الاجتماعى • واذا ما حققت هذا الهدف فكل ما يظل ثمة من عداوات لا يعدو الطراز الذى تستطيع الطريقة الديموقراطية مواجهته وحله •

ولقد أوضحت فى القسم الثالث من هذا الكتاب أن عدد هذه العداوات الباقية سيهبط ، كما أن أهميتها ستتناقص عن طريق ازالة المصالح الرأسمالية المتصادمة • وستتوقف العلاقات بين الزراعة والصناعة ، وبين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، وبين الصناعات الانتاجية والاستهلاكية الفولاذية ، وبين الصناعات المتعلقة بالحماية والمتعلقة بالتصدير ، عن أن تصبح قضايا سياسية ، يجب تقريرها من جماعات النفوذ ذات الوزن النسبى، وتغدو قضايا تقنية يجد التقنيون لها حولا لاعاطفية ، وواضحة • وبالرغم من أن توقع اختفاء جميع المصالح الاقتصادية المتباينة أو الصراعات بينها قد يكون نظرة طوبائية للامور ، وبالرغم من أن الاعتقاد بزوال القضايا الاقتصادية التى يمكن الاختلاف عليها ، قد يكون اغراقا أكبر فى الطوبائية ، الا أن من المعقول ، بل من المنطق أن نتوقع هبوطا فى مجموع حالات التناقض والخلاف ، حتى ولو قورنت بأعدادها السابقة فى أيام الرأسمالية المتناسكة ، ولن يكون هناك متكالبون على الثراء وستتظهر الحياة السياسية من الأوشاب •

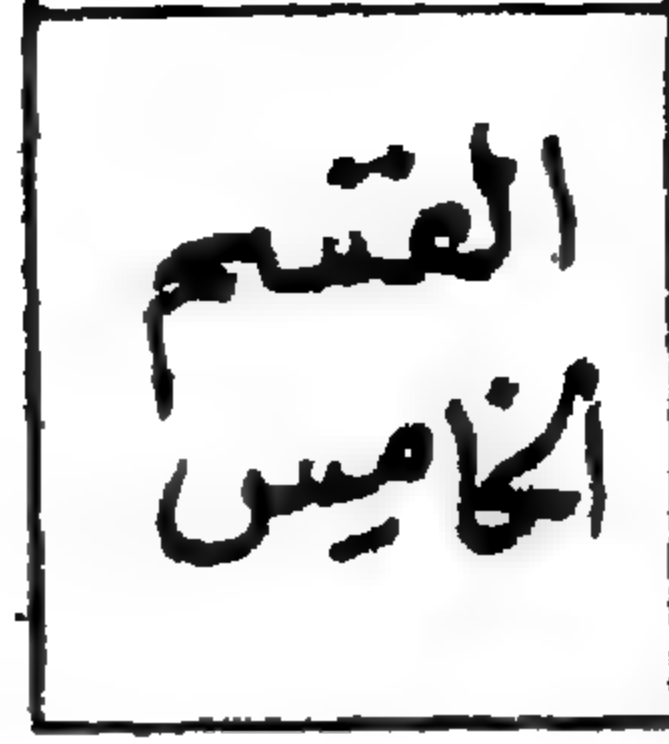
ولا تحمل الاشتراكية فى الظاهر أى حل واضح ، للمشكلة التى حلتها أشكال المجتمعات الأخرى عن طريق ايجاد طبقة سياسية ذات تقاليد

ثابتة ومستقرة • ولقد سبق لي أن بينت أن لابد من ظهور مهنة سياسية يحترفها الناس • وقد تنبثق مجموعة سياسية لا نستطيع الحكم على كفايتها أو أهليتها •

هذا هو المدى الذي تستطيع الاشتراكية تحقيقه ، ولكن قد يقوم هناك من يقول ان هذا النجاح قد يتعرض الى ما يوازنه من انحرافات ممكنة لها أهميتها ، ولكننا احتطنا لهذا الاعتراض بالاصرار على وجود النضوج السياسي الذي يعنى أمورا عدة منها عدم تطلب أية تضحيات ضخمة من جيل من الاجيال لمصلحة الجيل الذي يليه • ولكن حتى ولو لم تكن هناك ضرورة لاجهاد الناس بمبادئ ومثل سامية ، فان مهمة الابقاء على سير الاداة الديمقراطية تصبح دقيقة كل الدقة • وقد لا تكون الظروف التي تتيح النجاح لرجال القمة عادة في أداء هذه المهمة وحل تعقيدات ، أسهل على التصور من تلك التي قد يجدون أنفسهم مضطرين في ظلها ، وقد واجهوا خطر انتشار الشلل من القطاع السياسي الى جميع مجالات البلاد الاقتصادية ، الى تبني خط من العمل يستهوى أولئك الذين يشهدون ما ينطوي عليه التنظيم الاشتراكي من سلطان هائل • ولا تعنى الادارة الفعالة للاقتصاد الاشتراكي السلطة الديكتاتورية المطلقة للعمال على المصنع ، بل السلطة المطلقة على العمال أنفسهم • ولا ريب في أن الرجال المنضبطين هناك انضباطا صحيحا ، يكونون أحرارا في الانتخابات ، ولكن كما يستخدمون هذه الحرية ، في تخفيف صرامة الانضباط في المصنع ، فان الحكومات وأعني بها تلك التي تضع مستقبل البلاد نصب عينيه ، قد تستغل هذا الانضباط للحد من تلك الحرية •

وهكذا قد تتحول الديمقراطية الاشتراكية بحكم الضرورة العملية ، الى شيء لا يقل اصطناعا عن الديمقراطية الرأسمالية •

على أية حال لن تعنى الحرية توسعا في الحريات الشخصية • ولن تعنى أيضا مزيدا من الاقتراب من المثل التي تتبناها النظرية التقليدية •



صورة تاريخية
عن
الأضراب الاشتراكية

استهلال

قد لا يكون من حقى فى هذا الكتاب ان اكتب تاريخا للاحزاب الاشتراكية اذ تتطلب الاوضاع التى نشأت فيها واختفت ، والطرائق التى اتبعتها فى معالجة المشاكل التى واجهتها ، لوحة أكبر من تلك التى وضعتها أمامى وفرشاة أقوى من فرشائى التى أصور بها . يضاف الى هذا أننى لا أرى بعد أن الوقت قد حان للقيام بهذه المحاولة ، وإن كانت العشرون سنة الماضية ، قد حفلت بكثير من البحوث الفردية القيمة التى ألقت الأضواء التى نحتاجها على بعض الاوضاع والمراحل المعينة ، فما زال الموضوع فى حاجة الى قدر ضخم من البحث العلمى ، قبل التمكن من وضع تاريخ للاشتراكية الحديثة وهى فى مرحلة التطبيق ، يسد متطلبات الدراسة العلمية . ولكن ثمة حقائق معينة أرى ضرورة عرضها لاستكمال ما سبق لى قوله فى الفصول الفائتة من هذا الكتاب ووضعه فى موضعه الصحيح ، كما أننى أود أن أعرض بعض النقاط التى لاحت فى خاطرى أثناء دراسائى وملاحظائى الشخصية ، والتى أوضحت واحدة منها فى الفصل العشرين من هذا الكتاب ، والتى أود أن أعرض بعضها منها ، لأنها تبدو لى طريفة فى حد ذاتها . وتحقيقا لهذا الهدف جمعت النتف التى سأوردها فى هذا الفصل ، أملا ، بأن توضح هذه النتف الخطوط العريضة للموضوع كله .

وقد لا يوافق كل قارئ ، وحتى من القراء الاشتراكيين على الأهمية التى أوليتها فى هذه النتف لماركس والماركسية . ولذا فإننى أعترف على الفور بوجود تحيز شخصى عندى فى هذا الصدد . فالشئ الذى يستهوينى فى السياسة الاشتراكية ، والذى يضمن لها حقا خاصا فى العناية والاهتمام ، ويؤمن لها مكانة خاصة بها من الناحيتين المعنوية والفكرية هو ما فيها من علاقة واضحة وقريبة بالاساس العقيدى ، وفى وسع المرء اذا ما عاد الى القسم الاول من هذا الكتاب أن يرى أن الماركسية نظرية تنفذ أو لا تنفذ من ناحية المبدأ على الأقل ، وتتحول الى استشفاف صادق

أو كاذب للحتمية التاريخية • وتحمل اعتبارات المصلحة ومجرد التكتيك
طابعا لا يمكن محوه ، وقد سبق أن بحث على ضوء ذلك المبدأ ، ولكن كل
هذا يصح بالنسبة الى الخط الماركسي وحده ، وأن لم يكن أصبح طبعاً
بالنسبة الى المتطرفين البنتامين ضمن الاطار - البورجسوازي ، وهم
المتطرفون « الفلاسفيون » ، على حد تعبير بعض الناس • ولا تختلف
الجماعات الاشتراكية اللاماركسية عن غيرها من الجماعات والاحزاب ،
ولكن الماركسيين من ذوى الاقتناع الصافى هم وحدهم الذين يسرون على
هدى عقيدة يرون فيها الحل لجميع المسائل التى تواجههم . وانا لا أعجب
بهذا الموقف دون قيد أو شرط كما سيتبين بعد قليل • وفى امكاننا أن
نعتبره موقفاً ساذجاً وضيق الأفق • ولكن العقائديين من كل لون وطراز،
يتميزون مهما كانت عيوبهم بصفات جمالية معينة ، ترفعهم عن مستوى
العاديين من ممارسى السياسة ، يضاف الى هذا أنهم يسيطرون على منابع
اللقوة لا يمكن للماركسيين العاديين أن يفهموها أبداً •

الانضوج

كانت العقائد الاشتراكية فى بعض جذورها التى تضاهى فى قدمها قدم التفكير الواضح المفصل ، مجرد أحلام منها الطيب ومنها السيئ ، بل مجرد تلهفات عاجزة ، لا صلة لها مع الواقع الاجتماعى ، وذلك لأنها كانت مفتقرة الى وسائل الاقناع التى خلقتها العملية الاجتماعية أثناء عملها لتحقيق الاشتراكية . ولم يكن المجهود الاشتراكي أكثر من مجرد تبشير فى الصحراء القفر ، التى لاناس فيها ، وذلك لأنه لم يقم أى اتصال بمنبع قائم أو متوقع من منابع السلطان الاجتماعى ، ولذا كان اقرب الى التبشير على الطريقة الافلاطونية الذى لا يزعج أى من الساسة نفسه به والذى لا يجد أى مراقب للعملية الاجتماعية نفسه مضطرا الى ادراجه مع العوامل التنفيذية الفعالة .

هذه هى خلاصة ما وجهه ماركس من نقد الى كافة من سبقه من الاشتراكيين أو من عاصروه من المبشرين بالاشتراكية بطريقة منافسة لطريقته ، ولعلها هى السبب فى تلقيبه اياهم بالطوباويين ، ولم يكن الدافع هو كون الكثير من هذه المخططات زائفا ، أو دون المستوى من الناحية الادراكية ، بل لأنها لم تكن منفذة الى حد ما بل وغير قابلة للتنفيذ . وأرى أن أكتفى ببعض الأمثلة لايضاح هذه النقطة ، بدلا من اجراء دراسة مطولة للكثير من المؤلفات . ولا ريب عندى فى أن هذه الأمثلة كافية لظهار مدى الخطأ الذى وقع فيه ماركس .

ولقد كانت « المدينة الطوبائية الفاضلة » (اليوتوبيا) التى كتب عنها السير توماس مور (١) Sir Thomas More (١٤٧٨ - ١٥٣٥)

(١) السير توماس مور (١٤٧٨ - ١٥٣٥) محام وسياسي بريطاني بارز وقف الى جانب البابوية في نزاعها مع العرش البريطاني ، وحكم عليه بالاعدام ولم ينفذ .

(العرب)

من الكتب التي ظلت مقروءة ومرموقة ، ومقلدة حتى القرن التاسع عشر ، وترسم صورة رائعة عن طريق نجاحها في تشخيص كابيت وبيلامى ، عن مجتمع التكافؤ السامى الاخلاق والكثير الاقتصاد . المناقض تمام المناقضة لمجتمع انجلترا في أيام مور . وقد لا يكون هذا الهدف المثالى أكثر من الشكل الادبى للنقد الاجتماعى . ومن المحتمل ألا نقبل به ، كعرض لفكرة مور عن أهداف التخطيط الاجتماعى العملى . واذا ما فهم على أى حال على الصعيد الاخير وهو ما فهم به حقا ، فإن المشكلة آنذاك لا تقوم فى عدم صلاحه للتطبيق ، لكنه من نواح عدة أقل تعذرا على التطبيق من بعض صور اشتراكية هذه الايام المبسطة . فهو يواجه مثلا مشكلة السلطة ، ويقبل بصراحة الاحتمال الذى كثيرا ما صاحبه التمجيد لينقلب الى فضيلة ، فى قيام مستوى حياتى متواضع . ولعل المشكلة الحقيقية . هى فى أن ليس ثمة محاولات لظهور الطريقة التى يمكن للمجتمع أن يتطور فيها الى وضع الدولة المثالية ، باستثناء حالة التحول الاقناعى ، أو فى التساؤل عن العوامل الفعلية التى يمكن استخدامها فى الوصول الى هذا الوضع . وقد نحب هذا الهدف المتالى أو نكرهه ولكن ليس فى وسعنا أن نعمل الكثير بالنسبة اليه . واذا ما شئنا الافصاح بدلا من التلميح . قلنا أن ليس فيه من الأسس ما يمكن حزبا من القيام ، أو ما يزود هذا الحزب ببرنامج اذا ما قام فعلا .

وهناك طراز آخر يتمثل فى اشتراكية روبرت أوين (Robert Owen) (١) . فهذا الرجل كصناعى ومصلح عملى ، لم يكتف بتبنى فكرة قيام مجتمعات صغيرة ذاتية الاكتفاء تنتج وسائل العيش طبقا للمبادئ الشيوعية فى أوسع ما فى هذا التعبير من معان واستهلاكها ، ولكنه مضى الى أبعد من ذلك فحاول تطبيق الفكرة عمليا . ولقد حاول أولا الاستعانة بالعمل الحكومى ، ولكنه ما لبث أن حاول اقامة نموذج تطبيقى لفكرته . ومن هنا قد تبدو خطته أكثر عملية من خطة مور . اذ لم تكن هناك مجرد فكرة بل طريق أو جسر لتحقيقها ، لكن هذا الجسر ، مهما كان طرازه لا يحقق الا بصورة أدق الطبيعة الطوبائية . وذلك لان العمل الحكومى والجهود الفردية يعرضان كشيئين متناقضين ولا بد للعمل من أن يعمل لأن أحد الناس يؤمن بضرورته ، ولم يشر أوين الى أية قوة اجتماعية تعمل

(١) روبرت ديل أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨) - اشتراكى انسانى النزعة ، اهتم مؤلفاته « تحرير العبيد » ، « جزيرة بين عالمين » أقام مستعمرات شيوعية على أساس الكوميون فى انجلترا وأمريكا ودعا الى تحسين أحوال العمال .

لتحقيق هذا الهدف ، كما انه لم يؤمن تربة صالحة لزراعة شجيرات
الورد ، وانما تركها تنمو على طبيعتها (١) .

وينطبق هذا أيضا على تناقضات برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) (٢) .
باستثناء شيء واحد ، وهو أن الأخطاء الاقتصادية المحددة عنده أكثر
وضوحا منها عند غيره من التقليديين الداعين الى الفوضوية ، الذين كانوا
يزددون النقاش الاقتصادي ، والذين سواء أكدوا مبدأ التعاون الحر
والفوضوى بين الأفراد أو أيدوا مهمة التخريب التى يجب تحقيقها لحلق
هذا التعاون ، كانوا يتجنبون أخطاء المناقشة المنطقية عن طريق تجنب
المناقشة المنطقية نفسها . وهم كغيرهم من « الشعراء المهووسين وعشاق
الخيال » ، كانوا عاجزين دستوريا عن عمل أى شيء سوى أحداث
الاضطراب فى النظم الاشتراكية ، وازدحام الفوضى الى أوضاع الحماس
الثورى . وليس من العسير علينا أن نشاطر ماركس ازدرائه الذى يصل
أحيانا الى حدود اليأس من أعمال باكونين .

لكن الفوضوية لم تكن الا طوبائية مشفوعة بالرغبة فى الانتقام .
ولم أذكر هذه الحالات المرضية الا لأوضح أن مثل هذا البعث لعقلية القرن
الرابع عشر يجب ألا يختلط بالنوع الأصيل من الاشتراكية الطوبائية

(١) يصح هذا القول أيضا على المشروع المائل الذى وضعه شارل فورييه
(١٧٧٢ - ١٨٢٧) وهو المشروع الذى لا يجرؤ أى انسان على تسميته بالمشروع الاشتراكى
طالما ان العمل لا يتلقى الا نسبة خمسة من اثنى عشر من الانتاج الاجتماعى ، بينما يخصص
الباقى لرأس المال والادارة .

وعلى الرغم من أن هذا المشروع ، كان فى حد ذاته محاولة محمودة لأحد الواقع
معين الاعتبار ، الا أن من الطريف أن نلاحظ ، بأن حالة العمل فى تلك الدولة المثالية
كانت ستسوء عما هى عليه فى المجتمع الرأسمالى ، ففى انجلترا قبل الحرب مثلا (راجع
كتاب « تقسيم الانتاج الصناعى » لباولى - ١٩٢١) ، كانت الاجور والرواتب دون معدل
١٦٠ جنيها فى السنة فى الصناعة والتعدين تستوعب ٦٢ فى المائة من قيمة مجمل الانتاج،
واذا ما أضفنا اليها بقية الرواتب التى تزيد من هذا المعدل ، تبين أنها تصل الى ٦٨
فى المائة ، وعلى الرغم من أن آراء فورييه لم تكن اقتصادية ، الا أنها تشرح عنصر الجهل
فى آراء المصلحين بواقع الاقتصاد الرأسمالى .

(المؤلف)

(٢) برودون - ١٨٠٩ - ١٨٦٥ ، من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين وأهم
مؤلفاته « نظام التناقضات الاقتصادية والفلسفية » الذى وصف الملكية فيه بأنها
سرقه . - العرب -

التي تعرضها كتابات سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) (١) ، في أحسن الاحوال . فنحن نحس هناك بالمنطق والمسئولية ممزوجة بقوة تحليلية رائعة ولم يكن الهدف الذي تصوره سان سيمون سخيفا أو خياليا . وكانت الطريقة هي الشيء الوحيد الناقص ، وكان الأسلوب الوحيد المقترح أيضا هو عمل الحكومة ، أي عمل الحكومات التي كانت في ذلك الحين بورجوازية على الغالب .

وإذا ما قبلنا بوجهة النظر هذه ، فإن العاصفة الكبرى التي وضعت نهاية لما في الاشتراكية من اللانضوج يجب أن ترتبط باسم كارل ماركس ومؤلفاته . وعلينا أن نؤرخ هذه العاصفة ان جاز لنا التأريخ في مثل هذه القضايا بصدور البيان الشيوعي في عام ١٨٤٨ أو بتأسيس الدولية الأولى في عام ١٨٦٤ ، إذ في هذه الحقبة بالذات وضعت الأسس العقائدية والسياسية على قواعد جديدة . ولكن هذا الانجاز لم يلخص التطورات التي مرت بها العقيدة عبر قرون من اللانضوج فحسب ، بل وصاغ هذه التطورات بطريقة خاصة ، كانت من الناحية العملية لامن الناحية المنطقية ، الطريقة الوحيدة الممكنة . وعلى ضوء هذا يجب إعادة النظر في الاحكام التي أصدرتها الاشتراكية المتزمتة على رجالات عهد اللانضوج .

فاذا كانت المخططات الاشتراكية في هذه القرون الطويلة اولا أحلاما فإن معظم هذه الأحلام من النوع المعقول . ولم يكن ما نجح المفكرون الافراد الى حد ما في استعقالة ، احلامهم الفردية فحسب بل احلام الطبقات غير الحاكمة أيضا . وهكذا لم يكن هؤلاء المفكرون يعيشون مع خيالاتهم وراء السحب ، بل ساعدوا على ابراز ما كان خامدا تحت السطح ، وان كان على استعداد للاستيقاظ والوثوب . وهكذا فإن الفوضويين أيضا ، الذين عادوا بأفكارهم الى أسلافهم من رجال القرون الوسطى الذين نشأوا في أكثر من دير ، أو مع جماعات النظام الفرنسييسكاني الرهباني التي تؤمن بعقيدة التثليث يحققون أهمية لا يضيفها عليهم الماركسيون، ولكن مهما كانت معتقداتهم مزدرة عند الاشتراكيين المتزمتين ، فإن الكثير من قوة الاسناد التي تعتمد عليها الاشتراكية تنبثق حتى يومنا هذا ، من ذلك

(١) سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) - من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين هو واضع المدرسة الفكرية الاشتراكية التي عرفت باسمه . والتي تقوم على الدولة الصناعية ، وأهم مؤلفاته « النظام الصناعي » .

الحنين اللامعقول للروح الجائعة لا المدة الحاوية ، وهو الحنين الذي طالما صدر عنهم (١) .

ولقد أنتج المفكرون الاشتراكيون في عصر الانضوج ثانيا عددا من قطع « الطوب » ، والأدوات اللازمة للبناء ، وقد أثبتت نفعها فيما بعد ، فلقد كانوا خالقى الفكرة الاشتراكية والمجتمع الاشتراكى على أى حال ، وبفضلهم فقط تمكن ماركس ومعاصروه من بحث هذه الأفكار على اعتبار أنها شيء مألوف ومعروف عند كل انسان ، ولكن كثيرين من الطوبائيين مضوا الى أبعد من ذلك بكثير . فلقد درسوا تفاصيل المخطط الاشتراكى وأعدوها أو أعدوا أشكالا معينة منها ، واضعين بذلك المشاكل فى صيغها ، مهما افتقرت هذه الصيغ الى الدقة وممهدين الطريق لمن يأتى بعدهم . ولا يمكننا أيضا تجاهل ما أسهموا به فى التحليل الاقتصادى المجرد . إذ آمنوا الحميرة اللازمة للحلوى (البودينج) التى كانت ستبدو جافة بدونها ، وكان شطر كبير من كتاباتهم ، مؤلفات عملية مجردة ، أدخلت تحسينات جمة على النظريات الراهنة ، ووضعت ماركس فى موقف سليم للغاية . ولعل الاشتراكيين وأنصاف الاشتراكيين الانجليز الذين عملوا على تطوير نظرية القيمة على أساس العمل من أمثال ويليام طومسون William Thompson يقدمون لها خير مثل على ما نقول .

وثالثا : لم يكن جميع هؤلاء الذين يصفهم الماركسيون بالطوبائيين مقطوعى - الصلة تماما بالحركات الجماهيرية . فلقد نشأ بعض الاتصال حتما من الحقيقة الواقعة وهى أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى دفعت أقلام المفكرين الى العمل ، ستدفع أيضا الى العمل بعض الفئات أو طبقة من الناس ، كطبقة الفلاحين أو أرباب الحرف اليدوية أو العمال الزراعيين أو حتى الأفاقيين والدهماء . ولكن بعض الطوبائيين تمكنوا من إقامة اتصال أوثق . ولقد تولى المثقفون صياغة مطالب الفلاحين ابان

(١) لعل هذا هو السبب الذى يدعو الى فشل المحاولات التى يقوم بها الاشتراكيون المدربون لاضعاف ما يعتقدون انه خيالى وبعيد عن المنطق فى معتقدات المؤمنين غير المثقفين الى حد كبير . ولعل الاستهواء الشعبى المألوف للاشتراكية لا يعود الى ما يمكن تقريره عقليا فى موضوعها بل الى تلك الهرطقات القبيحة التى أتحد علماء الاقتصاد الاشتراكيون والبورجوازيون فى استنكارها . ولا يظهر الاشتراكى فى محاولته النأى بنفسه عن هذه الآراء التى سبقته عدم اعترافه بجميل أصحابها فحسب وبالموجة التى أوصلته الى مكانته الحالية ، بل يدفع بهذه الموجة وما تمثلها من قوى الى سبيل خطر ، وهو خدمة فكرة أخرى .

(المؤلف)

ثورات القرن السادس عشر ، وزاد التعاون والتنسيق وثوقا مع مرور
القرون ، ولقد كان بابيف (Babeuf) (١) . الذى أطلقوا عليه اسم
« جراحوس » الروح القيادية للحركة الاشتراكية الصافية الوحيدة ضمن
اطار الثورة الفرنسية ، واعتبرته الحكومة الفرنسية فى منزلة كبيرة من
الأهمية دفعتها الى اعدامه فى عام ١٧٩٧ . وتشرح انجلترا أيضا هذا
التطور أحسن شرح . وكل ما نحتاجه هو أن نقارن من هذه الزاوية بين تاريخ
حركة المعتدلين Levellers (٢) فى القرن السابع عشر وتاريخ حركة
الميثاقين (Chartists) (٣) فى القرن التاسع عشر ، ولقد تولى وينستونلى
(Winstanley) (٤) دورا قياديا فى الحركة الاولى بعد أن انضم اليها ،
كما انضمت جماعات من المثقفين الى الحركة الثانية ، التى حولوها فيما بعد
الى الاشتراكية المسيحية . لكن هذه الحركة لم تكن عملا من أعمال الطلبة ،
كما لم تكن معزولة عن الحركات الجماهيرية المعاصرة ، ويعرض لويس
بلانك (Louis Blanc) (٥) فى فرنسا عن طريق ما قام به من نشاط
عام ١٨٤٨ أحسن مثل لما نقول ، ومن هذا كله كما من نواح أخرى يتبين

(١) فرانسوا نويل بابيف (١٧٦٠ - ١٧٩٧) صحفى شيوعى فرنسي ، عامر
الثورة الفرنسية ، وأصبح يسمى نفسه «جراحوس» . كان يحرر « صحيفة الشعب »
دأب المبادئ الشيوعية . ولقد نفذ فيه حكم الاعدام لمحاولته قلب حكومة « الإدارة »
واقامة نظام شيوعى .

(٢) حزب سياسي انجليزى من غلاة دعاة الجمهورية ابار الحرب الاهلية . وكان
افراده يؤلفون قوة ضخمة فى البرلمان فى أول عهد جمهورية كرومويل ، وضمتوا آراءهم
فى التسامح الدينى والحكم الديموقراطى منشورات أهمها منشور وقعه رعيمهم جون
ليبيرن . ولا ريب فى أن منشورهم الذى يحمل اسم « موافقة الشعب » يعتبر تحفة
من تحف البحث فى الديموقراطية . ثاروا على استبداد كرومويل فحاربهم وقضى عليهم .
(٣) اسم يطلق على مجموعة من المصلحين السياسيين معظمهم من العمال ، ظهوروا
فى انجلترا فى عام ١٨٢٨ ، اثر تدميرهم من قانون عام ١٨٣٢ ، وتضمنهم مطالبهم فى ميثاق
وضعه . وقد انضم اليهم ستة من النواب فى عام ١٨٣٠ ووضعوا ميثاقا جديدا تضمن
المطالبة بالاقتراع العام والغاء شرط الملكية لعضوية البرلمان والتكافؤ فى التمثيل
والاقتراع السرى وغيرهما .

(٤) هنرى وينستونلى (١٦٤٤ - ١٧٠٣) - مهندس بريطانى ولد فى صافرون
وولدين . عمل فى عام ١٦٦٦ موظفا عند الملك شارل الثانى . أقام فنا را فى ايدىستون
فى عام ١٦٩٦ ، ولكنه ما لبث أن انهار من جراء عاصفة قوية فى عام ١٧٠٣ . انضم الى
جماعة المعتدلين .

(٥) لويس أوغسطين بلانك (١٨٠٥ - ١٨٨١) - سياسي ثورى فرنسي . أصبح
رئيسا للحكومة الفرنسية المؤقتة فى عام ١٨٧٠ بعد سقوط نابليون الثالث .
(العرب)

لنا أن الاشتراكية الطوبائية تختلف كل الاختلاف عن الاشتراكية « العلمية » في الكم لا في الكيف ، وإن العلاقة بين اشتراكي عصر الانضوج وبين الحركات الطبقيّة كانت من ناحية عرضية لا كقاعدة ، قضية مبدأ أساسى فى حين أصبحت بالنسبة الى ماركس واشتراكية العُصر الذى تلاه قضية مبدأ جوهرى ، وأضحت مماثلة للعلاقة بين اية حكومة وجيشها الدائم .

وما زالت هناك نقطة مهمة للغاية آمل ألا تكون حجرة عثرة أبدا .
فلقد سبق لى أن قلت أن العقيدة التى تقر بوجود اتجاه نحو الاشتراكية (١) والاتصال الدائم بمصدر قائم أو محتمل من مصادر السلطان الاجتماعى ، وهما الشرطان الأساسيان للاشتراكية كعامل سياسى جدى كانا قد تركزا فى أواسط القرن التاسع عشر بطريقة لم تكن من الناحية المنطقية هى الطريقة الممكنة الوحيدة . ولا ريب فى أن ماركس ومعظم معاصريه ، قد أهانوا عقيدتهم أشد الإهانة عن طريق قولهم بأن الطبقة العاملة ، هى الطبقة الوحيدة التى يجب أن ترتبط بهذا الاتجاه ، وأنها تبعا لذلك . المصدر الوحيد للسلطان فى المجتمع الاشتراكى . ولقد عنت الاشتراكية لهم قبل كل شئ التحرر من الاستغلال وأن « تحرير العمال يجب أن يكون عمل الطبقة العاملة نفسها » .

ولقد بات من السهل علينا الآن أن نفهم ، لماذا استهوت فكرة انتصار مصلحة الطبقة العامة ماركس كفرضية عملية أكثر من أية فكرة أخرى ، ولماذا صاغ عقيدته على هذا الأساس فيما بعد . ولكن هذه الفكرة أصبحت عميقة الجذور الى حد كبير ، عند كثيرين من ذوى الاتجاهات اللاشتراكية ، بحيث تطمس عندهم بعض الحقائق التى يجدون صعوبة فى تحليلها ، كالحقيقة الواقعة وهى أن الحركة العمالية ، على الرغم من تحالفها على الغالب مع الاشتراكية ، ظلت دائما منفصلة عنها ، حتى يومنا هذا ، وأنها أثبتت أنها ليست سهلة على الاشتراكيين ليقيموا فى العالم العمالى مناطق نفوذ لهم ، تكون فيها عقيدتهم مقبولة وكأنها بديهية مفروضة . ومهما كانت

(١) على القارئ لفهم المعنى الصحيح لهذا التعبير أن يعود الى مناقشاتنا السابقة فى القسمين الاول والثانى من هذا الكتاب . وهذا يعنى هنا أمرين اثنين أولهما أن القوى الاجتماعية الحقيقية الخالصة من الرغبات والكراهيات تعمل لقيام الاشتراكية التى ستكتسب بصورة متزايدة ، طبيعة الفرضيات العملية ، وثانيهما أن هذا الوضع يفسح مجالا واهنا للنشاط الحزبى على الخطوط الاشتراكية . وسنعود الى بحث هذه النقطة فى الفصل الخامس والعشرين من هذا الكتاب .

الطريقة التي نتبعها في تفسير هذه الحقائق فيجب أن يكون من الواضح: أن الحركة العمالية ليست اشتراكية كحتمية ، كما أن الاشتراكية ليست من الناحية الحتمية عمالية ، أو بروليتارية . وعلينا ألا ندهش من هذا فلقد سبق لنا أن رأينا في القسم الثاني من هذا الكتاب ، أنه على الرغم من أن العملية الرأسمالية تؤدي إلى تحول الحياة الاقتصادية إلى الاشتراكية ببطء ، فإن هذا أو غيره يجب أن يعنى تحولا في الجهاز الاشتراكي كله إذ أن جميع أجزائه تتأثر بصورة متكافئة . ويرتفع الدخل الحقيقي والوزن الاجتماعي للطبقة العاملة في هذه العملية . ويصبح المجتمع الرأسمالي عاجزا يوما بعد يوم عن معالجة المتاعب العمالية . ولكن هذه الصورة بديل سيئ عن الصورة التي رسمها ماركس للعمال والتي أظهرها فيها متعرضة لحوافز مستمرة تدفعها إلى الثورة الكبرى نتائج آلام لا تطاق ، أخذة في الزيادة لا في النقصان . وإذا ما تجاهلنا هذه الصورة وأدركنا أن كل ما يتعرض للزيادة هو نصيب العمال من النظام الرأسمالي ، فإن تفكيرنا بالنداء الموجه إلى الطبقة العاملة بتأثير ما في عملية التطور من منطق ، سيضعف . ولعل ما هو أضعف حجة وقدرة على الإقناع هو الدور الذي تحدده الماركسية لطبيعة الطبقة العاملة إبان كارثة المسرحية الاجتماعية . فلو كان التحول متدرجا لما ظل هناك الكثير أمام هذه الطبيعة لتعمله أو تحققه ، أما إذا كانت هناك ثورة عظمى فإن هذه الطبيعة ستحمل حملا على الرضى والقبول . وسيؤلف المثقفون رأس الرمح ، تساعددهم الدهماء التي لا مناعة لديها ضد الحوافز الإجرامية . ولاريب في أن آراء ماركس في هذا الصدد ليست إلا فكرة مذهبية ، لا تقل في طوبائيتها عن آراء الطوبائيين .

وعلى الرغم من صحة القول ، بأن ماركس على النقيض من جميع أسلافه حاول أن يستعقل حركة قائمة لا حلما ، وعلى الرغم من أنه وخلفاءه قد حققوا سيطرة جزئية وفعلية على تلك الحركة . فإن الفرق أقل مما يود الماركسيون منا أن نؤمن به . ولقد سبق لنا أن رأينا وجود كثير من الواقعية في أفكار الطوبائيين ، والكثير من الأحلام اللاواقعية في أفكار ماركس ، ولعل هذا أكثر بكثير مما يعترف به هؤلاء أو أنصار ذاك .

وفي وسعنا أن ننظر على ضوء هذه الحقيقة نظرة أفضل إلى اشتراكي عهد اللانضوج ، وذلك لأنهم لم يؤكدوا الناحية البروليتارية بصورة شاملة . وسيبدو لنا آنذاك أن استهواءهم للحكومات أو للطبقات البروليتارية ، أقل خيالا وأكثر واقعية مما بدا لماركس نفسه . وذلك لأن الدولة وبيروقراطيتها والفئات التي تزود الآلة السياسية برجالها ،

تؤلف كلها آمالا مشرقة للاشتراكي الذي يبحث عن مصدر لسلطانه الاجتماعي ، ولا ريب في أنه قد اتضح الآن أنها تتحرك في الاتجاه المطلوب بتأثيرات جدلية لا تقل عن تلك التي تتحرك بها الجماهير . ولا ريب في أن تلك « الزائدة » على الطبقة البورجوازية التي سنطلق عليها مبدئيا اسم الاشتراكية القابية (١) ، توحى بالشئ الكثير في هذا المجال . وهكذا فإن اختيار ماركس للقوة الدافعة الاجتماعية خلقت حالة خاصة ، تقف على الرغم من أهميتها المطلقة من الناحية العملية ، منطقيا على قدم المساواة مع الحالات الأخرى التي تؤلف هرطقات وزيفا بالنسبة الى التزمّت العقيدى .

(١) راجع الفصل السادس والعشرين . ولا ريب في أن الماركسيين يردون على هذا بالقول بأن هذه الظواهر الطبيعية منبثقة من الحالة الاصلية الوحيدة ، وانها مجرد نتائج للزحف الذي تقوم به طبقة الطبقة العاملة الى الامام . وهذا يصح اذا عنيّا أن النتائج الأخيرة هي احدى العوامل في الوضع الذي انتج ويؤدى الى انتاج العوامل السابقة . ولكن هذه الفرضية اذا ما أخذت على هذا الصعيد لا تؤلف اعتراضا . واذا عنيّا أن هناك طريقا واحدا وعلاقة النتيجة بالسبب بين البروليتارية واشتراكية الدولة فانها تؤلف آنذاك اعتراضا وان كان خاطئا . فالعملية النفسية الاجتماعية التي شرحناها في القسم الثانی من هذا الكتاب ستخلق الدولة حتى دون ضغط من القاعدة ، وان كانت الاشتراكية القابية ستساعد على خلق الضغط . ولعل من العدل أن نسأل ، كما سنرى بعد قليل ، ترى أين كانت مستقف الاشتراكية لو لم يكن لها هؤلاء الانصار العاطفون عليها ؟ . فمن المؤكد أن الاشتراكية التي نميزها عن الحركة العمالية من الطراز النقابى ماكانت لتنتج لولا القادة المثقفين في الاصول البورجوازية (المؤلف)

الوضع الذى واجهه ماركس

١ - يقول انجلز ان ماركس آثر فى عام ١٨٤٧ تعبير «الشيوعية» على تعبير «الاشتراكية» لان الاشتراكية كانت قد اكتسبت فى ذلك الحين شيئاً من مذاق التوقير البورجوازي. وسواء أصبح هذا أم لم يصبح، ومهما كانت الطريقة التى تختارها ، لا يوضح هذه الحقيقة ، ان كانت حقيقة فعلا ، اننا رأينا أكثر من مرة ، المبررات لتفسير الاشتراكية بأنها ثمرة العقلية البورجوازية فان مما يرتفع على مستوى الشك ان ماركس وانجلز نفسيهما يمثلان نموذجا للمثقفين البورجوازيين ، فلقد كانا منبوذين على حد التعبير الذى يتفق مع تفكير ماركس ومع السياسات والاساليب السياسية اننى أوصى بها ، من الاصل والتقاليد البورجوازية . ولكن الذى يثير الدهشة هو المدى الذى وصلت اليه أفكاره فى السيطرة والانتشار .

فلقد تمكن هذا المثقف الذى اقتلع من جذوره أولا وقبل كل شئ عن طريق تجربة عام ١٨٤٨ التى أثرت تأثيرا لا حدود له ولا نهاية على روحه من أن ينبذ الطبقة التى ينتمى اليها ، وأن يحملها على نبذه ، ومن هنا اتجه جل اعتماده على المثقفين الآخرين الذين اقتلعوا أيضا من جذورهم وعلى الجماهير البروليتارية التى ظل سبيل الاتصال بها متسعا أمامه . ولعل هذا يوضح الحاجة التى سبق لنا أن أوردناها فى الفصل السابق لتفسير عقيدته ومنها بالطبع أن العمال هم الذين يحررون أنفسهم .

ولقد تحول هذا المثقف الذى اقتلع من جذوره ثانيا ، وبصورة طبيعية الى انسان عالمى النزعة فى مشاعره ويعنى هذا أكثر من القول بأن المشاكل والشرور التى تواجهها أية بلاد معينة ، أو أية طبقة بروليتارية فردية على صعيد قومى محلى ، لم تعنه بشكل خاص ، وانها ظلت دائما على هامش ما يعنى به من أمور . انه يعنى أنه كان من الأسهل عليه أن يخلق دينا اشتراكيا يسمو على القوميات وأن يتصور طبقة بروليتارية عالمية

تتكون الأجزاء التي تؤلفها أكثر تلاصقا من ناحية المبدأ على الأقل ، من التلاصق القائم بين كل منهما وبين الطبقات الأخرى التي تلتقي معها في نفس المنبع القومي وكان في وسع كل انسان أن يكون بشيء من المنطق المتعمد المدروس هذا المفهوم اللاواقعي الواضح وكل ما ينطوي عليه من مضامين تتعلق بتفسير التاريخ القديم وتلك الآراء التي تحملها الأحزاب الماركسية عن السياسة الخارجية ، ولكن كان على هذه المفاهيم أن تتصارع مع التأثيرات الفعالة التي تفرضها الأجواء القومية إذ لا يعقل أن يحيط بها كلها انسان يرتبط الى بلاد بوشائج لا عد لها ولا حصر ، ولكن هذه الوشائج كانت مفقودة بالنسبة الى ماركس . وكان من السهل عليه وهو لا يجد بلادا ينتمى اليها أن يقنع نفسه بأن البروليتارية هي من زمرة اللامنتمين .

وسنرى بعد قليل كيف عاشت هذه التعاليم ولماذا ، وما الذي أصبحت تعنيه في مختلف الظروف والأوضاع . ولا شك عندي في أن ماركس نفسه قد ارتضى ما فيها . من مضامين لا انحيازية وسلامية . ولم يكتف بأن ينظر الى الحروب على أنها صراعات رأسمالية لاتعنى الطبقة البروليتارية في قليل أو كثير بل نظر اليها على انها وسيلة لاختضاعها بصورة أكمل وأتم . والتساهل الذي يقال انه رآه وهو اسهام الانسان في الدفاع عن بلاده ضد العدوان الهجومي لا يتعارض مع واجبات الماركسيين المؤمنين ولم يكن أكثر من وسيلة اسلوبية (تكتيكية) ليس الا .

ومهما كانت العقيدة التي حملها فان البورجوازي المنبت عن جذوره كان ثالثا ، يعتبر الديمقراطية جزءا من دمه ، وهذا يعنى انه كان يؤمن بذلك الجزء من المخطط البورجوازي للقيم ، الذي جعل من الديمقراطية محورا له . ولم يكن ينظر اليه على أنه مجرد قضية من قضايا الاستشفاف المعقول للأوضاع التي يتميز بها البنيان الاجتماعي في عصره أو في غيره من العصور . ولم يكن هذا الايمان أيضا مجرد قضية أسلوبية . ولعل من الصحيح أن النشاطات الاشتراكية وأعمال ماركس الشخصية ماكانت لتمارس بشيء من السهولة واليسر في مختلف الحالات في أي جو لا يعترف بالمبادئ الديمقراطية على النحو المعروف في ذلك الحين . فهو يرى أن على كل معارضة الا في حالات شاذة نادرة أن تنصر الحرية وتدعو لها . والحرية تعنى الديمقراطية بالنسبة اليه ، وأن تجعل نفسها تحت رحمة « الشعب » . ولا ريب في أن هذا العنصر كان ولا يزال في بعض البلاد في منتهى الأهمية . ولا ريب في أن هذا هو السبب على وجه التحقيق كما سبق لي أن أشرت ، في أن الشعارات الديمقراطية التي ترفعها الأحزاب الاشتراكية لا تعنى الكثير قبل أن يصبح سلطانها السياسي كبيرا بحيث

يمكنها من الخيار ، وفى أن هذه الاحزاب لا تحاول أن تقيم بصورة خاصة علاقة أساسية بين منطق الاشتراكية ومنطق الديمقراطية . ولكن لعل من الصحيح أن نقول ان الديمقراطية كانت عند ماركس تسمو على كل نقاش واعتبار ، بل وعلى كل وضع سياسى آخر . ومن حق ثائر عام ١٨٤٨ أن نقر بهذا (١) ولكن كان من الطبيعي ألا يقبل هذا الثائر بهذه السلعة من سلع العقيدة البورجوازية على النحو التى هى عليه فمثل هذا التقبل، لابد وأن يعرى مساحة فسيحة من الارض المشتركة وبشكل لايناسبه ولكنه تمكن من مواجهة هذه الصعوبة والتغلب عليها بالقول بأن الديمقراطية الاشتراكية هى الديمقراطية الصحيحة الوحيدة وان الديمقراطية البورجوازية ليست ديموقراطية على الاطلاق .

٢ - كانت هذه هى المقدمات السياسية الاولى لماركس ولا أرى بى حاجة الى القول بأنها كانت تختلف كل الاختلاف عن مقدمات أى اشتراكي انجليزى لا من ابناء عصره فحسب بل من شتى العصور ايضا . ولعل اختلافها هذا هو الذى يسبب استحالة قيام عطف متبادل أو حتى فهم متبادل بينهما بلون النظر بعين الاعتبار الى الفلسفة الهيجلية أو غيرها من الحواجز العقائدية . ولا ريب فى أن نفس التباين يمثل أمامنا وبصورة أوضح اذا قارنا ماركس بمثقف ألماني آخر يتشابه معه فى جذوره وهو فرديناند لاسال Ferdinand Lassale (١٨٢٥ - ١٨٦٤) وعلى الرغم من أن لاسال ينتمى الى نفس العنصر الذى ينتمى اليه ماركس وإلى نفس الطبقة الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن التقاليد الثقافية التى صاغت الأول هى التى صاغت الثانى ، وعلى الرغم من أنه تعرض لنفس أوضاع التكيف التى تعرض لها معاصره نتيجة تجارب عام ١٨٤٨ ، ونتيجة المذهب الواحد من الديمقراطية البورجوازية ، إلا أنه يختلف عنه بصورة لا يمكن إيضاحها عن طريق عقد مقارنة شخصية بينهما . ولعل أبرز نقطة فى هذا التباين أن ماركس كان انسانا مبعدا فى حين لم يكن لاسال كذلك، ولم ينقسم هذا قط عن بلاده أو عن الطبقات الأخرى غير الطبقة البروليتارية ولم يتحول الى انسان عالمى النزعة كماركس . فهو يعنى بالبروليتارية

(١) لا ريب فى أن الموقف العاطفى الذى اكتسبه فى عام ١٨٤٨ ، جعل من المتعدد عليه ان لم يكن من المستحيل ، أن يفهم فقط لا أن ينصف النظام اللاديموقراطى الذى أبغده عن بلاده . ولو تجرد من العاطفة فى تحليله ، لما عجز عن رؤية احتمالات هذا النظام وما حققه ، ولكن مثل هذا التحليل كان متعددا عليه فى ظل أوضاعه .

الطبقة العاملة الالمانية • ولم يكن ليعترض على فكرة التعاون مع الدولة القائمة كما لم يعارض في الاتصال شخصيا ببسمارك أو بملك بافاريا وهذه الفروق في منتهى الأهمية بل لعلها أكثر أهمية من أكثر التباينات العقائدية عمقا إذ أنها كافية لان تخلق طرازين من التفكير الاشتراكي وعداءات لا يمكن التوفيق بينها •

ولنشرع الآن في الحديث عن مقدمات ماركس • ولنستعرض الظروف السياسية التي واجهته •

لم تكن الجماهير الصناعية الضخمة التي تحدث عنها ماركس وفكر فيها موجودة في أى بلد آخر سوى إنجلترا ، وكانت حركة « الميثاقين » هناك قد ضعفت عندما عثر ماركس على اتجاهاته ، وشرعت الطبقة العاملة في التحول الى المزيد من الاتجاه المحافظ والواقعي ، وكانت هذه الطبقة قد أحست باليأس وخيبة الأمل من فشل النشاطات المتطرفة السابقة ، فأخذت تنصرف عن البرامج البراقة الطنانة ، وعن التغنى بحقوقها في مجمل الانتاج وراحت تفكر تفكيرا وئيدا متزنا في محاولة زيادة حصتها في هذا الانتاج • وكان القادة يحاولون بشيء من الحرص والحذر تثبيت دعائم المركز القانوني للحركة النقابية وسلطانها الاقتصادي أى ضمن الإطار السياسي للمجتمع البورجوازي ودعمهما وتقويتهما • ووجدوا لدوافع مبدئية وأخرى - تتعلق بالاعتبارات الاسلوبية الواضحة - أنفسهم مضطرين الى النظر الى الأفكار والنشاطات الثورية على أنها مزعجات وأعمال طائشة لتخريب مصالح العمال الجدية يضاف الى هذا أن هؤلاء القادة حصروا عنايتهم بالفئات العليا من الطبقة العمالية أما الفئات الدنيا منها فظلوا ينظرون اليها نظرة تنطوي على مشاعر الزرابة والامتهان •

على أية حال لم يكن في استطاعة ماركس واينجلز وهما على ما هما عليه من أوضاع وما يمثلانه من طراز أن يفكرا في المضي قدما في تنظيم الطليعة العمالية الصناعية أو أى شطر منها ، طبقا لارائهما الخاصة ، وكان جل ما يأملانه الاتصال بالقادة العمال والبيروقراطية النقابية • وأحسا بأنهما يواجهان معضلة مستعصية إذ أبصرا من ناحية موقف العمال المحترمين ، ومن الناحية الأخرى موقف الدهماء من العمال غير المنظمين في المدن الكبيرة «الذي لايرغب في التعامل معهم» (١) ولم يستطيعا

(١) يعبر الماركسيون احيانا الى التحدث عن الدهماء البروليتارية وهي ما يطلقون عليها في الالمانية احيانا اسم (Lumpenproletariat)

أن يتجاهلا أهمية الحركة النقابية التي كانت على وشك أن تحقق خطوة
 اثر خطوة ، التهمة الهائلة في تنظيم الجماهير في شيء يمكن أن يسمى طبقة
 منفصلة ، أى أن تحل مشكلاتها التي يشعران هما بأنها أهم من كل شيء .
 ولكن لما كانا خارج هذه الحركة تماما ولما كانا يتميزان الخطر في اكتساب
 الطبقة العمالية لمركز بوردوازي واتخاذها مواقف بوردوازية ، فانهما
 وجدا نفسيهما مضطرين لظهور الكره لها وعدم الثقة بها تماما كما كرهتهما
 الحركة النقابية إذ أحست بوجودهما ، وأظهرت عدم ثقتها بهما . وهكذا
 التزما بالعودة الى الموقف الذي أصبح الطابع المميز للاشتراكية التقليدية
 وهو موقف مازال يعبر حتى يومنا هذا ، وإن قلت أهميته ، عن العداءات
 الجوهرية بين المثقفين الاشتراكيين والعمال ، والتي قد تتحول في بعض
 الحالات الهامة الى عداءات بين الأحزاب الاشتراكية والنقابات . وكان من
 رأيهما أن من واجب الحركة النقابية أن تتحول الى عقيدة الصراع الطبقي .
 ولضمان هذا التحول ظهرت دعوتهما الى التعاون الآنئ العارض معها .
 ولا سيما عندما تقع المشاكل العمالية فتثير تطرف الجماهير ، وتثير القلق
 الكافي والحماس عند القادة النقابيين بحيث يسهل اقناعهم بالاستماع الى
 الانجيل الشيوعي . ولكن طالما أن عملية التحول تظل ناقصة وطالما أن
 الرأي النقابي يظل بوجه خاص من ناحية المبدأ مناهضا للعمل الثوري
 أو حتى للعمل السياسي ، فإن النقابات يجب ألا تكون في موضع الرضى
 وأن ينظر المؤمنون اليها على أنها خاطئة لاتعرف حقيقة أهدافها ، تخادع
 نفسها بسراب التفاهات التي لا تجدى فتىلا ، ولذا يجب أن يظلوا في منأى
 عنها .

ولقد تبدل هذا الموقف حتى في أيام ماركس وفي حياة أينجلز . فلقد
 أدى نمو الطليعة العمالية الصناعية حتى في القارة الاوربية وما صاحب
 تلك الفترة من بطالة سببتها الازمات الاقتصادية الى زيادة تأثيرهما على
 القادة العماليين وإن لم يتمكنوا قط من اكتساب أى نفوذ مباشر على الجماهير
 ولكن ظل المثقفون حتى النهاية ، يؤلفون المادة الخام التي يتعاملان بها ،
 وعلى الرغم من نجاحهما الضخم في هذا الميدان إلا أن المثقفين ظلوا يسببون
 لهما من المتاعب ما يفوق انزعاجهما مما يبدية العمال لهما من عدم اكتراث
 يصل أحيانا حدود العداء . ووجد هنالك شطر من المثقفين الاشتراكيين
 الذين لا يعارضون في ربط أنفسهم بالحركة النقابية ، أو حتى بالاتجاه
 الاصلاحى الاجتماعى عند الراديكاليين البوردوازيين أو عند المحافظين
 أنفسهم . وقد روج هؤلاء لاشتراكية تختلف عن اشتراكيتهما تمكنت من
 أن تصبح منافسا خطرا ، نظرا لما تعد به من منافع فورية . وكان هناك

اشتراكيون آخرون يقف لاسمال في طليعتهم تمكنوا من احتلال مواقع لهم عند الجماهير وكان خطرهم التنافسي أقوى وأضخم ، وكان أخيرا ، بالإضافة الى هؤلاء وأولئك ، اشتراكيون مضوا بعيدا في موضوع الحماس الثورى مما دعا ماركس واينجلز الى اعتبارهم أشد أعداء الاشتراكية الجدية خطرا كالانقلابيين الذين تزعمهم بلانكى والحالمين والفوضويين ومن شابههم . ولقد دعتهما الاعتبارات العقائدية والاسلوبية الى الوقوف من جميع هذه الجماعات موقفا سلبيا حازما .

٣ - ولقد جعلت هذه الاسس العقائدية والافاضاع الاسلوبية من المتعذر على ماركس أن يجد الحلول لمشكلتين أساسيتين كان لابد لكل تابع أو تواق الى التبعية أن يوجه السؤال عنهما : ما الموقف الذى يجب أن يتخذ تجاه سياسات الاحزاب البورجوازية وموضوع البرنامج الفورى السريع ؟

ولم يكن فى وسع ماركس بالنسبة الى المشكلة الاولى أن ينصح الاحزاب الاشتراكية بأن تقف من السياسات البورجوازية موقف المتفرج والصامت.. وكانت مهمتها الاولى انتقاد المجتمع البورجوازي وتعرية مهزلة المصالح الطبقية واطلاع الناس على ما سيكون عليه الفردوس الاشتراكي من حياة أفضل وتعبئة المجندين ، أى مهمة النقد والتنظيم . ولكن كان من المتعذر على أى حزب لم يحقق بعد أهمية سياسية ضخمة أن يواصل اتباع الموقف السلبي ، وان كان هذا الاتباع مرضيا من ناحية المبدأ ، وكان لابد لهذا الموقف ان يصطدم بالاعتبارات الواقعية للعمل المنظم ، وان يؤدي اذا استمر الاصرار عليه الى التخفيض من عدد الانصار والهبوط بهم الى مجرد مجموعة صغيرة من المتقشفين النساك ، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار التأثير الذى تركته تعاليم ماركس حتى عام ١٩١٤ ، على الحزب الالماني العظيم وعلى غيره من الجماعات الصغيرة تبينت لنا الطريقة التى اتبعها ماركس فى معالجة هذه الصعوبة .

فلقد وقف على قدر طاقته الموقف الوحيد الذى اعتقد انه فوق الاتهامات والشبهات . فعلى الاشتراكيين ان يرفضوا الاسهام فى الاصلاحات الزائفة التى تحاول البورجوازية عن طريقها خداع الطلائع العمالية . فمثل هذا الاسهام ، فيما أسمى بالاتجاه الاصلاحى ، يعنى الخروج على العقيدة وخيانة الأهداف الصحيحة ، كما يعنى محاولة شريرة لرتق ما يجب تدميره

هلقد قيم الحواريون من أمثال بيبيل Bebel (١) تقييما صحيحا بعد أن ضل فترة ثم آب الى هدى العقيدة الماركسية ، ولكن من الصحيح القول أن ماركس واينجلز نفسيهما كانا يتصوران عندما قاما بتأليف حزبهما الشيوعي في عام ١٨٤٧، امكان التعاون مع الجماعات البورجوازية اليسارية . يضاف الى هذا أن البيان الشيوعي نفسه اعترف بضرورة التساهلات من آن الى آخر واقامة الجهات اليسارية ، كما سمح بأن تختلف الأساليب باختلاف الظروف الزمانية والمكانية ، وكان هذا هو المفهوم من القاعدة القائلة بوجوب استغلال المؤمنين للتناقضات البورجوازية بين البلاد المختلفة وللتناقضات بين الفئات البورجوازية في كل بلد من البلاد ، اذ أن مثل هذا الاستغلال لا يتحقق الا بشيء من التعاون مع بعضهما . لكن كل هذا لم يعد أن يكون مؤهلا للمبدأ لرفع لوائه بقوة وعزيمة . ومع كل ذلك كان الخروج على القاعدة يعتبر شاذاً . ويجب أن يتعرض لعملية تمحيص دقيقة اذ أن الفرضية تتمشي مع القاعدة يضاف الى هذا أن النظرة الصحيحة تقوم على احتمال التعاون في حالات طارئة محدودة ومعينة قد تكون الثورات . لا أن تقوم على شكل احلاف أو جبهات دائمة يعنى قيامها وجود تفاهم على السير العادي للحياة السياسية وهو تفاهم يعرض نقاء العقيدة وصفاءها للخطر .

وفي وسعنا أن نستخلص المسلك الذي يجب أن يسلكه الماركسيون عندما يواجهون سياسة معينة من العدو البورجوازي تكون نافعة للطلائع العمالية ، من المثل الذي سنه «المعلم» نفسه في حادثة معينة مهمة للغاية . فلقد كانت حرية التجارة من أهم الشعارات التي رفعت الليبرالية الانجليزية لوائها . وكان ماركس من العبقرية الاقتصادية بحيث أدرك على الفور ما يمكن أن تجنيه الطبقة العاملة في مثل تلك الظروف القائمة من اتباع تلك السياسة . وفي الامكان التقليل من قيمة هذا النفع وتعريض دوافع دعاة حرية التجارة من البورجوازيين الى السباب والشتم . ولكن هذا لا يحل الاشكال . فعلى الاشتراكيين أن يؤيدوا حرية التجارة ولا سيما في المواد الغذائية . اذن هذا ما يجب عليهم ان يفعلوه . ولكن لا لأن رخص

(١) فرديناند اوجست بيبيل (١٨٤٠ - ١٩١٣) زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني . ولد من أسرة عمالية وانتخب عضواً في الرايشتاج في عام ١٨٦٧ حيث ظل عضواً فيه الى أن توفي عارض . مع لينبخت في حملة عام ١٨٧٠ . اتهم في حياته بالخيانة العظمى وسجن . كان خطيباً مفوهاً وظلت سيطرته على الحزب قائمة حتى انتهائه . تمسك بالعقيدة الماركسية .
(المعرب)

اثمان الحبز يعتبر خيرا ونعمة ، بل لأن حرية التجارة تؤدي الى الاسراع فى
خطو التطور الاجتماعى ، وبالتالي الى اقتراب موعد الثورة الاجتماعية .
وليس ثمة من ريب فى أن هذه الحيلة الاسلوبية تستحق الاعجاب لكن
الحجة التى استخدمت صحيحة أيضا ، ويمكن تطبيقها على عدد كثير من
الحالات . لكن العراف الكبير ، لم يحدد على الاطلاق ما يجب أن يفعله
الاشتراكيون فى صدد السياسات التى على الرغم من نفعها للمطالئ العمالية
لاتشجع التطور الرأسمالى ، كمعظم الاجراءات التى ترمى الى النهوض
الاجتماعى والتأمين الاجتماعى وغيرها ، أو تلك التى لا تصيب بالنفع ، على
الرغم من تشجيعها التطور الرأسمالى ، المطالئ العمالية بصورة مباشرة .
ولكن اذا كانت مثل هذه القضايا تؤدي الى تمزيق المعسكر البورجوازي ،
فان الطريق يصبح ممهدا طبعا لهذا المفهوم لاستغلال التناقضات
الرأسمالية ، ولا بد أن ماركس قد عالج أيضا من هذه الزوايا موضوع
الاصلاحات التى تفترضها بعض العناصر المفرقة فى بورجوازيته ضد
البورجوازية عامة ، كطبقة ارسنقراطية الملاك ونبلاء الارض وان لم يكن
مثل هذه الظاهرة الطبيعية مكان منفرد فى المخطط الماركسى .

ولم تكن المشكلة الثانية أقل تعقيدا فليس ثمة من حزب يستطيع
أن يعيش دون أن يكون له برنامج يعرض المنافع الفورية السريعة . ولكن
الماركسية اذا تمسكنا بالمنطق الصحيح لا تعرض مثل هذا البرنامج . فكل
عمل ايجابى ، يمكن أن يعمل فى جو الرأسمالية الفاسد يجب أن ينتقد
بحكم الواقع والطبيعة وأن يسب ويشتم . وكان ماركس واينجلز يحسان
بالقلق فى الواقع من هذا الاتجاه ، ولذا كانا لا يشجعان اية برامج تنطوى
على سياسات بناءة ضمن النظام الرأسمالى وتحمل مميزات الراديكالية
البورجوازية ، ولكنهما عندما واجها المشكلة بنفسيهما فى عام ١٨٤٧ راحا
يقطعان عقدة « جوردياس » المعقدة (١) وراح البيان الشيوعى نفسه يدرج
قائمة لا منطقية بالاهداف الفورية للسياسة الاشتراكية . فوضعا الزورق
الاشتراكى الصغير الى جانب الباخرة الليبرالية الكبيرة .

ولقد تضمنت القائمة مجانية التعليم والانتخاب للجميع ، ومنع تشغيل
الاطفال وفرض ضريبة دخل تصاعدية وتأمين الارض والمصارف ووسائل
النقل وتوسيع مشاريع الدولة ، واستصلاح الاراضى البور ، والخدمة

(١) نسبة الى العقدة التى ربطها جوردياس ملك فريجيا فى عدة فرسه فقطعها
الاسكندر بضربة سيفه عندما سمع نبوءة العراف الذى قال ان من يستطيع حل هذه
العقدة سيملك آسيا كلها .

الصناعية الالزامية للجميع ونشر المراكز الصناعية في جميع أنحاء البلاد وكانت كلها مقياسا للمدى الذى سمح فيه ماركس واينجلز لنفسيهما في ذلك الوقت بأن يكونا انتهازيين وان ضنا بذلك الحق على غيرهما من الاشتراكيين . ولعل الشئ البارز في هذا البرنامج هو عدم وجود أى شعار فيه نستطيع تمييزه عن غيره لو وضع في أية قائمة أخرى بالطابع الاشتراكي بل ان كلا منها قد يكون موجودا وبارزا في أى برنامج لا اشتراكي ، اذ أنها في مجموعها مستمدة من المخزون الراديكالي ، حتى أن موضوع تأميم الأرض لم يكن وقفا على الاشتراكيين وحدهم ، بل دعا اليه عدد من الكتاب البورجوازيين لاسباب مختلفة . ولا ريب في أن هذه الخطوة كانت من أكثر الخطوات التي خطاها ماركس منطقا . لكنها في الواقع لم تكن أكثر من محاولة لصرف الانظار ، القصد منها كما هو واضح تغطية عجز واقعي مثير للضيق والحيرة . ولو كان ماركس مهتما بهذه البنود في حد ذاتها لما كان أمامه أن يفعل شيئا سوى أن يتهاون مع الجناح اليساري الليبرالية البورجوازية . ولكنها في الواقع لم تكن تعنى له الى القليل ، ولم يكن يحس بأى التزام للتضحية من أجلها بشئ . ولو تمكن الراديكاليون البورجوازيون من تحقيقها كلها لكان ذلك مفاجأة مزعجة للغاية لماركس نفسه .

٤ - ولقد تضمن الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه في الاتحاد الدولي للعمال (الدولية الاولى) الذي عقد في عام ١٨٦٤ نفس المبادئ والاساليب والحقائق السياسية . وقد عني تأسيس هذه الحركة الدولية خطوة عظيمة بعد تأسيس حركة العمال الالمان في عام ١٨٤٧ أو الجماعة الدولية الصغيرة التي تأسست معها ولم تكن هذه الحركة الجديدة بالطبع تنظيما يضم الاحزاب الاشتراكية . وان كان الحزبان الاشتراكيان الالمانيان وهما حزب لاسال والمنظمة الدولية للطلّاع العمالية قد انضموا اليها ولكن تمثلت في المؤتمر مختلف الجماعات العمالية في عدة بلاد ، كما اثار اهتمام النقابات العمالية الانجليزية بعض الوقت ، وان كانت لم تلتزم بشئ تجاهه ، برغم أنها ظلت مفتحة الاعين على ما يمكن أن تجنيه منه من فوائد فورية وذلك عن طريق شئ من الترابط غير الوثيق . وكان جورج أودجر (George Odger) (١)

(١) جورج أودجر (١٨٢٠ - ١٨٧٧) زعيم نقابي انجليزي كان عاملا في صناعة الاحذية وأصبح في عام ١٨٦٢ امينا عاما للحركة النقابية في لندن وقام بخمس محاولات غير ناجحة لدخول البرلمان وتمكن في عام ١٨٦٤ من عقد اجتماع أدى الى قيام الاتحاد الدولي للعمال الذي تولى رياسته في عام ١٨٧٠ . ومما يجدر ذكره انه عمل كرئيس =

بين مؤسسى هذه الحركة. ولاريب فى ان الادعاءات الضخمة التى ادعتها الحركة وبعض مؤرخيها عن الدور الذى لعبته فى الحركات الثورية والمشاكل العمالية الرئيسية فى تلك الآونة قابلة للخصم. ولكن حتى لو كان تأثيرها قليلا ولم يكن هذا التأثير فى يوم ما خاضعا لقيادة أو سيطرة، فانه على الاقل، زود الحركة الاشتراكية بتعابير موحدة، ولاريب أيضا فى انها - أى الحركة - أقامت اتصالات لا بد وانها كانت ستؤدى الى الرفع من شأنها. نتيجة العون اللطيف الذى تلقتة من خصومها البورجوازيين الذين كانوا من الحماسة بحيث طلبوا لها وزمروا، وخلقوا لها من الاهمية أكثر مما تستحق. ولقد سار كل شىء على مايرام فى البداية وكانت المؤتمرات الاربعة الاولى التى عقدتها الحركة ناجحة كل النجاح. ووقعت فيها احداث لا اشتراكية، منها الاقتراع مثلا على تأييد مبدأ الوراثة الذى آثر الاعضاء المتزمتون بشىء من الكياسة واللباقة تجاهله، ولكن تطاول باكونين فى عام ١٨٦٩ على الحركة، وطرده منها عام ١٨٧٢، أدبها الى توجيه ضربة قاصمة لها لم تستطع الافاقة منها مع أنها ظلت حية حتى عام ١٨٧٤.

ولقد كان ماركس منذ البداية واعيا كل الوعى للاحتتمالات والمخاطر الكامنة فى هذا النزول الذى يضم المثقفين من ذوى الاوضاع المشبوهة جنبا الى جنب مع العماليين المصممين اما على استغلال الحركة أو الخط منها طبقا للظروف والاضاع. وكانت هذه الاحتمالات هى التى ناضل من أجلها كما كانت هذه المخاطر هى عين المخاطر التى حاربها دائما. وكانت المهمة الاولى الابقاء على وحدة المنظمة أما الوحدة الثانية فهى توجيهها طبقا للمخطط الماركسى وحل المشاكل على ضوء حقائق هذا المخطط، لاسيما وأن اتباعه الشخصيين، كانوا يمثلون الأقلية كما كان تأثيره على الاعضاء الآخرين أقل مما توحى به الحقيقة الواقعة وهى أنه هو الذى سمح له بالقاء الخطاب الافتتاحى على المؤتمرين. وأدت هذه الحقيقة الى تضمن خطابه تنازلات للآراء غير الماركسية كتلك التى ذعر ماركس من رؤيتها مضمنة فى برنامج جوتا الذى وضعه الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالمانى فى عام ١٨٧٥. وسرعان ما ظهرت مناورات متبصرة بصورة مماثلة منذ ذلك الحين وكانت من النوع الذى دعا ماركس ذات يوم الى أن يهتف بشىء من اليأس الشبيه بالقنوط « انا لست ماركسيا »، ولكن معنى التساهل يتوقف على الرجل.

= لمجلس الحركة الدولية وقد منى هذا الكثير لاسيما وانه كان من أكبر دعاة الوحدة العمالية والدمج بين النقابات، كما كان منظما نقابيا لمجلس اتحاد نقابات لندن، ومن أكبر أعضاء العصبة الاصلاحية لنح عمال المدن الحق الانتخابى. (المعرب)

الذى يقوم به والروح التى يجرى فيها . والرجل الذى يعنى بالاتجاهات ليس الا ، قد يطلع بانحرافات عدة الى ميدان التساهلات ، ومن الواضح أن ماركس كان واثقا من قدرته على الابقاء على اتجاهه امامه دائما ، ومن العثور على طريقة العودة الى هذا الاتجاه بعد كل انحراف ، ولكن فى وسعنا أن نفهم بأنه أحس بشيء من الريب والشكوك عندما رأى الآخرين يلعبون لعبته نفسها ، وهكذا كان هناك أكثر من مجرد الغرور والانوية فى تلاعبه الاسلوبى وفى حملاته السامة على تلاعب الآخرين .

ولا ريب فى أن الاسلوب والمبدأ اللذين ظلا منذ ذلك الحين يؤلفان السياسة التقليدية للاشتراكية المتزمتة معرضان للنقد . ولا ريب أيضا فى أن المثل الاسلوبى الذى وضعه ماركس قد جعل اتباعه احرارا فى أن يبرروا عمليا كل سبيل من سبل العمل أو اللاعمل بحركة قام بها « المعلم » أو بقاعدة استنها . وقد اتهم المبدأ لانه يشير الى طريق مسدود . لكن الاهم كل الاهمية هو ادراك ما فيه من سبب عقلى أو منطقى فلقد آمن ماركس بالثورة البروليتارية ، وآمن كذلك وان كانت عقيدته تدعوه الى الشك بايمانه بأن اللحظة الصالحة لقيامها أصبحت قريبة تماما ، كما كان معظم المسيحيين القدامى يؤمنون بأن يوم الحساب قريب ، ولهذا قامت طريقته السياسية على خطأ فى تشخيصه . ويعجز أولئك المثقفون الذين يمجدون حجاه السياسى كل العجز على رؤية مقدار ماتضمنه حكمه العملى من تمنيات وأحلام (١) . ولكن اذا ما سلمنا جدلا بالحقائق المضمنة فى أفقه وباستنتاجاته منها فان تلك الطريقة لا تكون كأفكار فى الموضوع جزءا من النتائج الفورية ، ولا معروضة على مائدة مشتركة مع المصلحين البورجوازيين ، ولا ريب فى أن القيام بتأسيس حزب يضم عددا من الاجناس البشرية ، ويرتكز على تنظيم الطلائع العمالية فى جميع البلاد بحيث تزحف على هدفها ، دون أن تفقد شيئا من ايمانها الثورى ، أو دون أن يتبلل عتادها للحرب أثناء الطريق ، يعتبر من وجهة النظر هذه حقا ، مهمة فى منتهى الاهمية ويبدو كل شيء اذا ما قورن بها تافها ولا قيمة له .

(١) راجع كتاب بينيد يتوجروشي . . « قصة المادية والاقتصاد الماركسي » الترجمة

الانجليزية طباعة لندن ١٩١٤ .

من ١٨٧٥
إلى ١٩١٤

١ - التطورات الانجليزية وروح الفابية

هناك أهمية رمزية في هذين التاريخين فلقد شهد التاريخ الاول أى عام ١٨٧٥ مولد أول حزب اشتراكى صاف ، له من القوة ما يكفيه لان يعتبر عاملا هاما فى الميدان السياسى . وقد تحقق هذا الحادث عن طريق الاندماج بين الجماعتين الالمانييتين وهما جماعة لاسال ، وتلك التى أسسها بيبيل وليبنخت فى عام ١٨٦٩ فى حزب واحد هو الحزب الديموقراطى الاجتماعى ، الذى على الرغم من التسهيلات المهمة التى قدمها لعقيدة لاسال (١) فى برنامج جوتا ، تبنى الماركسية فى النهاية بموجب برنامج ايرفورت لعام ١٨٩١ وراح يشق طريقه باستمرار حتى وصل الى المكانة الرفيعة التى احتلها فى عام ١٩١٤ ، عندما واجه كغيره من الاحزاب الاشتراكية أزمة مصيره ووجوده (٢) . وأزى قبل التعليق على التطور المدهش الذى دفع بحزب ماركس الى الحياة دون أى تساهل ينطوى على التضحية بالمبادئ ليصبح على وشك تولى القيادة البرلمانية بالنسبة الى الاحزاب الاخرى أن ألقى نظرة خاطفة على سير الاحداث فى البلاد الاخرى ، ولاسيما على الاشتراكية الانجليزية فى ذلك العهد ، التى تعرض فى الظاهر مفارقة بارزة وعانية للكثير بالنسبة الى الحزب المذكور .

(١) كان المجال الرئيسى لاسال تنظيم العمال فى تعاونيات انتاجية تمضدها الدولة يقدر لها فى النهاية أن تنافس الصناعة الخاصة ، وأن تزيلها من الوجود ، وليس من شك فى أن هذا التنظيم يوحى بطوبائية لا يصعب علينا أن نفهم كره ماركس لها .

(٢) حصل الحزب آنذاك على ١١٠ مقاعد من مجموع ٢٩٧ مقعدا فى الرايخستاج كله ، ولا كانت الجماعات البورجوازية قد عجزت عن تنظيم نفسها فى احزاب مختلفة فان هذا الرقم عنى فى الحقيقة أكثر مما يدل عليه ظاهرا . (المؤلف)

تجرى هناك دائما تحت السطح عمليات اجتماعية متشابهة الى حد بعيد وتكون الحركات العمالية المتشابهة أيضا الى حد كبير جزءا منها . ومن السهل ايضاح الفروق بين الحالات الانجليزية والالمانية بالنسبة الى الاتجاه والمنهجية والاساليب . فلقد توقفت الحركة العمالية الانجليزية منذ عام ١٨٣٤ عندما انهار الاتحاد النقابى القومى الكبير الذى أسسه أوين ومنذ أن سارت حركة الميثاقين فى طريق الجذر ، عن اظهار أى عداء يحمل طابع التصميم للنظام القائم . ولقد تبنى حزب الاحرار بعض أهدافها الاقتصادية كما تبنى حزب المحافظين البعض الآخر (١) . ولقد أجاز البرلمان القوانين النقابية لآعوام ١٨٧١ و ١٨٧٥ و ١٨٧٦ مثلا دون أن تترك أثرا يحفز العمال على النضال . يضاف الى هذا أن الجماعات الاشتراكية هى التى خاضت معركة توسيع الحق الانتخابى ولم يكن للجماهير أن تفعل شيئا سوى الهتاف والصراخ . وبرزت فى كل هذه التطورات المزايا الفائقة للقواعد العمالية فى انجلترا كما برز تفوق المجتمع السياسى الانجليزى ، اذ بعد أن تمكن من تجنب قيام حركة مماثلة للثورة الفرنسية وفى ازالة الاخطار الناجمة عن غلاء الخبز ، راح يواصل طريقه فى تبين الوسائل لمعالجة الاوضاع الاجتماعية المتزايدة التعقيد ، مجيدا أسلوبه فى التساهل ، عندما يحزب الامر كما وقع فعلا عند صدور قانون المنازعات النقابية فى عام ١٩٠٦ (٢) وأدى هذا الى تأخر الطلائع العمالية الانجليزية

(١) الأريب فى أن ظهور موقف مؤيد للعمال فى معسكر المحافظين مثير للدهشة تماما وفى وسعنا أن نذكر على سبيل المثال الجماعة التى كان اللورد اشلى يتولى قيادتها وجماعة « انجلترا الفتاة » الموالية للذرائلى .

(٢) لعل من المميز علينا فى الوقت الحاضر أن ندرك كيف أثار هذا الاجراء دهشة الناس الذين كانوا لا يزالون يؤمنون فى دولة يتمركز نظامها التشريعى على أساس اوضاع الملكية الخاصة . فبعد تعديل قانون التأمير على الدولة ، واستئناف حالات الاضراب السلمى منها ، مما عنى الى حد ما شرعية العمل النقابى الذى يتضمن التهديد باستعمال القوة كما عنى أيضا عن طريق استثناء الاموال النقابية من التعرض لغرامات العطل والضرر ، ان النقابات منزهة عن الخطأ . ولا ريب فى أن هذا الاجراء عنى تسليم النقابات جزءا من سلطة الدولة ومنحها مركزا ذا امتياز لم يستطيع التأثير عليه تمديد تلك الاستثناءات التى منحت لها لتشمل اتحادات أصحاب الاعمال . ومع ذلك فقد كان القانون ثمرة تقرير قدمته لجنة ملكية اقيمت فى عام ١٩٠٣ عندما كان حزب المحافظين فى الحكم . ولقد قبل الزعيم المحافظ بلفور بهذا القانون فى الخطاب الذى ألقاه منسد القراءة الثالثة دون أن يظهر أى امتعاض . ولا ريب فى أن الموقف السياسى فى عام ١٩٠٦ يعضى الى حدود ايضاح هذا الموقف ، ولكن هذا الايضاح لا يضعف على أى حال من النقطة التى أوردتها .

(المؤلف)

في اكتساب « الوعى الطبقي » أو في الوصول الى الخط الذي استطاع فيه كير هاردى Keir hardie (١) تنظيم حزب العمال المستقل في عام ١٨٩٣ . ولكن ظهور الحركة النقابية الجديدة (٢) أعلن ظهور حالة أمكننا القول عنها ، اذا شئنا الابتعاد عن لغو الكلام ، بانها لا تختلف في كثير أو قليل عن الحالة في ألمانيا .

ولا ريب في أن طبيعة هذا الاختلاف ومداه يمكن أن يظهرها بوضوح وجلاء اذا توقفنا لحظة واحدة لننظر الى المجموعة التي تشير أهدافها وأساليبها اشارة كاملة الى هذه الحقيقة وهي الجمعية الفابية ، ولا ريب في أن الماركسيين سيضحكون ساخرين مما قد يبدو لهم مبالغة ضخمة في تقدير أهمية هذه المجموعة الصغيرة من المثقفين التي لم تطمع في يوم ما ان تكون أكثر من ذلك . لكن الفابيين يمثلون في انجلترا ما مثله الماركسيون في ألمانيا ، ولا تقل مواقفهم أهمية هناك عن مواقف هؤلاء هنا .

ظهر الفابيون أول ما ظهوروا في عام ١٨٨٣ وظلوا طيلة الفترة التي نعرضها جماعة صغيرة من المثقفين البورجوازيين (٣) وبدءوا دعوتهم منذ

(١) جيمس كير هاردى (١٨٥٦ - ١٩١٥) سياسي وصحفي اسكتلندي ولد في اسرة تنتمي الى الطبقة العاملة ولم يدخل المدرسة . عمل من صغره في المناجم وأصبح سكرتيرا فخريا لنقابة عمال المناجم في اريشاير . أصبح من دعاة الثورة العمالية انتخب عضوا في البرلمان . أسس حزب العمال المستقل . كتب كثيرا في الاشتراكية والمواضيع العمالية . (العرب)

(٢) تعنى الحركة النقابية الجديدة انتشار المنظمات المستقرة والمنظمة التي ظلت مقصورة حتى أواسط تسعينات القرن الماضي على المهنيين الفنيين الذين أنموا مواقفهم لتطوى على الامتزاز المهني والاحترام البورجوازي ، وكثيرا ما سمعنا بعض القادة النقابيين في ثمانينات القرن الماضي من أمثال كروفورد يؤكدون الفجوة التي تفصل بين المحترمين في الحركة النقابية وبين الجماهير البروليتارية ، وكان هؤلاء أقل ثقة في قدرتهم على المساومة . وكانوا أكثر تقبلا للدعاية الاشتراكية وللحجج القائلة بأن الاضرابات وحدها أسلحة غير مضمونة ، وأنها لا بد وأن تستكمل بالعمل السياسي ، ولهذا فهناك حلقة مهمة بين ذلك الانتشار المتجه الى الأسفل للحركة النقابية ، وبين التبدل في موقف النقابات من النشاط السياسي من ناحية ومن الاشتراكية من الناحية الأخرى . ولهذا فقد شرعت المؤتمرات النقابية بعد بضع سنوات في الاضراب الكبير لعمال الارصفة في عام ١٨٨٩ تتخذ قرارات اشتراكية .

(٣) كانت هذه الجماعة التي لم يزد عدد أعضائها في يوم ما على الثلاثة أو الاربعة آلاف في الواقع أصغر من هذا العدد الذي يمثلها أعضاؤها فلم تكن النواة التنفيذية العاملة تزيد على عشرة أو عشرين في المائة من هذا الرقم ، وكانت هذه النواة بورجوازية في جذورها وتقاليدها بل وفي ناحية أخرى وهي ان معظم أعضائها مستقلون اقتصاديا أي لهم من الدخل الفردي ما يؤمن لهم العيش . (المؤلف)

ايام بنتام وميل وواصلوا حمل تقاليدهم وحملوا نفس الآمال المتفائلة
للإنسانية التي راودت أحلام الفلاسفة الراديكاليين الذين جاءوا
قبلهم ومضوا يعملون لتحقيق إعادة البناء على أسس مستعقلة ولاجراء
الإصلاحات اللازمة بنفس الروح التي حملها التقدميون العمليون .

وكانوا حريصين كل الحرص على الحقائق التي يجمعونها حتى أن
بعضهم كان لا يضمن بجهد أو وقت لجمعها عن طريق البحث العلمي
الشامل والعميق، وتقد الحجج الكلامية والإجراءات العملية، ولكنهم لم يقفوا
مثل هذا الموقف الناقد من أهدافهم الأساسية ثقافية كانت أو اقتصادية .
واعتبروا هذه الأهداف حقائق مسلمون بها ، أي اعتبروا أنفسهم على حد
التعبير الانجليزي حقائق مفروغ منها . ولم يستطيعوا أن يميزوا بين
« الاعشاش » التي يعيش فيها العمال وبين مجلس اللوردات ، وكانوا
يقولون : ان المنطق يقضي بأن هذه الاعشاش والمجلس أمور سيئة ، ثم
يسألونك : اليس كذلك ؟ ويسألونك أيضا : أو ليس المزيد من التكافؤ
الاقتصادي أو الحكم الذاتي في الهند أو الحركة النقابية أو حرية التجارة
« أمورا طيبة » وواضحة كل الوضوح ؟ . وكان جماع تفكيرهم محصورا
في كيفية التخلص من الأمور السيئة وكيفية الحصول على الأشياء الطيبة .
أما ما تبقى فهذر مضيع للوقت مثير للأعصاب . وكان الواضح فيهم
ولاءهم المطلق والتعصب للخدمة العامة بالإضافة الى تزميت في عدم
التسامح مع الآراء الأخرى حول القيم القومية والفردية . وكانوا لا يتورعون
من اعلان هذا التزميت شأنهم في ذلك شأن الماركسيين ، ويظهرون المشاعر
التي تحملها البورجوازية الصغيرة من مقت كل ما هو ارستقراطي حتى
الجمال نفسه .

ولم يكن هناك في البداية ما يعتمدون عليه فلقب أخذوا على عواتقهم
اقناع كل من يستطيعون اقناعه . وكانوا يحاضرون جماهير العمال وحشود
البورجوازيين على حد سواء . واتفقوا فن اصدار المنشورات التي يوزعونها
على أوسع نطاق ممكن وكانوا يتبنون أو يعارضون سياسات وخططا
ومشروعات قوانين معينة وكانت اتصالاتهم مع الافراد من ذوي الأهمية،
أو مع الافراد من بطانات القادة السياسيين والصناعيين والعماليين أهم
وسيلة يعتمدونها للتأثير على غيرهم ولا ريب في أن بلادهم ومراكزهم
السياسية والاجتماعية في هذه البلاد أمنت لهم فرصة سياسية فريدة
لإقامة هذه الاتصالات والإفادة منها .

ومن عادة المجتمع السياسي الانجليزي رفض النصيح من الاجانب ولكنه

أكثر استعدادا من أى مجتمع آخر للاستماع الى هذا النصح . ولم يكن الفابيون مجرد غرباء عن هذا المجتمع، فلقد دأب بعضهم على الافادة من العلاقات التى كانوا قد كونوها أثناء دراساتهم فى أوكسفورد وكمبردج ، وعن طريق اتحاداتهما الطلابية ، وقاعات محاضراتهما ، ولم يكونوا يعيشون على الصعيد الاخلاقى على كوكب آخر . ولم يكن بعضهم أعداء صريحين للنظام القائم . وكان معظمهم يعرب عن استعداده للتعاون أكثر من استعداده للعداء . ولم يكن هدفهم إقامة حزب معين ، وكانوا يكرهون أشد الكره تعبىرى الثورة « والحرب الطبقيّة » . وكانوا يحاولون فى كل مكان أن يكونوا نافعين لا مزعجين أو مضايقين ، كما كانوا على استعداد دائم لتقديم النصح الى البرلمانيين أو الاداريين الذين يرحبون بكل اقتراح عما يجب أن يفعلوه أو كيف يجب أن يفعلوه .

وفى وسع أى وزير أن يجد عادة داخل جدران وزارته معظم المعلومات والاقتراحات التى يحتاجها فهو لا يشكو بصورة خاصة من الافتقار الى الاحصاءات . لكن هذا الوضع لم يكن قائما فى ثمانينات القرن الماضى وتسعيناته . واذا ما استثنينا القلة النادرة فقد كان معظم الموظفين لا يعرفون شيئا سوى الاجراءات الرتيبة (الروتينية) وكان البرلمان فى الحكم أو فى خارجه يجد مشقة هائلة ، خارج نطاق السياسات المقررة فى العثور على الحقائق والافكار التى يريدونها ، ولا سيما فى حقل المشاكل الاجتماعية الجديدة . وكان فى وسع أية فئة ، تجمع هذه الحقائق والارقام، وتبدي استعدادها الدائم لتزويد من يحتاجها بها بعد ترتيبها وتجميعها، سواء تعلقت بالخزانة أو غيرها ، أن تجد السبيل للدخول الى هذه المجالات ولا سيما من الابواب الخلفية . وقبل جهاز الخدمة المدنية هذا الوضع على علاقته . ولما كان معظم أفرادها يعطف على أهداف الفابين الى حد كبير ، فقد سمح هؤلاء لأنفسهم بأن يثقهم الفابيون فى كل ما يحتاجون اليه . وارتضى الفابيون بدورهم هذا العمل وهو أن يكونوا موظفين لا رسميين فى الخدمة العامة . ونستطيع أن نقول : ان هذا الدور ناسبهم كل المناسبة فهم ليسوا بطبعهم من الطامحين ، وانما كانوا دائما يؤثرون الخدمة وراء الكواليس ، وكان العمل التنفيذى عن طريق البيروقراطية التى توقعوا لها المزيد فى العدد والسلطان يناسبهم تمام المناسبة ويتفق مع المخطط العام الذى وضعوه لاشتراكية الدولة الديموقراطية .

ولكن كان فى وسع ماركس لو عاش أن يسأل ، وكان فى وسع الجماعة الصغيرة من الماركسبيين الانجليز أن يسألوا ، كما سأل الاتحاد

الديموقراطي الذي أسسه هيندلمان Hyndman (١) في عام ١٨٨١ بالفعل ، كيف يمكن لمثل هذا العمل أن يكون أكثر من تواطؤا مع المدافعين السياسيين عن المصالح البورجوازية ؟ وكيف يمكن أن يسمى هذا العمل اشتراكية على الإطلاق ، وإذا فرض وأطلق هذا الاسم عليه ، ألا يكون طبعة أخرى من الاشتراكية الطوبائية على الصعيد الماركسي الذي شرحناه من قبل ؟ وفي وسعنا أن نتصور كيف كانت علاقة غلاة الغاية بغلاة الماركسية وكيف كانوا يكرهون بعضهم البعض ، ويزدري الواحد منهم تصورات الثاني ، وإن كان الفايون قد دأبوا على تجنب مناقشة الماركسيين في المبادئ الأساسية والاسلوبية ، وهي مناقشات يحبها الماركسيون كل الحب لكن من السهل على أي مراقب لا متحيز أن يرد على هذه الاسئلة كلها .

ولو قدر للمجهود الاشتراكي من الطراز الفاي أن يظهر في أي وقت آخر لما أدى الى أية نتيجة . ولكنه أدى الى الكثير من النتائج في الحقب الثلاث التي سبقت عام ١٩١٤ ، وذلك لان الارواح والأوضاع كانت مستعدة في تلك الايام لتقبل هذه الرسالة دون غيرها من الرسائل التي تزيد عنها أو تنقص من ناحية التطرف . فلقد كان المجتمع في حاجة الى صياغة الرأي العام القائم وتنظيمه ليس للتحويل الامكانيات الى سياسة واضحة جلية . وكانت الصياغة التنظيمية التي أمنها الفايون في منتهى العملية . لقد كانوا من المصلحين ولقد صورتهم روح العصر بصورة الاشتراكيين . وكانت اشتراكيتهم أصيلة من حيث أنهم هدفوا الى إعادة بناء المجتمع على أسس جوهرية كان لابد وان تجعل من العناية الاقتصادية في النهاية شأنا من الشئون العامة . وهم من الاشتراكيين المتطوعين ، ولو ظهوروا في عهد سابق لادرجهم المفهوم الماركسي ضمن قائمة الطوبائيين ولكن ملامحهم ظهرت في وقت لاحق ، ولهذا - لم ينطبق عليهم مضمون هذه التسمية . وكانوا يرون أن من الجنون التحدث عن الثورات والحرب الطبقة لان هذا الحديث يستفز صقور البورجوازية وكلاب صيدها اذ تحس بالخطر . وكانوا

(١) هنري هيندلمان (١٨٤٢ - ١٩٢١) زعيم اشتراكي انجليزي ولد في لندن درس في كمبردج طاف أرجاء كثيرة من العالم يعمل في الصحافة . أسس في عام ١٨٨١ الاتحاد الاجتماعي ، وكان دائما من المحرضين العاملين على التفسير الاجتماعي . اندمج حزبه مع الحزب الاشتراكي في عام ١٩١١ وأصبح هيندلمان رئيسا له . تجزأ الحزب ابان الحرب الاولى وانضم معظم أعضائه الى الحزب الشيوعي ، الف كتبا عدة أهمها « الاشتراكية والعبودية » و « إنجلترا للجميع » .

يريدون تجنب الوعي الطبقي في البداية على الأقل ، اذ أن هذا الوعي يحول دون انتشار مبادئهم السلمى والفعال ، فى الاوساط السياسية والادارية للمجتمع البورجوازي . وعندما نضجت الاوضاع بالنسبة اليهم الى حد كاف لم يترددوا لحظة واحدة فى مساعدة حزب العمال المستقل على الظهور والتعاون مع لجنة التمثيل العمالى لعام ١٩٠٠ واقامة نقابات تتبنى مناهجهم السياسية وتحويل شكل الحزب التقدمى وسيره فى مجلس مقاطعة لندن ، والتبشير بالاشتراكية على الصعيدين الانتخابيين البلدى والبرلمانى وأخيرا فى التغنى بفضائل النظام السوفييتى .

ولكن هناك ولا ريب جانبا آخر فى كل هذا ، وهو يصلح لان نجعل منه هدف التعليقات المعاكسة . فهم بالرغم من تقاعسهم عن اعلان الحرب الطبقيّة ، وبالرغم من تجنبهم استفزاز صقور البورجوازية وكلاب صيدها باعلان ما يريدون عمله ، لم يقوموا بأى عمل لحماية الطبقة التى جعلوا من انفسهم مدافعين عنها . وهناك نقد آخر قد يوجه الى الفابيين من وجهة النظر الاخرى ، وهو أن طريقتهن الاجرائية تنطوى على خطر كامن بأن يشل هجومهم فى التحصينات الامامية لخطوط الدفاع الرأسمالية ألا يصلوا أبدا الى المعركة الكبرى مع العدو . وهم يردون على هذا النقد بالقول : بأنه لو تحقق المستحيل ، وأفلح هجومهم على النظام الرأسمالى فى اصلاحه اصلاحا كافيا دون أن يضطروا الى قتله ، فإن عملهم هذا يستحق التهنئة . اما بالنسبة الى المعركة الثانية فهم يردون على ناقدتهم الثوريين مسبقا بالاستشهاد بالقائد الرومانى الذى تمكن بيقظته وحذره من تجنب خوض معركة حاسمة مع هانيبال وأفلح أكثر من أسلافه من القادة الحمقى فى طرد الغزاة القرطاجيين من ايطاليا .

وبالرغم من امكاننا القول بمنتهى الصدق والصحة ان الغاية تعتبر من ناحية الحرب الطبقيّة وغيرهما من النواحي (المنافضة تماما للماركسية) الا أنها من نواح ثانية أكثر ماركسية من ماركس نفسه . فقولهم بالتركيز على المشاكل القائمة فى السياسات العملية والسير مع تطور الاوضاع الاجتماعية، والعهد الى الهدف النهائى بأن يحقق ذاته ، يتفق كل الاتفاق مع جوهر العقيدة الماركسية بل لعله أكثر اتفاقا معها من المذهب الثورى الذى تبناه هو لتحقيق عقيدته . ويصح هذا أيضا بالنسبة الى ايمانهم بالكارثة القريبة المتوقعة حلولها بالرأسمالية، وادراكهم أن التحول الاشتراكى عملية بطيئة تميل الى تحويل مواقف جميع طبقات المجتمع ، اذ أن هذا الايمان والادراك يظهران المزيد من التفوق فى جوهر العقيدة وأسسها .

٢ - السويد من ناحية وروسيا من الناحية الأخرى :

لكل بلاد اشتراكيتها .. ولكن الاوضاع في البلاد القارية الاوربية لا تختلف كثيرا عن وضع الطراز الانجليزى ولا سيما بالنسبة الى هذه البلاد الصغيرة كهولندا والدول الاسكندنافية التى لا يتناسب اسهامها فى القيم الثقافية للحضارة الانسانية مع صغر حجمها .. ولناخذ السويد على سبيل المثال .. ففنها وعلمها وسياساتها ونظمها الاجتماعية واشتراكيتها واشتراكيوها كلها مدينة فى تميزها لا الى مظهر خاص بها من ناحية المبدأ أو الهدف، بل الى المادة الخام التى يتألف منها شعب السويد، والى البنيان الاجتماعى الموزون جدا الذى يقوم فيها . ولعل هذا هو السبب الذى يجعل من السخف بالنسبة الى البلاد الاخرى أن تسير على النمط السويدى ، اذ إن الطريقة العملية الوحيدة لذلك هى فى استيراد السويديين الى تلك البلاد وتوليهم زمام الامور فيها .

ولن نجد والشعب السويدى على ما هو عليه ، وبنيانه الاجتماعى على ما هو عليه ، أية صعوبة فى فهم الميزتين البارزتين فى اشتراكيته . ولقد نما الحزب الاشتراكى الذى حوى بقيادة واعية وذات طاقة وكفاية نموا بطيئا متدرجا استجابة لعملية اجتماعية عادية ، دون أية محاولة لسبق التطور العادى واثارة عدااء الآخرين بقصد اثارة عداوتهم ليس الا . ومن هنا لم ترافق وصوله الى الحكم أية تخطيطات او تشنجات . وسعت المراكز ذات المسئولية من ذاتها الى زعمائه الذين استطاعوا الالتقاء مع قادة الاحزاب الاخرى على قدم التكافؤ . وعلى أسس مشتركة الى حد ما وتمكنوا حتى اليوم مع انهم يؤلفون جماعة اشتراكية صغيرة ، من تخفيف الخلافات القائمة فى السياسات الراهنة وتحويلها الى قضايا لا تزيد عن الخلاف على عدد الملايين من الكروونات التى يجب أن تنفق على هدف اجتماعى مقبول من الجميع ولا تظهر الخلافات داخل الحزب بين المثقفين والعمال الا اذا سلطنا المجهر عليها . وتبدو آنذاك وكأن ليس ثمة فجوة ثقافية كبرى بينهما بسبب مستوى الفريقين .. ولما كان البنيان الاجتماعى السويدى لا يترك عددا كبيرا من المثقفين عاطلين وبلا عمل مثل البنيات الاجتماعية الاخرى فان المثقفين الضجرين والذين يضجرون غيرهم ليسوا كثيرى العدد كما فى أى بلاد أخرى . ويرمز الى هذا عادة بالسيطرة الموهنة التى تمارسها النقابات على الحركات الاشتراكية عامة وعلى الحزب الاشتراكى بوجه خاص ، وقد يبدو صحيحا بالنسبة الى المراقبين الغارقين فى تعابير الراديكالية الحديثة . ولكن هذا التشخيص لا يعتبر منصفاً للجزء الاجتماعى والعنصرى الذى لا يكون العمال وحدهم ثمرته . بل المثقفون أيضا .. والذى يمنع كلا من

الفريقين من التمجيد من شأن اشتراكيتهم والوصول بها الى منزلة الدين . وبالرغم من أن تعاليم ماركس تفسح المجال لمثل هذه الاوضاع إلا أن الماركسيين العاديين لا يستطيعون بالطبع أن ينظروا بعين الرضا الى الحزب الاشتراكي الذي يكون من الطراز السويدي ولا حتى الى الاعتراف بتضمنه قضية أصيلة من قضايا الجهد الاشتراكي . ولم يصطبغ الاشتراكيون السويديون بدورهم الا على نطاق ضيق ، بالطابع الماركسي وان كانوا قد دأبوا عادة على استعمال لغة تنسجم مع ما كان يعتبر كياسة اشتراكية ولا سيما على صعيد علاقاتهم الدولية مع الجماعات الاشتراكية الاخرى .

أما من الناحية الاخرى أى فى روسيا فاننا نجد اشتراكية من الطراز الماركسي الصرف وتتمتع بجميع مزاياه تمام التمتع ، وان لم يكن من السهل فهمها من ناحية محيطها . ولقد كانت روسيا القيصرية بلادا زراعية ذات مميزات هي عين مميزات المجتمعات السابقة للرأسمالية . ولم تكن الطلائع العمالية الصناعية على صعيد سهولة الوصول اليها من جانب الاشتراكيين المحترفين (١) ، تؤلف أكثر من جزء صغير من مجموع السكان الذين يعدون مائة وخمسين مليوناً . ولم تكن البورجوازية التجارية الصناعية القليلة فى عددها بصورة مماثلة أكثر كفاية أو نشاطاً من الناس الآخرين ، وان كان التطور الرأسمالى الذى تدعمه الحكومة قد أخذ يسير سيرا سريعاً وقد تسللت الى هذا البنيان فئات من المثقفين تحمل افكاراً لا تقل فى غرابتها بالنسبة الى التربة الروسية عن الملابس الباريسية التى ترتديها نساء المجتمع الروسى .

وكان الكثيرون من المثقفين يرون فى نظام الحكم القائم والشمشيل فى شخص السلطان الاوتوقراطى المطلق الذى يرؤس بيروقراطية ضخمة ويتحالف مع نبلاء الاقطاع والكنيسة ، شيئاً مخزياً ومعيباً وقد تقبل الراى العام فى جميع اطراف العام قراءتهم للتاريخ . ولا يتورع حتى الكتاب الذين كانوا أشد الناس عداوة للعهد الذى تلاعه القيصريه عن الاسرار دون تمييز الى التأكيد لقراءتهم بأنهم كانوا فزعين أشد الفزع أيضاً من لظاعة العهد القيصري وهوله . وهكذا نجد أن الحقيقة المجردة قد ضاعت كلياً فى سراب من التعابير المضسلة ، ففى رأى أن ذلك الطراز من الحكم لم يكن أقل صلاحاً للتكوين الاجتماعى الذى أوجده من صلاح المملوكية البرلمانية لبريطانيا أو الجمهورية الديموقراطية للولايات المتحدة . ولقد كان انجاز البيروقراطية اذا اعتبرنا الأوضاع التى تحتم عليها أن تعمل فيها أرفع بكثير من الصورة التى رسمت للناس ، ولم يكن من المنتظر منها

(١) كان عدد عمال المصانع فى عام ١٩٠٥ لا يزيد على المليون ونصف المليون .

أن تفعل في ظل هذه الظروف أكثر مما عملته من اصلاحات اجتماعية زراعية كانت أو غير زراعية . . والخطوات المتأنية التي خطتها في طريق خلق طراز مخفف من الدستورية . ولقد كانت الراديكالية المستوردة ومصالح الجماعة لفئات المثقفين هي التي اصطدمت مع روح الامة لا الملكية العنصرية التي كانت تملك على انقيض من ذلك سيطرة قوية على الغالبية الكبرى لجميع الطبقات .

ونصل من هذا الى استنتاجين يبدوان لأول وهلة متعارضين وان لم يكن أى طالب جدى من طلاب التاريخ يستطيع أن يرى فيهما أى تناقض . فمن الناحية الاولى كان من المستحيل تنفيذ أية حركة كبيرة أو مفاجئة في الاتجاه الذى يرغب فيه هؤلاء الليبراليون من محامين واطباء وأساتذة وموظفين يؤلفون حزب المرشحين أو ما يسمى بحزب الديمقراطيين الدستوريين ، لا لان برنامجهم لم يكن مقبولا من الملكية بل لانه كان برنامجا ضعيفا للغاية . . وكان قبول وصولهم الى الحكم يعنى قبول عنصر لا يتمتع بتأييد كبير بل بتأييد ضعيف عند الجماهير . وكان أقل لا أكثر تأييدا لمشاعرهم ومصالحهم من الفئات التي تتولى ادارة الحكم فى النظام القيصري . ولم يكن ثمة مجال لقيام حكم بوزجوازي يليه حكم اشتراكي . ولم يكن ثمة تشابه بين الوضع فى فرنسا فى عام ١٧٨٩ وبين الوضع فى روسيا عام ١٩٠٥ ، فلقد كان البنيان الاجتماعى الذى انهار فى عام ١٧٨٩ منسوخا . وكان يسد الطريق على كل ما يحمل الحيوية فى البلاد ، ولم يكن قادرا على مواجهة المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الايام . . أما فى روسيا عام ١٩٠٥ فلم يكن الوضع على هذا النحو ، فلقد كان هناك خسارة فى المهسابة من جراء الهزيمة التى منيت بها على أيدي اليابان ، نجم عن ضياعها مزيد من الكره والاضطراب . ولكن الدولة برهنت على قدرتها على أداء مهمتها لا فى اخماد الاضطراب فحسب بل وفى مهاجمة المشاكل التى تقبع وراءها ، وكانت الثمرة فى فرنسا ظهور روبسبير . أما فى روسيا فكانت ظهور ستوليپين Stolypin . ولم يكن هذا ممكنا لو أن القيصرية قد فقدت قوتها على الحياة كما كان العهد الملكى فى فرنسا قد فقد قدرته عليها . وليس ثمة من سبب للافتراض بأنه لو لم يكن هناك ما خلفته الحرب العالمية من جهد فرضته على التركيب الاجتماعى فان الملكية الروسية كان لا بد وان تفشل فى تكييف نفسها بسلام ونجاح بتأثير التطور الاقتصادى للبلاد ومسايرة له (١) .

(١) يشير هذا التحليل بالطبع قضايا في منتهى الاهمية حول طبيعة ما ألفنا تسميته بالضرورة التاريخية من ناحية وبالدور الذى تلعبه ثومية القيادة الفردية في العملية .

وأدى استقرار البنيان الاجتماعى من الناحية الأخرى استقراراً جوهرياً إلى انسياق المثقفين نظراً لعجزهم عن السيطرة بالأساليب العادية وراء التطرف اليائس واتباعهم ضروباً من العنف الإجرامى وكان تطرفهم من النوع الذى يتناسب فى شدته تناسباً عكسياً مع إمكاناته العملية أى تطرف العجز والاعتىال عمل لاجدوى منه ولا طائل تحته ، ولا يؤدى إلا إلى المزيد من الكبت والاضطهاد ، ولكن لم يكن أمامهم سبيل غيره . . . وكانت فظاعة أساليب الكبت ووحشيته تخلق الرغبة فى الثأر وهكذا أبانت المأساة على حقيقتها مأساة الوحشية والجريمة يتناوبان الوقوع ويتسلو أحدهما الآخر . . . وهو كل ما شاهده العالم وأحس به وشخصه كما سنرى .

التاريخية من الناحية الأخرى . وقد يكون من الصعب كما اعتقد ، القول بأن روسيا قد أوفقت على الاشتراك فى الحرب ، بدافع حاجة لاتطاق ولا محتمل ، إذ لم تكن المصالح المعرضة للخطر فى النزاع الحربى ذات أهمية حيوية على الأقل . ولم يكن الوضع الداخلى فى عام ١٩١٤ من النوع الذى يفرض سياسة من سياسات الاعتداء العسكرى كملجأ آخر ، ولا سبيل غيره . وليس ثمة من ريب فى أن هذا الوضع قد حفز الوطنيين إلى العمل فى حين حفز الوضع الثانى غلاة الرجعيين وعدداً كبيراً من الأفراد والجماعات على أن يتجرعوا غيظهم ، ولكن التظاهر الكاذب بالتروى والصلابة عند آخر القباصرة كان كافياً ولا ريب لتجنب الاشتراك فى الحرب ولربما كان تجنبها أمراً شاقاً ولكنه لم يكن مستحيلاً على الإطلاق ولا سيما فيما بعد ، لتحاشي الكارثة بعد أن تطور الوضع تطوراً خطيراً ، وعندما اختفى بعد معركة « جورليس » كل أمل فى النصر العسكرى . وليس من الثابت على أى حال حتى بعد سقوط الملكية أن حكومة كيرنسكى كانت قادرة على إنقاذ الوضع بتجميع كل قواها ومواردها وبرفض الأذعان لحماقة الحلفاء وعدم إعلان الهجوم الأخير اليائس . ولكن المجتمع القيصرى قبل الثورة البورجوازية والمجتمع البورجوازي بعدها ، ظلاً يشهدان المصير المحتوم وهو يدنو منهما وهما فى حالة من الشلل الواضح الذى يصعب فرجه ، ولا يمكن أن يعزى وجود العجز المجمع فى معسكر ، والحيوية والطاقة فى معسكر آخر ، إلى مجرد الحظ وحده ، أما فى هذه الحالة فإن عجز العهد البائد لم يعد أن يكون أكثر من عدم قدرة على مواجهة وضع كامل من الفوضى وهو وضع كان فى الامكان تجنبه ولا شك .

ولا يتوقع القارئ أن يجد أن تحليلي للأشترابية الروسية وأوضاعها المحيطة يتفق مع ما جاء به تروتسكى فى كتابه « تاريخ الثورة الروسية » ولعل ما هو أكثر أهمية هو أن تحليلي وتحليل تروتسكى لا يختلفان كل الاختلاف ، وإن تروتسكى عنى عنابة خاصة بها كان سيحدث لو أن الحركة الثورية اصطدمت بقيصر آخر ومن نوع مختلف . ومن الصحيح أنه يتجنب الاستنتاج الواضح من الاعتبارات المتعلقة بذلك النسق الذى يضعه . ولكنه يعترف بأن العقيدة الماركسية لا تفرض علينا إهمال عنصر الشخصية . وإن كان لا يعترف بأهمية هذا العنصر الكبيرة فى أى تحليل للثورة الروسية .

(المؤلف)

ولم يكن ماركس من النوع الانقلابي وكان يمثل للباقين من مخلفات الثوريين الروس ولا سيما أولئك من طراز باكونين شيئا يقرب كرههم له من حدود الازدراء . يضاف الى هذا انه لا يبدو ان يكون قد تبين بأن البنيان الاجتماعي والاقتصادي لروسيا قد فشل في أن يحقق كل شرط من الشروط التي يعتبرها طبقا لعقيدته ضرورة للنجاح بل ولظهور الطراز الذي يراه من الاشتراكية . ولكن لو قدر لهذه الاسباب منطقيا أن تحول بين المثقفين الروس وبين تبني تعاليمه هذه فسنتمكن من أن نفهم بسرعة لماذا نجحت هذه التعاليم عندهم نجاحا كاملا . ولقد كانوا الى حد ما - أكثر وأقل جدية - ثوريين لا يعرفون لهم طريقا . وما قد ظهر أمامهم انجيل ثوري ذو قوة خارقة . وكانت تعابير ماركس البراقة ونبوءاته الالفية هي كل ما يحتاجون اليه للخروج من قفر الفوضوية (النهلستية) الأجرد . يضاف الى هذا أن هذا المركب من النظرية الاقتصادية والفلسفة والتاريخ كان مناسباً للذوق الروسي الى حدود السكالم . ولم يكتروا بالحقيقة الواقعة وهي أن هذا الانجيل لم يكن صالحا لقضيتهم ولم يعرض امامهم أى أمل براق . ويود المؤمن أن يسمع دائما ما يريد أن يسمعه دون أن يكثر بما سيقوله النبي حقا . وكلما كان الوضع الفعلي أبعد عن حالة النضوج التي تصورها ماركس كلما كان المثقفون الروس أكثر استعدادا للتطلع اليه لحل مشاكلهم دون أن يكون هذا التطلع محدد بالاشتراكيين الظاهرين .

وهكذا ظهرت الجماعة الماركسية الاولى في عام ١٨٨٣ لتتطور الى الحزب الديمقراطي الاجتماعي في عام ١٨٩٨ . وكانت القيادة وحتى العضوية في البداية محصورتين في المثقفين طبعا . . وان رافق النجاح الكافي النشاط التنظيمي السري وسط الجماهير ، وذلك لتمكين المراقبين العطوفين من التحدث عن اندماج الجماعات العمالية في ظل القيادة الماركسية . ولعل هذا يفسر عدم وجود كثير من المتاعب التي واجهتها الجماعات الماركسية في البلاد ذات الحركات النقابية القوية . وعلى أى حال قبل العمال الذين انضموا الى المنظمة منذ البداية قيادة المثقفين بمغتهى الذكاء والذين لم يحاولوا أن يدعوا قدرتهم على حل أى مشكلة بدونهم . ونجم عن هذا أن سارت التطورات في العقيدة والعمل على خطوط ماركسية سلمية وعلى مستوى رفيع أيضا ولا ريب في أن هذا الوضع حظى بتأييد المدافعين الالمان عن العقيدة الذين أحسوا بعد أن رأوا هذه المزية القوية بوجوب وجود شواذ للنظرية الماركسية القائلة بأن الاشتراكية الجديدة لا يمكن أن تنبع الا من الرأسمالية القوية الشاملة . وقد قبل بليخانوف مؤسس

الجماعة الماركسية الاولى في عام ١٨٨٣ والشخصية البارزة في الحقتين الاوليين والذي فرض باسهاماته الضخمة في تطوير العقيدة الماركسية احترامه الكامل على اوسع نطاق هذه النظرية، ولم يكن في وسعه ان يأمل في تحقيق مبتكر للاشتراكية . وفي حين كان هذا الماركسي الصادق يناضل بسجاعة ضد النزعة الاصلاحية وغيرها من الهرطقات المعاصرة الاخرى التي تهدد نقاء العقيدة وصفاءها . وفي حين كان ينسأى بايمانه بالهدف والاسلوب الثوريين راح ينظر بشيء من الريبة والشك الى ظهور فئة داخل الحزب تعتزم العمل في المستقبل القريب وان احس بالعطف عليها وعلى زعيمها لينين .

وعنى الصراع الحتمى الذى ادى الى انقسام الحزب الى بلاشفة ومناشفة فى عام ١٩٠٣ شيئا أكثر خطورة وجدية من مجرد الاختلاف على الاساليب، كما توحى التسمية التى أطلقت على الجماعتين . ولم يكن فى وسع أى مراقب فى ذلك الحين مهما كانت تجاربه أن يدرك تمام الادراك طبيعة الانشقاق بين الجماعتين . أما الآن ففى الامكان أن يكون التشخيص واضحا . فلقد ألقت التعابير الماركسية التى حافظت الجماعتان عليها ، ستارا من الغموض على الحقيقة الواقعة وهى أن احدى الجماعتين كانت قد انشقت بصورة لا تقبل الشك على الماركسية التقليدية .

ويبدو أن لينين لم يكن متعلقا بأهداب الخيال فى نظراته الى الوضع الروسى ، فلقد رأى أن الهزيمة العسكرية هى السبيل الوحيد لاضعاف العهد القيصرى بصورة مؤقتة تجعل من مهاجمته أمرا ناجحا . . وفى وسع فئة قوية التصميم وحسنة التنظيم أن تطيح فى فترة الفوضى التى تعقب انهيار العهد القيصرى عن طريق الارهاب بأى عهد قد يحاول الحلول محل العهد المنهار . . ويبدو انه كان أكثر ادراكا لهذا الاحتمال من أى انسان آخر . ولذا فقد صمم على اعداد الجهاز المناسب لتنفيذ رأيه ، ولم ير فائدة من استخدام المذهب الشبه بورجوازى عن الفلاحين الذين يؤلفون فى روسيا بالطبع مشكلة اجتماعية لها علاقتها بالوضع كما لم ير فائدة فى النظريات الاخرى القائلة بالانتظار حتى يهب العمال من أنفسهم وبحافز ذاتى ليحققوا الثورة العظمى .

وكان كل ما يحتاج اليه لينين جماعة من الحرس من الانكشارية الثوريين والمدرين الذين لا يستمعون الى أى رأى سوى رأيه ويصمون آذانهم عن آراء سواء وتخلص نفوسهم من كل اطماع ومطامع ولا يصغون لصوت المنطق أو الانسانية ، ولم يكن فى الامكان فى مثل تلك الظروف وعلى صعيد تلك النوعية تجنيد مثل هذه الفرقة الا من طبقة المثقفين . وكانت المادة الخام

الفضل متوافره ضمن نطاق الحزب . ولهذا كانت محاولته السيطرة على هذا الحزب تعنى السعى الى تحطيم روحه على حقيقتها . ولا ريب فى أن أغلبية الحزب التى كان يتزعمها مارتوف قد أدركت هذه الحقيقة وأحست بها فلم يلجأ الى نقد ماركس أو الدعوة الى انحراف جديد عن عقيدته ، وانما راح يستخدم اسم ماركس فى مقاومة لينين وراح ينادى بالشعار الماركسى فى اقامة حزب جماهيرى بروليتارى . ولكن لينين فهم القصد من المعزوفه الجديدة .

ولقد جرت عادة الهراطقة منذ أقدم عصور التاريخ على القول بأن ما يدعون اليه ليس تحطيم الكتاب المقدس الموجود بين أيديهم بل محاولة استعادة ما يدعو اليه هذا الكتاب من طهر فطرى . وقد تبنى لينين هذه العادة التقليدية القديمة، فراح يمجّد ماركس ويبرزه فى ماركسيته بدلا من أن يعلن العصيان عليه وعدم الولاء لعقيدته . . . وكان أقصى ما فعله هو ابتكاره النظرية التى تحدت بالتعبير الذى طالما استعمله تروتسكى وستالين والقاتل وبالماركسية فى عصر الاستعمار . . . وسيرى القارى بسهولة أنه لم يكن من العسير على لينين الى حد خطر معين أن يتبنى الماركسية غير المشدّبة شكلا وجوهرا . . . وسيرى القارى بعد ذلك بشيء من اليسر والسهولة أن لينين اندفع من معقله بعد ذلك ليحتل مركزا لا ماركسيا فى جوهره . ولم تكن اللاماركسية ممثلة فقط فى فكرة التحول الاشتراكى عن طريق بيان ثورى فى وضع يفتقر بوضوح الى النضوج ، وانما كانت ممثلة أيضا فى الفكرة القائلة بأن « التحرر » يجب ألا يكون ، كما تنص العقيدة الماركسية المتزمتة من صنع الطلائع العمالية نفسها بل من صنع مجموعة من المثقفين يتولون قيادة الدهماء (١) وقد عنى هذا أكثر من مجرد رأى مغاير فى موضوع الممارسة التحريضية والتساهل بل وأكثر من مجرد الاختلاف على نقاط ثانوية وفرعية فى العقيدة الماركسية . انه يعنى الخروج كلية على معناها الحقيقى والجوهري (٢) .

(١) تم الاتصال بالفعل مع بعض العناصر من الذين احترقوا الأجرام لا عن طريق لينين نفسه بل عن طريق بعض مساعديه فى المناطق المختلفة . وقد أدى هذا الاتصال الى نشاط فئات جماعات الصاعقة فى روسيا ، وفى بولندا ، التى أخذت تمتثل بعض الخصوم وتقوم بعمليات السلب ، وكانت هذه النشاطات تشلحها مجردا وان راح بعض المثقفين الاوربيين يبتلعون كل ما قيل من مبررات لها . (المؤلف)

(٢) لا أرى داعيا بالنسبة الى هدفنا للمزيد من التعليق على التفاصيل المتعلقة بقصة مشهورة ومعروفة ، واعتقد أن فى الملاحظات التالية الكفاية وأكثر من الكفاية . فلقد فشل لينين فى اخضاع الحزب الاشتراكى الروسى لارادته إذ أخذ قادته على النقبض =

٢ - الجماعات الاشتراكية في الولايات المتحدة :

أثبتت الاوضاع الاجتماعية في الولايات المتحدة والمختلفة تمام الاختلاف عن الاوضاع الروسية نفس النتيجة التي أدت إليها تلك الاوضاع وهي عدم صلاحيتها لنمو حركة اشتراكية جماهيرية أصلية. . ومن هنا تعرض الحالتان أوجه شبه ليست أقل طرافة وأهمية من أوجه الخلاف . وإذا كان العالم الزراعي في روسيا لم يكن مواليا من الناحية العملية على الرغم من وجود ضغط الشيوعية المناضل في بنیان القرية الروسية لاتساع نفوذ الاشتراكية ، فان العالم الزراعي في الولايات المتحدة خلق قوة مناهضة للاشتراكية وقفت على استعداد دائما لملاحظة أية نشاطات يمكن أن تقوم على خطوط ماركسية، وإذا كان القطاع الصناعي في روسيا قد فشل في أن يخلق حزبا جماهيريا اشتراكيا مهما بسبب بطء التطور الصناعي فيها فان القطاع الصناعي في الولايات المتحدة عجز

عن ذلك يناون عنه مع مضي الوقت وقد نشأت الصعوبة في موقفهم من رغبتهم في الإبقاء على شيء يشبه الجبهة الموحدة دون أن يتخففوا من بعض مبادئهم . ولعل هذا يفسر موقف التردد الذي وقفه بليخانوف . ولكن لينين أفلح في الإبقاء على وحدة الفئة التي تؤيده في كبح جماحها ، وحملها على الطاعة وتعديل سيرها ليتفق مع المشاكل التي ولدتها ثورة عام ١٩٠٥ ، وما تلاها ، وبينها وجسود عنصر لينيني في مجلس الدوما . ولقد أفلح في الوقت نفسه في الإبقاء على صلته ومركزه في الدولية الثانية التي حضر ثلاثة من مؤتمراتها، والتي مثل الى وقت ما الحزب الروسي في مكتبها السياسي . ولم يكن هذا ليتحقق لو سمح لأرائه ونشاطاته بالتأثير على ممثلي البلاد الأخرى كما أثرت على غالبية الاشتراكيين الروس . لكن تلك الهيئة والاشتراكية الغربية بوجه عام ظلنا ننظران اليه كالشخصية البارزة في الجناح اليساري للعقيدة المستقيمة وأظهرنا ضيقهما به وبتطرفه الذي لا يلين معجبتين به أحيانا وغير حاملتين إياه على محمل الجد في أحيان أخرى . وهكذا لعب لينين دورا مزدوجا في مجاله السياسي لا يختلف عن الدور المزدوج للمهد القيصري الذي كانت مواقفه الدولية المؤيدة للتوفيق والتحكيم الدوليين تختلف كل الاختلاف من مواقفه الداخلية .

ولم يكن في وسع ماحقه او ما أسهم به في الفكر الاشتراكي ، وهو أنجاز لا يعدو المادى المستوى كاتجاز تروتسكى ، أن يضمن له مكانا في الصف الأول للقادة الاشتراكيين ، ولكن عظمته جاءت بعد أن انهارت روسيا في الحرب العالمية ، ونجاحه المنقطع النظر في استخدام أسلحته الناجم عن قدرته على استعمالها في ناحية ، وعلى مجموعة فريدة من الظروف التي أحسن استغلالها من ناحية أخرى . وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نفهم ماكتبه الأستاذ لاسكى في « موسوعة العلوم الاجتماعية » حق الفهم شريطة أن يجد المثقفون خضوعا أمام أصنام عصرهم .

١ المؤلف :

من أن يفصل ذلك بسبب اندفاع التطور الصناعي اندفاعا خارق السرعة (١) .

وكان الفرق المهم جدا بين البلدين متمثلا في الخلاف بين الفئات المثقفة فيهما . . فلقد عجزت الولايات المتحدة حتى نهاية القرن التاسع عشر عن خلق فئة من المثقفين الحائبي الآمال والمفتقرين الى مجالات العمل . ولقد اجتذب مخطط القيم النابع من الواجب الوطني في تطوير الامكانيات الاقتصادية للبلاد جميع الأدمغة الى المشروعات الاعمالية، وطبع روح الامة كلها بطابع المواقف التي يتخذها رجال الاعمال ولم يكن عدد المثقفين في مفهومنا كبيرا خارج مدينة نيويورك بحيث يعتد بهم . . يضاف الى هذا أن غالبيتهم قبلت بهذا المخطط للقيم . أما اذا رفضوا قبولها فان رجال الاعمال لا يصغون اليهم بل ويقطبون في وجوههم بدافع غريزي . وكان هذا ابلغ أثرا في حملهم على الانضباط من أساليب الشرطة السياسية الروسية . ولقد امتص عداء الطبقة الوسطى للسكك الحديدية والخدمات والاعمال الكبرى بصورة عامة كل ما كان هناك من حيوية ثورية .

وكان العامل العادي ذو الكفاية والوافر الاحترام يعتقد أنه من رجال الاعمال وكان يقبل بنجاح على محاولة استغلال ماتتاج له من فرص فردية واستخدام عمله أو بعباره أخرى بيع عمله مقابل أكبر فائدة يجنيها وكان يفهم طريقة تفكير صاحب العمل ويشترك معه فيها الى حد كبير . . وعندما يجد أن من النافع له أن يتحالف مع رؤسائه في المشروع نفسه الذي يعمل فيه كان لا يتوانى عن فعل ذلك . . وبنفس هذه الروح . وقد تحولت هذه الممارسة منذ أواسط القرن التاسع عشر تقريبا . . وبصورة متزايدة الى ما أصبح يعرف بلجان المستخدمين التي كانت بمثابة الحركة الطليعية الاولى لاتحادات الشركات التي نشأت بعد الحرب والتي برزت أهميتها كعامل اقتصادي وثقافي في مدن الشركات هذه (٢) .

(١) لا ريب في أن وجود مناطق الحدود قد أضف الى حد كبير من امكانيات الاحتكاك . ومهما كانت أهمية هذا العنصر الا أنه لا شك في وجود شيء من المبالغة في تقديره . وأدى هذا التطور الصناعي واستمراره بصورة ملحة الى خلق حدود صناعية جديدة وكانت هذه الحقيقة أكثر أهمية من فرصة المراء في حزم حقائبه والتحول الى اتجاه الغرب . مهاجرا . . (المؤلف)

(٢) من الواضح أن ما في هذا الترتيب من منطق كان موافقا كل الموافقة للاوضاع الأمريكية وهو أمر لا يقل وضوحا عن الحقيقة الواقعة وهي أنه كان مصدر ازعاج للتنقبات نفسها وللمثقفين الراديكاليين من طراز جديد ما لبث أن ظهر الى حيز الوجود . وهكذا رسمت شعارات اليوم التي نالت الصفة الرسمية فيما بعد ، اتحادات الشركات .

ولقد كان من العمل الناجع بالنسبة الى أفراد أية حرفة من الحرف ان يتجمعوا على الصعيد القومى مع غيرهم من ابناء حرفتهم . . وذلك لتقوية مراكزهم عند المساومة مع اصحاب الاعمال من ناحية ، وبالنسبة الى افراد الحرف الاخرى من الناحية الثانية ، بصورة لا مباشرة . وقد صاغت هذه المصلحة صورة الكثير من النفقات التى تعتبر امريكية النموذج فى طابعها ، وكانت سببا يفوق فى اثره وأهميته أى مبدأ آخر فى الحيلولة دون دخول آخرين الى الحرفة، مما خلق نوعا من الاحتكار الحرفى . ومن الطبيعى ان تؤدى هذه الاحتكارات الحرفية الى وجود تلك الراديكالية التى يبكى الافتقار اليها جميع الاشتراكيين من محليين واجانب . كما يبكيه رفاق الطريق من ذوى الميول الاشتراكية . ولم يكن يهم هذه الاحتكارات الا معدلات الاجور وساعات العمل وكانت على استعداد دائما لتدارس رغبات الناس او حتى رغبات اصحاب الاعمال فى كل شىء ايضا ولا سيما بالنسبة الى التعابير التى تستخدمها . ولا ريب فى ان طراز قادة النقابات الفردية والاتحاد الامريكى للعمل وسلوكهم يشرح هذه النقطة تمام الشرح اذ ان هؤلاء القادة تقمصوا الروح وجسدوها كما تشرحها ايضا محاولات البيروقراطية النقابية الدخول عن طريق الاموال النقابية فى المشروعات الصناعية والمالية وهو عمل يلد لها ان تقبل عليه (١) .

وقد لا يكون من المهم كثيرا ان نقول ان العقائد والشعارات بل والمذهبية كلها كانت لا ثورية ومناهضة للحرب الطبقيه . فالنقابيون الامريكيون لم يكونوا يألّفون كثيرا المناقشات النظرية ولو انهم كانوا من النظرين لوجدوا تفسيراً ماركسياً لممارساتهم . ومن الصحيح ان يقال

= بأنها ثمرة من ثمار المحاولات الشيطانية الى بدلها اصحاب الاعمال لاجباط الجهود المبذولة لتمثيل مصالح العمال تمثيلا صحيحا وفعالا . وعلى الرغم من امكان فهم هذا الراى من وجهة نظر المنظمات النضالية للطلّاع العمالية اذ يتفق مع طبيعة محاورها المعنوية وكذلك من وجهة نظر الدولة التعاونية التى اخذت تظهر الى حيز الوجود امام عيوننا الا انه يوهن التفسير التاريخى تمام الايمان . ولا يمكن للحقيقة القائلة بأن اصحاب الاعمال هم الذين سهلوا ظهور مثل هذا الطراز من المنظمات ، وهم الذين تسلموا زمام المبادرة ، وحاولوا التأثير عليها لحملها على مجاراة مصالحهم ان تستبعد او تنفى الحقيقة الاخرى القائلة بأن هذه الاتحادات وطلّاعها قد أدت دورا لازما وانها خدمت مصالح العاملين فيها .

(المؤلف)

(١) لا ريب فى ان شخصية وارن ساتفورد ستون من اخوية مهندسي القاطرات تقدم لنا مثلا رائعا وان كان متأخرا على الناحية الاخيرة التى ذكرناها ، وعلى بعض النواحي الاخرى وقد تتراعى امام القارئ امثلة اخرى لرجال جاءوا بعد سمويل جومبرز بحيث =

اننا اذا نعيينا قضية المساومة جانباً ظهر لنا التقسائيون الاغريكيون في صورتهم الصادقة وهي أنهم لا يحسون بأنهم يقفون على الجانب الآخر من حلبة الصراع في كل شيء ، وانهم يرون أن التعاون مع أصحاب الاعمال الذي يطلق عليه البعض منا من كارهيه ، اسم التواطؤ لا يتفق مع مبادئهم فحسب ، بل ومع منطق أوضاعهم أيضاً ، وإذا ما استثنينا قلة من الموضوعات تبين لنا أن العمل السياسى بالنسبة اليهم لم يكن مجرد شيء لا ضرورة له فحسب بل ولا معنى له أيضاً . ولاريب في أن المثقف الراديكالى كان سيحاول بالنسبة الى ما يتمتع به من نفوذ أن يحول أعضاء مجلس ادارة كل مشروع كبير كمشروع سكة حديد بنسلفانيا الى آرائه .

ولكن كان هناك عالم آخر ضمن عالم العمل في أمريكا فبالإضافة الى العناصر الممتازة بكفايتها ونوعيتها من العمال ، تضمنت قوائم المهاجرين منذ البداية عمالا دون المستوى . وقد ارتفعت أرقام هؤلاء نسبيا أو اطلاقا بعد الحرب الاهلية . وقد تضخم عددهم هؤلاء من جراء انضمام أفراد اليهم اجتذبتهم هذه الفئات على الرغم من أنهم فوق المستوى من ناحية صلاحهم البدنى أو كفاياتهم الحيوية والفكرية . وذلك بسبب ما عانوه فى الماضى من احن أو بسبب استمرار تأثيرهم بالأجواء غير المواتية التى جاءوا منها ، أو بدافع ما أحسوا به من قلق أو عدم قدرة على التكيف ، أو وقوعهم تحت تأثير حوافز اجرامية . ولقد كان كل هؤلاء فريسة سهلة للاستغلال الذى سهل أمره عدم وجود العرى الاخلاقية . وسرعان ما عكسوا حقدا قويا أعمى تبلور فى كثير من الاحوال فى شكل أوضاع اجرامية . وقد ازداد الغلاظ الافظاظ فى كثير من المجتمعات الصناعية السريعة النمو ، حيث انحسر الناس من مختلف الاصول والجنود والنزعات وحيث لاحكم فيها ولا مسلمان الا لشريعة الغاب دون القانون غلظة وفظاظة ، من جراء المعاملة التى يلقونها ، فواجهوا أصحاب الاعمال عندهم أو وكلاءهم الذين لم ينموا بعد مشاعر الاحساس بالمسئولية . وكثيرا ما اضطروا الى اتباع مسالك وحشية مدفوعين بالخوف لا على ممتلكاتهم فحسب بل وعلى ارواحهم أيضا .

= لا أرى حاجة لذكرها ولكن هذا يجب الاينى ان النقابات التى كانت تفرض رسوم دخول عالية على اعضائها وتحملهم على الانتظار طويلا قبل تسجيلهم فيها كانت الشكل الوحيد للحركة النقابية في هذه البلاد . فلقد استوردت أمريكا المهاجرين من كل نوع من اوربا . وقد حمل هؤلاء معهم الى هذه البلاد نماذج من النقابات كذلك في اوربا وقد نمت هذه حيث تهيأت لها الاوضاع الصالحة ولاسيما في بعض فروع الصناعة ومراكزها القديمة نسبيا .

(المؤلف)

ويميل المراقب الاشتراكي الى القول بأن الوضع كان يمثل حربا طبقية بكل ما في هذه الكلمة من معان حرفية . . فالدافع الحقيقية هي التي تمضي لشرح المفهوم الماركسي . لكن شيئا من هذا القبيل لم يكن موجودا ومن الصعب على المرء أن يتصور مجموعة من الاوضاع أقل مناسبة من هذه لنمو العمالة السياسية والاشتراكية الجدية ولم يظهر منهما أى شيء كبير طالما أن هذه الاوضاع ظلت قائمة .

ويرمز تاريخ «فرسان العمل» وهي المنظمة الوحيدة المهمة حقاً على النطاق القومى كله لكاسبى الاجور والتي لايهتم بالمهارة الفنية أو الحرفية بل تقبل كل من ينضم اليها الى حقبة كاملة من السلطان والنشاط بين عامى ١٨٧٨ و ١٨٨٩، وكان عدد أعضاء المنظمة في عام ١٨٨٦ يربو على السبع مائة ألف . وكانت الفئة التي تضم الصناعيين ومعظمهم من غير الفنيين تشترك اشتراكا فعليا بل وتحرض على الاضرابات وأعمال العصيان التي رافقت الازمات الاقتصادية التي وقعت في تلك الايام . وتحسر دراسة دقيقة للبرامج والبيانات التي صدرت في تلك الايام مزيجا غير منسجم الى حد ما من كافة الافكار الاشتراكية والتعاونية وأحيانا الفوضوية التي في وسعنا أن نتابعها اذا رغبتنا ، لنصل فيها الى تنوع واسع من المصادر بينها أوين كممثل للاشتراكيين الريفين وماركس والاشتراكيين الفاسيين . وكانت وجهة النظر السياسية واضحة كل الوضوح وكذلك كانت فكرة التخطيط العام الشامل لاعادة البناء الاجتماعى . ولكن مثل هذا التحديد للاهداف يعود فعلا كما سنرى فيما بعد الى قراءاتنا من وجهات نظر العصر الذى نعيش فيه . ولم تكن هناك في الواقع أهداف محددة وإنما كانت هناك مذهبية تتميز بطابع الشمول عن الحياة «الطيبة»، وكان رائدها الاول أوربا . اس . ستيفنز Urieh . S. Stephens الذى تدرب تدريباً خاصاً على هذا العمل ، كما كان هناك الدستور الأمريكى الذى استهوى كثيرين من الناس من فلاحين وأرباب مهن . . وهكذا كان هذا التنظيم بمثابة مركز للتبادل بين مختلف الحطط التي وضعها كافة المصلحين . ولا ريب في أنها أدت مهمة كانت في ذهن قادتها عندما راحوا يؤكدون على الناحية التعليمية والتربوية في نشاطاتهم . ولكن المنظمة المؤلفة من مواد مختلفة كهذه كانت عاجزة عن العمل من الناحية الدستورية . وعندما أصرت على الناحية الاشتراكية المحددة انهارت . ولا ريب في أن حركات مماثلة كحركة الشعبين الذين تولى هنرى جورج Henry George وآخرون قيادتهم تروى نفس القصة (١) .

(١) هنرى جورج (١٨٢٩ - ١٨٩٧) اقتصادى أمريكى ولد في فيلادفيا ترك المدرسة في سن مبكرة ليعمل نفسه وعمل في البحر أولا . تعلم الطباعة فيما بعد وأصبح عاملا .

والاستنتاج الواضح من كل هذا انه لم يكن ثمة في المحيط الامريكى في تلك الايام المادة اللازمة لحركة جماهيرية اشتراكية ولا القوة الدافعة الضرورية أيضا . وفى وسعنا التثبت من صحة هذا من متابعة الحيط الذى يوصلنا من «فرسان العمل» الى «عمال العالم الصناعيين» . ويتجسد هذا الحيط فى حياة مثقف ماركسى يدعى دانيال دى ليون Daniel de Lion ولهذا فهو يتمتع عند المؤمنين الشيوعيين بشيء من الوزن (١) ولقد ثار الاشتراكيون من أعضاء «فرسان العمل» تحت قيادته فى عام ١٨٩٣ ضد زعيمهم القديم باودرلى Powderly فوجهوا بذلك ضربة قاضية الى المنظمة كلها وكانت الفكرة اقامة أداة للعمل السياسى على خطوط ماركسية الى حد ما وكان لابد لحزب عمالى طليعى أن يتولى الاشراف على الحرب الطبقيّة والثورية وعملية تحطيم النظام الرأسمالى ولكن حزب العمال الاشتراكى الذى تألف فى عام ١٨٩٠ والتحالف الاشتراكى بين النقابات والعمال الذى أسسه دى ليون فى عام ١٨٩٥ . كانا يفتقران الى الحياة ولم تكن المشكلة فى أن عدد العمال ضئيل فحسب بل ان ضالة العدد لن تكون امرا حاسما على الاطلاق لان النجاح على الطريقة الروسية أى بواسطة سيطرة نواة موجهة من المثقفين لم يتحقق أبدا لحساب الحزب الاشتراكى الجديد .

وكان نجاح هذا الحزب الاخير نجاحا لفكرة العقيدة المتزمتة فلقد نشأت الفكرة أول مانشآت من العقيدة الماركسية . وظهرت على أثر الخلافات العمالية التى وقعت بين عامى ١٨٩٢ و ١٨٩٤ والتى أدت الى اضرابات اضطرت فيها الحكومة الاتحادية وجهازها القضائى الى التدخل عن طريق استخدام القوة تأييدا لأصحاب الاعمال (٢) وتمكنت الفكرة من تحويل عدد من الرجال كانوا الى عهد قريب من النقابيين الحرفيين المحافظين ولقد تمكنت على أى حال من تحويل يوجين . فى . ديبس Eugene V. Debs (٣) الى النقابية الصناعية أولا ومنها الى مبدأ العمل السياسى : وكان الموقف العام الذى اتخذه الحزب الاشتراكى بصورة عامة موقفا ماركسيا سليما

= فيها ثم أخذ ينتقل من عمل الى آخر الى أن شرع فى الكتابة للصحف فى عام ١٨٦٥ . من أهم كتبه « الرخاء والفقر » أصبح داعية العقيدة الاشتراكية الجديدة عاش ومات فقيرا . (العرب)

(١) لعل من الجدير بالذكر ان لينين نفسه خلافا لعادته اطرى دى ليون وكتابات

كل الاطراء عند موته .

(٢) على القارىء ان يلاحظ أن هذا تم فى وقت كانت فيه معظم الحكومات الأوروبية تبني بسرعة موقفا آخر لكن هذا لايعنى وجود «تأخر» أو «تخلف» فى هذا الجانب من الاطلسي . ومن الصحيح أن المكانة السياسية والاجتماعية للمصالح الاعمالية كانت هنا =

ولقد حاول أن يتعاون مع الحركة النقابية وأن يحملها على ظهوره ولقد أضفى على نفسه شكلا من أشكال التنظيم السياسي المنظم . ولقد كان من ناحية المبدأ حزبا ثوريا على نفس المستوى الذي كانت عليه أحزاب أوروبا الاشتراكية الكبرى . ولم تكن عقائديته متزمتة تمام التزمت في ماركسيته فهو لا يؤكد في الواقع على النواحي العقائدية الى حد كبير سواء في ظل ديبس أو بعده وكان يفسح المجال كثيرا للنشاطات التعليمية ضمن صفوفه ولكن على الرغم من انه لم يفلح أبدا في امتصاص الأحزاب العمالية المحلية التي ظلت تظهر في جميع أرجاء البلاد الا انه ظل ينمو بصورة طيبة حتى الفترة التي انتهت بالحرب ، عندما فرض التنافس الشيوعي نفسه . ولا ريب في أن غالبية الاشتراكيين يتفقون على تسميته بالحزب الاشتراكي الاصيل الوحيد في هذه البلاد . وعلى الرغم من أن قوته الاقتراعية قد تضخمت كغيره من الأحزاب الاشتراكية بجماعات المؤيدين من غير الشيوعيين الا أنها تعتبر مقياسا لوجود مجهود اشتراكي جدي وفعلي .

ولكن فرصة أخرى اتاحت لدى ليون . وقد نبعت هذه الفرصة عن الاتحاد الغربي لعمال المناجم وسارت معه في تطرفه وراديكاليته المستقلة عن كل أساس عقائدي . ولم يكن هذا الاتحاد الا ثمرة أناس أفظاظ يتجاوبون مع محيط فظ . وكان هذا الاتحاد حجر الزاوية في بناء اتحاد العمال الصناعيين العالمى الذى تم تأسيسه فى عام ١٩٠٥ . وقد تجمعت في هذا الاتحاد قوى دى ليون ورفاقه وبقايا بعض المنظمات الفاشلة الأخرى وشرطيا جمعت من هنا ومن هناك وبعضها ذو طابع مثير الشكوك من جماعات المثقفين أو العمال الطليعيين الذين ينتمون الى كل مكان ولا ينتمون الى مكان ، ولكن القيادة وبالتالي تعابيرها كانت قوية متينة وكان هناك بالإضافة الى دى ليون كل من هيوود وتروتمان وفوستر وغيرهم .

= أضخم منها في أى مكان آخر وإن الديمقراطية الأمريكية اتخذت موقفا أضيق أفقا تجاه المشاكل العمالية من موقف حكومة العسكريين في بروسيا . ولكن في وسع أى انسان أن يدرك في الوقت نفسه أنه نظرا الى الحالة المتخلفة الى حد ما للإدارة العامة ، ونظرا لوجود بعض العناصر التي ماكان لينفع معها اتباع أية طريقة أكثر نعومة من ناحية أخرى وإلى إصرار الأمة على الضغط في طريق التطور الاقتصادى ، فإن بعض المشاكل قد ظهرت في صورة جديدة ومغايرة . وكان لابد من أن تحدث أثرها حتى على أية وكالة حكومية متحررة تمام التحرر من القيود البورجوازية . (المؤلف)

(٢) يوجين فيكتور ديبس (١٨٥٥ - ١٩٢٦) زعيم عمالى أمريكى ولد في انديانا وعمل كوقاد في قاطرة . ارتقى في العمل النقابى وانضم الى الاشتراكيين في عام ١٨٩٧ الذين رشحوه لرئاسة الجمهورية خمس مرات . عارض في دخول أمريكا الحرب الاولى وحكم عليه بالسجن عشر سنوات وشح ابانها رئيسا للجمهورية . (العرب)

وكانت أساليب الصاعقة التي لاتعرف المخاوف والشكوك وروح الحرب التي لاتعرف المهادنة هي السبب في سلسلة من الانتصارات الفردية . وادى الافتقار الى كل شيء باستثناء التعابير وأساليب الصاعقة الى الفشل النهائي الذي غدت سيره الخلافات التي وقعت ، وتحول كثيرين من أنصار هذا الاتجاه الى الشيوعية ، بالإضافة الى عدد من الخلافات الداخلية المستمرة . ولكنني لأجد نفسي مضطرا الى إعادة سرد قصة تليت باستمرار وكثيرا من كل وجهة نظر قائمة . وكل ما يهمنا هو هذا فلقد أطلق على التنظيم اسم النقابية السنديكالية (١) بل وحتى اسم الفوضوية . وكثيرا ما طبقت عليه في عدد من الولايات قوانين العقوبات السنديكالية الجديدة . ولاريب في أن مبدأ العمل المباشر فورا والتساهل مع الاتحاد الغربي لعمال المناجم الذي عهد الى الاتحادات الصناعية بدور رئيسي في بناء المجتمع الاشتراكي ، مما يشير الى أسهام دي ليون في الماركسية التقليدية أو انحرافه عنها يوحيان بأن هذه المنظمة كانت سنديكالية حقا ، ولكن يبدو أن من الصحيح التحدث عن ادخال بعض العناصر السنديكالية فيما كان وسيظل فرعاً من الاصل الماركسي الواحد ، وان هذا التحدث أقرب الى الصحة من اسناد التشخيص كلية الى تلك العناصر .

وهكذا كان رجل الشارع ، وهو أعظم علماء الاجتماع ، محقا في رأيه مرة ثانية فلقد قال هذا الرجل أن الاشتراكية بعيدة على العقلية الامريكية ، وان الاشتراكيين بعيدون عن التفكير الامريكي . واذا جاز لي أن أفهم هذا المعنى فانني أرى فيه تقريبا كل ما عنيت قوله من قبل . فلقد أدى التطور الامريكي السريع الى اجتياز تلك المرحلة الاشتراكية التي تمثلت في الدولية الثانية والتي كانت في حد ذاتها تزييفا للماركسية ولم يستطع الامريكيون تفهم مشاكل تلك المرحلة وظلت المواقف المنسوبة اليها تمثل مستوردات متفرقة . وكثيرا ما اقترضت المشاكل والمواقف الامريكية هذه المواد المستوردة ولكنها لم تتعد حدود هذه الخطوة . وهكذا تركت احداث المرحلة التالية اثرها على مثقفين وطلّيعيين عماليين لم يمروا في سنى الدراسة الماركسية المنظمة .

(١) السنديكالية : اسم لمذهب اقتصادي يدعو الى اشراك جميع العمال الذين يعملون في اية صناعة في ادارة الصناعة والاشراف عليها ، وتقاسم أرباحها ، وهو يدعو ايضا في سبيل تحقيق هذا الهدف الى توحيد عمال الصناعات المختلفة لفرض طلباتهم من طريق اضرابات عامة ، يشترك فيها عمال جميع الصناعات تأييدا لمطالب عمال صناعة معينة .

- العرب -

٤ - الحالة الفرنسية - تحليل السنديكالية :

سنرى فى الصورة الفرنسية ماتعنيه السنديكالية حقا (١) ولكن قبل أن نصل الى هذه الرؤية الواضحة لابد لنا من الاشارة بكلمة عابرة الى الاشتراكية الفرنسية بوجه عام .

يعود تاريخ الاشتراكية الفرنسية المذهبية أولا الى موعد أقدم وأكثر بروزا من تاريخ أية حركة اشتراكية أخرى . ولكن لم يستطع أى شكل فرد من اشكال هذه الاشتراكية أن يبلور نفسه بوضوح كلى بحيث يفرض الولاء على نطاق واسع على نحو ما فرضته الاشتراكية الفابية مثلاً أو الاشتراكية الماركسية . فلقد تطلبت الاشتراكية الفابية مجتمعا كالمجتمع الانجليزى السياسى الذى لم تعرف له فرنسا نظيرا أو ضوا اذ حالت دون ظهوره الثورة الكبرى وما تلاها من فشل الطبقتين النبيلة والبورجوازية فى الاندماج والتحالف . وتتطلب الاشتراكية الماركسية حركة عمالية واسعة وموحدة، أو تتطلب كحركة يلتف حولها المثقفون، تقاليد ثقافية لا تتناسب أو تنسجم مع الطبيعة الفرنسية الصافية، أما بقية العقائد الاشتراكية التى ظهرت حتى الآن ، فلا تستهوى الا عقليات معينة وأرضاعا اجتماعية خاصة ولذا فهى ضيقة فى تشيعها ، اقليمية فى انتشارها .

وكانت فرنسا ثانيا البلد النموذجى للفلاحين وأرباب الحرف وفئات الكتاب وصغار المستثمرين . ولقد سار التطور الرأسمالى بخطى بطيئة ووثيدة وموزونة ، وظلت الصناعة الواسعة محصورة فى بعض المراكز ليس الا . : ومهما كانت المسائل التى تفصل بين هذه الطبقات الا أنها ظلت محافظة قبل كل شيء ، اذ لم يقدر للمحافظية أن تركز على أسس واسعة كتلك التى كانت لها فى فرنسا ، وراحت هذه الطبقات تولى تأييدها فيما بعد لجماعات تتبنى الافكار الاصلاحية للطبقة الوسطى وبينها جماعة الراديكاليين الاشتراكيين التى ألفت حزبا ، لعل أصدق وصف له هو أنه ليس بالرياديكالى ولا بالاشتراكى . وكان كثيرون من العمال يحملون الآراء الاجتماعية نفسها ويفكرون عين التفكير . وقد كيف كثيرون من أرباب المهن والمثقفين أنفسهم لهذه الآراء . . . ولعل هذا هو السبب فى أن الانتاج المفرق للمثقفين وضيق فرص العمل لهم قد فشلا رغم وجودهما فى فرض

(١) لا تقل صورة السنديكالية الايطالية والاسبانية وضوحا عن الصورة الفرنسية ، لكن العنصر الفوضوى فيها يزداد عددا بالنسبة الى عدد الاميين بحيث يشوه صورة خصائصها الحقيقية ولا ريب فى أن لهذا العنصر مكانة ولكن علينا الانغلو فى تقديره . . .
(المؤلف)

نفسيهما ، كما يتوقع كل انسان . ولقد وجدت حالة من القلق هنالك . ولكن الكاثوليك الذين يختلفون مع الاتجاهات المناهضة للاكليروس والتي فرضتها الظروف المختلفة وأبرزتها في المقدمة في عهد الجمهورية الثالثة كانوا أكثر عددا وأهمية بين جماعات الساخطين من أولئك الناقمين على النظام الرأسمالي ولقد نشأ الخطر على الجمهورية البورجوازية أيام قضية دريفوس من الفئات الأولى لا من الفئات الثانية (١) .

ولم يكن المجال فسيحا ثالثا لانتشار الاشتراكية الجديدة في فرنسا بل كان ضيقا ، وان كان لأسباب أخرى تختلف عن تلك التي أدت الى ضيقة في روسيا والولايات المتحدة . ومن هنا ظهرت حركات اشتراكية أو شبه اشتراكية تخلص من العنصر الجدي . ولا ريب في أن حزب «بلانك» الذي كان يركز أمله على عمل مجموعة قليلة من ذوى التصميم والارادة يعتبر مثالا لما نقول ، ولم يشترك في أفق مثل هذه الجماعات الا فئات قليلة من المثقفين الميالين الى التآمر، ومن الثوريين المحترفين وبالإضافة الى مافى باريس وغيرها في المدن الكبرى من دهماء . ولكن تأسس أخيرا حزب عمالي ماركسي العقيدة في عام ١٨٨٣ بزعامة جيسد Guesde ولافارج Lafargue مركزا برنامجه على الحرب الطبقيّة فحظي بتأييد ماركس نفسه وراح هذا الحزب ينمو على خطوط الماركسية السليمة مصارعا انقلابيي هيرفي Hervé والفوضويين من ناحية واصلاحيي جوريس Jurés من الناحية الاخرى تماما كما فعل زميله الحزب الالماني . ولكن الحزب الفرنسي لم يحقق قط الأهمية التي حققها الحزب الالماني، ولم يصبح ذا معنى كبير أبدا لا للجماهير ولا للمثقفين على الرغم من اندماجه مع بعض الفئات الاشتراكية الاخرى في الجمعية الوطنية في عام ١٨٩٣ حيث أصبحت للحزب الاشتراكي الموحد الذي ظهر أخيرا في عام ١٩٠٥ مقاعد نيابية لاتزيد على ثمانية وأربعين مقابل ثلثمائة يحتلها أعضاء الحزب الجمهوري الحكومي في الجمعية الوطنية .

واكتفى بالقول رابعا بأن التركيب الاشتراكي الذي ألمحت اليه قبل

(١) قصة فضيحة مشهورة وقعت في فرنسا فلقد ولد الكتبن (النقيب) العريد دريفوس من أسرة يهودية غنية في باريس ، وانضم الى الجيش وأصبح ضابطا في الدفعية ملحقا بأركان الحرب وقد اعتقل في عام ١٨٩٤ متهما بتسليم بعض الوثائق السرية الى ألمانيا ، وقد ادين بتهمة التجسس فجرد من رتبته وأبعد الى جزيرة الشيطان وادى الحكم عليه الى انتشار حركة معادية لليهود في فرنسا . وأنبرى عدد من اقربائه للدفاع عنه ونحوحت القضية الى أزمة سياسية كادت تطيح بالجمهورية . (المرب)

قليل لم يساعد على ظهور أحزاب منظمة وعظيمة على الطراز الانجليزي . فلقد غدت السياسات البرلمانية على النقيض من ذلك كما يعرف كل انسان رقصة تشترك فيها عدة فئات صغيرة وغير مستقرة تنضم الى بعضها وتتفرق استجابة للاوضاع الوقتية والمصالح الفردية والدسائس والمناورات، مقيمة الوزارات، ومسقطه اياها طبقا لمبادئ لعبة الصالونات وسياساتها . وأدى هذا الوضع الى افتقار الحكومة الى الكفاية كما أدى الى أن تصبح المقاعد الوزارية أقرب منالا الى الاشتراكيين واشباه الاشتراكيين منها في أى بلاد أخرى ، رغم أن الاحزاب الاشتراكية فيها أقوى عددا وأعز نفرا ، لكن سياساتها تسير طبقا لاساليب أكثر عقلانية . ولقد ظل جيسد ورفاقه حتى وقوع الأزمة القومية فى عام ١٩١٤ منيعين على الاغراء ، وظلوا يرفضون التعاون مع الاحزاب البورجوازية طبقا للاسلوب الماركسي المتزمت أما الفئات الاصلاحية التى كانت أميل من الناحية المذهبية للراديكالية البورجوازية والتى لحصت مبادئها فى الدعوة الى الاصلاح بدون ثورة، فلم يكن هناك ما يحول بينها وبين هذا التعاون، ولهذا لم يجد جوريز ابان أزمة دريفوس فى عام ١٨٩٨ ما يمنعه من منح تأييده الى حكومة بورجوازية دفاعا عن الجمهورية . وهكذا بزغت مشكلة قديمة من مشاكل المبادئ الاشتراكية وأسلوبها فى هذه البلاد دون أن تظهر فى انجلترا أو السويد على الرغم من أهميتها فى كل مكان . وأطلت على العالم الاشتراكى بشكل عملي قوى ، وقد اتسمت هذه المشكلة هنا بالعنف والقوة بسبب وجود ظرف اضافى . وأصبحت النظرة السائدة أن تأييد الحكم البورجوازى شيء على الرغم من سوءه من وجهة النظر الاشتراكية المستقيمة المتزمتة ، والاشتراك فى مسئولياته عن طريق الاسهام الفعلى فيه شيء آخر . ولقد فعل الميسيو مليران Millerand (١) ، هذا بالفعل اذ اشترك فى عام ١٨٩٩ فى وزارة والديك - روسو Waldeck-Rousseau جنبا الى جنب مع

(١) اليكساندر - مليران (١٨٥٩ - ١٩٤٣) سياسي فرنسي ومحام كبير ولد في باريس ودرس في معهد هنرى الرابع . أصبح صحفيا وعمل مع كليمانصو في صحيفة العدالة: اضحى في عام ١٨٨١ محاميا في محكمة الاستئناف وانتخب عضوا في الجمعية الوطنية في عام ١٨٨٥ حيث ذاع صيته بتأييده لطلاب العمال ودعوته للاصلاح - الاجتماعى . بات وزيرا للتجارة في وزارة والديك - روسو بين عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٢ . احتل المقعد الوزارى عدة مرات وأشغل وزارات الاشغال العامة والحربية . وأصبح رئيسا للوزراء في عام ١٩٢٠ فرئيسا للجمهورية بعد بضعة أشهر . ولكنه سرعان ما اصطدم باليسار الاشتراكى والراديكالى الذى احرز نصرا كبيرا في انتخابات عام ١٩٢٤ وراح نجمه في طريق الانفول بعد عام ١٩٢٧ . .

المسيو دي جاليفيه De Galliffet (١) القائد العسكري المحافظ الذي اشتهر عند الجماهير بقسوته اللامتناهية في اخماد ثورة كوميون باريس في عام ١٨٧١ .

ولكن هل من الغرابة أن يتحد مواطنان بعد التضحية بأرائهما الشخصية في مواجهة أزمة قومية طارئة ؟ هذا هو السؤال الذي لا بد أنه خطر في ذهن معظم القراء : واني لأود أن أؤكد للرفاق انني شخصيا لا أرى أن الرجلين قد ارتكبا عملا مخزيا . وقد يشك أيضا في أن يكون مليران قد احتفظ باشتراكيته وهو يفعل هذا (٢) لكن من واجب الطبقة العاملة الفرنسية أن تظل تذكر بشيء من عرفان الجميل ما عمله لها من الناحيتين التشريعية والادارية أثناء توليه الحكم (٣) .

وعلينا أن نحاول في الوقت نفسه أن نفهم كيف كان لابد للمليرانية من أن توجه ضربتها الى أمثال جيسد في فرنسا والى الاشتراكية المستقيمة في جميع أنحاء أوروبا ، فهي تمثل بالنسبة اليهم السقوط والحطية وخيانة الهدف وتلويث العقيدة . وكان هذا أمرا طبيعيا ، كما كان طبيعيا ايضا تلك الحملات التي تعرضت لها في مؤتمر امستردام الدولي في عام ١٩٠٤ . ولكن

(١) جاستون جاليفيه (١٨٢٠ - ١٩٠٦) من النبلاء ولد في باريس والتحق بالجيش حيث أبرز تفوقا في حرب القرم وحرب المكسيك ومعركة سيدان اشتهر بالقلظة نتيجة معاملته القاسية للشيوعيين في عام ١٨٧٠ . (المغرب)

(٢) لاريب في أنه برز بين اليساريين بالدفاع عن زعماء الاضراب ، وعندما اشترك في الوزارة لأول مرة كان واحدا من أبرز الشخصيات السياسية الستين التي الفت اليسار الاشتراكي ، لكن كل ما فعله لا يخرج عما يفعله أي مصلح راديكالي من البورجوازيين . وقد ظهرت صورته الحقيقية كما يقول خصومه عندما أصبح وزيرا للاشغال في عام ١٩٠٦ لم وزيرا للحرب في عام ١٩١٢ ولاريب في أن تحالفه مع الجبهة القومية وصراعه مع تحالف اليسار أثناء فترة رئاسته للجمهورية بعد عام ١٩٢٠ يعتبران مسألة أخرى وان كان قد حاول أن يجد لهما مخرجا . (المؤلف)

(٣) ليس ثمة من شك في أن الاشتراكيين لا يخططون اذا لم يعتبروا مليران اشتراكيا في أي وقت من الاوقات اذ كان سياسيا انتهازيا وصل الى الحكم على أكتاف اليسار الفرنسي ، فلما وصل اليه واخذت انحرافاته في الظهور كان لابد له أن يسلك سلوكا اسلاحيا بالنسبة الى الطبقة العمالية لاكتساب ردها لتغطية انحرافاته أمامها ، لكن هذا السلوك لم يدم طويلا . اذ أن انحرافه أودى به في النهاية الى التحالف مع اليمين ضد اليسار ، وقاده الى نهايته السياسية . ولاريب في أن سلوكه السياسي نموذج لما عرفناه في الوطن العربي من انحرافات سياسية كثيرة كان الانتهاز دافعها الاول . (المغرب)

كان هناك وراء هذه الحملات العقائدية شيء قليل من التطور والمنطق ، وإذا كان من الحتمي على الطبيعة العمالية ألا تقسّم تأييدها الى السياسة الطموحين لاستخدام هذا التأثير في الوصول الى السلطان فان كل انحراف عن الممارسة المتفق عليها يجب أن يكون عرضة للمراقبة الشديدة ، فلقد ألف محترفو السياسة وهم يسعون للوصول الى السلطان أن يكثروا من الحديث عن الطوارئ القومية ، لأن هذا الحديث يتفق مع أغراضهم ومصالحهم . ولكن ترى متى كان الوضع لا يعتبر عند السياسة طارئاً من الطوارئ القومية ؟ ولقد تعلمت الطلائع العمالية الفرنسية هذه الحقيقة وأخذت تزن التعابير السياسية بميزانها الحقيقي . وكان ثمة خطر في أن تتحول الجماهير عن الاشتراكية السياسية بشيء من الزاوية والامتهان لأنها غلت العوبة في أيدي الساسة وتجارة يتاجرون بها (١) .

ولكن كان ثمة ما هو أكثر من الخطر المجرد فلقد بدأت الجماهير الفرنسية في التحول فعلاً عن الاشتراكية . فعندما رأت هذه الجماهير كما رأت الأمة كلها المنظر المحزن من الافتقار الى الكفاية السياسية والعجز المطلق والتفاهات التي أثمرها التركيب الاجتماعي الذي حاولت رسم خطوطه العريضة ، فقتت هذه الجماهير ثقتها في الدولة بل وفي العالم السياسي كله ، وفي الكتاب السياسيين ، ولم تعد تحترم أحداً أو أي شيء سوى ذكرى بعض الشخصيات العظيمة في الماضي واحتفظ شطرنج الطلائع العمالية الصناعية بعقيدته الكاثوليكية اما من تبقى منهم فقد جنحوا عنها وغلت السنديكالية أكثر استهواء لاولئك الذين تغلبوا على نزعاتهم البورجوازية وقهروها من أي شكل من أشكال الاشتراكية المستقيمة التي أخذ انصارها يقبلون على اخراج نفس المناورات التي تقوم بها الاحزاب البورجوازية وان كان ذلك على نطاق أضيق . ولا ريب في ان التقاليد الثورية من الطراز الفرنسي التي اعتبرت السنديكالية وريثها الاولى قد أعانت كثيراً على هذا التحول في الاتجاه .

فالسنديكالية ليست مجرد ثورية في الحركة النقابية وقد يعني هذا القول أشياء كثيرة لا علاقة لها بالموضوع على الاطلاق . فالسنديكالية اتبعت لا سياسي بل ومعاد للسياسة وذلك لأنها تزدرى العمل عن طريق أجهزة السياسة التقليدية عامة والبرلمانات خاصة . وهي مناهضة للفكر لأنها تزدرى البرامج البناءة وما وراءها من نظريات فتزدرى بذلك القيادات

(١) رفض الاشتراكيون الإيطاليون ثلاث مرات الاشتراك في الحكم وذلك في سنوات

(العرب)

١٩٠٣ و ١٩٠٦ و ١٩١١ .

الفكرية وهي تتجه في الواقع الى غرائز العمال لا الى الفكرة الادراكية التي ترى الماركسية انها تكمن وراء هذه الغرائز . . . وتعددهم بكل ما يفهمونه كالسيطرة على الاماكن التي يعملون فيها عن طريق العنف المادى الملموس الذى يتمثل اول ما يتمثل بالاضرابات العامة . . .

وتختلف السنديكالية عن الماركسية أو الفابية في انها لا تستهوى أى انسان له شيء من الخبرة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، فليس فيها أية قواعد عقلية ومنطقية والكتاب الذين يعملون بوحى الفرضية القائلة بأن كل شيء يصلح للاستعقال المنطقى يحاولون بناء نظرية للسنديكالية ، لكن نظريتهم هذه تضعف من قيمتها بصورة حتمية . وقد يحاول بعضهم ربطها بالفوضوية لكن هذا الربط غير واقعى ، اذ ان الفوضوية كفلسفة اجتماعية تختلف عنها كل الاختلاف في جذورها واهدافها ومذبيتها مهما كان سلوك الطبقة العاملة التي ناصرت باكونين في فترة ١٨٧٢ - ١٨٧٦ مماثلاً لها . وحاول بعضهم أن يطلقوا عليها صفة الحالة الخاصة من الماركسية التي تتميز باتجاه أسلوبى معين ، لكن هذا الوصف يعنى أن نسقط من الماركسية ومن السنديكالية كل ما فيهما من جوهر . وراح آخرون يحاولون ألا يجعلوا منها نظرية اشتراكية جديدة تعمل لاقامة الاشتراكية الحرفية على حد التعبير الذى تتضمنه الفكرة الافلاطونية ، ولكنهم بمحاولتهم يلزمون الحركة بمخطط محدد ذى قيم نهائية يعتبر الافتقار اليها أبرز مظاهرها وكان الرجال الذين تولوا تنظيم الاتحاد العام للعمال *Confédération Générale du Travail* وقادوه خلال مرحلته السنديكالية أى بين عامى ١٨٩٥ و ١٩١٤ من العمال الطليعيين الاصليين أو من الموظفين النقابيين ، أو من أولئك الذين يجمعون بين الوصفين . وكانوا يفيضون بالحق والارادة على النضال . ولم يكونوا يفكرون لحظة واحدة فيما سيفعلونه بالحطام الذى يتراكم فى حالة نجاحهم . أو لا يكفى هذا ؟ ولماذا يتحتم علينا أن نرفض الاعتراف بالحقيقة التى تعلمنا الحياة اياها فى كل يوم والتي يمكن تلخيصها فى وجود شيء من الميل الى المشاركة فى الاطلاقية ، وهو ميل لا يكثر بأى نقاش ولا يحتاج الى شيء سوى الانتصار ؟

ولكن فى وسع كل مفكر مثقف أن يملأ الفراغ القسائم وراء ذلك العنف الشرس بالطريقة التى تلائم ذوقه وميوله . واذا ما نظرنا الى العنف نفسه مترابطاً مع هذه الاتجاهات المناهضة للادراكية وللديموقراطية على ضوء هذه الحضارة المتفسخة التى يكثر كارهوها لمختلف الاسباب ، وجدنا انه يتضمن معنى بارزاً ذا أهمية ، فأولئك الذين يحسون بمثل هذا

الاحساس ولا يكرهون الترتيبات الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع الرأسمالي كراهيتهم لما فيه من عقلانية ديموقراطية يجدون أنفسهم أحرارا في اللجوء الى الاشتراكية المستقيمة (١) التي تعد بالمزيد من العقلانية وهم يرون بعدائهم الادراكي للادراكية سواء آكانت على طراز نيتشه (٢) (Nietzsche) أو على طراز بيرجوسون (Bergson) (٣) في العداء السنديكالي للادراكية المعتمد على العنف البدني شيئا مكملًا لعقيدتهم في الم الجماهير . وهكذا ظهر تحالف غريب فعلي بين هذه الاتجاهات وعثرت السنديكالية أخيرا على فيلسوفها في شخص جورج سوريل George Sorel (٤) . .

ومن الطبيعي أن تشترك جميع الحركات والمذاهب الثورية التي تتعاش في زمن واحد في كثير من الامور . فهي في الغالب تمارس نفس العملية الاجتماعية ، أو عليها أن تعمل في كثير من النواحي عملا ارتكاسيا متماثلا ، للحاجات المتماثلة ، ولا يكون في وسعها أيضا تجنب الاقتراض من بعضها البعض أو رش بعضها البعض بالوانها . وكثيرا ما يجهل الافراد كما تجهل الجماعات أيضا أين تقف والى من تمت ، وكثيرا ما تختلط اما بدافع الجهل أو بدافع الادراك الصحيح للفائدة والمصلحة فتكون من مبادئها المتناقضة عقائد هجينة لنفسها . ويؤدي كل هذا الى ارباك المراقبين ، كما يؤدي الى مجموعة شاملة من التفسيرات السائرة . وقد تميز هذا الارباك بصورة خاصة في موضوع السنديكالية التي ازدهرت بعض الوقت والتي سرعان ماتخلي عنها أنصارها المثقفون . لكن في وسعنا أن نقيم حقا ما عنته السنديكالية لسوريل وما عناه سوريل للسنديكالية، ولا ريب في ان كتابيه « تأملات في العنف » و « سراب التقدم » يساعداننا

(١) سفة تطلق على الاشتراكية التي لم يقع فيها أي انحراف عنها وهي تعريب لكلمة (Orthodox) التي تعني المستقيم الرأي . .

(٢) فريدريك ولهم نيتشه (١٨٤٤ - ١٩٠٠) سبق لي أن تحدثت عنه في هامش سابق .

(٣) هنري لويس بيرجسون (١٨٥٩ - ١٩٤١) فيلسوف فرنسي ولد في باريس من أصل يهودي ، وكان والده موسيقيا درس في مدارس الليسية ثم في كلية فرنسا للفلسفة ، وانتخب عضوا في المجمع الفرنسي في عام ١٩١٤ . وحصل على جائزة نوبل في عام ١٩٢٧ . من أول الفلاسفة الذين آمنوا بأهمية التطور والتغير . وقد حاول شرح الواقع في حدود المكان دون الزمان . (المغرب)

(٤) جورج سوريل ١٨٧٤ - ١٩٢٢ فيلسوف اجتماعي فرنسي ولد في شربورج درس الهندسة في صباه ثم تخطى من مهنته ليشرع في تثقيف نفسه ذاتيا ، وهو يعكس الفلسفة الفوضوية التي جاء بها برودون وباكونين منكرا الامتقاد بالتقدم ومناديا =

كل المساعدة على اجراء تشخيص دقيق * وقد لا يعنى القول بأن معلوماته في الاقتصاد وعلم الاجتماع قد اختلفت كل الاختلاف عن معلومات ماركس شيئا كثيرا في حد ذاته ، ولكن فلسفة سوريل الاجتماعية في وضعها في خضم التيارات المناهضة للارادية تلقى فيضانا من الاضواء في وقت لم تكن فيه الماركسية في مثل قوتها الثورية .

٥ - الحزب الالمانى والمراجعة - الاشتراكيون

النمساويون

ترى ما هو السبب الذى منع الاساليب والطرق الانجليزية من الذبوع في ألمانيا ؟ ولماذا أدى نجاح الماركسية الى اثاره العداوات وتجزئة البلاد الى معسكرين متعادين ؟ وقد يكون من السهل فهم هذا لو لم تكن هناك جماعات مغالية في اشتراكيته تعمل للبناء الاجتماعى أو لو أدارت الطبقة الحاكمة اذنا صماء الى مقترحات هذه الجماعات . وقد يصبح هذا من الاحاجى العسيرة على الفهم ، اذا أدركنا أن السلطة العامة الالمانية لم تكن اقل وعيا بل أكثر احساسا بالمقتضيات الاجتماعية للعصر من المجتمع السياسى الانجليزى ، وان العمل الذى يقوم به الفايون في انجلترا تقوم به جماعة مماثلة في ألمانيا أكثر من الجماعة الفابية نشاطا وفاعلية .

ولم تكن ألمانيا متأخرة في ميدان التقدم الاجتماعى وقضايا السياسة الاجتماعية عن انجلترا ، بل ظلت في الطليعة الى أن صدرت في الاخيرة تشريعات الضمان الاجتماعى التى اقترنت باسم لويد جورج ولقد كانت مبادرة الحكومة في انجلترا هى التى أدخلت هذه الاجراءات المتعلقة بالاصلاح الاجتماعى فى سجل القوانين . ولم يكن للضغط الجماهيرى الذى يعرض نفسه عن طريق الصراعات المضنية أية علاقة . وأدخل بسمارك بعض التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعى . وكان الرجال الذين تولوا تطوير هذه التشريعات والذين أدخلوا عليها خطوطا أخرى من الاصلاح الاجتماعى . . من الموظفين المدنيين المحافظين من أمثال فون بيرليبيخ . والكونت بوساد وفسكى منفذين بذلك تعليمات الامبراطور غليوم وكانت

= بمفهوم بطولى للحياة . أيد الحركة النقابية أولا ثم تحول الى اليمين القومى الممثل في جماعة العمل الفرنسى (اكسيون فرانسيز) . واطلق على الحرب اسم « الحرب الصليبية للديموقراطية ضد البلوتوقراطية الفوقائية » . (الحرب)

التنظيمات التي خلقت في هذه الآونة من النوع الذي يستثير الإعجاب حقا لا في ألمانيا وحدها بل وفي العالم كله . وأرخى العنان في الوقت نفسه للنشاط النقابي ، وسرعان ما حدث تطور مهم في موقف السلطات العامة من الاضرابات . .

ولا ريب في ان الاطار الملكي الذي ظهرت فيه كل هذه الامور يؤلف اختلافا بينا عن الاجراء الانجليزي . ولكن هذا الاختلاف كان سببا في المزيد من النجاح . فبعد أن تبنت الملكية بعض الوقت للبرالية الاقتصادية التي أسماها ناقدوها بالمانشيسترية Manchesterism (١) راحت تعود الى تقاليدھا القديمة محدثة للعمال التغيرات اللازمة التي كانت قد أحدثتها للفلاحين من قبل . وأمن جهاز الخدمة المدنية وهو أكثر تطورا وقوة في ألمانيا منه في إنجلترا الجهاز الإداري الرائع وكذلك الافكار والمهارات اللازمة لاصدار التشريعات ، وكان هذا الجهاز صالحا لتقبل الاقتراحات الخاصة بالاصلاح الاجتماعي ، صلاح الجهاز الانجليزي نفسه . وقد تألف هذا الجهاز من العسكريين (اليونكرز) الفيلسين الذين لم تكن للكثيرين منهم اية موارد أخرى للرزق سوى الرواتب الضئيلة التي يتقاضونها والذين يكرسون أنفسهم للواجب متميزين بتعليمهم العالي واطلاعهم الواسع ، ونقدمهم المستمر للبورجوازية الرأسمالية والذين أنفوا العمل في هذه المهمة كما تألف الاسماك العيش في البحار .

وتوصل الافكار والاقتراحات الى البيروقراطية عادة من أساتذة الجامعات أو من يسمونهم « باشتراكيي المتاعد الجامعية » ومهما كان رأينا في المنجزات العلمية للأساتذة الذين نظموا أنفسهم في حلقة للدراسات السياسية والاجتماعية (٢) والذين افتقرت آمالهم دائما الى النقاء العلمي الا انهم كانوا دائما يتألقون بحماس للاصلاح الاجتماعي وينجحون نجاحا كليا في نشر الافكار المتعلقة به . وقد واجهوا بعزم واصرار السخط البورجوازي لا في تشكيل الاجراءات الفردية للاصلاح العملي فحسب بل

(١) نسبة الى مدينة مانشستر التجارية الكبرى في إنجلترا التي كانت المدافع الاول عن سياسة حرية التجارة التي تبناها الاحرار (الليبراليون) .

(٢) كم كنت أود لو تمكنت من اقتناع القارئ بمتابعة التاريخ القصير لتلك المنظمة الفريدة في نوعها ، والتي كانت الطابع المميز لحقيقة ألمانيا الامبراطورية وان لم تترجم قصة هذا التاريخ حتى الآن . ولقد كان واضح هذا التاريخ سكريرا للحلقة حقا طويلة ولا ريب في ان قصته ذات تأثير بالغ لما فيها من اطلاع واسع (فرانز بويزي Franze Boese (Geschichte des fur Sozial Politik

(المؤلف)

وفى نشر روح الاصلاح ايضا ، وكانوا يهتمون اول ما يهتمون كالفابيين بالعمل الموجود تحت متناول أيديهم ، وكانوا يعرفون ما يفعلون ويدركون ان الاشتراكية لا بد وأن تظهر امامهم فى نهاية الطريق ، ولا يهمهم هذا الادراك فى قليل أو فى كثير . وكانت اشتراكية الدولة التى يتصورونها بالطبع محافظة وقوية ، ولكنها لم تكن زائفة ولا طوبائية .

ولم يستطع العالم فى مجمله أن يفهم هذا التركيب الاجتماعى ولا طبيعة الملكية الدستورية التى أوجدها . على أية حال نسى العالم ما عرفه ذات يوم ولكننا حالما نأخذ لمحة خاطفة من الحقيقة ، نجد ان من العسير علينا أن نفهم كيف يمكن لذلك الحزب الذى يعتبر أعظم الاحزاب الاشتراكية ، أن ينمو فى ذلك المحيط غير البلوتوقراطى ، على أسس ماركسية ووفق برنامج وتعايير ماركسية لا مثيل لها فى العنف والحدة ، ومتظاهرا بمحاربته للاستغلال الذى لا يرحم وللدولة التى يستعبد بها تجار النخاسة . ومن الطبيعى ان من المتعذر ايضا هذا « بالمنطق الموضوعى الوضع الاجتماعى » .

وانى لافترض أن من واجبنا أن ندرك أيضا أنه على المدى القصير ، وأربعون سنة من الزمن تعتبر عمرا قصيرا فى مثل هذه الاوضاع ، تكون للاساليب والاطار ، سواء أكانت هذه الاخطاء المبنية على الفراسة فردية أم اجتماعية ، أهمية تفوق أهمية المنطق . فلقد كان هناك بالطبع نضال لتوسيع حق الانتخابات فى تشريعات كل ولاية من الولايات . ولكن الامور ذات الاهمية البالغة بالنسبة الى جماهير العمال الصناعيين كانت ضمن صلاحيات البرلمان الامبراطورى وهو الرايشستاغ . وقد عمل بسمارك منذ البداية على ادخال حق الاقتراع العام للذكور فيه . ولعل ما هو أهم من كل هذا هو حماية الزراعة أى بغلاء أسعار الخبز . ولا ريب فى ان هذا الغلاء قد عمل كثيرا على تسميم الجو ، ولا سيما لان المنتفعين الرئيسيين منه كانوا من اصحاب الاقطاعيات الكبيرة والمتوسطة فى بروسيا الشرقية لا من الفلاحين . وهناك بالنسبة الى ما فرضه هذا الوضع من ضغط واقعى حقيقة قطعية ، وهى أن الهجرة قد توقفت عمليا منذ عام ١٩٠٠ . لكن التفسير الصحيح لا يمكن أن يوجد فى تلك الطريق .

ولكن اخطاء الفراسة هذه كانت موجودة بالاضافة الى الاخلاق الالمانية ! وفى امكاننا أن نزيد الامور وضوحا عن طريق التمثيل بسلوك المانيا فى قضايا العلاقات الدولية . فلقد كانت مطامح المانيا الاستعمارية والحارجية قبيل عام ١٩١٤ ، متواضعة كل التواضع ، لا سيما وان الصورة

قد أصبحت واضحة لنا كل الوضوح بعد انقضاء هذا الأمد الطويل ، ولا سيما اذا قورنت بالخطوات الواضحة والفعالة التي خطتها كل من انجلترا وفرنسا لتوسيع امبراطوريتيهما فى تلك الآونة ، ولا شيء مما قامت به ألمانيا فعلا أو اعتزمت القيام به دون أن تفعله يمكن أن يقارن على الصعيد الاستعماري بمعركة التل الكبير مثلا فى مصر أو حرب البوير فى جنوب افريقيا أو باحتلال تونس أو الهند الصينية الفرنسية . لكن ما كان يتحدث به الألمان كان ينطوى على الاستفزاز برغم تواضعه وكان يحمل طابع الهجوم والفخار بالقوة العسكرية وذلك فى معرض تأييد مطالبهم المعقولة (١) ولعل ما هو أسوأ من هذا ان ألمانيا لم تتابع خطة واحدة فى سيرها أبدا ، بل تميزت أساليبها بالاندفاع العنيف أحيانا والتراجع أحيانا أخرى، وذلك فى مختلف الاتجاهات كما تميزت بالاستمالة التى تصل أحيانا حدود الاستعطاف المخزى الذى يلقي الزجر العنيف أحيانا ، وأدى هذا الى أن تصبح جميع العوامل التى تخلق الراى العام العالمى تنظر نظرة الزرابة والقلق الى سلوك ألمانيا (٢) ولم يكن الوضع مختلفا بالنسبة الى الشئون الداخلية .

وكانت الخطيئة المميّنة خطيئة بسمارك حقا وكانت على شكل محاولة

(١) انا لا استطيع قبول وجهة نظر المؤلف هنا على الرغم من الصحة الظاهرية فيهما فالاستعمار واحد ، واهدافه واحدة ، وان اختلفت أساليبه وخطته ولا يمكن أن نقول ان مطالب هذه الدولة الاستعمارية كانت معقولة بالنسبة الى مطالب تلك وأطماعها ولكننى اتفق مع المؤلف فى وجهة نظره فى ان اساليب بريطانيا الاستعمارية كانت اكثر مكرما من اساليب ألمانيا وهو ما تمثل فى عدوانها على مصر عام ١٨٨١ واحتلالها بعد معركة التل الكبير وان مطامع فرنسا الاستعمارية كانت تميز أيضا بالتحدى والعنف ولكن هذا لا يبرر مطلقا تفضيل أسلوب استعماري على أسلوب آخر (المرب)

(٢) أود أن أوضح هنا كل الايضاح اننى لم اقصد مطلقا من كل ما ذكرت أن انسب هذه السياسة كلية أو الى حد كبير الى الامبراطور غليوم . على أى حال لم يكن الامبراطور حاكما مغمورا يضاف الى هذا انه كان يستحق التعليق الذى صدر عن الأمير بولاو ، مدافعا عنه بطريقة لم يسبق الدفاع فيها عن أى ملك فى برلمان اذ قال ... « ومهما قلتم عنه ما طاب لكم فهو ليس من ادعياء الفلسفة المتصنعين » . واذا كان غليوم قد اختلف مع الرجل الوحيد الذى علمه صناعة الحكم ، فان ناقدى سلوكه مع بسمارك يجب ألا ينسوا أن هذا الخلاف نشأ حول موضوع اضطهاد الاشتراكيين ، وذلك لان الامبراطور أراد وقف هذا الاضطهاد ، وأن يستهل أعماله ببرنامج للتشريع الاجتماعى . ولو كان الإنسان يطرح الاقوال جانبا ويحاول أن يرسم النوايا عن طريق متابعة أعمال الامبراطور سنة بعد أخرى ، فانه يصل الى الاستنتاج القائل بأنه كان محقا فى الغالب فى آرائه بصدد مواضيع عصره الكبرى . (المؤلف)

لا يمكن ايضاحها الا على أساس الافتراض بأنه أسماء فهم حقيقة المشكلة تمام الفهم فراح يخمد النشاطات الاشتراكية عن طريق العنف والاكراه اللذين بلغا ذروتهم في اجراء خاص قام بتنفيذه في عام ١٨٧٨ وظل ساري المفعول حتى عام ١٨٩٠ ، عندما أصر الامبراطور غليوم على القائه وكانت هذه المدة كافية لتثقيف الحزب واخضاعه للمدة المتبقية من الفترة التي سبقت الحرب لقيادة الرجال الذين خبروا طعم السجون والمنافي والذين اكتسبوا الكثير من عقليات السجناء والمبعدين . ولقد أثرت هذه الحقيقة عن طريق مزيج سيء من الظروف على السير السكلي للاحداث اللاحقة ، اذ لم يستطع هؤلاء الرجال الذين عملت حياة المنافي على صياغة نفسياتهم وعقلياتهم ، تقبل الروح العسكرية ومذهبية الامجاد العسكرية ولم يكن في وسع الملكية التي أظهرت عطفها على الشطر الاكبر مما اعتبره الاشتراكيون المعقولون أهدافا عملية فورية أن تحتل اظهار الهزم بالجيش والامجاد التي حقها في عام ١٨٧٠ . وكان موقف الاستهزاء هذا هو الذي يحدد الفرق بين العدو وبين مجرد الخصم المعارض . . . واذا ما أضفت الى كل هذا التعابير الماركسية، وهي أقاديمية واضحة تراءت بجلاء في مؤتمرات الحزب من ناحية ، وأضفت ما سبق لي قوله عن التبجح العسكري من الناحية الاخرى، تراءت أمامك الصورة بكاملها ولم يكن في وسع أي قدر من التشريع الاجتماعي الثمر أو قدر من السلوك الملتزم بالقانون أن يكونا مجديين في مواجهة هذا الاعتراف المتبادل بالعجز بل وذلك الحاجز الواقعي الذي يقف وراءه وعلى كلا جانبيه الفريقان المتعاديان ، يسب الواحد منهما الآخر وينظر اليه نظرة العداء ، وكأنه يود ابتلاعه من ناحية المبدأ دون أن يعنى في الواقع بأن ينزل به أي أذى . . .

وقد نشأ عن هذه الحالة وضع كانت له ولا ريب مخاطره اذ أن ضخامة السلطان مع الافتقار الى المسئولية تكون مصدر خطر دائما لكن هذا الوضع لم يكن من السوء على النسخو الذي بدأ فيه . وكانت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وكذلك الموظفون السابقون الذين ارتقوا الى المناصب الوزارية في تلك الحكومات يهتمون أول ما يهتمون بالادارة النزيهة والتميزة بالكفاية وكذلك بالتشريعات النافعة والتقدمية الى حد كبير وبموازنة الجيش والاسطول واحصاءاتهما . لكن أيا من هذه الاهداف لم يتعرض للشلل من جراء الاقتراع المناويء من جانب الاشتراكيين ، لا سيما وان اقرار موازنتي الجيش والاسطول كان يحظى دائما بتأييد أغلبية الشعب المطلقة . وكان الحزب الديموقراطي الاشتراكي بدوره وهو الحسنة التنظيم والرائع القيادة، الذي يتولى زعامته أو جست بيثيل مشغولا

في تثبيت قواعده وتوسيع أعداد ناخبيه وهي أعداد تزايدت لفترات واسعة ، ولم تتدخل الحكومات تدخلا جديا في هذا الموضوع ، وظلت البيروقراطية تلتزم بنص القانون بشكل جدي * وهو قانون يمنح حرية العمل اللازمة للنشاط الحزبي بصورة فعلية (١) وكان من حق البيروقراطية التي تتولى ادارة العمل والحزب أن يرمي أحدهما الآخر وأن يقر بجميله . ولا سيما في الفترة التي حكم فيها الأمير بولاو وذلك بإيجادهما المنافذ لانطلاق الطاقات الخطابية الفسائقة التي كان كل منهما في أمس الحاجة إليها .

وهكذا لم ينم الحزب بصورة مرضية فحسب بل تمكن من توطيد أقدامه أيضا . وهكذا نشأت بيروقراطية حزبية تدعمها صحافة حزبية وتضم فئة من الساسة البارزين الذين يتلقون تمويلا كافيا ويحسون بالامن والطمأنينة في مراكزهم ، كما يحظون بالاحترام الكامل طبقا للمضمون البورجوازي للكلمة ، ونمت نواة من الأعضاء العمال الذين لم تعد عضوية الحزب، تعنى لهم قضية خيار بل قضية أمر مسلم به وراح الأعضاء يولدون في الحزب بأعداد متزايدة وينشأون تنشئة تقوم على أساس القبول غير المشروط بقيادته وبما يعظ به . وكان هذا الوعظ يعنى لهم ما يعنيه الوعظ الديني للرجل العادي أو المرأة العادية في يومنا هذا .

وقد سهل عليه عمله هذا عجز الأحزاب الاشتراكية عن منافسته منافسة فعلية على أصوات العمال الانتخابية ولا يستثنى من هذا العجز الا حزب واحد هو حزب الوسط الكاثوليكي الذي تمكن من ناحية واحدة من تعبئة جميع المواهب المطلوبة لما حظى به من تأييد القسس ذوي النوعية الممتازة . وتمكن من الناحية الثانية من الاشتراك في السباق على أصوات العمال بما خطاه في اتجاه الإصلاح الاجتماعي من خطوات استطاعها دون أن يغضب جناحه اليميني ، وبقدرته على الوقوف الى جانب العقائد التي تبشر بها الجماعات الديشية من أمثال جماعة « الآله الخالد » التي تأسست في عام ١٨٨٥ وجماعة « العقيدة الجديدة » التي ظهرت الى حيز الوجود

(١) لم تكن المضايقات الادارية مفقودة تماما ، وكان الاشتراكيون يحسولون أقصى جهدهم استغلال كل ما يمكن اعتباره مضايقة الى أقصى حدود الاستغلال ، ولكن تاريخ النشاط الاشتراكي بين عام ١٨٩٠ وبين نشوب الحرب الكونية الاولى يقيم الدليل على أن هذا الطراز من الاستغلال لم يفض الى اشواط بعيدة . يضاف الى هذا أن مثل هذه المضايقات تخدم في العادة الحزب الذي يتعرض الى الاضطهاد .

فى عام ١٨٩١، (١) أما بقية الاحزاب الاخرى فقد وقفت موقف « الشك المتبادل » ان لم يكن العداء ، مع الطليعيين الصناعيين على درجات متفاوتة ولاسباب متباينة ولم تحاول قط أن تسلم نفسها الى جماهيرهم مهما كان عدد مقترعيهم كبيرا ، وهكذا وجد هؤلاء العمال أنفسهم ان لم يكونوا من الكاثوليك العاملين مضطرين الى الانضواء تحت لواء الحزب الاجتماعى الديموقراطى الاشتراكى . وعلى الرغم من ان الجيش الاشتراكى بدا من التفاهة فى درجة لايمكن تصورها على ضوء التجربة الانجليزية والامريكية، الا أن الحقيقة القائمة هى أن الجيش تمكن برغم كل ما رافق هذه التفاهة من أخطار مرعبة وما أثارته هذه الاخطار من ضجة من الزحف الى أراض غير محمية من الناحية السياسية .

وفى وسعنا الآن أن نفهم ما يبدو ظاهرا وكأنه لايمكن فهمه وهو سبب تعلق الاشتراكيين الالمان تعلقا قويا بالعقيدة الماركسية . وكان من الطبيعى بالنسبة الى حزب قوى يعرض على الناس عقيدة واضحة محددة ويحرم مع ذلك من الوصول الى المسئولية السياسية أو حتى من الامل الفورى فى الوصول اليها ، أن يحتفظ بنقاء عقيدته الماركسية فور احتضانه لها ، وألقيت على عاتق هذا الحزب جميع مسئوليات الموقف السلبى المجرد من الاصلاح اللاشتراكى ومن أعمال الدولة البورجوازية، وهى الاعباء التى فرضتها العقيدة الماركسية كمبدأ أسلوبى على الجميع ، الا فى بعض الحالات الاستثنائية ولم يكن قادته يفتقرون الى الاحساس بالمسئولية أو من النوع الارعن المتهور . . ولكنهم أدركوا ان ليس فى استطاعتهم فى الاوضاع الراهنة أن يفعلوا أكثر من توجيه النقد والاحتفاظ برأية القتال مرفوعة . وكانت أية تضحية بالمبادئ الثورية أمرا لا مسوغ له . . ولا ضرورة على الاطلاق . فمثل هذه التضحية كان لا بد وأن تثير الارباك فى صفوف الاتباع والانصار دون أن تعود على العمال بشيء أكثر مما تحقق لهم ، لا نتيجة مبادرة الاحزاب الاخرى ، بل نتيجة مبادرة البيروقراطية الملكية ولم يكن فى وسع الانتصارات الاضافية الطفيفة التى كان فى الامكان الحصول عليها

(١) علينا ان نلاحظ ونحن نمر بهذه النقطة من الكرام ظاهرة طريفة تكاد تشبه المظاهر الامريكية فهناك حزب سياسى يطوى بين جناحيه جميع ظلال الراى العام فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن ان تثار فى طريقه وهى آراء تمتد من أقصى اليمين المحافظ الى أقصى الاشتراكية المتطرفة . ومع ذلك ظل يشكل جهازا سياسيا قويا . ولقد تعاون ضمن نطاقه رجال من مختلف الطرز والاسس والرغبات . فتمت لهم المتطرفون فى ديموقراطيتهم والفعالون فى سلطتهم وكان هذا التعاون من اليسر والسهولة بحيث اللز حسد الماركسيين ولا سيما بالنسبة الى اخلاصهم المطلق للكنيسة الكاثوليكية .

(المؤلف)

أن تبرز مثل هذه المخاطرة من جانب الحزب . وهكذا واصل القادة الجديون المخلصون لوطنهم والمتمسكون بالقانون تكرار رفع الشعارات اللامستولة عن الثورة وعن الخيانة وظلت المضامين الدامية الحمراء لهذه الشعارات تصدر عن هذه الفئات المسالمة الواعية وعيا صحيحا للحقيقة الواقعة وهي عدم وجود احتمال في تحويلها من شعارات الى تنفيذ عملي :

ولكن ما لبثت الشكوك أن ساورتهم أوساورت بعضا منهم على الأقل ، بان اليوم الذي ستواجه فيه هذه الشعارات الثورية سلاح الابتسامات الساخرة الذي يعتبر من أقوى الاسلحة السياسية وأمضاها ، بات وشيكا . ولعل مثل هذا الإدراك ، أو تصور التباين المضحك بين التعاليم الماركسية ، وبين الواقع الاجتماعي في تلك الفترة هو الذي دفع في النهاية عددا من الشخصيات وبينهما شخصية اينجلز العجوز الى أن تعلن بما لهما من سلطات عقائدية ضخمة ، في المقدمة التي وضعها اينجلز للطبعة الجديدة من كتاب ماركس عن الصراعات الطبقيّة في فرنسا (١) الى ان معارك الشوارع تؤدي الى بعض النتائج السيئة على أية حال وان ليس من واجب المؤمنين بحكم الحتمية أن يكونوا ملتزمين بها . (صدرت هذه الطبعة في عام ١٨٩٥) .

ولقد أثار هذا التعديل المتواضع والمناسب ثورة عارمة عند فئة قليلة من المتهورين المبالغين في تعجلهم للامور كالسيدة روزا لكسمبورج (٢) التي خرجت على طورها في حملة نارية عنيفة على الرجل العجوز . . ولكن سرعان ما هدأ الحزب من ثائرتها بشيء من الشعور بالرضا ، وخطا خطوات حذرة أخرى في الاتجاه نفسه بشيء من الكياسة واللباقة . . وعندما شرع ادوارد بيرنشتاين (٣) . يعمل ببطء في « مراجعة » البنيان الكلي لعقيدة

(١) يقول ريزونوف ان الذي تولى اعداد هذا الكتاب تصرف بعض التصرف بما كتبه اينجلز ولكن هذا التصرف لم يؤثر في قليل أو كثير على نص اينجلز في هذا الموضوع (راجع كتاب كارل ماركس وفريدريش اينجلز - ترجمة كونيتز ١٩٢٧) .

(٢) روزا لكسمبورج (١٨٧٠ - ١٩١٩) ثورية المانية من أصل بولندي حصلت على الجنسية الالمانية من طريق الزواج من عامل الماني ، اشتركت في ثورة روسيا لعام ١٩٠٥ اعتقلت ابان الحرب العالمية الاولى اعتقالا احتياطيا ولكنها انضمت الى لينينخت بعد الثورة في تحرير احدى الصحف الشيوعية : اعتقلت واياه عام ١٩١٩ بتهمة التحريض على الثورة وهاجمها الدهماء فقتلوهما وهما في الطريق الى السجن .

(٣) ادوارد بيرنشتاين (١٨٥٠ - ١٩٣٢) زعيم الماني ديمقراطي ولد في برلين وعمل في الصحافة مدة . اضطر الى مفارقة المانيا في عام ١٨٧٨ الى سويسرا حيث عمل مع بيبل على تأسيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي . وعاد الى المانيا عام ١٩٠١ حيث أصبح عضوا في الرايشستاغ . كانت كبة تحمل النقد لمؤلفات كارل ماركس (الحرب)

الحزب وقع شقاق كبير في صفوف الحزب . وعلى القارىء ألا يدهش من وقوع هذا الشقاق بعد أن سمع كل ما قلته حول هذا الموضوع .

ويدرك حتى أكثر الأحزاب السياسية غرورا المخاطر التي يتعرض لها من جراء تغيير أى من مبادئه السياسية المهمة . وكان الاصلاح الجذرى يعنى بالنسبة الى أى حزب يرتكز برنامجه ووجوده على عقيدة صيغت كل دقيقة من دقائقهم بشيء من الحماس المذهبي الذي يكاد يشبه الحماس الدينى هزة مرعبة للغاية . وكانت هذه العقيدة محط احترام واجلال شبه دينيين . وظلت مرتفعة اللواء قرابة ربع قرن ، وتمكن الحزب تحت لوائها من السير فى طريقى النجاح والنصر . وكان كل ما يستطيع الحزب أن يعرضه . وهامهم يجدون الآن أن الثورة المشتهاة التى عنت لهم ما كان يعنيه قيام المسيح للنصارى الاول يجب أن يعدل عنها بصورة لا ابهة فيها . انهم يسمعون الآن ان الحرب الطبقيّة قد عدل عنها ولم يعودوا يسمعون نداءات الحرب الصارخة بل أخذوا يسمعون صوت المنادين يدعونهم الى التعاون مع الأحزاب البورجوازية . وكل هذا يصدر عن أحد حراس العقيدة القدماء ، الشريد السابق ، والعضو الذى يثمتع بحب أكثرية أعضاء الحزب .

ولكن بيرنشتاين مضى الى أبعد من هذا (١) فقد دنس بيديه الملوّثين الاسس المبجلة للعقيدة وراح يهاجم القواعد الهيجلية . وتعرضت نظرية القيمة العمالية ، ونظرية الاستغلال لنقده ، وأعلن شكه فى حتمية الحل الاشتراكى ، ونزل من مستوى الحتمية الى مستوى الرغبة فى الحل . ونظر شزرا الى التفسير المادى للتاريخ وأعلن أن الأزمات لن تقتل التنين الرأسمالى وأضاف ان الرأسمالية ستزدداد على النقيض من ذلك استقرارا مع الزمن وقال ان تزايد الفاقة تفاهة بالطبع، وإن الليبرالية البورجوازية قد أنتجت فيما أزلية لاريب فى أن محاولة الحفاظ عليها يعتبر أمرا يستحق الاهتمام . ومضى الى أبعد من هذا فقال ان الطلائع العمالية ليست كل شيء . . . ترى ما أعذب هذه الاقوال . .

وكان هذا أكثر مما يستطيع الحزب أن يحتمله . وكان لا بد للحزب ألا يطبق كل هذه الاقوال حتى ولو كان محقا فى كل نقطة يقولها ، اذ

(١) للمؤلف كتابان مشهوران في هذا الموضوع ١٥١

كان العقائد التي تنطوي عليها أية منظمة لا يمكن اصلاحها عن طريق التوضيحات بالكثير . ولكنه لم يكن من طراز الرجل الذي يضحى . وعلى الرغم من انه كان رجلا ممتازا الا انه لم يكن من كبراء المفكرين الذين تصورهم ماركس . ولقد رأينا في القسم الاول من هذا الكتاب كيف انه مضى الى حد بعيد في موضوع التفسير الاقتصادي للتاريخ ، وهو موضوع يبدو لي انه لم يفهمه كل الفهم . ولقد أوغل بعيدا أيضا في تأكيده بان التطورات في القطاع الزراعي ترفض نظرية ماركس في تركيز السيطرة الاقتصادية في مكان واحد . فكانت هناك نقاط أخرى تستثير الرد الفعال بحيث وجد كارل كوتسكي Karl Kautsky (١) المدافع الاول عن استقامة العقيدة ان من العسير عليه الحفاظ على موقفه أو على شطر منه . وليس من الواضح أيضا كل الموضوع أن يؤدي انتصار التوصيات الاسلوية التي جاء بها برنشتاين ، لو وقع ، الى خير الحزب نفسه ومصالحته . وكان لابد لجناح من الحزب أن ينفصل عنه وأن تصاب سمعة الحزب بأذى شديد دون أن يتحقق ربح فوري مباشر . ومن هنا كان لا بد للنظرية المحافظة أن تلقى بعض التأييد . .

وهكذا كانت السبيل التي اتبعها بيبيل في مثل هذه الظروف غير طائشة من ناحية وغير استبدادية من الناحية الأخرى ، كما حال بعض رفاق الطريق وغيرهم من النقاد وصفها ، فلقد استنكر المراجعة Revisionism بعنف وشدة مما ساعده على الاحتفاظ بسيطرته على اليساريين . وتمكن من حمل مؤتمر هانوفر في عام ١٨٩٩ ، ودريسدن في عام ١٩٠٣ ، على استنكار هذا الاتجاه وصب اللعنات عليه . ولكنه أراد أن تكون صياغة القرارات التي تؤكد الحرب الطبقية وبعض بنود العقيدة الأخرى من الطراز الذي يسمح « للمراجعيين » بأن يتراجعوا ويدعنوا . وقد تراجعوا بالفعل ولم تتخذ في حقهم أية إجراءات أخرى وان كانت ثمة بعض التهديدات والتلويح بالسوط . وقد سمح لبرنشتاين بالانضمام الى عضوية الريشيستاغ بتأثير الحزب وظل فون فولمار Von Vollmar في حظيرة الحزب .

(١) اتخذ كوتسكي مؤسس صحيفة الحياة الجديدة ورئيس تحريرها وواضع المقالات العديدة عن النظرية الماركسية منذ ذلك التاريخ موقف الراجع للواء الثورية ضد النظرية المراجعة ، كما اضطر فيما بعد الى اتخاذ موقف المدافع من استقامة العقيدة ضد البلاشفة الهراطقة . . وكان محترقا في مجاله في علم الاقتصاد وان كان أقل شعبية من برنشتاين . على أية حال يستحق جناح الحزب التهنة على مايميز به طريقتيهما من مستوى أخلاقي وادراكي رفيع .

(المؤلف)

وقد هز القادة النقابيون اكتسافهم استخفافا وأخذوا يكثرون من الدمدمة عن مضغ اللبان العقائدى . ولقد كانوا من المراجعين طيلة الوقت . ولكن لما كان الحزب لم يطلب اليهم أن يفعلوا شيئا لا يرغبون فى فعله فانهم لم يبدوا كبير اهتمام ولقد اصفوا حمايتهم على بعض المراجعين على بعض أجهزتهم الادبية . ولقد أوضحوا كل الايضاح انه مهما كانت فلسفة الحزب فان العمل يعنى العمل بالنسبة اليهم . ولكن هذا لم يكن كل ما فى الأمر . .

فلقد كان بعض المراجعين المثقفين الذين لم تكن العقيدة بالنسبة اليهم شيئا لا يهتمون به ، وكذلك الانصار من غير الاشتراكيين الذين كان بودهم أن ينضموا الى الحزب الاشتراكي لولا تأكيده على الحرب الطبقيّة والثورة ، يفكرون تفكيراً مغايراً بالطبع ، فلقد كانوا هم الذين يتحدثون عن أزمة الحزب ويهزون رؤسهم معربين عن شكوكهم فى مستقبله . وكان من حقهم أن يفعلوا ذلك فلقد تعرض مستقبلهم فى الحزب وحول اطاره للخطر والشلل . لم يضيع ببيل وهو الانسان غير المثقف وغير الميال الى همسات الصالونات وقته على أية حال فى تحذيرهم ، لكن قاعدة الحزب لم تتأثر الا قليلا بكل هذا . ولقد ظلوا يتابعون قادتهم ويكررون شعاراتهم دون أن يتأثروا بأى ضغط بما قاله ماركس أو بما كان من المحتمل أن يقوله ببيل ، وراحوا يندفعون الى حمل أسلحتهم ليدافعوا عن بلادهم .

وفي وسعنا أن نلقى ضوءاً طريفاً على التطور الذى كنا نتابعه باستعراض تطور مواز له كان يدور فى النمسا وان اختلف عنه (١) ولقد استغرق هذا التطور مدة أطول بعشرين عاماً ليصبح عاملاً سياسياً مهماً وذلك كنتيجة طبيعية لما يتوقعه المرء من بقاء فى التطور الرأسى . ولكن الحزب الاشتراكي النمساوى تمكن أخيراً من الظهور كخلاصة لاستهلاات صغيرة وغير محترمة وبرز الى حيز الوجود فى مؤتمر هاينفيلد فى عام ١٨٨٨ بزعامة فيكتور ادلر الذى نجح فى مهمته شبه اليائسة فى تجميع كافة العناصر الاشتراكية فى البلاد ليقودهم بكفاية رائعة مدة ثلاثين عاماً أخرى . .

(١) أنا اعنى هنا بالنمسا النصف الغربى من الامبراطورية النمساوية - المجرية التى أصبح لها برلمانها منذ عام ١٨٦٦ وحكومتها الخاصة بها وان ظلت مفتقرة الى وزارى الخارجية والحربية وقد تم تنظيمهما على نمط معادل تماماً لحكومة وبرلمان النصف الشرقى وهو المجر أو مايسمى بالتعبير الرسمى بممتلكات تاج القديس اسطفان . ولقد سار الحزب الاشتراكي الديموقراطى المجرى فى تنظيمه على غرار الحزب النمساوى ولكنه لم يحقق أية أهمية من الناحية المدية .

وكان هذا الحزب أيضا ماركسيا من الناحية الرسمية ولقد تمكنت الحلقة الصغيرة من قيادته التي يتألف غالبيتها من اليهود ، والتي تمثل نواته الفكرية (١) من اقامة جماعة الماركسيين الجدد ومن الاسهام اسهاما كبيرا في تطوير العقيدة الماركسية ، كما سبق لنا ان رأينا في القسم الاول من هذا الكتاب ، عن طريق السير مع الخطوط الماركسية المستقيمة للعقيدة ، محدثين فيها بعض التغييرات ولا شك ، مع مقارعة كل من يحاول أن يفعل كما يفعلون قراعا حادا وعنيفا ، ومحافظين قدر الامكان على المذهب الثوري في صورته التي لا تقبل التساهل . وكانت علاقاتهم مع الحزب الالماني وثيقة وودية وكان الجميع يعرفون في الوقت نفسه ان ادلر لا يقبل بأية سخف . ولما كان يملك لاسباب عنصرية وثقافية من السلطة على متطرفيه المثقفين أكثر مما يملكه بيبيل على مثقفيه ، فقد تمكن من أن يسمح لهم بكل ما يريدونه من ماركسية في المناقشات التي يعقدونها في المقاهي وأن يستخدمهم في الوقت الذي يراه موافيا دون أن يتيح لهم مجال التدخل في كل ما يهمه حقا من قضايا تنظيم الحزب وصحافته والاقتراع العام والتشريع التقدمي وعمل الدولة . وكانت استجابة هذا المزيج من العقيدة الماركسية والممارسة الاصلاحية رائعة كل الروعة . وسرعان ما اكتشفت الحكومات النمساوية المتعاقبة ان ثمة عاملا لا يقل في أهميته عن عامل الكنيسة أو الجيش وان من مصلحة هذا العامل أن يدعم السلطة المركزية في كفاحها الدائم مع قرصنة المعارضات القومية ، ولا سيما من العناصر الالمانية والتشيكية في الامبراطورية . وهكذا شرعت هذه الحكومات وهي مؤلفة على الفسالب من وزارات ادارية من الموظفين كألمانيا على الرغم من محاولات العرض المستمرة لادخال بعض السياسة كوزراء بلا وزارات في تقديم المساعدات الى الحزب الذي بادلها عطفًا بعطف . (٢) وعندما قامت إحدى الحكومات وهي وزارة ادارية من الموظفين كان يرأسها البارون جوتش بتبني موضوع منح حق الانتخابات العامة للجميع راح أدلر يعلن

-
- (١) لاريب في ان تروتسكي الذي يسمى أيضا بيرونشتاين قد ظهر بين هؤلاء الماركسيين الجدد ومارس مايمتغون به من نفوذ .
- (٢) اتبع الاشتراكيون طريقة مبتكرة أكثر من مرة في مساعدة الحكومة فعندما تمكن القراصنة الوطنيون من قتل البرلمان وجميع مايقوم به من اعمال واح الاشتراكيون يطلبون بحث الموازنة كأمر عاجل وكان اقتراح الاستعجال بعد اقراره يعنى بصورةعملية ان الموضوع الذي تعذر اعتباره عاجلا يسر بصورة آلية ، اذا وجدت أغلبية تؤيده وهي أغلبية توجد دائما بالنسبة الى الموازنة دون اهتمام بشكليات الاجراءات البرلمانية التي كان القراصنة يستخدمونها لعرقلة العمل الحكومي .

(المؤلف)

دون أن يلقي أية معارضة من أتباعه وأنصاره بأن الاشتراكيين يؤلفون حزب الحكومة مؤقتا ، وإن كانت المناصب الوزارية لم تعرض عليهم ولم يكن من المحتمل أن يقبلوا بها (١) .

٦ - السولية الثانية

كان المبدأ الأمي في برنامج الأحزاب الماركسية ينص على قيام منظمة دولية على غرار الدولية الاولى العاجزة . أما الجماعات الاشتراكية والعمالية الاخرى ، فلم تكن أمية الطابع طبقا لمفهوم العقيدة الماركسية ولكن هذه الجماعات كلها - اكتسبت بفعل ما ورثته عن الراديكالية البورجوازية ، وبفعل كرهها لحكومات الطبقات العليا في بلادها وجهات نظر ومشاعر عطف سليمة وأممية وإن تباينت درجاتها ، مما سهل عليها امكان التعاون الأمي . وهكذا كان تأسيس الدولية الثانية في عام ١٨٨٩ محاولة للتوفيق بين المتناقضات قدر لها أن تعيش حتى عام ١٩١٤ . وأرى أن اجتزى ببعض الملاحظات عن هذا الموضوع .

كان هناك أولا مكتب دولي وكانت هناك مؤتمرات تعقد فيها المناقشات الكاملة حول الموضوعات المتعلقة بالمبادئ والأساليب . وإذا ما حكمنا على الدولية الثانية بما حقته من انجازات ملموسة تبين لنا أنها كانت صافرا لا أكثر . وكان هذا التقييم لها قائما عند الثوريين والعمال على حد سواء . . . ولم يكن القصد منها في الواقع ان تقوم بأي عمل فوري من أي نوع ، سواء اكان هذا العمل ثوريا أو اصلاحيا اذ أن مثل هذا العمل كان لابد وان يكون في ذلك الحين من الطراز القومي . وكان عليها ان تنظم الاتصال بين الأحزاب والجماعات المشتركة فيها وأن تستقيس الآراء وأن تنسق بين خطوط المبادرة وتكبح من جماح اللامسئولية وتحث المتخلفين ، وإن تخلق بقدر الامكان رأيا اشتراكيا عاما . ولقد كانت جميع هذه الامور مرغوبة ومهمة من وجهة النظر الاشتراكية للغاية ، وإن كانت النتائج الايجابية لا بد وان تتطلب طبقا لطابع الامور عدة حقب لاتمام نضوجها .

(١) تمثلت الصعوبة الرئيسية في رأيي في الموقف القوي الذي وقفه الحزب الالمانى بصدد القضية . وكانت مخاوف الاشتراكيين النموسيين ثانوية الهمية وكانت كراهية البيروقراطية النموسية أو الامبراطور المعجوز عاملين آخرين من العوامل التي حالت دون اكمال هذا الموقف .
(المؤلف)

ولهذا لم يكن رئيس المكتب أو اعضاؤه يؤلفون مجلسا يتولى إدارة شئون الاشتراكية الدولية ولم تكن لديهم كما كان لدى الدولية الاولى أية سياسة يصوغونها أو برنامج يصوغونه وهكذا ظلت الاحزاب - القومية والجماعات العمالية مستقلة تمام الاستقلال وحررة فى أن تنضم الى المنظمات الدولية الاخرى التى قد تتفق مع حقيقة أهدافها المعينة وكانت المنظمة ترحب بانضمام النقابات والتعاونيات والهيئات التعليمية اليها ، ولكنها لم تكن تلعب فيها دورا بارزا على الاطلاق . لكن الاحزاب القومية ظلت على أى حال تقف على أرض مشتركة هى من الاتساع بحيث تسمح لستونينج Stauning وبرانتينج Branting من ناحية وللينين وجيسد من الناحية الاخرى بحرية العمل والحركة، ولا ريب فى أن بعض أعضاء هذه المؤسسات الدولية كانوا يسخرون من الموقف المتحفظ الجبان الذى يقفه أعضاء أعضاء آخرون بينما كان هؤلاء يعترضون على الراديكالية المتهورة التى يتصف بها أولئك وكثيرا ما تطورت الامور لتصل الى حدود المعركة . ولكن جميع هؤلاء كانوا يتلقون درسا فى الدبلوماسية الاشتراكية على ايدى بعضهم البعض . ولكن لما كانت هذه الطريقة الحياتية التى تتميز بحرية المجال فى الاتفاق أو الاختلاف ، هى الطريقة الممكنة الوحيدة ، فانها كانت فى حد ذاتها انجازا عظيما . .

ولعل من الغريب ان نقول ان المسئولية الاولى فى هذه الحركة تقع على اكتاف الالمان بتأييد من الروس وأنصار جيسد . فلقد كانوا يمثلون الحزب الماركسى العظيم الاوحد ، وكانوا يصفون على الحركة المشتركة ثوبا ماركسيا ، ولكنهم كانوا يدركون تمام الادراك ان غالبية الذين يمثلون القوى الاشتراكية خارج المانيا لم يكونوا من الماركسيين . وكان العمل عند معظم هؤلاء يتلخص فى مجرد التوقيع على ميثاق المنظمة الذى يضم اثنين وثلاثين مادة ، محتفظين فى الوقت نفسه بحريتهم المطلقة فى تفسيرها كما يشاءون . لكن القادة الالمان تجاوزوا عن كل ذلك بل تسامحوا حتى مع الهرطقة الصريحة التى كانوا يهاجمونها بعنف لو انها ظهرت فى بلادهم ، لا على الصعيد الدولى . وكان بييل يعرف المدى الذى يستطيع المضى فيه ، ويعرف أن حلمه الذى يقابله حلم مماثل من جانب الانجليز لابد وأن يؤتى اكله فى النهاية . . وهو ما كان سيقع حتما . لو لم تنشب الحرب العالمية . . وهكذا ظل يناور لتقوية الجبهة العمالية متطلعا الى استخدامها فى الوقت المناسب . وأظهر فى عمله هذا من المقدرة ما لو

وجد بعضها عند الدبلوماسية الألمانية لتمكنت من منع نشوب الحرب الكونية
الأولى ..

ولقد تحققت - على أى حال - بعض النتائج فلقد تركزت المناقشات
غير المحدودة نسبيا فى الحقبة الأولى فى النهاية على السياسة الخارجية
وسرعان ما بدأ فى الظهور وجهة نظر مشتركة .. حقا لقد كان سباقا
مع الزمن لكنه سباق منى بالفشل . وكل صحفى يشير الآن فى كتاباته
الى تلك الحقبة يجد نفسه محقا فى ادانة الدولية الثانية على فشلها
فى تحقيق الاشتراكية الدولية عند مستهل الكارثة الانسانية . لكن هذه
النظرية زائفة ومصطنعة . إذ لم يكن فى إمكان الحركة ان تفعل فى مثل
تلك الظروف اكثر مما فعلته فى عقد مؤتمرها الطارىء فى عام ١٩١٢ ،
وتوجيهها النداء الى جميع العمال فى العالم ليبذلوا كل ما لديهم من
جهد من أجل السلام . وما كان فى إمكانها أن توجه النداء لاضراب
عام تقوم به الطلائع العمالية الدولية فى العالم ، إذ لم يكن وجود لهذه
الطلائع الدولية الا فى مخيلة بعض المثقفين .. ولا ريب فى أن مثل هذا
النداء ما كان ليؤتى أكله أو ليثمر ثمرة فعلية . وتحقيق الممكن يعتبر
نجاحا لا فشلا ، مهما كان هذا النجاح نافعا فى النهاية ، أما اذا كان
ثمة فشل فى الواقع فان هذا الفشل قائم فى الجبهات الداخلية للأحزاب
القومية الفردية ..

بَيِّنَاتُ الْحَرْبَيْنِ

١ - المحنة الكبرى

بذلت الاحزاب الاشتراكية كأعضاء في المنظمة الدولية كل ما في وسعها لتتجنب الحرب . ولكن عندما نشبت الحرب فعلا ، انطوى كل حزب منها تحت اللواء الوطني لبلاده ، باستعداد كان مذهلا للغاية ، ومثيرا للدهشة . وكان تردد الماركسيين الالمان في هذا الانطواء أقل من تردد العمال الانجليز (١) . ويجب أن يذكر القارئ ، ان كل دولة محاربة كانت مقتنعة في انها تشن حربا دفاعية مجردة لكن كل حرب تكون دفاعية أو « وقائية » على الأقل في عيون الدول التي تشنها (٢) . ومع ذلك لو تذكرنا ان الاحزاب الاشتراكية كانت تتمتع بحق دستوري لا ينازع في الاقتراع ضد الموازنات الحربية ، وان ليس ثمة من التزام ضمن الاطار المعنوي العام للديموقراطية البورجوازية ، بأن يقف المرء مع السياسة القومية ، وذكرنا أن كثيرين من غير الاشتراكيين المعادين للحزبية ، قد أظهروا عدم موافقتهم على الحرب في البلاد المحاربة ، فأننا نواجه والحالة هذه مشكلة لا يمكن حلها بالإشارات الغامضة الى ماركس . والى البيانات السابقة الصادرة عن بيبيل وفون فولمار ، بأنهما سيدافعان عن بلادهما اذا هوجمت . ولم يكن من العسير أن نستذكر تعاليم ماركس الصحيحة في الموضوع . يضاف الى هذا أن دفاع المرء عن بلاده يعني مجرد قياسه بواجبه في الجيش ، ولا يعني اقتراعه الى جانب الحكومة ، والدخول في

(١) كان حزب العمال الانجليزى هو الوحيد في الواقع ، الذى وقف وقفة جديدة دفاعا عن السلام في عام ١٩١٤ ، وان كان قد انضم الى الحكم الائتلافى أثناء الحرب .

(٢) لعل هذا هو السبب في أن المحاولة التي قام بها المنتصرون لتقرير الناحية المعنوية عن طريق ادخال بند في معاهدة الصلح المفروضة لم تكن مجعفة فحسب بل موحققة أيضا .

حلف مقدس معها (١) . وهكذا نرى أن جيسند وسيمبات (Sembat) فرنسا وفاندر فيلد Van der Velde في بلجيكا قد اشتركوا في وزارات الحرب في بلديهما وان الاشتراكيين الالمان الذين اقترعوا الى جانب الموازنات الحربية ، اظهروا أكثر من مجرد الولاء المطلوب منهم لبلادهم على النحو المفهوم في تلك الايام (٢) .

وهناك حل واحد ليس الا لهذه المعضلة . فسواء آمنت غالبية السياسيين الاشتراكيين بالدولية الماركسية أو لم تؤمن ، اذ من المحتمل أن يكون هذا لايمان قد شارك صنوه الايمان بالثورة مصيره ، فان هذه الغالبية أدركت أن أى تمسك متعنت بالانجيل الماركسى ، كان لا بد وأن يفقدها أنصارها . ولا بد أن الجماهير كانت ستتطلع ذاهلة اليهم ، ثم سرعان ما تعلن وقف ولائها لهم ، منكرة في الواقع العقيدة الماركسية القائلة بأن لا وطن للطلائع العمالية ، وان الحرب الطبقيّة هي وحدها التي تعنى هذه الطلائع . ومن هنا نرى على هذا الصعيد ، ومع الافتراض بأن الامور كانت ستتسير سيرا مغايرا لو ان الحرب لم ننشب الا بعد مضي امد طويل على عملية التطور ضمن الاطار البورجوازي ، ان دعامة أساسية من دعائم البنيان الماركسى قد انهارت في شهر أغسطس عام ١٩١٤ (٣) .

ولا ريب في ان هذا الشعور كان سائدا . فلقد أحس به المعسكر المحافظ . وسرعان ما شرع المحافظون الالمان ، يتحدثون الى الحزب الاشتراكي بلغة هي اللطف بعينه . ولقد أحس به ذلك الجناح في الحزب نفسه حيث كانت العقيدة قد احتفظت بحماسها السابق . ولقد أثر مكدونالد (٤) . أن يفقد زعامة حزب العمال في انجلترا ، ومقعده في

-
- (١) ليس من الصحيح أن يعتقد المرء بأن التخلف عن عمل هذا كان سيضعف القضية القومية اذ لم تؤد استقالة اللورد مورلي الى الحاق أى اذى بانجلترا .
(٢) يرى الكثيرون منا في الوقت الحاضر غير هذا الرأي . ولكن هذا يبين لنا مدى ابتعادنا عن الخطوط القديمة للديمقراطية الليبرالية . ولاريب في أن تمجيد الوحدة القومية وتحويلها الى مفهوم اخلاقي يعنى قبول مبدأ من المبادئ الرئيسية في الفاشية .
(٣) يجب أن يعزى هذا الى حد ما الى نجاح الاصلاحات الاشتراكية .

(المؤلف)

(٤) رامزي مكدونالد (١٨٦٦ - ١٩٣٧) - سياسي بريطاني ولد في لومسماوث عمل في وظائف تافهة وأعمال مختلفة ليتابع دراسته الليلية . وبدأ يكتب في الصحف الليبرالية . ثم انضم الى حزب العمال المستقل ورشح نفسه للانتخابات حيث أصبح نائبا في عام ١٩٠٦ . أصبح في عام ١٩١١ زعيم الحزب . هاجم دخول بريطانيا الحرب في عام ١٩١٤ . ونجح حزب العمال في انتخابات عام ١٩٢٣ فالف أول وزارة عمالية في

البرلمان على أن ينضم الى الحكم الائتلافى . وآثر كوتسكى فى ألمانيا ورفيقه ،
هاسى Haase أن ينفصلا عن الاغلبية فى مارس عام ١٩١٦ ، وتوليا فى عام ١٩١٧
تنظيم الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل الذى مالبثت غالبية
أعضائه المهمين ان عادت الى حظيرة الحزب الاصلى فى عام ١٩١٩ (١) .
أما لينين فقد أعلن أن الدولية الثانية قد ماتت وان الاحزاب الاشتراكية
خانت قضية الاشتراكية .

وكان هناك شىء من الحقيقة فى كل هذا . ولم تستطع الاشتراكية
وهى عند مفترق الطرق ، أن تصمد للتجربة ، وذلك بالنسبة الى غالبية
الاحزاب الماركسية وذلك لانها لم تختار الطريق الماركسى السليم . ولم تتغير
العقائد ولا الشعارات ولا الاهداف النهائية ، ولا المنظمات ولا البيروقراطيات
أو القادة . ولقد ظلت كل هذه الامور صبيحة المحنة الكبرى على ما كانت
عليه عند عشيئها . لكن ما عنته وكل ما مثلته تعرض لتبدل ضخم ولم
يعد فى وسع الاشتراكيين أو المناهضين للاشتراكية أن ينظروا الى هذه
الاحزاب بعد التجربة العصيبة ، فى الصورة نفسها التى كانوا ينظرون اليها
فيها من قبل . ولم يكن فى وسع هذه الاحزاب أيضا أن تمضى قدما فى
أساليبها العتيقة البالية . فلقد خرجت من برجها العاجى ، سواء أكان
خروجها لخير أو لشر . ولقد أقامت الدليل على ان مصير بلادها يعنى لها
أكثر مما يعنيه الهدف الاشتراكى .

لكن الوضع كان مختلفا على أى حال بالنسبة الى الاحزاب الديمقراطية
الاشتراكية فى البلاد الاسكندنافية ، حيث لم يسبق لهذه الاحزاب ان
حبست نفسها فى أبراجها العاجية . ومن المتوقع أيضا أن يكون الوضع
مختلفا أيضا بالنسبة الى المراقبين الذى لم ينظروا قط الى الاساليب الثورية

= بريطانيا . الف الوزارة ثانية فى عام ١٩٢٩ . وعاد فقبل تأليف حكومة ائتلافية فى عام
١٩٢١ لمواجهة الازمة الاقتصادية . انفصل عن الحزب وألف حزب .عمال الوطنى .
فشل فى انتخابات عام ١٩٣٥ وخسر مقعده . (المرب)

(١) جدير بنا أن نلاحظ هنا أن المستقلين لم يعبثوا قواهم بصورة منفصلة كل
الانفصال عن الماركسيين اللامتساهلين . وكان كوتسكى وهاسى من القطاع الماركسى .
ولكن كثيرين ممن انضموا اليهم لم يكونوا من هذا القطاع . فلقد انضم اليهم مثلا
بيرنشتاين وغيره من المراجعين الآخرين الذين لم يكن دافعهم على أى حال احترام
العقيدة الماركسية . ولكن ليس ثمة هنا ما يثير أية دهشة . فالماركسية المستقيمة
تكن بالطبع السبب الوحيد الذى اعتمد عليه الاشتراكيون فى معارضتهم الطريق الذى
اختارته الاغلبية . ولأريب في ان المراجعين كانوا يشتركون في آرائهم مع الراى الذى
أخذ به رامزى مكدونالد . (المؤلف)

نظرة جدية . وقد يكون أقرب الى الحقيقة أن يقال بالنسبة الى الحزب الالماني بصورة خاصة ان هؤلاء « الخونة الاشتراكيين » كما كانت بعض الجهات الحاكمة تسميهم ، قد هبطوا من سسماواتهم اللاواقعية ، وان الاوضاع الطارئة التي واجهتها بلادهم ، حملتهم على الوقوف على اقدامهم بدلا من الوقوف على رؤوسهم وان هذا الوضع كان نعمة لهم بدلا من أن يكون نقمة أو محنة على الاطلاق . ولكن مهما كان الرأي الذي نحمله فليس ثمة من شك في ان موقف المسؤولية الجديد الذي وقفه الحزب قد قصر الى حد كبير المسافة الطويلة التي كانت قائمة قبل عام ١٩١٤ بينه وبين الهدف الطبيعي لكل حزب ، وهو الحكم . وهذا لا يعنى حقا اننى أود أن أنسب الى الديمقراطيين الاشتراكيين الالمان أية حسابات من هذا النوع، أو اننى أود التشكيك في صدق القرار الذي سبق لهم ان اتخذوه في عدم الاشتراك في الحكم في المجتمع البورجوازي . ولكن من الواضح انهم أصبحوا قريبين من هذا الحكم نتيجة الموقف الذي اتخذوه في بداية الحرب . ومع ذلك فقد اختلفوا عن الاحزاب الأخرى في أنهم لم يجروا وراء الحكم متصايحين . ولكنهم في الوقت نفسه لم يتخلوا عن بلادهم في لحظة الخطر .

٢ - آثار الحرب الكونية الثانية على التبدلات الطارئة على

الاحزاب الاشتراكية الاوروبية :

أولا : لا ريب في ان كل حرب كبرى تنتهى بالهزيمة تخلق هزة في البنيان الاجتماعى وتهدد مركز الفئات الحاكمة ، ولا ريب أيضا في ان اضاعة المهابة الناجمة عن الهزيمة العسكرية هي أحسن ما يمكن أن يواجهه أى حكم . ولا أعرف عن وجود استثناء لهذه القاعدة . لكن عملها لا يكون صحيحا على الدوام . اذ ما لم يكن النصر سريعا . وما لم يكن ضاربا ومذهلا في مختلف الحالات ، ومرتبطا بوضوح مع انجاز الطبقة الحاكمة . كما حدث في انتصار ألمانيا في عام ١٨٧٠ مثلا ، فان الاجهاد سواء أكان اقتصاديا أو ماديا أو نفسيا ، قد يخلق حتى في حالة النصر نتائج بالنسبة الى الاوضاع النسبية للطبقات والفئات والاحزاب ، لا تختلف مطلقا عن نتائج الهزيمة .

ولا ريب في ان أوضاع الحرب الكونية الاولى تشرح هذه الحقيقة . أما في الولايات المتحدة الامريكية . فان المجهود الحربى الذى بذلته لم يكن

هذه الحقيقة . ومع ذلك فان الحكومة التي قررت الاشتراك في الحرب منيت بهزيمة ساحقة في أول انتخابات جرت بعد انتهائها . أما في البلاد المنتصرة الأخرى ، فان مكانة الطبقات الحاكمة وسيطرتها على شعوبها ضعفت من جراء الحرب ، ولم تتقو نتيجة الانتصار . وعنت هذه الاوضاع بالنسبة الى الحزبين الاشتراكيين في ألمانيا وانجلترا ، اقترابهما من الحكم أو من السلطان . ووقعت على أكتاف الحزب في ألمانيا وانجلترا ، أعباء السيطرة على أجهزة المجتمع المركزية ، وان كان بعض أعضائه وكذلك بعض المناهضين للاشتراكية ، أصروا تبريرا عقائديا لمسلكهم على التحدث عن الثورة ، مع انهم لم يصلوا الى الحكم الا بطلب وبالحاف متواضع ، أما في انجلترا فقد ارتفع عدد المقترعين الى جانب العمال من نصف مليون في انتخابات يناير عام ١٩١٠ الى مليونين وربع المليون في عام ١٩١٨ وإلى ٤٢٣٦٧٣٣ في عام ١٩٢٢ ، و ٤٨٧٦٢٠٠ في عام ١٩٢٤ و ٨٣٦٢٠٩٤ في عام ١٩٢٩ (١) . واستعاد مكدونالد زعامة الحزب الذي استطاع في عام ١٩٢٤ الوصول الى الحكم ان لم يكن الى السلطان . أما في فرنسا فقد حال تركيب دنيا السياسة دون أى اكتمال واضح من هذا النوع ، لكن الخطوط العامة ، للوضع ، كانت هي ذاتها في البلاد الأخرى ، فلقد ظهرت حركة سنديكالية جديدة فور انتهاء الحرب ، ولكن الاتحاد العام للعمل ، الذي انشق على الاتحاد العام للعمل السنديكالي ، الذي تأسس حديثا ، واختلف مع الاتحاد العام للعمل الاتحادي ، تمكن من امتصاص العناصر غير القابلة للتكيف ، ولم يشجع الاساليب الثورية بل أخذ يعد نفسه ببطء لدور سياسى كبير .

يضاف الى هذا ان الاحزاب الاشتراكية وشبه الاشتراكية التي احتملت المسؤولية التي أقيمت على كواهلها ، لا بد وأن تكون قد أحست ، بأنها تحتكر تقريبا عددا من المؤهلات التي لا بد منها لنجاح مغامرتها . وقد كانت أقدر من غيرها على التعامل مع الجماهير ، التي يضطرم السخط في أنفسها . ويظهر المثل الألماني أنها كانت أحسن وضعا من أية فئات أخرى في الموقف الراهن لمعالجة التفجيرات الثورية بالقسوة اذا اقتضى الامر . ولقد كانت على أى حال ، هي الفئة نفسها القادرة على تقديم الجرعة المناسبة من الاصلاح الاجتماعى وتنفيذها من ناحية وحمل الجماهير على

(١) تعزى الزيادة بين عامى ١٩١٠ ، ١٩١٨ الى منح حق الاقتراع للنساء وتبسيط

(المؤلف)

المؤهلات الانتخابية .

قبولها من الناحية الاخرى . ولعل ما هو اهم من هذا كله ، انها كانت على حق من وجهة نظرها فى الاعتقاد بانها الفئة التى تستطيع أن تضمه الجراحات ، التى أوقعتها « الحرب الاستعمارية » ، وأن تعيد العلاقات الدولية الى سابق عهدها ، وأن تزيل ما أحدثته الحكومات البورجوازية من فوضى خلقتها معاهدات الصلح ، ولم يكن للاشتراكيين فيها أى يد أو نصيب ، ولكن هؤلاء اقترفوا هنا الخطيئة نفسها التى وقع فيها منافسهم البورجوازيون الذين آمنوا بالضمان الجماعى الذى أقرته عصبة الامم ، واعادة مقاييس الذهب فى النقد ، وبازالة الحواجز التجارية . ولكن عندما نعترف بالفرضيات الخاطئة علينا فى الوقت نفسه أن نقر بأن الاشتراكيين كانوا محقين بآمالهم فى النجاح ولا سيما فى حقل السياسة الخارجية .

ثانيا : وانى لأرى ان ما قامت به حكومتا مكينونالد من أعمال ، وقد تولى هو فى أولاهما وزارة الخارجية بينما تولاهما هندرسون فى الحكومة الثانية ، كاف لايضاح هذا . ولكن الحالة الالمانية ما زالت أكثر أهمية . فلقد كان الديموقراطيون الاشتراكيون وحدهم قبل كل شئ ، فى وضع معنوى يمكنهم من قبول معاهدة الصلح ، وتأييد سياسة تهدف الى تحقيق شروطها وتنفيذها . ولا ريب فى انهم كانوا سيكون الكارثة القومية التى حلت بالبلاد وما فرضته عليهم من أعباء ، ولكنهم وقد شعروا بما شعروا به فى موضوع الامجاد العسكرية . فان الهزيمة وما تبعها من صلح ، لم توحيا لهم بشكل من أشكال الاذلال الذى لا يطاق . ولقد أسهم بعضهم على أى حال فى النظرية الانجليزية - الفرنسية عن الحرب . ولم يكثرث معظمهم بالتسلح على الاطلاق . وبينما كان الالمان الآخرون ينظرون الى الحلفاء العباسيين بشئ من الازدراء المتجهم . فانهم هم كانوا الوحيديين الذين يعملون لتفاهم سلمى مع الحلفاء الظافرين ، بروح كاملة التجرد من الكراهية العاطفية أن لم يكن من الحق . ولقد حذوا خذو البلاد الغربية فى موضوع ما ظهر للآخرين وكأنه ديموقراطية مفروضة . اذ تخلصوا من الثورات الشيوعية لعامى ١٩١٨ - ١٩١٩ ، وبعد أن حققوا عن طريق التفاهم المتبصر دورا بارزا فى السياسات الداخلية ، وظهروا فى أحسن مظهر من مظاهر الديموقراطية .

وكانت قبضتهم على الجماهير من الناحية الثانية قوية الى الحد الذى يجعل هذا الموقف فعلا من الناحية السياسية ، ولقد رأى شطر كبير من الناس الامور بهذا المنظار لفترة مؤقتة . وغلت آراؤهم فى الوضع والطريقة الصحيحة التى عالجوه فيها ، بصورة مؤقتة رأى الرسمى مهما كانت سياسات الحكومات القائمة على الحكم فى ذلك الحين . ولقد آمنوا

التأييد السياسى اللازم للحكومات الائتلافية التى فاوضت على مشروع داوس Dawes Plan (١) وميثاق لوكارنوا (٢) ، وهى حكومات ما كانت لتتألف ولو تألفت ما كانت لتسير فى هذا الخط بدونهم . ولم يكن ستريسمان Stressmann (٣) اشتراكيا . ومع ذلك كانت السياسة التى ارتبطت باسمه ، هى سياسة الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، وهى السياسة التى قدر لهم أن ينالوا كل ما اتصل بها من فضل حقبة من الزمن ، وأن يصيبهم كل ما استحقته من عقاب فى حقبة أخرى .

ولقد تمتعوا ثالثا بمزية كبيرة فى علاقاتهم مع الرأى السياسى فى الخارج . ولم يكن العالم يعرف الكثير عن ألمانيا . ولكنه كان يدرك أمرين أساسيين أولهما أن ثمة حزبا ، على استعداد لتقبل كثير من ترتيبات ما بعد الحرب الى الأبد وإن هذا الحزب أقر بعض هذه الترتيبات فعلا ، وأنه يقف موقف المناوئ ، من كل ما كانت فرنسا وإنجلترا قد أقنعتا نفسيهما ، بأنه عدو لهما ، وثانيهما أن الحزب الاشتراكى الالماني يجب ألا يخشى لأسباب عدة ، وإن على الحكومة مهما كانت محافظة فى نظريتها ألا تعارض فى الاشتراكية الالمانية كمعارضتها للاشتراكية الروسية . ولقد كان هذا الموقف دليلا على الضعف على المدى البعيد . وكانت له علاقة ماسة كبرى بما لقيته شكاوى الالمان من تسويق ومماطلة ، إذ أقنع وزارتى الخارجية فى إنجلترا وفرنسا بأن ألمانيا ستظل الدولة المتوسلة التى يكفيتها أن تنال الوعد المطمئن من وقت الى آخر ، بأنها ستترقى فى يوم ما الى مركز المساواة مع الدول المتفوقة . لكنه كان من الناحية الأخرى وعلى المدى

(١) هو الاسم الذى اطلق على المشروع الذى وضعته فى عام ١٩٢٤ لجنة من الخبراء عهد اليها بدراسة الاوضاع المالية فى ألمانيا ، وتقرير مايجب أن تدفعه كمعويضات حربية دون التأثير على الموازنة الالمانية واستقرار النقد الالماني . وقد اطلق هذا الاسم عليها نسبة الى رئيسها الأمريكى المستر داوس .

(٢) مؤتمر لوكارنو وميثاقها لعام ١٩٢٥ . هو الاسم الذى اطلق على مجموعة معاهدات الضمانة المتبادلة التى عقدت بين ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومعاهدات تسوية الخلافات بين ألمانيا وفرنسا وألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وكان هذا الميثاق حجر الزاوية فى السياسة الأوروبية حتى عام ١٩٣٦ .

(٣) جوستاف ستريسمان (١٨٧٨ - ١٩٢٦) - سياسى الماني ولد فى برلين من أسرة صناعية ذات تقاليد ليبرالية . أسس حزب الشعب الالماني وأصبح مستشارا لألمانيا فى عام ١٩٢٢ . أشغل وزارة الخارجية فى حكومات عدة حتى وفاته .

(الحرب)

القصر ، ولا سيما في الايام السوداء من غزو الروهر ، ذا نفع وفائدة اذا
أتاح منفذا للحزب أو للحكومات المتكلمة على تأييد الحزب لم يكن متاحا لها
من قبل .

وكانت هناك رابعا العلاقات التي قامت منذ أيام الدولية الثانية بين
الحزب الاشتراكي الديمقراطي وبين الأحزاب المماثلة له في البلاد
الأخرى . ولم تكن الحرب قد أدت الى انقطاع هذه العلاقات بصورة
حاسمة . فالدولية الثانية لم تحل على أية حال بصورة رسمية . وكان
بعض الافراد وبعض الجماعات داخل اطار هذه المنظمة ، ولا سيما في
البلاد المحايدة ، قد احتفظوا بسلامة معتقداتهم الدولية . وقد واصل
سكرتير المنظمة ، هوسمان ، العمل وراح يدعو في عام ١٩١٧ ، باقتراح من
الاشتراكيين الاسكندنافيين الى عقد مؤتمر ، ولكن مشروعه لم يكمل
بالنجاح لان دول الحلفاء ، كانت قد حزمت أمرها في ذلك الحين على سحق
أعدائها وقد رفضت منح الاعضاء الاشتراكيين جوازات سفر للاشتراك
فيه (١) . ولهذا كان من الطبيعي أن يفكر بعض الاشتراكيين ببعث فكرة
الدولية الثانية .

ثالثا : ولقد بعثت الحركة الى الوجود ولكن بصعوبة شاقة . وكان
المؤتمران الأولان اللذان عقدا لهذه الغاية . في عامي ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ناجحين
الى حد ما وكانت الاشتراكية الدولية الثالثة (الشيوعية) التي ظهرت في
هذا الحين قد استهوت الكثيرين مما مثل عقبة كأداء في طريق الوحدة بين
أحزاب العالم الاشتراكية والعمالية . وكانت هناك جماعات مهمة أخرى
لم تكن تود أن تلقى بدلوها مع الشيوعيين ، ولكنها كانت تريد شيئا ،
انطباقا مع روح العصر ، من الدولية الثانية . وقد ووجه هذا الوضع مواجهة
ناجحة عن طريق وسيلة أسلوبية مبتكرة . فلقد تألفت منظمة جديدة
بحسافز من الاشتراكيين الأمريكيين الذين انضم اليهم المستقلون الالمان
وحزب العمال الانجليزى المستقل ، أطلقت على نفسها اسم الاتحاد العمالي
العالمى للأحزاب الاشتراكية - وأسميت بدولية فيينا ، وكانت الغاية منها
تحويل الجماعات المنضمة الى الدولية الثانية العائدة الى الحياة من جديد

(١) عقد مؤتمران قبل هذا فعلا في سويسرا ، أولهما في زيروولد ١٩١٥ والثاني
في كينيثال في عام ١٩١٦ ، وقد اتخذوا كما اعتقد ، طابعا يختلف عن الطابع الذى كان
مقصودا في البداية بسبب الحقيقة الواقعة وهى أن الحاضرين لم يكونوا يمثلون
الأحزاب الرسمية . وسأعود الى بعث هذا فيما بعد . (المؤلف)

راديكاليا ، للحد من الفئات التي غالت في ميولها الشيوعية ، واعادتها الى الصف بتشكيل أكثر انطباقا على منطق الاهداف (١) .

ولا ريب في أن الكنية التي أطلقها الشيوعيون فوراً على هذه المنظمة بعد تأسيسها وهي « دولية الاثنين والنصف » تعطي المعنى الحقيقي للمغامرة (٢) ولعل هذا هو السبب الذي مكنها من أن تحقق أهداف العصر وغاياته . واندمجت الدولية الثانية بدولية فيينا في المؤتمر الذي عقد في هامبورج عام ١٩٢٣ ، والفتا الدولية الاشتراكية والعمالية ، التي وصفت معاهدات الصلح بأنها « استعمارية » والتي طالبت بتأليف جبهة متحدة ضد الرجعية الدولية ، وللمطالبة بالعمل ثماني ساعات في اليوم ، وبوضع تشريعات اجتماعية على صعيد دولي . وكان مؤتمر فرانكفورت في عام ١٩٢٢ قد اتخذ قرارات طالب فيها بتخفيض الغرامات الحربية على ألمانيا ايصالها الى رقم معقول ومحدد ، والغاء الديون المشتركة والمفروضة عليها الى الحلفاء ، والجلء عن المناطق الألمانية . ولاريب في أننا على ضوء الاحداث اللاحقة نستطيع أن نتبين أهمية هذا الانجاز وما فيه من نفع وقيمة .

٣ - الشيوعية والعنصر الروسي :

أولاً : كانت الاحزاب الشيوعية تسير في طريق التطور السريع في غضون ذلك وكان هذا في حد ذاته هو أقصى ما يمكننا توقعه . لكن هذا التطور لم يكن خطيراً على وجه الاطلاق . فلا بد أن يترك كل حزب يمارس آثار المسئولية التي تحمله على الاتزان ، مجالاً لبعض الفئات والجماعات

(١) لاريب في أن مثل هذه الصيغ كانت كافية للاعلاء من شأن أي دبلوماسي من رجال القرن الثامن عشر . وكانت الحرب الطبقيّة هي العقبة الكأداء العظيمة . ولم يكن في وسع الجماعات القارية أن تعيش بدونها كما لم يكن في وسع الجماعات ، الانجليزية أن تعيش بدونها أيضاً . وعندما تم الاندماج في مؤتمر هامبورج كان الصراع الطبقي أحد القضايا التي ادرجت في النصين الألماني والفرنسي لقرارات المؤتمر، أما في النص الانجليزي فقد استعيض عن هذا النص بنص آخر غير واضح ولا مفهوم .

(٢) المقصود بهذا التعبير أن هذه الدولية جاءت في أعقاب الدولية الثانية ، دون أن ترقى أو ترتقى بالدولية الاشتراكية الى مرتبة جديدة تتيح لها أن تسمى بدولية جديدة . ولا ريب في أن هذا التعبير ينطوي على شيء من السخرية والهزء .
(العرب)

نستطيع أن نتحرك يمينا أو يسارا فى طريق التطور ، ومثل هذا المجال لا يمكن أن يظل خاليا مدة طويلة . واذا ما افترضنا أن فى الامكان الحد من الاقبال على الخروج من صفوف الحزب ، فان هذا الحد يعتبر أمرا مزعجا ، اذ أن الخروج قد يعتبر فى بعض الحالات خيرا من الابقاء على بعض العناصر العاصية ضمن اطار الحظيرة . ولقد عانت الاحزاب الاشتراكية دائما المضايقات والمزعجات من الاجنحة المغالية فى راديكاليتهما (١) . وقد لا يدهش المرء اذا رأى أن هذه الجماعات « اليسارية » قد كسبت بعض المواقع فى أيام الازمات التى تعقب الحروب واذا رأى أنها قد اغتنمت الفرصة لتكتسب لنفسها صفة الاحزاب المميزة القائمة لوحدها . بدلا من أن تجرى وراء المؤلف التقليدى الشائع ، بأن تطلق على نفسها صفة الشيوعية أو ان تعرض ميولا امية اقوى من تلك التى تعرضها الاحزاب الاشتراكية القائمة .

وعلى القارىء أن يذكر ان كل ما قلته منفصل تمام الانفصال عن الصورة الروسية للوضع فلو ظل القياصرة يحكمون روسيا لظلت هناك أحزاب شيوعية ولظلت هناك دولية شيوعية ولكن لما كان العنصر الروسى قد أضحي عاملا فى صياغة مستقبل الشيوعية والاشتراكية فى العالم بأسره ، بل صياغة التاريخ الاجتماعى والسياسى لعصرنا هذا ، فان من الضرورى أن نوضح كفى هذا العصر وأن نقيم طبيعته وأهميته . ولهذا سنقسم عملية تطوره الى ثلاث مراحل .

ثانيا - لم يكن هناك فى المرحلة الاولى أى حتى تسلم البلاشفة للسلطان فى عام ١٩١٧ ، أى عنصر روسى طاغ بصورة خاصة على الجماعات الشيوعية . باستثناء شيء واحد هو أن أقوى رجل فيها كان روسيا ، وأن خيطا من الاستبداد المغولى كان يسيطر على طريقة تفكيره . وعندما أوقفت الدولية الثانية أعمالها بحكم الواقع عند بدء الحرب العالمية الاولى ، وراح لينين يعلن أن الحركة قد ماتت ، وان الساعة قد أزفت لاساليب أكثر فاعلية وأشد أثرا ، كان من الطبيعى أن تقترب العناصر التى تؤمن بنفس

(١) لاريب فى ان التصدمات التى وقعت فى انجلترا والمانيا حول موضوع الحرب تؤلف قضية اخرى ذات أهمية مؤقتة ليس الا . وعلى الرغم من أن عصبة سبارتاكوس الالمانية التى أسسها كارل لينبخت وروزا لكسمبورج فى عام ١٩١٦ ، قد مضت فى معارضتها للحرب الى مدى أبعد مما يقره المستظلون الا أنها استغرقت بعض الوقت لتنمية موقف معاد تمام العداء للحرب ولم تستطع حتى بعد ايجاده أن تمضي رسميا الى أبعد من الاصرار على ماورد فى برنامج ايرفورت من نصوص . وانى لاأعرف ان لينبخت والسيدة لكسمبورج ، لم يفصلا قط علاقتهما تماما بالحزب ، على الرغم من أنه ، أى الحزب كان من أكثر الهيئات انتقادا للممارسة البلشفية . (المؤلف)

هذه الفكرة من بعضها ، وقد تحققت الفرصة في المؤتمرين اللذين انعدا في سويسرا ، أى في زيور فولد في عام ١٩١٥ و كينثال في عام ١٩١٦ . ولما كان جميع أولئك الذين تبنا قضايا البلاد التي ينتمون اليها ، قد غابوا عن هذين المؤتمرين ، فان المناضلين الحاضرين لم يجدوا صعوبة في الالتفاف الى حد ما حول برنامج لينين في تحويل الحرب الاستعمارية الى ثورة عالمية . وقد تضمن هذا البرنامج أكثر من مجرد الايمان بالماركسية الفطرية ، وما تعد به من آمال « مسياوية » (١) وكان بعض الحاضرين قد اكتشف الحقيقة الواحدة التي عميت عنها عيون البورجوازية في جميع البلاد ، وهي عجز المجتمع البورجوازي عن الصمود لكل ما تنطوى عليه اطالة الحرب « الشاملة » من اجتهاد ومتاعب ، وان الانهيارات لا بد وأن تقع في بعض البلاد على الاقل . لكن قيادة لينين لم تقبل في المؤتمرين الى أبعد من هذه الحدود . وكان معظم الحاضرين ، يفكرون في اقناع الاحزاب الاشتراكية القائمة واتباع طرق « البلطجة » معها ، لاستخدامها في تحقيق أهدافهم بدلا من تحطيمها ، يضاف الى هذا انهم رأوا ، ومعهم لينين أيضا أن الثورة العالمية يجب أن تتحقق عن طريق الاعمال الفردية للعمال الطليعيين في كل بلد من البلاد ، على أن تبدأ في البلاد المتقدمة أولا .

أما المرحلة الثانية فأحصرها بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢٧ أى بين وصول البلاشفة الى الحكم في روسيا وبين طرد تروتسكى من اللجنة المركزية للحزب البلشفي في أكتوبر عام ١٩٢٧ . وقد شهدت هذه الحقبة ظهور احزاب شيوعية وظهور دولية شيوعية هي الدولية الثالثة ، وشهدت هذه الحقبة أيضا ، القطيعة بين الشيوعيين وبين الاحزاب الاشتراكية والعمالية ، وهي قطيعة ازدادت حدة في ألمانيا الى الحد الذي لم يعد في الامكان علاجها نتيجة الاجراءات التعسفية التي اتخذها الديمقراطيون الاشتراكيون عندما وصلوا الى الحكم في الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ . وقد شهدت هذه الحقبة أخيرا ، صياغة الحلقة الروسية .

ولكن هذه الحلقة لم تثر المزعجات ، أو تشوه الحقائق طيلة هذه الحقبة وعلينا أن نذكر أن تمكن البلاشفة من السيطرة على الحكم في أكثر بلاد

(١) نسبة الى العصر الالفى الذى يقال ان المسيح سيعود فيه لاصلاح العالم ،
(العرب)

العالم رجعية وتخلفا لم يكن أكثر من صدفة عارضة . (١) ولقد اعترف لينين نفسه بهذه الحقيقة . وراح يكرر المرة تلو المرة أن النصر النهائى لا يمكن أن يتحقق الا بعمل القوى الثورية فى أكثر البلاد تقدما ولذا فإن هذا العمل ، فى منتهى الأهمية . ولقد راح يعمل بالطبع على الشيوعيين ما كان يريد ، طبقا لمألوف عاداته ، وأصر على قيام منظمة مركزية للدولة الشيوعية ، يتمتع مكتبها المركزى ، بالسلطان فى تحديد كل حركة من حركات الأحزاب الفردية ، ولكنه كان يقوم بذلك بحكم مركزه كزعيم شيوعى لا كطاغية روسى . ولا ريب فى أن البون فى هذا كان كبيرا . وكانت موسكو هى مقر قيادة الدولة الجديدة ، وكان زعيمها الفعلى روسيا . لكن سياستها كانت توجه بروح أممية دون أية إشارة الى مصالح روسيا القومية ، وعلى أسس يتفق عليها جميع الشيوعيين الذين يمتنون الى مختلف البلاد اتفاقا تاما . وعلى الرغم من أن العلاقة الشخصية بين مكتب الدولة وبين المكتب السياسى للدولة الروسى (٢) كانت أقوى آنذاك مما أصبحت عليه فيما بعد ، إلا أن الهيئتين كانتا مستقلتين عن بعضهما تمام الاستقلال . وهكذا فإن الدولة نفسها والأحزاب الفردية لم تسلك سلوكا يختلف عما كانتا ستسلكانه لو أن العلاقة مع روسيا لم تكن موجودة .

وعلى هذا فإن أهمية العلاقة مع روسيا على الرغم من أنها كانت كبيرة فى تلك الحقبة ، لم تعد أن تكون أولا ممثلة فى الحقبة الواقعة ، وهى أنه على الرغم من التفاهة الكمية والنوعية لعضوية أية جماعة شيوعية ، وعلى الرغم من أن هذه الجماعة لاتسلك بحكم تكوينها حقا فى أن تحمل على محمل الجد . فلقد كان فى وسعها أن تنعم بالمجد الذى حققته جماعة أخرى تمكنت من السيطرة على امبراطورية كبرى وأن تعتمد على العون الذى

(١) لاريب فى أن البلشفية مدينة فى هذه الصفة العارضة للقيادة العليا الألمانية التى أمرت بنقل لينين الى روسيا . ولو خيل لانسان أن فيما أقوله شيئا من الغلو فى دوره الشخصى فى أحداث عام ١٩١٧ ، فإن ثمة عددا آخر من عوامل الحظ ، لعبت دورها فى الوضع ، وهى كافية لاطئنا صورة من الوسواس المتعلقة بهذا الجزء من التاريخ .

(٢) كان المكتب السياسى الذى يديره لينين نفسه ، والمجلس العسكرى الذى يسيطر عليه تروتسكى وشرطة الشيكات التى يتولى دجيشينكى رباستها ، هى الهيئات الثلاث التى كانت تتولى السلطة الادارية فى عهد لينين . ولم يكن الدستور السوفيينى يعرف بالطبع هذه الهيئات الثلاث ، إذ أنه كان يضع السلطة فى مجلس . . مفوضي الشعب ، وفى الامكان القول بأن هذه الهيئات الثلاث كانت من الناحية النظرية أجهزة حزبية . ولكن الحزب هو الدولة فى الواقع .

(المؤلف)

تلقاه من هذه الجماعة . وهناك ناحية ثانية لهذه الأهمية وهي انه كان في وسع الواقع البلشفي على الرغم مما رافقه من ارباب ومن فقر ومن اعتراف بالفشل الذي تضمنه ، تبني السياسة الاقتصادية الجديدة بعد ثورة كرونستادت (١) أن يشير الى نظام اشتراكي سار في طريق المراحل التطبيقية . ولقد أقام البلاشفة الدليل على عبقريتهم في استغلال الحقيقة الواقعة وهي أن الرأي العام في انجلترا والولايات المتحدة . على استعداد لابتلاع كل شيء شريطة أن يكون مغلفا بغلاف من الشعارات المألوفة . وكان لابد لهذا أن يفضي حتما الى خير الاحزاب الشيوعية الاخرى ومنفعتها . أما من الناحية الثالثة ، فإن الجيش الروسي عني بالنسبة الى الشيوعيين في كل مكان وبينهم لينين بالطبع ، نظرا لايمانهم بحتمية الثورة العالمية ماعناه جيش القيصر نقولا الأول للجماعات الرجعية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر (٢) ولقد كانت هذه الآمال في عام ١٩١٩ ، أقل بعدا عن المنطق ، وأقرب الى التحقيق مما يعتقد الكثيرون اليوم . ومن الصحيح أن يقال ان الجمهوريات الشيوعية قد أسست فعلا في باقاريا والمجر . (٣) ولكن البنیان الاجتماعي في كل من المانيا والنمسا وايطاليا ، كان على وشك الانهيار ، وليس ثمة من يستطيع التكهّن بما كان سيحدث فعلا في هذه البلاد ، بل وفي تلك التي تقع الى الغرب منها لو أن جهاز تروتسكي الحربي ، كان صالحا في تلك الايام ، ولم يكن مشغولا في الحرب الاهلية من ناحية وفي الحرب البولندية من الناحية الاخرى (٤) . وعلينا ألا ننسى

(١) اسم ميناء لينينجراد البحري . وقد وقعت ثورة فيها في اوائل العهد الشيوعي في روسيا .

(٢) علينا أن نلاحظ بأن الشيوعيين قد نخلوا عن شعارات مناهضة الحرب ، ومناهضة التدخل بالسهولة نفسها التي نخلوا فيها عن شعار الديموقراطية .

(٣) لعل مثل المجر أي مثل حكومة بيلاكوف ، خير ما يشرح لنا هذا الوضع . فلقد أدى شكل الطبقات العليا . واللامبالاة من جانب الفلاحين الى تمكين جماعة صغيرة من المثقفين من اغتصاب السلطان دون مواجهة أية مقاومة بارزة . ولقد مثل هؤلاء مجموعة غريبة من الناس عرض بعضهم لها ، كما في باقاريا بعض الاعراض المرضية الواضحة ، وكانوا غير أنداد لهذه المهمة أو تلك في المهام الجديدة الاخرى . ولكن كانت لهم ثقة لاحدود لها في انفسهم وفي عقيدتهم ولم يكونوا يعترضون على اتباع الاساليب الارهابية واعتقد أن في هذا الكفاية كل الكفاية . وقد سمح لهم بأن يمثلوا مسرحيتهم ، وكان من المحتمل أن يعضوا في تمثيلها الى اجل غير مسمى ، لولا أن الحلفاء قد سمحوا أو أصدروا أوامرهم على الاصح ، الى الجيش الروماني بطردهم من الحكم .

(المؤلف)

(٤) ولهذا فمن الشكوك فيه القول بأن الدول الغربية تصرفت تصرفا أحق ومفتقرا الى الكفاية في أنها لم تؤيد تأييدا حماسيا كافة الثورات المضادة التي جرت =

بان الدولية اقيمت فى ذلك الجو من الصراع المرتقب من أجل الموت أو الحياة . واذا ما أخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار ، يتبين لنا ان أمورا كثيرة من التى أصبح لها معنى فيما بعد كالادارة المركزية صاحبة السلطة المطلقة وغير المحدودة على الاحزاب الفردية ، وصاحبة الطول فى حرمانها من كل حرية فى العمل ، كانت معقولة كل العقل من هذه الناحية .

ولقد حددت بداية المرحلة الثالثة بطرد تروتسكى من اللجنة المركزية فى عام ١٩٢٧ ، اذ أن هذا الطرد ، يمثل معلما مناسبا من معالم الطريق التى قطعها ستالين حتى وصل الى الحكم المطلق . ويبدو أن كل قرار فعلى فى قضايا السياسة بعد هذا التاريخ ، قد صدر عن ستالين نفسه ، وان كان قد وجد بعض المعارضة فى المكتب السياسى أو فى بعض الاماكن الاخرى الى أن حوكم كامينيف ، وزينوفيف فى عام ١٩٣٦ أو حتى بدأ يجهوف عهد ارهابه فى عام ١٩٣٧ . وهذا يعنى من وجهة نظرنا أن جميع القرارات من ذلك التاريخ كانت تصدر عن رجل دولة روسى يعمل نيابة عن مصالح روسيا القومية ، كما يراها من زاوية طغيانه الفردى . ولاريب فى أن هذ يحدد بدوره ان صح موقفه من الكومنترن «الشيوعية الدولية» ، ومن الاحزاب الشيوعية الاجنبية أيضا ، اذ غدت هذه الاحزاب أدوات تنفذ السياسة الروسية ، وتحتل مكانتها وسط هذه المجموعة من الأدوات مع تقييم هذه المكانة طبقا للظروف الموضوعية . وهكذا غدت الثورة العالمية وجودا له قيمته ولكنه مجمد ، لا عمل له ، وظل هذا الوضع سائدا حتى الحرب الكونية الاخيرة . وليس ثمة من شك فى أن من تبقى من مناضلى الشيوعية ، القدامى ، ومن استجد فى حظيرة الدولية الشيوعية قد أحسوا بالمهانة والزراية تجاه هذا الوضع . ومع ذلك فلقد ظل لهم بعض النفع والفائدة . فلقد كان فى وسعهم ان يبشروا بأمجاد العهد الروسى . وكان فى الامكان استخدامهم كمهاميز لنخس الحكومات المعادية . وقد زادوا من قدرة روسيا على المساومة . ومن هنا كان الحفاظ على خضوعهم لموسكو يستحق العناء والتضحيات المادية ويستحق مراقبتهم عن طريق الشرطة

= محاولاتها فى روسيا فى هذه الآونة ، وفى مقدمتها مفامرتنا دينيكين ورأنجيل . ويبدو لى انها تمكنت من الحصول على ارادته تماما ، أما نتيجة التقدير الدكى للوضع أو نتيجة الحظ ، فقد جمدت الدولة السوفياتية فى وقت حرج ودقيق للغاية ، ومنعت انتشار البلشفية . ولو كان الحظ أقل عونا لها ، لتعرضت انظمتها الاجتماعية للخطر ، أما لو كان أكثر عونا لها ، لحتم عليها أن تبدل جهودا أطول وأكثر تكلفة وأقل فائدة مما قد يؤدى فى النهاية الى هزيمة أهدافها وفشلها .

(المؤلف)

السرية ، وذلك ليكون مكتب الكومنترون حاشداً بالاتباع الذين لا رأى لهم ، والذين يطيعون مايرد اليهم من أوامر ، عن خوف وفزع .

ثالثاً : ولقد تابع ستالين فى كل هذا وفى كل مايحيط به ، الاجراءات المعهودة منذ قرون وأجيال . ولقد فعلت معظم الحكومات القومية ما فعله ولعل من المغالطة للواقع ، ان يبدى المرء سخطا خاصا على ما فعله ، لان كثيرين غيره قد فعلوا ما فعله . ولعل خير مانضربه من مثل هو ما فعلته الحكومات التى تتبنى العقائد الدينية . فطالما كانت هذه العقائد متميزة بالحيوية الكافية ، للبحث على العمل ، فان هذه الحكومات كثيرا ماتستخدم فئات أجنبية تنتمى الى العقيدة نفسها لتحقيق لها أهدافها . ولكن هذه الممارسة ، كما يثبت تاريخ السنوات بين عامى ١٧٩٣ ، ١٨١٥ أكثر تعميما مما توحى به هذه الامثلة . ولا يقل الارنكاس الذى تبديه الحكومات الاخرى التى تتأثر بهذا العمل سواء كان لفظيا أو غير لفظي ، اقتباسا عن العمل نفسه ، فالساسة على اختلاف طبقاتهم وأشكالهم يسعدون بأن يفتنموا الفرصة لاطلاق الحيانة على خصومهم .

ولكن كان من العسير على الاحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفيتى ان تتلقى الأوامر من حثالة تافهة فى أيدي قيصر حديث . وتثير عبوديتها الدليلة قضيتين اساسيتين ، أولاهما تتعلق بأسباب هذه العبودية وثانيتها تتعلق بآثارها على الطبيعة المقبلة للاشتراكية النورية ومصيرها .

وقد تكون القضية الاولى أهون على الرد مما تبدو لاول وهلة . وكل ما يطلب الينا أن نعمله هو أن نضع أنفسنا فى موضع الانسسان الشيوعى ، وأن نتصور طرازه ثم ننظر الى وضعه بروح عملية مجردة . انه لن يعترض على عهد ستالين لاعتبارات انسانية . وقد يشعر بالاعتزاز مدفوعا بفشله الماضى وحقده ، بل وبالرضى كما يشعر بعض المنحليين المصابين بالنور ستانيا ، من رؤيته بعض الضحايا الذين يمثلون طبقة معينة يعانون بعض الآلام . يضاف الى هذا ، انه يسائل نفسه ترى لم ينقم على بعض الفظائع التى لاتحول دون البورجوازيين الصميميين ودون الوله بالعهد ؟ ولماذا يقوم هو باستنكار البلشفية فى حين لا يستنكرها أسقف كنتربرى (١) ؟ حقا انه سؤال يستحق الرد .

(١) لا يمكن الدفاع عن العواطف التى أوردها رجل الدين هذا فى كتابه على اساس المبدأ القائل بأن التجربة الروسية شيء وان اسلوب تنفيذها شيء آخر . فالشيء =

يضاف الى هذا انه لم يكن ثمة ما يبرر بالنسبة الى الشيوعيين الاعتراض على أساس الترميدورية Thermidorism (١) ولقد استخدم هذا التعبير لأول مرة من خصوم السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكن تروتسكي مالبت أن استخدمه لوصم عهد ستالين بالرجعية على اعتبار أن العمل الذي قام به أولئك الذين أطاحوا بروبسين في عام ١٧٩٤ كانوا من الرجعيين . لكنني لا أرى معنى لكل هذا . فلقد كان ستالين هو الذي أحال الزراعة الى عمل جماعي ، وهو الذي تولى تصفية « الكولاك » (٢) ، وقضى على كل معارضة ونفذ الى حد كبير برنامج المعارضة .

وأخيرا فان ماتقوم به الدولة الحامية في الوطن لايهم الشيوعى في بلاد أخرى كل الاهمية ، طالما أن تلك الدولة تعامله معاملة حسنة ، وحتى لو لم تعامله هذه المعاملة . فما الذي يستطيع أن يفعله ؟ فالحلقة أخذت في التضيق والاطباق . ولكنها في الوقت نفسه لاتنقطع عن تقديم العون . فالاحزاب الاشتراكية لاترضى به في صفوفها والعامل العادى السليم الراى يبتعد عنه بشئ من الألم . ومن المحتمل أن يكون قدأضحى تروتسكي بعيدا عن العمل لفترة مؤقتة . وهو عاجز عن أن يفعل شيئا دون هذه الحلقة المعينة له (٣) ، ولكنه يأمل . وهو يرتضى هذه الحالة

= العطيع حول عهد ستالين هو القول بأنه كان مضطرا لان يعمل ماعمله للحفاظ على عهده أى بعبارة أخرى أن تلك المبادئ وتلك الممارسة كانا شيئا واحدا .

(١) اسم يطلق على الجماعة التى عملت على الاطاحة ، بروبسين وحزب البعاقبة في اليوم التاسع من شهر ترميدور في عام ١٧٩٤ .

(٢) اسم يطلق على المزارعين الروس الناجحين ، سواء كانوا من كبار المزارعين او صغارهم ، وهم الذين أحال ستالين أراضيهم الى المزارع الجماعية ، وأبعدالكثيرين منهم الى سيبيريا لمعارضتهم سياسته الزراعية .

(٣) ينطبق هذا القول بصورة خاصة على الجماعة او الجماعات الشيوعية في الولايات المتحدة الامريكية . ولاريب في اوضاع السياسة الامريكية . ليست موانية لنمو حزب شيوعى رسمى ، لاسيما وان خزائن بعض المقاطعات لايبعد كثيرا عن نقطة التعبئة وحشد القوى . ولكن يجب الا تقاس أهمية الهيئات الشيوعية بعدد أعضاء الحزب الرسمي . فالمثقفون الذين يكونون من الشيوعيين حقا او من رفاق الطريق ، لايعلمهم أن يكونوا أعضاء في الحزب ، بل ان هناك كل مايحفظهم على البقاء بعيدا عن الحزب ، اذ أن بقاءهم بعيدين عنه يمكنهم من خدمته ، دون أن يحملوا اشارة العضوية المميزة ، ويستطيعون أن يسيطروا على لجان تعبئة الراى العام او على الهيئات الادارية وماشابهها مع بقائهم بعيدا عن الحزب لينفوا دائما وهم صادقون عضويتهم في الحزب . وهناك جماعات غير مرئية لاتستطيع القيام بأى عمل مركزى الا اذا تلقت ابحاءها من موسكو .

(المؤلف)

من العبودية ، أن تنشأ أزمات يستطيع أن يشق طريقه فيها الى الحرية .
ك هذه الحرب التي وقعت أخيرا .

وأرى أن النقطة الأخيرة تمضى الى حد ما فى الرد على السؤال الثانى
فهناك ولا ريب احتمال فى أن يسيطر الطغيان الروسى على خرائب
الحضارة الاوربية أو على ما هو أبعد من هذه الخرائب ، وآنذاك تتحول
الاحزاب الشيوعية فى كل مكان فى العالم الى حاميات روسية . ولكن
هناك احتمالات كثيرة أخرى . ومن هذه الاحتمالات أن العهد الروسى قد
ينهار أثناء العملية . أو أنه سيكتسب أثناء انتشاره فى بلاد أخرى ،
مزايا أكثر اقترابا وصلاحا للاوضاع القومية الفردية . ولعل النتيجة
الخاصة لهذا الوضع ، أن يعجز العنصر الروسى عن احداث أى تبدل فى
الطبيعة المقبلة للاشتراكية الثورية . ولا ريب فى أن الاعتماد على هذا
فى منتهى الخطورة . ولكن ليس من الحق مطلقا أن يأمل المرء فى أن
تخرج الحضارة سليمة من هذا السعير الدولى ، الا اذا خفتت نيران هذا
السعير فى وقت أسرع مما ننتظر .

٤ - سياسة الرأسمالية :

أولا : - لم نر حتى الآن أى سبب مقنع يبين لنا ما الذى أدى الى
فشل التجارب التى مرت بها الاحزاب الاشتراكية بعد عام ١٩١٨ فى
المسئولية السياسية فى تحقيق النجاح الكامل . وأود أن أعود فأكرر
القول بأن الاشتراكيين واصلوا فى بعض البلاد كالسويد مثلا تثبيت
سلطانهم الذى حصلوا عليه من قبل ، فى حين تمكنوا فى بلاد أخرى من
الوصول الى السلطان بطريق طبيعى ودون اللجوء الى العمل الثورى ،
وكانوا فى جميع البلاد فى وضع أفضل مكنهم من مقارعة مشاكل الساعة
بصورة أكثر نجاحا من أى حزب آخر . ويبدو لى ، كما سبق أن بينت
من قبل ، انهم تمكنوا من احتكار الاوضاع الاساسية التى تضمن النجاح .
يضاف الى هذا أنه على الرغم من أن معظمهم لم يكن قد مر بتجارب سابقة
فى الحكم ، الا أنهم تمكنوا من المرور بتجارب ناجحة للغاية فى التنظيم
والتفاوض والادارة . ومن الواجب أن يقال فى الواقع فورا ، أنهم لم
يقوموا بأى عمل أحقق صراحة . وأخيرا فان الظهور الحتمى لحزب جديد
الى اليسار من الاشتراكيين ، وعلاقة هذا الحزب بموسكو ، كانا من الخطورة
على النحو الذى حاول خصومهم تصويره .

ولكن على الرغم من كل هذا ، كان وضعهم فى منتهى الدقة والغرامة فى كل مكان ، بل كان أكثر مما يستطيع أن يتحملة أى مؤمن صادق ، وذلك لان جميع هذه المزايا الاسلوبية كانت تخفى صعوبة أساسية لم يكونوا قادرين على ازاحتها من الطريق . ولقد أدت الحرب وما أحدثتها من اضطراب الى المجيء بالاشتراكيين الى الحكم ، ولكن وراء هذا الثوب القديم الذى نسميه بالجهاز الاجتماعى ، بل وراء العملية الاقتصادية كلها ، ظل الوضع على النحو الذى كان عليه وتبتم على الاشتراكيين بعبارة أخرى أن يحكموا فى عالم رأسمالى الى حد كبير .

وكان ماركس قد تصور الوصول الى السلطان السياسى كشرط أول للتحويل الاشتراكى ورأى وجوب المبادرة اليه فوراً . وقد عنى هذا على أى حال ، كما توحى مناقشات ماركس فى كل مؤلفاته ، ان الفرصة لهذا الوصول الى الحكم ، ستتحقق عندما تستنفذ الرأسمالية سيرها ، أو على حد تعبيرنا نحن ، عندما تكون الامور والنفوس قد باتت ناضجة مهياًة . وكان الانهيار الذى تصوره ، انهياراً فى الآلة الاقتصادية للرأسمالية فى داخلها ولاسباب داخلية (١) . أما الانهيار السياسى للعالم البورجوازي فليس أكثر من نتيجة عارضة للانهيار الاقتصادى . أما الآن فقد حدث هذا أو ما يشابهه ، وأتيحت الفرصة السياسية فى حين لم تكن العملية الاقتصادية قد وصلت مرحلة التهيؤ والنضوج . ولقد سارع البناء العلوى الى الانهيار بسرعة قبل انهيار الدعائم التى تقيمه ، وهكذا كان الوضع لاماركسيا بالمرّة .

وفى رسع المرء أن يتصور الطريقة التى كانت متسير فيها الامور لو أن الاحزاب الاشتراكية - وقد أدركت حقائق الاوضاع - رفضت أن تكون حصان طرواده للحكم ، وظلت فى موقف المعارضة وسمحت للبورجوازية بأن تعالج الحطام الذى خلفته الحرب ومعاهدات الصلح . من المحتمل أن يكون هذا الوضع خيراً لها وللإشتراكية والعالم كله . من يدري ؟ ولكن لم يكن ثمة مجال للاختيار بالنسبة الى أولئك الرجال، الذين تعلموا فى ذلك الوقت ربط مصيرهم ببلادهم ، وحمل وجهه النظر المتعلقة بالمسئولية . وهكذا نراهم يواجهون بعزم مشكلة جوهرية كانت تعتبر من أعقد المشاكل .

(١) يفسر هذا مدى العطف الذى لاقته فى الولايات المتحدة بعض النظريات التى استهدفت أن تظهر أن الرأسمالية ، أخذت تنهار فى الواقع بفعل العوامل الداخلية .
(الحرب)

ولقد كان هناك نظام اجتماعي واقتصادي ، لا يمكن ان يعمل الا على أسس رأسمالية . وكان في وسع الاشتراكيين ان يسيطروا عليه وأن يتولوا تنظيمه لمصلحة العمل وأن يضغطوا عليه الى الحد الذي يضعف من كفايته ، ولكنهم كانوا عاجز من ان يفعلوا شيئا يكون اشتراكيا على وجه التحديد . ولو كان لهم ان يسروه ، فقد تحتم عليهم أن يسيروا به طبقا لمنطقه . وهكذا وجدوا أنفسهم مضطرين لسوس الرأسمالية . وهذا ما فعلوه حقا . وقاموا ببعض أمور لالباس اجراءاتهم ثوبا اشتراكيا من التعبير ليس الا ، واستخدموا نظاراتهم المكبرة استعمالا ناجحاً ، لظهار الفرق بين سياستهم وبين الحل البورجوازي البديل لكل حالة من الحالات . وهكذا تحتم عليهم من ناحية الجوهر الاساسي ، أن يفعلوا ما كان سيفعله المحافظون أو الليبراليون لو وجدوا في نفس الظروف والاضاع . وعلى الرغم من أنه كان السبيل الممكن الوحيد أمام الأحزاب ، الاشتراكية فانه كان سبيلا محفوفا بالمخاطر والمجازفات (١) .

ولم يكن الخطر كامنا في أن هذا السبيل ميئوس منه ، أو عاجز من وجهة النظر الاشتراكية عن الدفاع عن نفسه كلية . ومن المحتمل أن يكون الاشتراكيون في أوروبا قد أملاوا في مستهل عشرينيات القرن الحالي ، في أن يتمكنوا بشيء من الحظ والحرص من تثبيت اقدامهم في مراكز السلطان السياسي أو على مقربة منها ، بحيث يستطيعون دفع أي خطر من اخطار « الارتكاس » وان يدعموا مركز الطلائع العمالية الى الوقت الذي يصبح بالامكان فيه تحويل المجتمع اشتراكيا ، دون الحاجة الى العنف وأن يشرفوا على عملية موت المجتمع البورجوازي . مطمئنين الى أن عملية الموت تسير سيرا طبيعيا ، والى أن الضحية لن يتاح لها ان تبعث ثأنية . وكان في الامكان تحقيق هذا الامل ، لولا وجود بعض العوامل الاخرى ، التي تداخلت مع الصورة الاشتراكية او العمالية للمجتمع .

وكان في الامكان ان يركز الدفاع عن وجهة نظر العقيدة على الافتراض الذي سبق لي ان اوردته ، وهو ان الوضع كان جديدا وطارئا ، وان ماركس لم يكن قد تصوره . فلم يرد في مخطط ماركس

(١) لا اهدف هنا الى البحث كاحتمال آخر . في محاولة لاعادة البناء على الطريقة الروسية . اذ يبدو لي من الواضح كل الوضوح أن مثل هذه المحاولة كان لابد وأن تنتهي الى الفوضى والثورة المضادة .

بالفعل ، ان تتجه الضحية البورجوازية الى الاشتراكيين طالبة الحمى والامان . وقد يقال انه من وجهة نظر الظروف يعتبر «سوس الرأسمالية» خطوة كبيرة الى الامام ، ولم تكن القضية ، قضية سوس الرأسمالية لمصلحة الرأسمالية بل قضية القيام بعمل صادق في ميدان الاصلاح ، الاجتماعى ، وبناء دولة تستند قبل كل شيء الى مصلحة العمال . وكان هذا هو الطريق الوحيد المفتوح ، اذا آثرت الاحزاب الاشتراكية اتباع السبيل الديمقراطي وذلك بسبب فرض اللانضوج واقعة على الوضع ، نتيجة تعذر الحصول على أغليات تقرر اتباع البديل الاشتراكي . وليس من الغريب والحالة هذه ان تكون الاحزاب الاشتراكية التى قررت تحمل مسئولية الحكم فى مثل هذه الاوضاع ، قد أعلنت بوضوح ولاءها للديموقراطية .

وهكذا تمكن الابتذال السياسى المتشهى للحكم من ايجاد ارفع المبررات لاستماتته على أسس عقائدية تستهدف مصلحة الطلائع العمالية . ولن يجد القارىء صعوبة فى تصور ما أحدثته مثل هذه التبريرات من أثر على الناقدين المتطرفين . ولكن لما كانت الاحداث اللاحقة قد اقنعت الكثيرين من الناس بالتحدث عن فشل تلك السياسة وعلمت قادة ذلك العهد ، ما كان من الواجب عليهم فعله . فأننى أود ان أؤكد هنا المقولات المنطقية لوجهات نظرهم ، والطبيعة الالزامية للوضع الذى نحتم عليهم أن يعملوا ضمن اطاره . أما اذا كان عملهم قد منى بالفشل . فان علينا أن نجد أسبابه فى أماكن أخرى غير البلادة أو الخيانة . وأرى لزما علينا اذا أردنا اقناع أنفسنا بهذا أن ننظر الى الحالتين الانجليزية والالمانية .

ثانيا : وما كادت ضوضاء العواطف القومية التى رافقت نهاية الحرب تخفت حتى كان وضع ثورى أصيل قد نما فى انجلترا ، حيث أخذت أمزجة الجماهير تفرض نفسها عن طريق الاضرابات السياسية . وقد دفعت هذه الاحداث الاشتراكيين الذين يقدرون المسئولية والعمال الواعين الى التعاون معا ، اذ انتابتهم الخشية من أن تتعرض البلاد الى خطر الرجعية الصحيحة ، وراحوا يتقبلون قيادة مشتركة واحدة ، من ناحية المناورات البرلمانية على الاقل . ونالت مصالح العمال حصة الأسد من الفصل المشترك ونمت ضمن اطار هذه المصالح بيروقراطية نمت الى بعض النقابات الكبرى مما أدى الى نمو معارضة تضم المثقفين النساقيين على الفور . وقد اعترض المثقفون هؤلاء على الطبيعة العمالية

للحلف ، وأعلنوا عن عجزهم عن تصور أية اشتراكية في هذه الطبيعة .
ولا ريب في أن الانتهازية العقائدية للعمال تضيء بعض المعنى على هذا
الرأى ، ولكننا اذا أكدنا حقائق الوضع ، لاشعاراته ، أمكننا أن نعقد
مقارنة بين القوى العمالية السياسية التي ارتضت زعامة مكدونالد وبين
الحزب الاشتراكي الديموقراطي في ألمانيا وأن نجد شيئا من الشبه بينهما .

ولقد خرج الحزب بنجاح من هذا الوضع الثورى وواصل تحسين
مواقفه الى أن وصل مكدونالد الى الحكم فى عام ١٩٢٤ . ولقد أظهر
هو ورجاله فى الحكم من الكفاية ، ما دعا حتى المتذمرين من المثقفين
الى الإذعان مؤقتا . ولقد كانت حكومته قادرة فى قضايا السياسيتين
الخارجية والاستعمارية على وضع خط خاص بها ، ولاسيما بالنسبة
الى روسيا . أما فى الشؤون الداخلية فكان إيجاد مثل هذا الخط
الخاص أكثر صعوبة ومشقة ، وذلك لان الراديكالية المالية كانت
ولا تزال ، تنفذ على قدر الامكان بالنسبة الى الظروف على ايدى حكومات
محافظه تعتمد على شطر كبير من أصوات العمال الانتخابية ولكن فى
الوقت الذى لم تستطع فيه حكومة العمال ان تمضى فى التشريع الى
أبعد من التفاصيل النسبية ، الا انها أثبتت قدرتها على سوس قضايا
البلاد وشؤونها وكانت الاعمال التى حققها سنودن Snowden فى
منصبه كوزير للمالية ، كافية لان تظهر للبلاد وللعالم كله أن العمال
صالحون للحكم . ولا ريب فى ان هذه الكفاية فى حد ذاتها كانت خدمة
لقضية الاشتراكية (١) .

وليس ثمة شك فى أن هذا النجاح يعزى وان أى نجاح آخر
فى مجال ثان كان متعذرا بل ومستحيلا ، الى الحقيقة الواقعة ، وهى
ان حكومة العمال لم تكن صاحبة الاغلبية المطلقة . وكانت ملزمة بالاعتماد
على تعاون الاحرار الذين تشترك معهم فى كثير من الامور وفى مقدمتها
وجهات النظر فى حرية التجارة ، وكذلك الى حد كبير على تسامح
المحافظين . وهكذا وجد العمال انفسهم فى نفس الوضع الذى وجد
المحافظون انفسهم فيه اثناء فترات حكمهم القصيرة فى خمسينات

(١) يضاف الى هذا ان هذا الموقف من وجهة نظر الاساليب الحزبية ، عقد الامور
على المحافظين بشكل يفوق تعقيدها بالنسبة اليهم لو ترك الامر الى الراديكالية الحرونة
ليس الا .

القرن الماضي وستيناته . ولم يكن في وسعهم ان يتبنوا موقفا مسئولا ، حتى ولو كان لديهم الاغلبية . ولكنهم لم يكونوا في الواقع أصحاب هذه الاغلبية ، ولا ريب في ان هذه الحقيقة كانت كافية لان تظهر لاية محكمة ماركسبه تجلس في مقعد القضاء ، ان الوقت لم يكن قد حان بعد لاتخاذ موقف اقوى ، في جميع الحالات ، بالنسبة الى مخطط يضع الخطط للمتطلبات الديمقراطية .

لكن القاعده العمالية لم تقدر هذا الوضع تمام التقدير . ولم نستطع الجماهير أن تدرك ما هي مدينة به لحزب العمال . لا بالنسبة الى ما حققه الحزب نفسه ، بل والى ما حققه أيضا منافسه في الحصول على اصوات العمال وهو حزب المحافظين . وكل ما احست به هذه الجماهير هو انها افتقدت وجود اقتراحات رائعة لاعادة البناء ، وتنفيذ الوعود المتطوعة بتحقيق المنافع الفورية . ولم تعرف مدى ظلمها عندما راحت تتساءل . . ترى لم لا يفعل الاشتراكيون شيئا بعد أن وصلوا الى الحكم؟ أما المثقفون الذين لم يعجبهم بالطبع أن يروا أنفسهم على الهامش، فقد اغتتموا الفرصة التي اتاحها لهم هذا الموقف المزاجي عند الجماهير ، وراحوا يهاجمون هيمنة العمال على الاشتراكيين الاصليين ، ويحيلون التظلمات السائرة الى اخطاء مرعبة ينسبونها الى اهمال البيروقراطيين النقابيين الطغاة . وأخذ حزب العمال المستقل يزداد قلقا تحت تأثيرهم في السنوات اللاحقة من المعارضة ولا سيما عندما برهن مكدونالد على مناعته تجاه حججهم ومطالبتهم ببرنامج أكثر راديكالية (١) . وهكذا بدا النجاح فشلا بالنسبة الى الكثيرين ، وظهرت المسؤولية بمظهر الجبن .

وكان هذا امرا مقضيا على اى حال . ولا ريب في أن تاريخ حكومة مكدونالد الثانية ، يلقي ضوءا افضل على المتاعب والاحطار الكامنة في السياسة التي تتبعها الاحزاب الاشتراكية في تقبل الحكم في اوضاع

(١) تناول ذلك البرنامج بوجه خاص تأميم المصارف وبعض الصناعات المهمة للعامة ، وبذلك كان مخالفا للخطوط الاشتراكية المستقيمة ، ولكن هذا البرنامج وُصف في ذلك الحين بأنه أصيل في خطوطه في حين اطلقت لفظة «الاصلاحية» على مناهج مكدونالد وهو تعبير ينطبق أيضا طبقا للمألوف التقليدى على برنامج حزب العمال المستقل .

اللائق (١) . ولقد ألف المؤرخون انصاف ما تميز به السير روبرت بيل Sir Robert Peel من فراهة سياسية (٢) . واني لوائق من انهم سينصفون في المستقبل فراهة مكدونالد السياسية ايضا فلقد شاء له سوء طالعته أن يصل الى الحكم عند استهلال الازمة الاقتصادية العالمية الخائقة ، وهي الازمة التي كانت السبب المباشر في انهيار الجهاز الدولي كعصبة الامم .

وقد يخيل الى صغار الناس شأننا ، كما خيل اليهم بالفعل ، أن الفرصة قد لاحت لاعادة البناء بشكل جوهرى وأساسى . ولا ريب في ان هذه الفرصة كانت ستشطر البلاد الى شطرين . وليس ثمة من شك في النتيجة التي كانت ستتحقق من هذا الانشطار . وبدلا من اعادة البناء هذه ، اتبعت سياسة من التمدد النقدي مرتبطة مع

(١) قد يشعر القراء بحاجتهم الى تعليق على الاضراب العام الذي وقع في عام ١٩٢٦ . فعلى الرغم من أن مصلحة الحزبين المتصارعين انضت التقليل من أهميته الرمزية ، وعلى الرغم من أن النظريات الرسمية المتعلقة به قد صيغت على هذا الاساس ، إلا ان الاضراب كان أكثر من مجرد سلسلة من الاخطاء الاسلوبية التي ارتكبت في وضع اضطر فيه المؤتمر العام للثقابات الى « البلف » واضطرت فيه حكومة المحافظين الى بديد أثر « البلف » . وقد لاحتج الى أكثر من التساؤل عما كانت ستؤول اليه نتائج نجاح الاضراب . بالنسبة الى سلطة الحكومة والى الديموقراطية لندرك أن الاضراب كان حادثا تاريخيا من الطراز الاول في أهميته . ولو أقام ذلك السلاح الدليل على فاعليته ، لغدت الثقابات السبد المطلق في انجلترا ولما بات في امكان أى سلطان سياسى أو قضائى أو اقتصادى البقاء الى جانب سلطان الثقابات الا على أساس من الدلة والهوان . ولم يكن في وسعها أن تظل في هذا المركز على ما كانت عليه ، إذ أن قادتها كانوا سيجدون أنفسهم مرغمين على استخدام السلطان المطلق الذى ألقى على عواتقهم . ولا نحتاج بالنسبة الى موضوعنا الى ملاحظة أكثر من نقطتين ، أولاها تتعلق بالوضع الذى سبق لنا شرحه ، ولا سيما وضع السخط الذى انتشر في القاعدة والذى غلته بشيء من الاصرار بعض العناصر اللامسئولة . وكان سببا ضخما من أسباب الاضراب . أما النقطة الثانية فهي . ان الاضراب لم يضعف من سلطان الحزب كما كان منتظرا أن يفعل . فلقد خلقت الهزيمة على النقيض من ذلك تطرفا عند الجماهير كان من الاسباب التي أدت الى نجاح الحزب في انتخابات عام ١٩٢٩ .

(٢) يمثل الشبه بين الرجلين من بعض المظاهر في الاوضاع السياسية والاقتصادية التي واجهت كلا منهما ، وان كان بيل أسعد حظا من زميله إذ جاء الى الحكم بعد انتهاء أزمة ١٨٣٦ - ١٨٣٩ ، والمتعلقة ببعض التفاصيل السياسية . ولقد وقع انشقاق في الحزب في كلتا الحالتين ، وغامر الرجلان بمركزيهما ، وتعرضا الى نعتيهما بالخيانة .

(المؤلف)

اصلاحات اجتماعية أقل من ان تكون اساسية ، اذ لم تعد حدود اجراءات التأمين الفردى مثلا وبعض تشريعات الضمان الاجتماعى الاضافية ، واتباع سياسات تجارية فى حقل العلاقات التجارية . ولكن كان لابد أن يؤدى جزء من هذا البرنامج الى تضخيم الازمة ، كما كان ما تبقى منه ، وهو التخلي عن قاعدة معادلة الجنيه بالذهب ، وسياسة المقايضة التجارية قد عنى خروجاً متطرفاً على العرف القومى ، وعلى عرف حزب العمال نفسه ، مما يعجز الاشتراكيون عن تنفيذه ، لا عن النجاح فيه ، ولذا كان لابد للمضى فيه بصورة مأمونة ومنتجة من الحصول على الرضى العام ، الذى يتطلب قيام ائتلاف قومى فى الحكم .

ولما كان قيام الائتلاف متعذراً ، فقد بادر مكدونالد وصحبه الى اداء مهمتهم فى ادارة النظام على النحو الذى وجدوه فيه . وكان هذا العمل بالنسبة الى مثل هذه الاوضاع من اصعب المهام التى كان لابد وأن يواجهوها . وراحوا يشقون طريقهم ببطء واستمرار ويقاثلون فى سبيل كل شبر من الارض . فى حين كان كل انسان نضج مطالبا بعمل « شئ » فوراً ، وفى حين كان المفتقرون الى الاحساس بالمسئولية ، من جميع الاشكال ، يملأون المنابر ضجيجاً ، وكانت الجماهير تتذمر وتتأفف ، ورجال الاعمال يحسون باليأس والقنوط ، والمثقفون يضجون . وقد حافظوا فى الشئون الداخلية على النظام المالى ، ودعموا الجنيه ، وامتنعوا عن الاسراع فى تبديل الجهاز التشريعى . أما فى الشئون الخارجية فقد جاهدوا بنشاط كبير ، وبإنجاح ضخم فى حمل نظام جنيف (عصابة الامم) على العمل وفى تخفيف الاخطار والتوترات ، وعندما أزف الوقت المناسب ، وكانت المصلحة القومية مبررة لمخاطرة الحزب بنفسه ، أقدم الحزب على المغامرة وساعد على خلق الحكومة القومية واخراجها الى حيز الوجود .

ولعل من المحزن حقاً انه كلما كانت السياسة المتبعة أكثر حكمة عند الناقدين المثقفين فى بعض الحالات الهامة ، كلما كانت هذه السياسة أقل تقبلاً عند الجماهير أما الناقد المتطرف الذى عجز عن ايجاد العلاقة بين تلك السياسة وبين النعومة النسبية للآزمة فى انجلترا ، وكذلك بينها وبين السير المضطرب لفترة النقاهاة اللاحقة منها ، فإنه لم ير فى هذه السياسة أكثر من مجرد ضعف وعجز ، وتمسك ضيق الأفق بالتقاليد ، هذا اذا لم يرفيها تخلياً خائناً عن القضية الاشتراكية . وهكذا ظهر هذا العمل الذى يعتبر من احسن ماتم اداؤه فى تاريخ السياسات

الديموقراطية ، ومن أروع الامثلة على الشعور بالمسئولية عند تقرير الامور من زاوية ادراكية صحيحة ، للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، بمظهر « الخزي والزراية » في عين الناقد ، فلقد اعتبر مكدونالد مجرد فارس غير مجيد ، هبط بجواده على ركبتيه لكن الفريضة التي استهوته أكثر من غيرها ، هي ان حكومة مكدونالد قد أذعنت للهمسات الشيطانية أو ما هو اسوأ من الشيطانية يهمس بها أرباب المصارف والتمولون الانجليز ، أو لضغط مؤيديهم الامريكيين .

ولعل من سوء الحظ ان مثل هذا السخف يعتبر عاملا ذا أهمية واقعية ، ويجب أن يؤخذ حسابه في أية محاولة للتشخيص . فمن الممكن أن يؤثر هذا العامل تأثيرا خطيرا على طاقة الاحزاب الاشتراكية على خدمة قضية الحضارة ابان العهد الانتقالي الذي نعيش فيه . ولكن اذا تجاهلنا العنصر هذا ، وتجاهلنا معه البدهية القائلة بأن أى حزب يضحى في سبيل المصلحة القومية لابد وأن يتأثر بتضحيته في المدى القصير ، فأننا ان نجد أية صعوبة في أن ندرك انه على المدى البعيد لابد وان يثبت بأن النفوذ العمالي قد تقوى بفترة حكم مكدونالد الثانية . ولا ريب في ان المقارنة بوزارة السير روبرت بيل الثانية ، تخدم موضوعنا وتشرح هذه الحقيقة . فلقد تصدعت أغلبية بيل المحافظة وانشطرت حول قضية الغاء قوانين القمح ، وسرعان ما أصاب التفسخ والانحلال جناح بيل ، على الرغم من انه كان أكثر أهمية واعز أهمية ونفرا من الأنصار الذين وقفوا الى جانب مكدونالد من ناحية شخصية . وهكذا لحق الضعف بحزب المحافظين بعد ذلك التصدع ، وبات عاجزا عن الوصول الى السلطان المطلق ، على الرغم من بلوغه الحكم ثلاث مرات الى ان حقق درزائيلي انتصاره الكاسح في عام ١٨٧٣ ، وتمكن منذ ذلك التاريخ وحتى انتصار السير هنرى كامبل - بانرمان في عام ١٩٠٥ ، من الاحتفاظ بالسلطان نحو من ثلثي المدة . ولعل ما هو أهم من هذا ان النبلاء الانجليز وأفراد الطبقة الارستقراطية حافظوا من الناحية السياسية على مراكزهم طيلة الوقت بصورة أفضل مما كان لابد وان تكون عليه هذه المراكز ، لو لم يزل حزبهم عن نفسه وصمة الابقاء على غلاء الخبز .

وقد تمكن حزب العمال في الواقع ايضا من الاسراع في استعادة قواه وتثبيت مركزه في البلاد في السنوات التي تلت الانشقاق . ولعل من الممكن القول بأنه حتى ولو لم تقع الحرب ، وسارت الامور سيرها

العادى ، فان الاشتراكيين كانوا سيصلون الى الحكم قبل انقضاء وقت طويل ، بسلطان متزايد وفرص افضل فى النجاح ، وانه كان فى وسعهم آنذاك ، ان يقفوا موقفا اقوى من موقفهم السابق . ولكن من الممكن القول ايضا ، بأن برنامجهم فى مثل هذه الحالة ، وقدرتهم على انفاذه كانا سيختلفان كما لا نوعا عن سياسة مكدونالد ولا سيما بالنسبة الى بعض اجراءات التأمين الفردية .

ثالثا : يختلف سير الحزب الاشتراكى الديموقراطى الالمانى بالطبع بعد الحرب بعض الاختلاف عن سير الحزب العمالى البريطانى . ولكن عندما ارتضى الاشتراكيون الالمان الذين ظلوا فى الحزب ، مهمة الحكم ، وحزموا امرهم على محاربة الشيوعية ، أصبحوا ملتزمين كزملائهم الانجليز « بسوسى الرأسمالية » وتصريف أمورها . واذا ما قبلنا بهذه الفرضيات الاولى ، واخذنا بعين الاعتبار الحقيقة الواقعة . وهى انهم لم يحصلوا ولم يكن من المنتظر أن يحصلوا فى المستقبل القريب على أغلبية واضحة سواء فى البرلمان الاتحادى أو البرلمان البروسى أو وسط الجماهير ، فان كل شئ ينسب انسياجا منطقيا تفسره الاحداث ، فلقد بلغ عدد السكان فى عام ١٩٢٥ نحو من اثنين وستين مليونا . وكان عدد العمال وأسرهم لا يزيد على الثمانية والعشرين مليونا من الناس ، وكانت أصوات جزء منهم تعطى للأحزاب الاخرى . وكان عدد المستقلين لا يقل عن ذلك كثيرا اذ يبلغ أربعة وعشرين مليونا ، معظمهم يقف موقف العداء من التفكير الاشتراكى . واذا ما تجاهلنا الطبقة العليا التى لا يزيد تعدادها على المليون ، وحصرنا بحثنا فى الجماعات التى لها أهميتها عند الاقتراع كالفلاحين وأرباب الحرب وبائعى المرق ، يتبين لنا أن أصواتها لم تكن كبيرة فى تلك الآونة ، ولم يكن من السهل الحصول عليها فى المستقبل القريب . وتقف بين الفئتين جماعات المستخدمين من ذوى « الياقات البيضاء » وهم يعدون مع عائلاتهم نحو من عشرة ملايين . وهكذا أدرك الاشتراكيون الديموقراطيون أن هذه الفئة تملك القوة على الترجيع ، ولذا فقد حاولوا اجتذابها والسيطرة عليها بمختلف السبل . ولكن على الرغم مما حققوه من نجاح بارز فى هذا السبيل فقد قدم هؤلاء المستخدمون الدليل على أنهم يؤلفون حازما أكثر خطورة مما قدرته النظرية الماركسية للطبقات الاجتماعية (١) .

(١) عندما يواجه الاشتراكيون هذه الحقيقة يعززون أنفسهم عادة بالقول بأن المستخدمين من غير الاشتراكيين ليسوا أكثر من قطيع ضال من الأغنام ، لم يعثر بعد -

وهكذا حتى لو فرضنا جدلا ان الشيوعيين قد أصبحوا حلفاء للاشتراكيين الديموقراطيين بدلا من ان يكونوا اشد اعدائهم ، خصومة ، فان الحزب كان لابد وأن يظل ممثلا للأقلية . وقد يكون من الصحيح القول بان غالبية غير الاشتراكيين لم تكن معادية عداء فعلا للحزب في جميع قطاعاتها ، اذ أن الليبراليين اليساريين الذين يضمهم حزب الشعب الديموقراطي - وهي أقوى نوعية منهم وكما - كانوا على استعداد دائم للتعاون الى حد ما مع الاشتراكيين . وقد يكون من الصحيح أيضا أن هذه الاغلبية كانت مجزأة الى عدة جماعات ، ولم تكن قادرة ابدا على العمل بشكل ينطوي على الاتحاد . وكان أعضاؤها ومؤيدوها يفتقرون الى ما يتمتع به الاشتراكيون الديموقراطيون أنفسهم من تنظيم وانضباط . ولكن العقلاء الذين لا يكونون قادرين أو راغبين في السير في سبل خطرة . يشعرون على أية حال دائما بوجود رابطة واحدة تربطهم وهي رابطة الديموقراطية ، وهي توحى لهم بالائتلاف .

وكان حزب الكاثوليك الذي يمثل الوسط ، هو الحزب الوحيد المؤهل للقيام بدور الحليف ، فلقد كان الحزب قويا . وبدأ قبل وصول هتلر الى الحكم أن ليس ثمة ما يستطيع أن يؤثر على ولاء أنصاره أو يضعفه . وكان تنظيم الحزب رائعا وممتازا . واذا ما ضمنوا ان تكون مصالح الكنيسة في أمن وسلام فلقد كانوا على استعداد للمضي في طريق الاصلاح الاجتماعي من الطراز العملي الفوري ، الى الحد الذي يمضي اليه الاشتراكيون بل وحتى الى ما هو ابعد منه . ولما كانوا لا يحسون بأية حماسة معينة نحو الأسر المالكة السابقة ، فقد وقفوا بوضوح وصراحة الى جانب دستور ويمار الجمهوري . وأخيرا وليس آخرا ، كانوا يرحبون بكل ترتيب لاقتسام المكاسب والغنائم لان في هذا الاقتسام ما يضمن لهم النفع . وهكذا بدأ التفاهم بين الحزبين وهو تفاهم بدا في منتهى الغرابة في عيون المراقبين الاجانب . وراح الاشتراكيون

= على مكانه السياسي الحقيقي ، ولكنه سيعثر عليه حتما في النهاية . او انهم يمنعون من الانضمام الى الحزب نتيجة ما يفرضه عليهم مستخدموهم من ضغط قاس لا يرحم . أما القول الاول فلا يقنع الا الماركسيين . ولقد سبق لنا أن رأينا أن نظرية الطبقات الاجتماعية هي أضعف حلقة في السلسلة الماركسية . أما القول الثاني فخاطيء ، وتظهر الحقيقة المجردة خطأ ومهما تضمن هذا القول من صحة بالنسبة الى الاوقات الاخرى ، فان أصحاب الاعمال الالمان في عشرينات القرن كانوا اذا ما استثنينا قلة لأهمية عددية لها . في وضع لا يسمح لهم بالتأثير على أصوات مستخدميهم الانتخابية .

- المؤلف -

يولون الكنيسة الكاثوليكية كل احترام ويعاملونها بمنتهى الكياسة . ولم يثيروا أية متاعب في طريق عقد الاتفاق مع البابا وهو الاتفاق الذي اتاح للكليروس امتيازات لم تكن لهم في عهد الملوك الهراطقة من اسرة الهوهنزولرن . اما بالنسبة الى السياسات فلم تكن هناك اية خلافات كبيرة على الاطلاق بين الحزبين .

وعلى الرغم من أن هذا التحالف كان أساسيا أو جوهريا ، إلا أن أى حزب كان يعلن ولاءه لدستور ويمار ، ولم يكن ليحرم من الحكم . ولقد اشترك فيه الديموقراطيون والليبراليون القوميون والوطنيسون (المحافظون) ، ووصل بعضهم الى مراكز عالية . ولا يعنى الائتلاف عى نطاق شامل إلا التساهل فى المبادئ على صعيد شامل أيضا ، وكانت التساهلات اللازمة بالنسبة الى الاجراءات تتخذ بسهولة ويسر . أما الجيش فقد ترك وشأنه ، يتولى ادارته الرجال الذين يختارهم ، ويحصل على كل ما يحتاج اليه ، وكانت الاعانات المالية الحكومية تدفع الى بروسيا الشرقية ، كما كانت الزراعة عامة محط العناية والرعاية . وقد لا يجد القارئ شيئا جديدا اذا ما عرف ان الحكم ، كان يلجأ الى استخدام عبارة التخطيط لجعل الاجراءات هذه ، المناقضة للاسس الاشتراكية ، مقبولة المذاق عند الطلائع العمالية التى تدفع الضرائب والاموال .

ولقد وقف الحزب الاشتراكى الديموقراطى من الجماهير الصناعية ومن برنامجهم نفس الموقف الذى وقفه حزب العمال البريطانى . ولقد استهل الحزب عهده فى الحكم باقرار قانون فى عام ١٩١٩ أطلق عليه اسم قانون التأمين ، اعتبر دفعة رمزية أولى فى الطريق الاشتراكى . ولكن الاشتراكيين انفسهم سرعان ما وضعوا هذا البرنامج على الرف ، ليطبقوا التشريعات العمالية من الطراز الذى عرفه الامريكيون تحت اسم « التوزيع الجديد » وقد ارضى هذا الاتجاه الحركة النقابية التى أخذ بيروقراطيوها يؤدون دورا متزايدا فى صياغة الجزء العملى من سياسة الحزب .

وقد خيل للمرء أن مثل هذا الاتجاه شاق على حزب يسير على العرف الماركسى الذى ظل الموضوع الذى يدرس فى مدارس الحزب . ولكنه لم يكن بالشئ الشاق على الاطلاق . واذا ما استثنينا بعض الشيوعيين المنشقين ، فلقد ظل الحزب يفرض سيطرته على المثقفين الذين كان من المتوقع ان يؤلفوا المعارضة الفكرية لهذا الاتجاه . ولقد

ظل الحزب الالماني ، على النقيض من زميله الانجليزى مستقرا فى الجهاز الادارى للرايخ وفى اجهزة المقاطعات المختلفة وبلدياتها . وكان فى وسعه ان يتيح فرص العمل فى هذه الاجهزة وفى صحافته الخاصة لهؤلاء المثقفين وبذلك تمكن من استغلال هذه المحسوية حق الاستغلال . وكانت الطاعة من جانبهم تعنى الافضلية فى جهاز الخدمة المدنية ، وفى الجهاز الاكاديمى وفى مختلف الدوائر والمؤسسات العامة . ولا ريب فى ان هذه الوسائل كانت مجدية فى السيطرة على المتطرفين .

ولا شك فى ان القبضة القوية التى فرضها الحزب على جميع اجهزة الخدمة العامة ، لم تساعد على فرض الانضباط العام فى الحزب فحسب ، بل ساعدت أيضا فى زيادة عدد أعضائه ، وكذلك فى زيادة عدد الناخبين الذين يقترعون الى جانب الحزب . ولا ريب أيضا فى انها زادت فى سلطات الحزب فى نواح أخرى أيضا . فلقد أحرز الاشتراكيون مثلا سلطانا مطلقا فى الدولة البروسية الحرة ، كما سيطروا على جهاز الشرطة ، وحرصوا أشد الحرص على انتقاء أعضاء الحزب ، أو الموظفين الموثوقين فيه . ليتولوا ریاسات الشرطة فى المدن الكبرى . وهكذا عززوا مواقفهم الى الدرجة التى خيل لهم فيها ان مركزهم أصبح منيعا على جميع المستويات العادية لا يمكن اقتحامه . وكان فى وسع الماركسي المستقيم أيضا ان يعزى نفسه على صعيد جميع القواعد العادية للتحليل السياسى ، بالقول بأن فى وسع الماركسيين أو يركنوا الى حماية هذه الخنادق طيلة الوقت الذى تسير فيه الامور سيرها الدنيوى ، لتتحول الاقلية الى اكثرية ، وليصبحوا قادرين على رفع الستار الذى يحجب أهدافهم النهائية فى الوقت المناسب . ولعل هذا الراى ينطبق تمام الانطباق على ماورد فى البيان الشيوعى .

وبدا الهيكل السياسى والوضع الاجتماعى العام مستقرين تمام الاستقرار دون المساس بالقوى القائمة فى جهاز توليد الحزب نفسه . يضاف الى هذا أنه مهما قيل ضد الاجراءات الفردية الكثيرة من تشريعية أو ادارية فان سياسات الحكومة الائتلافية ساعدت على زيادة الاستقرار ولم تضعف طاقته ولا ريب فى أن الكثير مما تم فى هذه الفترة يفرض احترامه الصادق علينا ولا يستحق كل اجراء اتخذه ، ايضا حاسوا من ذاك الذى تفرضه النعمة على كل اجراء عادى يقوم به نظام حكم يفتقر الى السلطة والاشراف . ولعل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة يمثل فى المجال المالى . فلقد رافق هذا التوسع فى

الانجازات السياسية والثقافية التي قام بها النظام الحكومي ، شيء من التمدد السريع في الانفاق العام يضاف الى هذا أن التمويل تم بأساليب ، وان تضمنت الضريبة الناجحة على المبيعات ، استنزفت موارد التجميع وتكديس الاموال . وكان لابد للاجور أن تسير سيرا طبيعيا ومرضيا طالما أن رؤوس الاموال الاجنبية تتدفق باستمرار . ان كانت متاعب النقد والموازنة قد بدأت في الظهور قبل عام من وقف هذا التدفق ، وعندما توقف بالفعل نشأ وضع مألوف يستطيع أن يحطم مركز أكثر القادة جاذبية مغناطيسية لشعبه لكن الناقدين الاشتراكيين للحزب ، ولسلوكة في فترة تسلمه الحكم ، لا يستطيعون أن يعيبوا عليه أي انجاز . ان انهم لو وصلوا الى الحكم ، لحققوا نفس ما حققه .

٥ - الحرب الاخيرة ومستقبل الاحزاب الاشتراكية :

يعتمد مدى ما ستركه الحرب الراهنة من اثر على طوابع الجماعات الاشتراكية الراهنة على المدة التي ستمتفرقها هذه الحرب ونتيجتها (١) . واني بالنسبة الى غرضنا من هذا الكتاب ، لا ارى كبير جدوى في التخيلات والنصيرات ولكن علينا على أية حال ، أن ندرس على سبيل المثال ، حالتين من مجموعة ضخمة من الاحتمالات .

فهناك كثيرون يعتقدون ان روسيا ستخرج من هذه الحرب ، قوية المهابة والسيطان ، وان ستالين سيخلص منها وهو المنتصر الظافر الحقيقي ولو صح هذا الافتراض ، فانه لا يعنى بحكم الضرورة والحتمية أن تقوم ثورة عالمية شيوعية تجتاح العالم أو حتى أن تصبح أوربة القارية بالصفة الروسية مع اباداة الطبقات العليا وتصفية الحسابات مع الجماعات التروتسكية أو الاشتراكية اللا شيوعية . وحتى لو افترضنا أن انجلترا وأمريكا لم تعترضا تمدد السلطان الروسى فى هذا الاتجاه ، فأنا لا أعتقد بأن من مصلحة الاوتوقراطية الروسية نفسها أن تتجهه . لكن الشيء الثابت ان فرص تحقيق برنامج لينين بصورة كاملة تصبح أقوى وأكثر . لكن هذه الثورة العالمية لابد وأن تختلف عن الفكرة الماركسية وستتوقف عن أن تكون بالنسبة الى أولئك

(١) كتب هذا الفصل في شهر يوليو عام ١٩٤٢ وكانت الحرب لا تزال في أوج

(الحرب)

شدتها .

المستعدين لتقبلها كحل بديل ، حلما من أحلام النهار . ولا ينطبق هذا القول على أوروبا وحدها .

وهكذا لابد أن يتقرر مصير الاشتراكية المستقيمة وكل ما تمثله ولا بد أن يحدث هذا في القارة الأوروبية لو استطاعت الدول الفاشية أن تصمد وإذا افترضنا من جديد أن النصر سيكون كاملا للحلف الانجليزى - الأمريكى - الروسى . أى أن النصر سيفرض الاستسلام غير المقيد ، مع احتفاظ إنجلترا والولايات المتحدة بأمجادهما ومفاخرهما ، فإننا سنرى أن الاشتراكية المستقيمة المثلثة في الحزب الاشتراكى الديموقراطى الالمانى ، أو في أى حزب أكثر ميولا عمالية منه ، ستجد فرصتها للبقاء في القارة الأوروبية بعض الوقت وفي مختلف الظروف . وهناك سبب يدعونى الى هذا الاعتقاد ، وهو أن الناس عندما يرون أن طريق البلشفية والفاشية قد أصبح مسدودا في وجوههم فسيستديرون الى الطريق الوحيد المتبقى وهو طريق الجمهورية الديموقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) . ولكن هناك سببا آخر أقوى من هذا وأكثر أهمية ، وهو أن الاشتراكية العمالية ستحظى بتأييد المنتصرين . والنتيجة التى أتوقعها لمثل هذا النصر الكامل ، على ضوء ما أتصوره الآن ، هو أن تشترك إنجلترا وأمريكا في إدارة شئون العالم ، وأن يقوم حكم انجليزى أمريكى ، يصح أن نطلق عليه على ضوء الآراء التى نرى تولدها اليوم اسم « الاستعمارية الشرائعية » أو « السننية » . لكن القوة العسكرية وحدها ، هى القادرة على السيطرة على عالم من هذا الطراز لا يكون فيه لمصالح البلاد الأخرى ومطامحها أى اعتبار إلا بقدر ما تحظى به من تفهم وقبول من جانب إنجلترا والولايات المتحدة ، اذ أنهما ستجدان نفسيهما ملزمتين دائما بالوقوف على قدم الأهبة لاستخدام هذه القوة العسكرية . وقد لا تكون ثمة ضرورة لأن أوضح أن هذا الموقف يعنى بالنسبة الى الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة ، قيام نظام اجتماعى فى هذين البلدين ، تصح تسميته « بالاشتراكية العسكرية » . ولكن من الواضح أيضا أن مهمة السيطرة على العالم ، والإشراف عليه بوليسيا ستدلل وتسهل من الناحية الأخرى ، أما بخلق دويلات صغيرة وفعالة في أوروبا أو بإعادة خلقها من ناحية ، أو بإقامة حكومات من الطراز العمالى أو الديموقراطى الاجتماعى فيها من الناحية الأخرى ، ولا ريب في أن حكم الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) في ألمانيا وإيطاليا سيؤلف المادة

السياسية الحام الوحيدة لاقامة حكومات تقبل بهذا النظام العالمى ، الى مدة اطول من فترة الاذلال والركوع وتتعاون مع ممثلى سلطات الحماية العالمية ، دون أية تحفظات عقلية . ومهما تكن قيمة الاشتراكية الليبرالية ، فان هذه هى فرصتها الوحيدة .

لكن كل هذه القضايا تعتبر ذات أهمية ثانوية بالنسبة الى موضوع هذا الكتاب . فمهما كان مصير كل جماعة من الجماعات الاشتراكية ، فليس ثمة من شك اطلاقا ، فى أن الحرب اللاهبة الراهنة ، ستعنى فى كل مكان ، ومهما كانت نتيجتها ، خطوة عظيمة أخرى فى طريق اقامة النظام الاشتراكى . ولا ريب فى أن الرجوع الى بحثنا فى آثار الحرب الكونية الاولى على التركيب الاجتماعى لاوروبا كفىل بأن يقيم الدليل على صحة هذا التشخيص . على أية حال أرى أن الولايات المتحدة نفسها ستخطو أيضا ، هذه المرة ، فى عين الطريق الذى حددت .

لكن تلك التجربة الماضية تعتبر مهما كانت قيمتها كمرشد ودليل غير كافية على الاطلاق . فلقد انقضى زهاء ربع قرن . ومثل هذه المدة ليست بالشئ التافه بالنسبة الى القوى العالمية التى تعمل من أجل الاشتراكية على صعيد ما أوضحت فى القسم الثانى من هذا الكتاب . وسنواجه مهما كانت الظروف ، فى نهاية هذه الحرب أوضاعا اقتصادية وأجواء اجتماعية وتوزيعا فى السلطان السياسى ، تختلف كل الاختلاف عما واجهناه فى عام ١٩١٨ . لكن الكثير مما حدث فى هذه السنوات الخمس والعشرين ، يختلف كل الاختلاف عن توقعات الاتجاهات الدنيوية وحدها . فلقد وقعت أمور شتى كان بينها تلك الازمة الاقتصادية الكبرى التى خلقت وضعا فى منتهى الدقة وهزت قواعد البيانات الاجتماعية فى كل مكان . وفى مقدمتها هذه البلاد وكانت السياسات التى اتبعت فى معالجة تلك الازمة أكبر اثرا فى تعريض تلك البيانات للخطر . ومن الواجب أن نعزو هذا الى حد كبير الى الصور التشكيلية السياسية التى برزت بصورة عارضة الى حد ما . أما النتائج ففى منتهى الوضوح ، فلقد ظهرت بيروقراطيات ضخمة بصورة خاصة أصبحت من القوة الآن ، بحيث تستطيع الحفاظ على مواقعها وتنفيذ سياسات تتعلق بأسس إعادة البناء .

ولن يكون فى الامكان فى أى بلاد فى العالم تخفيض ضرائب الحرب على الاعمال وعلى طبقة رجال الاعمال ، بنسبة تعادل التخفيض الذى وقع بعد عام ١٩١٩ . ونكفى هذه الحقيقة وحدها لشل محركات الرأسمالية

خلا نهائيا ، ولايجاد حجة أخرى لتولى ادارة الحكم ، وسيؤدي التضخم حتى وان لم يرتفع عن الحد القائم الآن في هذه البلاد مثلا ، والاحتى الوجود نتيجة التركيب السياسى الراهن ، الى القيام بما تبقى من المهمة ، اما مباشرة أو عن طريق خلق التطرف عند حاملى المستندات وبوليصات التأمين الذين انتزعت منهم سنداتهم بصورة لا مباشرة . ولن يبطل استعمال الرقابات التى فرضتها ظروف الحرب الى الحد الذى خبرناه فى السنوات التى تلت الحرب العالمية السابقة . ولا بد من أن تستخدم هذه الرقابات لاغراض أخرى . وها نحن نرى الخطوات تتخذ منذ الآن فى هذه البلاد لتهيئة الراى العام لتقبل ادارة الحكومة لاجراءات ما بعد الحرب ، وصرف النظر عن الحلول البورجوازية البديلة . وأخيرا ليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن الحكومات ستخفف من القبضة التى حصلت عليها ، على أسواق الرأسماليين وعمليات الاستثمار ، وقد لا يعنى هذا الاستسلام الى الاشتراكية أو التسليم بها . ولكن فى وسع الاشتراكية ، فى مثل هذه الاوضاع التى تفرض نفسها كالحل العملى الوحيد لانهاء الجمود ، ووقف الاحتكاكات المستمرة .

وقد تختلف التفاصيل والتعابير فى بلاد عنها فى بلاد أخرى بالطبع، وكذلك تختلف الاساليب السياسية والنتائج الاقتصادية . ومن السهل على المرء نسبيا أن يتوقع ما سيحدث فى انجلترا من تطورات . فلقد استجاب رجال الاعمال لنداء حالة الطوارئ واشتركوا فى حكومة تشرشل ، ولكنهم كانوا كما سبق لى أن قلت ، قد قطعوا شوطا بعيدا فى الطريق الى الحكم والسلطان حتى دون ان تكون هناك حالة طوارئ . ولهذا فمن الطبيعى أن يكون هؤلاء فى وضع صالح لادارة أعمال البناء بعد الحرب وحدهم أو ضمن حكومة ائتلاف يسيطرون هم عليها ، وهذا هو الاسلوب المثالى والاكثر فاعلية . وسيحقق اقتصاد الحرب بعض اهدافه الفورية . وستكون مهمتهم الى حد ما الحفاظ على ما وصلوا اليه . وسيكون من السهل توقع تقدم آخر فى الطريق نحو الهدف الاشتراكى ، وذلك فى الاوضاع التى لم يعد فيها مجال أمام الرأسماليين للنضال فى سبيل مصالحهم . وقد يكون فى الامكان التصريح بهذه الاهداف وتنفيذ التأمين برصانة وبطريقة منظمة ومقبولة الى حد كبير . أما التشخيص بالنسبة الى هذه البلاد - أى أمريكا - فأكثر

صعوبه نتيجه أسباب عدة أهمها ضعف الحزب الاشتراكي الرسمي فيها . ولكن النتائج النهائية قد لا تكون مختلفة ، وان اختلفت الشعارات والتكاليف على صعيد قيم الرخاء والقيم الحضارية .

وأعود فأكرر القول بأن الاشتراكية على النحو الذي حددته في هذا الكتاب هي التي ستسود . ولا يمكن لاي شيء آخر أن يسود ، ولكن ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن هذه الاشتراكية تعنى ظهور الطراز الحضارى الذى يحلم به الاشتراكيون التقليديون . وقد تعرض بعض الملامح الفاشية ولكن هذا يكون استجابة غريبة لابتهاال ماركس ، ولكن التاريخ عودنا أحيانا اقحام نفسه فى نكات تختلف قيمتها باختلاف اذواق الناس وامزجتهم .

نتائج الحرب العالمية الثانية

فى وسعى الآن (فى يوليو عام ١٩٤٦) أن أضيف بعض الشيء الى ما سبق لى قوله فى الفصل السابق عن آثار الحرب على البنيان الاجتماعى لعصرنا ، وعلى مركز الجماعات الاشتراكية المستقيمة (غير الشيوعية) وآمالها . فلقد كان من الواضح فى يوليو عام ١٩٤٢ أنه مهما كان مصير الجماعات الاشتراكية المعنية ، فستكون هناك خطوة عظيمة فى طريق تحقيق النظام الاشتراكى . وأن الولايات المتحدة نفسها ستخطو هذه الخطوة أيضا . وكان من الواضح أيضا أن طوالع الجماعات الاشتراكية القائمة وحظوظها ستعتمد على مدى الحرب ونتيجتها وقد سبق لى أن قلت أيضا ، انه فى حالة الانتصار الكامل الذى ينطوى على الاستسلام اللامشروط للعدو ، والفوز المطلق للحلف الانجليزى - الأمريكى - الروسى ، فان نتائج الاشتراكية المستقيمة ستختلف فى حالة خروج ستالين الظافر الحقيقى من الحرب ، عنها فى حالة احتفاظ انجلترا والولايات المتحدة بأعجاد النصر ومفاخره . وقلت انه فى حالة وقوع الاحتمال الاخير ، فستكون الفرصة متاحة للاشتراكية المستقيمة ، التى يتبناها الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالمانى ، أو حزب العمال فى انجلترا ، لتقوية مركزها فى القارة الاوربية .

ولقد خرج ستالين من الحرب وهو السيد المطلق فى أوربا الشرقية كلها . وتجاهد انجلترا والولايات المتحدة ماوسعهما من جهد للحفاظ على بعض النفوذ فى الاوربيتين الغربية والوسطى . وتعكس خطوط الاحزاب الاشتراكية الشيوعية هذه الاوضاع تمام الانعكاس . ولكن هناك عصرا آخر ، قد يؤثر على الاوضاع الاجتماعية فى العالم كله ، وبصورة خاصة على التطورات الاقتصادية فى الولايات المتحدة بحيث تكون مواتية للنظام الرأسمالى . ولهذا سأتناول فى هذا الفصل الحديث أولا عن وضع الاشتراكية المستقيمة ، والاشتراكية العمالية ولاسيما بالنسبة الى انجلترا ، وثانيا عن الآثار المحتملة للنجاحات الصناعية البارزة فى الولايات المتحدة

ونالنا عن الآثار المحتملة لانتصارات روسيا السياسية . وهكذا سينقسم حديثنا بصورة طبيعية الى ثلاثة أقسام وهي :

١ - إنجلترا والاشتراكية المستقيمة .

٢ - الاحتمالات الاقتصادية في الولايات المتحدة .

٣ - الاستعمارية الروسية والشيوعية .

١ - إنجلترا والاشتراكية المستقيمة :

هناك حقائق عدة تشير الى ان آثار الحرب العالمية الثانية على الوضع الاجتماعي في أوروبا ما كانت لتختلف عن آثار الحرب العالمية الاولى الا من ناحية قوتها لولا وجود العنصر الروسي ولقد كان في امكاننا أن نتوقع لولا هذا العنصر اسرعا في سير الاتجاه الراهن نحو التنظيم الاشتراكي للانتاج في الحدود التي أوضحناها في هذا الكتاب . .

ولعل أهم هذه الحقائق النجاح العظيم الذي أحرزه حزب العمال - الانجليزى . ولقد سبق لى أن أوضحنا في الفصل السابق ان هذا النجاح كان متوقعا ، وانه كان ليدهش أى انسان كما انه لم يكن أكثر اهمالا في الواقع مما كنا ننتظر . ويميل التوزيع الفعلي للمقاعد البرلمانية بسبب النظام الانتخابي في إنجلترا الى تقديم صورة مغالية عن الوضع . فلقد اقترح الى جانب العمال نحو من اثنى عشر مليوناً مقابل عشرة ملايين اقترحوا الى جانب المحافظين . ولقد انتهت الليبرالية ومع ذلك فان الاثنى عشر نائباً الباقين من الليبراليين (الاحرار) يمثلون أصواتاً انتخابية أكثر مما يمثلها نحو من اثنين وسبعين نائباً من العمال . ولو كان الانتخاب يجري في إنجلترا على أساس التمثيل النسبي لما استطاع حزب العمال أن يضمن أغلبية برلمانية على حزبي المحافظين والاحرار معا . وان كان الائتلاف بين العمال والاحرار سيضمن مثل هذه الأغلبية على المحافظين . والسبب الخفى الكامن وراء هذا النظام الانتخابي في إنجلترا هو الرغبة في قيام حكومات قوية في البلاد وتجنب الازمات التي توقف العمل وتعطله وهذا ما حققه هذا النظام في مثل هذه الحالة بالذات ولكن الوضع القومي على صعيد اختلافه مع الوضع البرلماني لا يكون موضع تجاهل في تقدير ما يمكن أن يقع سياسياً أو لا يقع . ويتعزز هذا الاستنتاج الواضح بالحقيقة الواقعة وهي ان الفئات التي تقوم الى اليسار من حزب العمال الرسمي فشلت فشلاً ذريعاً في تحسين أوضاعهما البرلمانية ، اذ حافظ حزب العمال المستقل على مقاعده الثلاثة بينما خسر كل من حزبي الكومونولث والشيوعي مقعداً من

المقاعد الاربعة التى كان يملكها ولا ريب فى ان هذا الامر فى منتهى الاهمية نظرا لما كان متوقعا من اشتداد التطرف لاسباب عدة مما يشير بوضوح الى نضوج انجلترا السياسى . .

ويميل هذا الوضع الى تأكيد وجوده ولقد وقع هذا بالفعل سواء فى تشكيل الوزارة أو فى الاجراءات التى اتخذت أو التى ما زالت فى حيز التصور وانى لأنصح القارىء بالعودة الى قراءة ما سبق لى قوله فى هذا الكتاب عن السياسة الاشتراكية فى الفصل التاسع وسيلاحظ القارىء :

أولا - ان كل ما تفعله الحكومة العمالية أو تعتزم فعله لا يخرج عن الحدود التى رسمتها هناك أو على المبادئ التى أوضحتها فى البرنامج المرسوم وان الممارسة الفعلية لا تصل الى تلك الحدود .

ثانيا - لا ريب فى ان تأميم بنك انجلترا بالذات يؤلف رمزا كبير الاهمية ، ويمكن أن يعتبر معلما تاريخيا من معالم الطريق . . لكن أهميته العملية قد لا تعادل شيئا على الاطلاق اذ ان المصرف كان من ناحية عملية دائرة تابعة للخزانة البريطانية منذ عام ١٩١٤ ، كما لا يمكن لأى مصرف مركزى الا أن يكون كذلك فى ظل الاوضاع العصرية . ولم يعد هناك فى انجلترا من يعارض فى تأميم الفحم أو فى سن تشريع يضمن التشغيل الكامل للعامل . وليس ثمة من شك فى أن الطريقة التى تعالج بها الحكومة العمالية هذا الموضوع أو يحتمل أن تعالجه بها ستحظى بالتأييد الشامل من الجميع . وليس ثمة من شك أيضا فى أن التبارى فى قضايا تتعلق بالمبادئ الاساسية ستبعث الحياة فى أى عمل جدى يتناولها لا لان هذه القضايا مهمة ، أو لان الاختلافات حولها للغاية ، بل لان الحكومات والبرلمانات لاتستطيع أن تعيش بدونها . وليس ثمة من ريب كذلك فى ان ما يقع فى هذا الصدد حتمى الوقوع اذ انه يمثل أيضا حالة من حالات سوس الرأسمالية ، وان تم بمزيد من الوضوح فى الهدف وبشبات أكثر فى التصميم بسبب الحرب وانصرام الزمن مع استهداف التصفية النهائية للمشاريع الفردية لكن هناك نقاطا ثلاثا تستحق العناية بصورة خاصة .

أولى هذه النقاط . . هذا الانسجام المثالى فى العمل السياسى مع مقولات الوضع الاجتماعى والاقتصادى التى تعتبر مهمة للغاية وتكون خطيرة للغاية من وجهة نظر المجتمعات التى تؤمن بالملكية الفردية . ومهما قال المثقفون المتطرفون وهم يجدون فى مواقف الحكومة العمالية الكثير ليقولوه ، فان الخطوات التى خطتها انجلترا الاشتراكية تكتسب أهمية أضخم وأكبر اذ لم يرافقها الكثير من السخف . وليس ثمة من حاجة الى

متابعة خطوات اتخذت بمنتهى الشعور بالمسؤولية واذا ما أمكن تجنب المزعجات الخارجية فإن فى الامكان تجنب الكوارث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بصورة ناجحة . واذا أفلجت الحكومة فى متابعة السير على مخططها فإنها تستطيع أن تحقق تماما المهمة التى تكون وسطا بين مهمة الحكومات العمالية التى لا تملك السلطان ، كحكومات مكدونالد السابقة ، ومهمات الحكومات العمالية فى المستقبل. عندما تصبح أغلبيتها البرلمانية معادلة لأغلبيتها وسط جماهير المقترعين ، وهذا هو الامل الوحيد للاشتراكية الديمقراطية ولا ريب فى ان الامثلة الانجليزية تقوى بالطبع مثل هذا الامل بالنسبة الى القارة الاوروبية .

وثانية هذه النقاط اننا لاحظنا فى الفصل السابق ان المفكرين الاشتراكيين الاول لم يتوقعوا قط ولم يكن منتظرا منهم أن يتوقعوا وضعا تلقى فيه المسؤولية السياسية على عاتق العمال ، وتلتفت الضحية البورجوازية ناشدة العون والحماية منهم . ولقد سبق لنا ان لاحظنا شيئا آخر لم يكونوا قد توقعوه وهو المدى الذى يستطيع العمال فيه أن يستملكوا البنيان البورجوازي ، دون أن يحطموا بشكل رسمى الاطار القانونى للنظام الرأسمالى وذلك بأساليب لا ثورية كالضرائب وسياسات الاجور ولن يكون فى الامكان بالطبع الحفاظ على مستويات الضرائب والرقابات التى عرفتھا أيام الحرب . ولكن التراجع عنها يمكن أن يقف عند حد تتحقق فيه بصورة آلية رتيبة بعض البنود الأكثر شعبية من البرامج الاشتراكية . ولقد تحقق التكافؤ فى الدخول عن طريق هذه الضرائب الى الحد الذى عرض كفاية « الاخصائيين » على حد التعبير الروسى كالاطباء والمهندسين للمخطر . وقد تم هذا بالفعل عن طريق جهاز قاس وباهظ التكاليف . وقد يتراءى للناس قبل مضي وقت طويل بان من الخير لو حددت الدخول التى تدفع لاصحابها بعد خصم الضرائب المباشرة منها رأسا بدلا من ان يتناول هؤلاء الدخول كاملة ثم تقطع الضرائب منهم . فالبرتقالة ستعصر على أى حال وقد يجف مع جفافها الكثير من المنطق المتطرف .

وثالثة هذه النقاط أن نفترض تمكن حزب العمال من تحسين مركزه الحالى فى الانتخابات القادمة ، بحيث ينال أغلبية ضخمة من أصوات الناخبين وأن نتساءل عما ستفعله الحكومة فى مثل هذه الحالة . قد تمضى حكومة العمال مسافة أبعد فى طريق التكافؤ بين الدخول ، وقد تعمل على تحسين

الخدمات الاجتماعية سواء عن طريق مشروع بيفريدج Beveridge (١) وغيره من المشاريع بل وقد تبلغ حدودا لم تصلها أية حكومة أخرى في طريق تأمين بعض الصناعات ، لكن الطريق لن يكون سهلا وممهدا في كل هذا . ولقد سبق لنا ان رأينا ان ليس ثمة اعتراض اقتصادى قوى فى أوضاع انجلترا العصرية على نطاق واسع من التأمين ، كما ان المقارنة البورجوازية لا يمكن أن نقف عتبة جدية وخطيرة . وعلى الرغم من أن انجلترا تعتمد على عمل صناعيها أكثر من اعتماد روسيا على صناعيها في عام ١٩١٧ ، فان فى الامكان اكتساب تعاون هؤلاء شريطة ألا يستثار عداؤهم بشكل لا ضرورة له ، وعلينا أخيرا ألا نعلق كبير أهمية على الاقوال التي تستهوى كثيرا بعض المتحمسين أشد التحمس للتأمين والتي تشير الى ان النظام الوزارى لا يعتبر صالحا لتنفيذ التأمين . وقد يشك المثقفون الذين تستهويهم رؤية الاساليب الديكتاتورية فى كفاية هذا النظام ولكننى أرى انه النظام الوحيد القائم لتحقيق التأمين بطريق ديموقراطى ، شريطة أن يعهد بالادارة الفعلية للصناعات المؤمنة الى أجهزة شبيهة مستقلة تتعاون الوزارات معها كتعاونها مثلا مع هيئات أركان الحرب فى قياداتها العسكرية . لكن المشكلة الحقيقية هى مشكلة العمال أنفسهم . فما لم يعن التأمين وقوع الانهيار الاقتصادى فان الحكومة التى تقوم بالتأمين لا تستطيع أن تتسامح مع الممارسة الراهنة للحركة النقابية ، فسيرى أكثر السياسة افتقارا الى الشعور بالمسئولية أنفسهم فى الوضع المتصور وجها لوجه مع المشكلة الاساسية للمجتمعات العصرية والتي كانت روسيا البلد الوحيد الذى استطاع حلها ، وهى مشكلة الانضباط الصناعى . وعلى الحكومة التى تريد التأمين على نطاق واسع أن تبدأ بتأمين النقابات نفسها . ولكن لما كانت الاوضاع على ما هى عليه فعلا فان حزب العمال هو أقل الاحزاب قدرة على التأمين لا لان المشكلة لا يمكن حلها بل لان طريق الحل طويل وملىء بالاشواك والمتاعب وان كانت فرص الحل الناجح بالاسلوب السياسى الديموقراطى أكبر فى انجلترا منها فى أى مكان آخر .

(١) اللورد وليام هنرى بيفريدج (١٨٧٩ - ١٩٤٩) اقتصادى انجليزى كبير ولد فى الهند ودرس فى أوكسفورد عمل فى الصحافة فى مستهل حياته ثم انتقل الى وزارة التجارة فى عام ١٩٠٨ حيث عمل فى قسم البطالة . أصبح مديرا لمدرسة علم الاقتصاد والسياسة فى جامعة لندن تقلد أرفع المناصب واشتهر بمشروعه للضمان الاجتماعى الذى أصبح أساس مدد من التشريعات الإصلاحية اللاحقة التى استهدفت الإصلاح الاجتماعى .

(العرب)

ويكاد يكون الوضع في القارة الأوروبية مشابها لهذا اذا استثنينا
العنصر الروسى . ونحن نلاحظ ميلا قويا عند الجماهير في البلاد التى
تتاح لها فيها حرية الاختيار الى الحفاظ أو العودة الى ولاءاتها السابقة
للأحزاب الاشتراكية أو الكاثوليكية . ولعل البلاد الاسكندنافية هى خير
مثل على ما أقول ولكن فى وسع المرء أن يرى اتجاهها مماثلا حتى فى ألمانيا
داتها ، ولعل من المعقول أن يؤكد المرء بأنه لو تركت الحرية المطلقة للشعب
الالماني فى اختيار الحكم الذى يريد دون تدخل أو نفوذ لبرز الى الوجود
فى خضم هذا الشقاء الراهن حكم يشبه نظام جمهورية ويمار السابقة .
وعلى الرغم من أن البرهان على هذا يضعف الى حد ما من جراء ما تبسديه
السلطات الانجليزية والامريكية المحتلة من عطف على الديمقراطيين
الاجتماعيين ، الا أنه يتعزز من ناحية أخرى بالحقيقة الواقعة وهى أن سلطة
الاحتلال الروسية قد سمحت ببناء تنظيم ديمقراطى اجتماعى فى منطقة
احتلالها . ولا ريب فى ان الاوضاع السياسية والاقتصادية المستحيلة التى
فرضها المنتصرون بصورة لا عقلانية على الشعب الالماني ستضعف من
احتمال ظهور حكومات عمالية فى ألمانيا وتقضى على فرصها ، ان وجدت
هذه الفرص ، فى توطيد أقدامها . ولكن اذا آثرنا فى سبيل تحقيق تجربة
عقلية أن نهمل العنصر الروسى فى القضية ، وآثرنا أيضا أن نظهر بأن
الولايات المتحدة وانجلترا تتصرفان مع ألمانيا بالطريقة التى يملها الشرف
والمنطق المشتركان ، فان تحليلنا هذا وتشخيصنا يصبحان التحليل
والتشخيص الصحيحين . وهنا لا بد وأن يبرز تشخيص مماثل أمامنا
بالنسبة الى البلاد الأخرى . وان طبيعة بعض المميزات الأخرى كقيام عهود
عمالية شريطة أن تأتلف فى البلاد الكاثوليكية مع الأحزاب الكاثوليكية ، مع
وجود جماعات شيوعية داخلية المنبت تفتقر الى الأهمية الكبيرة الى اليسار ،
واتباع سياسة أكثر تقدمية من تلك التى كانت متبعة فى عشرينات هذا
القرن ، وان سارت على نفس خطوطها ، مع كل ما تعنيه هذه السياسة
من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية . ولعل مثل النمسا الصغيرة
خير برهان على ما أقول فلقد ظهر الحزب الاشتراكي المسيحي وهو حزب
كاثوليكي يضم العناصر المحافظة ، وسار سيرا ناجحافى الوقت الذى فشل
فيه الشيوعيون . أما الديمقراطيون الاجتماعيون (الاشتراكيون) فقد
استعادوا مركزهم القديم حيث عادت الى قياداته العليا شخصياته القديمة
التي ما زالت على قيد الحياة . ولم تتبدل البرامج تبديلا كبيرا من ناحية
المبادئ العامة . ولم يكن الخيار الحر هو العامل فى الاندفاع الأخير وطريق
التأميم . وينطبق هذا القول على جميع البلاد الصغيرة الأخرى المستقلة عن
روسيا بما فى ضمنها إيطاليا . أما فى فرنسا فيختلف الوضع بسبب

قوة الشيوعيين ، ولعل عجزنا عن فهم أى تركيب سوى تركيبنا نحن هو الذى يحول بيننا وبين أن ندرك بأن الحالة الإسبانية هي أقل الحالات اشكالا وتعقيدا (١) .

٢ - الاحتمالات الاقتصادية فى الولايات المتحدة

أولا - إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب .

ثانيا - الاحتمال العظيم .

ثالثا - شروط تحقيقه .

رابعا - مشاكل انتقالية .

خامسا - نظرية الجمود والتعفن .

سادسا - النتيجة

أولا : لاحظنا عند دراستنا لوضع انجلترا ان فى الامكان فى ظل الاحوال المصرية الراهنة والى حد لم يكن يحلم فيه اشتراكيو القرن التاسع عشر ، أن نستخلص من الطبقة البورجوازية عن طريق الضرائب وسياسات الاجور ، كل مايمكن ان يسمى فى التعبير الماركسى ، بفائض القيمة (٢) وتنطبق هذه الملاحظة ذاتها على الولايات المتحدة . فلقد تمكنت سياسة التوزيع الجديد (النيوديل) الى حد ما لايقدره جميع الناس من انتزاع ملكية أرقام الدخل العالية حتى قبل نشوب الحرب الاخيرة . ويكفى أن

(١) أعاد عهد فرانكو الى الوجود تركيبا تنظيميا كان بفضل بعض المقتضيات التى يسهل فهمها ، قد وطد أقدامه بنجاح فى اسبانية القرن التاسع عشر . ولقد فعل فرانكو ومازال يفعل ، كل ما فعله أسلافه من أمثال نافاريز وأودونيل وإيسبارتير وسيرانو ، ويعزى السبب فى أن اسبانيا السيئة الحظ قد أصبحت كرة تتناولها الاقدام فى لعبة السياسات الدولية العالية التى لا تشترك هى فيها ، الى الدعاية التى تخفى وضعا لعله من أبسط الاوضاع وأقلها تعقيدا . (المؤلف)

(٢) سيلاحظ القارئ ولا ريب ، أن هذا الافتراض لا يؤكد شيئا بالنسبة الى أكثر مثل هذه السياسة على حجم الدخل القومى ومعدل زيادته على المدى البعيد . وهذا لا يعنى بصورة خاصة استبعاد الاحتمال بأن يتناول الممّال دخلا أقل فى الواقع ، من ناحية المجل وعلى المدى الطويل اذا تحقق التكافؤ فى الدخل بصورة كاملة من ذاك الذى كان لابد وأن يتناوله لو أن كل فائض القيمة قد مضى طبقا للنظرية الماركسية الى الطبقة الرأسمالية . (المؤلف)

ندلل على هذا القول بمشال بسيط يظهر آثار الزيادة فى الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية حتى عام ١٩٣٦ ليس الا . ففى عام ١٩٢٩ قدر مجمل الايرادات الحكومية من ضريبة الدخل بـ (٨٠ر٦) من بليون الدولار . ولم تحتفظ الدخول التى تزيد على الخمسين ألف دولار فى العام بأكثر من (٥ر٢) من بليون الدولار بعد اقتطاع الضرائب العادية والتصاعدية منها . أما فى عام ١٩٣٦ وكان الايراد المقدّر من الضرائب (٦٤ر٢) من بليون الدولار ، فإن الدخول الكبيرة لم تحتفظ بأكثر من (١ر٢) من بليون الدولار (١) وقد امتصت آنذاك كافة الدخول الخاضعة للضريبة والتى تربو على المائة ألف دولار امتصاصا كاملا، هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار أيضا ضريبة الاملاك ولعل المشكلة الوحيدة من وجهة نظر الراديكالية الحسنة الطوية من ناحية هذه الاجراءات وما شابها انها لا تمضى الى حد بعيد كاف ولكن هذا الرأى لا يبدل شيئا من الحقيقة التى تعيننا فى هذه اللحظة ، وهى انه اذا تجاهلنا موضوع الحرب مؤقتا تبين لنا ان جزءا كبيرا من الثروة قد تم نقله ، وهو جزء تمكن مقارنته كما مع النقل الذى حققه لينين فى بلاده . وتمكن أيضا مقارنة التوزيع الحالى للدخول التى يمكن التصرف فيها بالتوزيع السائد فعلا فى روسيا وذلك بالنسبة الى الحقيقة الواقعة الاخرى وهى انه بسبب الاهمية البالغة لبنود السلع والخدمات الشخصية التى تستوعب قدرا كبيرا من العمل فى موازنات ذوى الدخول العالية فان القوة الشرائية لدولار ذوى الدخول العالية قد هبطت فى الولايات المتحدة عن القوة الشرائية لدولار ذوى الدخول الخفيفة (٢) .

(١) راجع المقال الرابع الذى كتبه آى . دى فيج J. De Vegh عن الوفور والاستثمار والاستهلاك فى المجلة الاقتصادية الامريكية (عدد فبراير ١٩٤١) ويوضح هذا المقال ان الارقام التى بينت تقديرات الدخل على أساسها استثنت الدخول الناجمة عن السندات الحكومية المعفاة من الضريبة كما أدخلت الارباح الراسمالية . يضاف الى هذا ان هذه التقديرات لا يمكن مقارنتها مقارنة دقيقة بأرقام مجمل الدخل المدفوع طبقا للتقديرات التجارية التى يمكن اعتبارها على أى حال بيانات احصائية عن الارقام الصالحة للمقارنة . ولا ريب فى أن السبب الذى منعى من الاعتماد على هذه البيانات الاحصائية من الدخل واضح كل الوضوح ولكنى اجد حاجة لايضاح السبب فى اختيارى هاتين السنتين للمقارنة . فلقد مثل عام ١٩٢٩ التاريخ الذى بلغت فيه الدخول التى تزيد على الخمسين ألف دولار بعد اقتطاع الضرائب العادية والتصاعدية حدها الاقصى . اما عام ١٩٣٦ فقد اخترته لانه يمثل السنة الاخيرة قبل التأثر بالانحسار فى عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ والمتحرر كل التحرر من آثار الحرب .

(٢) قد يكون من العسير اجراء المقارنات بين مختلف البلاد ناهيك عن افتقارها الى الاتقان ، لكن القانون الروسى الصادر فى ٤ أبريل عام ١٩٤٠ والمتعلق بضريبة الدخل يحصر النقب عن أن الدخول التى تصل الى حدود (١٨١٢) روبلا فى السنة قد خضعت =

وفى وسعنا بالاضافة الى ذلك ، أن نكرر ملاحظة ثانية مسبق لنا عرضها بالنسبة الى انجلترا هي أن الضغط على الدخل العالية لا يكون محصورا بانطبع ضمن نطاق الخمسين ألف دولار فما فوق ، وانما يمتد الى حد متناقض الى دخول الخمسة آلاف دولار أيضا . وليس ثمة من شك ولا سيما فى حالات الاطباء الذين مازالوا فى الدرجات الوسطى من النجاح المهني فى ان هذا الوضع يؤدى أحيانا الى ضياع الكفاية التى نحتاج اليها كل الحاجة .

ومن هنا يظهر ان تأثير الحرب على البنيان الاجتماعى فى هذه البلاد بالاضافة الى تأثيرها على المشاكل العمالية التى تعتبر النتيجة الطبيعية لها ، كان مشابها لتأثيرها فى انجلترا . ولعل الحقيقة الواقعة وهى ان ليس ثمة حزب عمالى حسن التنظيم على الصعيد القومى فى الولايات المتحدة ، قد يوحى بالتخيلات عن احتمال نمو اشتراكية حرفية فيها بدلا من الاتجاه الى الاشتراكية المركزية . لكن هذه الحقيقة تعزز التشخيص الذى سبق لنا ان عرضناه باطناب ووضوح فى هذا الكتاب ، وهو ان جماعات الضغط لا تقل قوة وسلطانا « عن الاحزاب » وان كانت أقل منها شعورا بالمسئولية وتقديرا لها .

= له . وهو يكشف النفاذ أيضا عن وجود دخول تزيد على الثلاثمائة ألف روبل ، لا تزيد الضريبة عليها على الخمسين فى المائة . وأرى ان نهمل الآن الضرائب المفروضة على الدخل الخفيفة تمام الاهمال ، وان نضع معدل الالفى روبل للدخل التى تتراوح بين (١٨١٢) و (٢٤٠٠) . ولنضع معدل الدخل فى الدرجات العالية عند مائة وخمسين ألف روبل ، لا سيما وان دخول الثلاثمائة ألف روبل كانت محدودة . ومن هنا يتبين لنا أن معدل الدخل العالى يبلغ خمسة وسبعين ضعفا للمعدل المنخفض . ولو قارنا هذه الارقام بمعدلاتها فى أمريكا فى عام ١٩٤٠ حيث كان معدل الحد الأدنى للدخل ألف دولار فاننا لا نجد فى توزيع الدخل فى الولايات المتحدة ما يبرر العبارات الشائعة من الاجحاف فى توزيع الدخل وتركيز السلطان . وتميل الأدلة التى أوردها بيانستوك بوجوف وشوارز فى كتابهم « الادارة الصناعية فى روسيا » الى تأييد هذا الرأى وهناك تفاصيل أخرى تشير الى نفس الاتجاه وهى تناقص عدد أرباب المهن فى أمريكا الذين يستطيعون تأمين الخدمة اللازمة لبيوتهم . لكن كل هذا لا يأخذ بعين الاعتبار الفوائد التى لا تنطوى عليها حسابات الدخل . فالسلطان والمركز الاجتماعى للمدير الصناعى فى روسيا اكبر بكثير ولا سيما اذا كان المدير زعيما قياديا على الصعيد المحلى فى الحزب الشيوعى ، من مركز الصناعى الأمريكى وسلطانه .

ولعل من الظواهر الغريبة ان كثيرين من الناس هنا يبدون سخطهم على الظلم الاجتماعى الذى كان موجودا قبل خمسين عاما ولم يعد له وجود فالامور تبدل ولكن السمات تظل على حالها .

(المؤلف)

ثانيا : ولكن هناك حقيقة أخرى عن الوضع الاجتماعى فى الولايات المتحدة لا مثيل لها فى أى مكان آخر فى العالم ، وقد تؤثر على تحليلنا المتعلق بفرص نظام المشاريع الخاصة للسنوات الخمسين القادمة على الأقل ، وهو ما نشهده فى بلادنا من نجاح صناعى ضخم • ويبدو ان بعض المراقبين يظنون ان هذا النجاح الضخم الذى حقق لنا النصر فى الحرب والذى حمى العمالة الامريكية من الفقر سيسيطر على أوضاع ما بعد الحرب أيضا الى الحد الذى يزول فيه أى احتمال للاشتراكية على اعتبار طبيعتها الاقتصادية المجردة • ولنضع الآن هذا القول ، فى أحسن صورة من صور التفاؤل ونعرضه على محك الاختبار والتجربة •

فاذا ما تفاؤلنا مؤقتا عن كل مافى المشاكل الانتقالية من تعقيد ، وركزنا بحثنا على عام ١٩٥٠ على اعتبار أنها السنة «العادية» الأولى، وهو فرض شائع عند كافة من يرغبون فى التكهن أمكننا القول ، ان مجمل الانتاج القومى بما فى ضمنه قيم كافة السلع والخدمات قبل التخفيض والخصم، سيبلغ طبقا لتقديرات الجداول الاحصائية لعام ١٩٢٨ نحواً من مائتى بليون دولار • ولا يعنى هذا الافتراض بالطبع أننا نتوقع أن يمثل هذا الرقم حقيقة المجمل الفعلى للانتاج فى ذلك العام ، بل انه لا يمثل فى الوقت نفسه تقديرا للانتاج المحتمل اذا كان تشغيل اليد العاملة عاليا ان لم يكن كاملا • لكنه يعنى على أى حال تقديرا لما قد يصل اليه الانتاج المحتمل ، اذا توافرت بعض الشروط المعينة التى سأعرضها بعد قليل ، ومن هنا يكون هذا التقدير عاليا وان لم يكن غير معقول أو غير عادى ، وهو ينسجم مع تجربتنا الماضية فيما حققه النظام على المدى الطويل ، على اعتبار ان المعدل العادى للزيادة السنوية هو (٣٧) فى المائة بالنسبة الى أرقام مجمل الانتاج القومى فى عام ١٩٢٨ الذى بلغ تسعين بليوناً من الدولارات • وعلينا الا نعلق كبير أهمية على هذا الرقم • ولكننى أود أن أكرر القول هنا بأن أى اعتراض على هذا التصوير لا معنى له على الإطلاق وذلك لان أرقام الانتاج لم ترتفع بنفس المعدل فى ثلاثينات القرن الحالى ، وتدل بذلك على عجز المعارض عن فهم هذه الحقيقة • لكن الدلائل التى يقدمها الأداء الفعلى لنظام بالنسبة الى الانتاج المحتمل عن سنوات الحرب أكثر اقناعا ، واذا ما جاز لنا أن نأخذ بعين الاعتبار أرقام الحرب فإن مجمل الانتاج القومى قد بلغ فى عام ١٩٤٣ اذا ما قسناه على مستوى الاسعار لعام ١٩٢٨ نفس الرقم الذى كان لا بد أن يصل اليه ليحقق هدف المائتى بليون فى عام ١٩٥٠ •

ولنفترض الآن ان هذا الاحتمال قد تحقق بالفعل (١) ولنطرح منه تحقيقا لغايات الاستبدال والاستثمارات الجديدة التي تشمل الاسكان أربعين بليوناً أى بنسبة عشرين فى المائة طبقاً للمعدل الذى وضعه الأستاذ كوزنيتس للحقب الواقعة بين عامى ١٨٧٩ و ١٩٢٩ (٢) وهنا تستند أهمية الرقم المتبقى وهو مائة وستون بليوناً بالنسبة الى موضوعنا على حقيقتين . أولى هاتين الحقيقتين ، اننا اذا تجاهلنا الشرور التى تنجم عن سوء الادارة فان المقادير الضخمة من السلع والخدمات المتوافرة التى يمثلها هذا الرقم على الرغم من عدم شموله المساكن ، تبشر بمستوى من سد الحاجات الاقتصادية حتى لأفقر طبقات المجتمع وبينها فئات العجزة والعاطلين والمرضى وتقضى على كل احتمال بوجود ما يسمى بالشقاء أو العوز حتى ولو اقتصر العمل على أربعين ساعة فى الاسبوع . ولقد سبق لى ان أكدت فى هذا الكتاب ان قضية الاشتراكية لا تركز الى الدوافع الاقتصادية وحدها ، وان الزيادة فى الدخل الفعلى قد فشلت حتى الآن فى التوفيق بين متطلبات

(١) يفترض ان تحقيق هذا الاحتمال يتطلب العمل أربعين ساعة فى الاسبوع بالإضافة الى العمل الإضافي فى أوقات الضائقة الشديدة ، لكن التشغيل الكامل ليس أمراً مفترضاً . وتختلف تعاريف التشغيل الكامل وتقديراته التى ترضى أى تعريف اختلافات واسعة بالنسبة الى مختلف الأوضاع وتنطوى على قضايا نظرية دقيقة بالإضافة الى القضايا الإحصائية . وأرى ان اكتفى بالقول بأنه فى أوضاع أسواق العمل فى الولايات المتحدة ، وعلى اعتبار أن مجموع القوة العاملة ستكون نحواً من واحد وستين مليوناً من العمال فى عام ١٩٥٠ . بينهم مليونان أو ثلاثة يعملون فى القوات المسلحة فأنى لا أرى ان عدد النساء والرجال العاطلين احصائياً يمكن أن ينقص فى تلك السنة عن خمسة الى ستة ملايين ، وهو رقم يضم بالإضافة الى العاطلين الزامياً ، عدداً كبيراً من العاطلين بصورة شبه الزامية أو احصائياً . ولا يضم هذا الرقم البطالة « الخفية » . وانى لا اعتقد ان هذا الرقم ينسجم مع هدف المائتى بليون من الدولارات المحدد لمجمل الانتاج القومى فى ذلك العام . ولا شأن له بالشرور التى يخلقها النظام الرأسمالى وان كان له شأن كبير بالحرية التى يمنحها المجتمع الرأسمالى للعمال . ولقد تضمن كتاب اللورد بيفريدج عن « التشغيل الكامل » بعض الاشارات البطنة بلداء من التوجيه والاكراه . وأود أن أضيف هنا بأننى اتصور عام ١٩٥٠ كسنة ازدهار دائرى . وحتى لو لم يتحقق هذا التصور فأنى أرى ان مناقشتى يمكن تطبيقها على السنة الازدهرة التالية . ولأريب فى أن البطالة الاحصائية تكون فى معدلات السنوات الطيبة والعجاف على حد سواء أعلى من خمسة الى ستة ملايين اذ قد تصل السبعة او الثمانية . وعلينا ألا نفرح من هذا اذ يمكن تدبير أمن العاطلين . ولكن التقلبات الدائرية للاقتصاد الرأسمالى هى المسئولة عن أى تضخم فى البطالة العادية . (٢) قد لا يكون التخفيض بنسبة ١٠ الى ١٢ فى المائة عالياً لجهاز يعمل على مستوى رفيع من الانتاج أما تخفيض ثمانية الى عشرة للاستثمارات الجديدة فشيء كثير بل هو أكثر من اللازم عند أغلب المتكلمين بالمستقبل . (المؤلف)

الجماهير أو بينها وبين حلفائها من المثقفين ولكن الامل فى هذه الحالة ليس رائعا فحسب ، بل وفوريا أيضا . اذ ان تحقيقه لايتطلب أكثر من مجرد تحويل الطاقات والموارد التى برهنت على قوتها أثناء الحرب من الانتاج للاغراض الحربية بما فيها الصادرات من السلع الاستهلاكية الى الدول الحليفة ، الى الانتاج لاهداف الاستهلاك المحلى . أما الحقيقة الثانية ، وهى نعتد أيضا على تجاهل الشرور التى تنجم عن سوء الادارة ، فهى ان فى الامكان تحقيق كل هذه الامور ، دون تقويض الاوضاع العضوية للاقتصاد الرأسمالى ، وبينها المكاسب العالية الناجمة من النجاحات الصناعية ، وغير ذلك من اجحافات الدخل التى قد تكون ضرورية لحمل الآلة الرأسمالية على العمل طبقا للخطة المرسومة . ومن الواجب ألا تكمن فى الولايات المتحدة وحدها وراء البرامج العصرية للاصلاح الاجتماعى تلك المشكلة الجوهرية التى تشل فى كل مكان آخر ارادة الرجال المسئولين وهى مشكلة التوفيق بين الازدهار الاقتصادى والزيادة الفورية فى الدخل الفعلى للجماهير .

يضاف الى هذا انه اذا بلغ مجموع الانتاج القومى مائتى بليون دولار فليس ثمة من صعوبة فى جمع ايراد عام للدولة بمعدل أربعين بليوناً دون الحاق الأذى بالآلة الاقتصادية ، وكان مبلغ ثلاثين بليوناً على حساب أسعار عام ١٩٢٨ لتمويل كافة الاعمال التى تؤمنها عادة أجهزة الحكومة الاتحادية والاقليمية والمحلية فى عام ١٩٣٩ بالإضافة الى توسيع ضخم فى المؤسسات العسكرية ودفع الديون الداخلية وغيرها من الالتزامات الأخرى (١) وهذا يعنى توفير نحو من عشرة بلايين على أساس أسعار عام ١٩٢٨ أو مبلغ أكبر على أساس أية أسعار أعلى فى عام ١٩٥٠ (٢) وتوفير مبلغ أكبر من هذا بكثير بعد حقبة أخرى من الزمن لتمويل الخدمات الاجتماعية الجديدة أو لتحسين الخدمات الراهنة .

(١) لا أرى ضرورة بالنسبة الى مناقشتنا الحالية للتمييز بين الاتفاق العام على السلع والخدمات وبين « التحويل » من بند الى آخر . ولكن المفروض أن نحوا من خمسة وعشرين بليوناً من مجموع الثلاثين تنفق على السلع والخدمات بينما ينفق على التحويل نحوا من خمسة بلايين . وعلينا أن نلاحظ أن هذه الأرقام لا تشمل ما يدفع من رواتب تقاعدية للمحاربين القدماء وهى مشكلة يجب أن تعالج على انفراد .

(٢) لا يمكن الافتراض بصورة عامة ان الدخل يتبدل بصورة متناسب مع مستويات الاسعار ، وفي وسعنا على أى حال لتحقيق هدفنا الذى لا يخرج عن كونه فكرة تفسيرية أن نبنى هذه الفرضية البسطة .

(المؤلف)

ثالثا : ولكن الشرط الذى وضعناه وهو تجاهل الشرور الناجمة عن سوء الادارة يصح هنا أى فى مجال المالية العامة والادارة . ففى هذا المجال يكون هناك حقا سوء ادارة فى الموارد القومية تؤدى الى كثير من الشرور ، وليس صحيحا بالنسبة الى المبادئ الراهنة ، والممارسة الحالية ان فى الامكان جمع أربعين بليوننا من انتاج قومى يبلغ مائتى المليون دون الاضرار بالجهاز الاقتصادى . وليس صحيحا أيضا ان الثلاثين بليوننا ، أو الرقم الذى يعادلها على مستويات الاسعار الاخرى التى تختلف عن أسعار عام ١٩٢٨ يمكن أن تسد جميع الحاجات التى ذكرتها ، ولا تصبح هذه الافتراضات كلها الا اذا استعقلت الادارة العامة بحيث تزيل التضارب الشائى أو الثلاثى فى النشاطات ، كما يقع عادة بين الوكالات الاتحادية، والخاصة بالولاية، والمحلية فى موضوع ضريبة الدخل ويقضى على الافتقار الى التنسيق الفعال والمسئوليات الفردية المحدودة التى تعزى فى الاوضاع الاتحادية الى عدم وجود « الوزارات » المنظمة والى وجود عدد ضخم من « السلطات » أو « المجالس » شبه المستقلة . وتزال أمور اخرى تؤلف مصادر التبديد ووضع العراقيل فى طريق الكفاية ، ويقضى على تلك الروح المبدرة التى يسرها أن تنفق بليوننا فى مشروع يكفيه مائة مليون . ولا تنطوى الاوضاع الحالية على أكثر من الانذار بالشرا لادارات العامة لشئون المال والصناعة . وهى فى واقعها أسباب طيبة وكافية لمعارضتها من قبل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مغالين فى ولائهم للاقتصاد .

وليس هذا هو كل ما فى الامر على أية حال فالنوفير وهو تعبير بات مكروها مؤخرا لا يكون ضروريا فى البلاد الثرية بقدر ضرورته فى البلاد الفقيرة على اعتبار ان التبديد ينذر بالعوز فى الاخيرة لا فى الاولى . لكن التوفير بمعناه الصحيح لا بالمعنى الزائف المعروف عند البيروقراطيات والبرلمانات ، المستعدة لتوفير البنسات وتبديد البلايين لا يقل ضرورة للبلاد الغنية عنه البلاد الفقيرة وذلك لاستخدام ثراء الاولى استخداما ناجحا ، وتأمين القوات؛ مجرد القوات، فى الثانية (١) . ولا ينطبق هذا القول على تكاليف الادارة العامة فحسب بل وعلى استخدام الاموال التى تدفع كعلاوات ومنح مختلفة . ولعل المثل التقليدى هو النص على تمويل حالات البطالة أى عن طريق الدفع للأفراد . وما لم يكن سلوك العمال أثناء العمل أو خارجه خاضعا للاشراف العام كما هو الوضع فى روسيا فان استخدام

(١) سأعود الى شرح النظرية التى تقول بعكس هذا الرأى .

الاموال المتوافرة اقتصاديا لمساعدة العمال العاطلين لا بد وأن يعنى بأن يكون العون أقل بكثير من الاجور التى يطمع العاطلون فى الحصول عليها . وتوحى احصاءات دوائر العمل فى الولايات المتحدة ، ان هناك فى البلاد عادة زيادة ضخمة من البطالة اللاطوعية ونصف الطوعية التى لا بد لاعباؤها أن تزيد عن طريق الادارة المسترخية فى منح معونات العاطلين أو عن طريق معدلات الاجور العالية نسبيا مما يؤدي الى تحطيم امكانية الوصول الى اهداف مائتى البليون .

وهناك شرط آخر لا بد من وجوده وتحقيقه لتبرير هذا الاحتمال ومن الواجب عدم السماح « للسياسة » والبيروقراطية فى أن تحولا دون وصولنا اليه . وليس ثمة ما هو أكثر وضوحا من ان الجهاز الاعمالى ، لا يستطيع أن يشتغل طبقا لخطة موضوعة عندما تكون « أضلاع العمل الثلاثة والمهمة » وهى « الاجور والاسعار والفائدة » قد تحولت الى الميدان السياسى حيث يعالج أمرها طبقا لمقتضيات اللعبة السياسية ، وهنا تكمن الخطورة كل الخطورة لآراء بعض المخططين . ويكفى أن أورد ثلاثة أمثلة لشرح هذا الوضع . أولاها الوضع الفعلى للعمالة ، وهو وضع إذا استمر ، كان كافيا فى حد ذاته للحيلولة دون التقدم نحو هدف مائتى البليون دولار لمجمل الانتاج القومى فكيف الى ما هو أبعد منه . وايست معدلات الاجور الناتجة الا سببا لهذا الوضع ، كما أن توزيع التخطيط الاعمالى ، واضطراب تنظيم العمال حتى فى حالة تشغيلهم لا يقل أهمية . وبالإضافة الى ما تقوم به هذه الاوضاع من الحيلولة دون توسع محتمل فى الانتاج ، فانها تخفض التشغيل عن المستوى المتوقع عن طريق فرض شرط غير عادى على كل انسان ليستخدم أقل عدد ممكن من العمال خالقة بذلك « طرازا من الهروب من العمالة » (١) .

(١) لا بد أن يكون القارئ قد لاحظ بأننى لا أستخدم الزيادة فى الانتاج والزيادة فى تشغيل العمال كشيئين مترادفين فى الامكان حقا ضمن بعض الحدود تخفيض نسبة التشغيل دون تخفيض كمية الانتاج أو زيادة كمية هذا دون زيادة نسبة ذاك . ويمكن العثور على السبب فى ان الكتابات الحديثة تعمل على التفريق تفريقا نسبيا بين التشغيل والانتاج فى بعض لمحات مذهب كينيس البارزة وينحصر هذا النظام فى معالجة السلاسل القصيرة المدى فى المسببات عن طريق الافتراض بأن كم المدات الصناعية وكيفها يظلان ثابتين ، بحيث لا يطرأ كبير تبدل على مجموعة عوامل الانتاج . فاذا صح هذا الافتراض ، وهو يصح فعلا على المدى القصير فان هذه العوامل تختلف بالطبع وتباين بصورة عامة وان لم يكن تباينها نسبيا .

أما ثاني هذه الامثلة فهو ان مراقبة الاسعار مهما كان رأى القارىء
فى فضائلها تعتبر بالنسبة الى طريق تطبيقها هنا عقبة أخرى فى طريق
التوسع فى الانتاج . ولقد قيل لى ان العهد الستالينى يشجع الناس على
نقد بيروقراطيته لكن من الواضح اننا لا نسمح بذلك وسأذعن لاساليب
الكياسة السائدة بالاعتراف فورا بان هناك كثيرين أدوا انجازات رائعة فى
ادارة مراقبة الاسعار وان آخرين يقلون عن سابقهم كفاية لم يتوانوا عن
بذل غاية الجهد كما سأقضى على كل شكوك تساورنى بصدد ما حققوه حتى
اللحظة الراهنة ، على اعتبار ان ما ضنوا به من فشل لا بد وأن يرتبط
بظروف لا سيطرة لهم عليها . ولكن علينا أن نعتري حقا بالنسبة الى
الحاضر والمستقبل بان سياسة تشجيع الزيادات فى معدلات الاجور
مصحوبة بالرقابة على الاسعار، سياسة لا معقولة ومناهضة لتوسع اللازم
فى الانتاج الا اذا كانت تستهدف اخضاع المشروعات الخاصة، وان اضطراب
نظام الاسعار النسبية الناجم عن الحقيقة الواقعة، وهى ان الوكالة المنظمة
تستطيع السيطرة على بعض الاسعار لمنتجات أولئك الذين يملكون سلطانا
سياسيا بشكل أقوى من سيطرتها على أسعار منتجات الآخرين من ذوى
الحول السياسى ، وان تميزها هذا يقلل من درجة الكفاية الاقتصادية
للنظام . وعلينا أن نعتري أيضا بأن تحديد الاسعار على هذا النحو لا يحدد
مدى الضرر ، وان من المهم القول بان اجراء دفع المعونات لتخفيض تكاليف

= ولا بد أن يلاحظ القارىء ايضا ، أن حديثنا يعنى أن التبدلات فى معدلات الاجور
النقدية قد تحدث تبدلات معاكسة تماما فى التشغيل ، وانى لا اعتقد فى الواقع ان المستوى
العالى لمعدلات الاجور النقدية فى أمريكا كان سببا دائما وجوهريا ، وان ظهر بصورة خاصة
فى ثلاثينات القرن ، فى انتشار البطالة فى أمريكا وان من المتوقع حدوث نتائج مماثلة فى
المستقبل القريب اذا ظلت سياسات الاجور العالية على حالها . ولا ريب فى أن هذه
الفرضية تناقض تمام المناقضة تماليم كينيس المستقيمة ، وتعاليم غيره من رجال
الاقتصاد ، ولا يمكن هنا اقامة الدليل على صحتها ولهذا فمن يمن الطالع اننا قد نمثر
لتحقيق فرضنا الراهن بالنسبة لعام ١٩٥٠ فقط لا لاي تطور لاحق على فرضية اضعف
كانت تستطيع ان تخطى بموافقة المرحوم اللورد كينيس وهى انه فى ظل الاوضاع التى
ينتظر ان تسود هذه البلاد فى السنوات الأربع القادمة لا بد وان يؤثر ارتفاع مستويات
الاجور تأثيرا معاديا على الانتاج والتشغيل وعلى الاخير اكثر من الدول ، مالم يعوض
من هذا الارتفاع بارتفاع اضلفى فى الاسعار .

(المؤلف)

العيش « وعصر » منتجى السلع ذات التكاليف الخفيفة ، يؤثر على الكفاية الانتاجية (١) .

ويعتبر عداء البيروقراطية العنيد المدعم بالرأى العام ، للحكم الذاتى فى الصناعة وللتنظيم الذاتى والضبط والتعاون عقبة ثالثة فى طريق التقدم المنظم وبالتالى فى طريق التطور الذى يحل الكثير من مشاكل سياسة الدائرة الاعمالية، وكذلك مشكلة الانتقال الى النظام الاشتراكى . وينكر الناطقون باسم البيروقراطية وجود أى أساس لهذا الرأى ، على اعتبار أن العمل المشترك لرجال الاعمال يصبح لا شرعيا ومعرضا للاضطهاد اذا عنى شيئا من « الانضباط التواطؤى » . ولكن حقا لو قبلنا التفسير القانونى للتطبيق الشائع، ولو قبلنا أيضا النظريات الرسمية التى تؤلف هذا الانضباط التواطؤى ، أو تؤلف بصورة عامة التطبيق المناهض للاشتراكية (٢) فان حقائق ثلاث لا بد وأن تظل قائمة . أولى هذه الحقائق

(١) أنا لا ادعى معرفة ما سينتج فى النهاية عن الاضطراب الذى نتج عن « فينو » رئيس الجمهورية على القانون الاول لمراقبة الاسعار ، وصدر قانون آخر بعد نحو من شهر برفع هذه الرقابة . ولكن لما كنت على استعداد للقول بأن عمل ادارة مراقبة الاسعار كان لا بد وأن يقف حجر عثرة فى طريق كفاية الاقتصاد السلمى ، ولما كانت النتائج المتوقعة لذلك الاضطراب لا بد وأن تعرض كدليل ايجابى على ضرورة الاحتفاظ بمراقبة الاسعار ، فانى لا أرى نفسى مضطرا لان أطلب الى القارىء الاهتمام بنقطتين ، اولاهما ، أن القول برفع الرقابة عن الاسعار لا يعنى السماح بزوالها دون الاعداد لبدل فى مرحلة الانتقال ، وثانيتهما : انه اذا كانت الحكومة كانعكاس لهزيمتها ، تستهدف بصورة انتقامية الى اختيار اجراءات تزيد من لا شعبيتها بدلا من اتخاذ موقف دفاعى ، فان النتائج المتوقعة ستكون مبنوثة العلاقة تماما مع استرخاء الرقابة على الاسعار .

(٢) لا يمكن قبول هذه النظريات كحقائق على اية حال فهى تشمل فى الواقع مجموعة من الاجراءات ، يتفق كل انسان على وجوب اعتبارها لا مشروعة فى مرف أى نظام قضائى . ولكن هناك بالاضافة الى هذه مجموعة أخرى من الاجراءات يقف العقل القانونى منها الموقف الذى تمليه الاهواء العامة . ولاريب فى أن التمييز يؤلف مصدرا مهما من مصادر التمييز . فأكثر الاقتصاديين كفاية يقف موقف العجز اذ يواجه متاعب لاعد لها ولا حصر، فى تحليل جميع الآثار البعيدة المدى لاية حال مفترضة . واذا قدر للمدالة ألا تطبق الا على أساس شعارات قانونية عامة أو شعارات جماهيرية تعرضها التظاهرات ، فان عنصر المنطق الذى تنطوى عليه المواقف اللامتحيزة لا بد وأن يخفى تماما . ولا يفيد الاسلوب الحسن النية فى الاتهام الانتقائى الذى يستهدف استثناء بعض الحالات التى يكون فيها التمييز الرسمى اللاشرعى نافعا لجميع الفرقاء المعنيين ، وهى حالات لا بد أن يفرقها كل من يفهم شيئا ولو اوليا من علم الاقتصاد ، فى مثل هذه الحالة ، ألا فى خلق المزيد من الاستبداد الزعج . ولانستطيع ايضاح الاساليب التى يجب اتباعها لمعالجة هذا الوضع الا فى ملاحظة عابرة .

(المؤلف)

ان مفهوم الانضباط يتضمن مجموعة المحاولات لتحقيق التعاون الصناعي بالنسبة الى سياسات الاسعار والانتاج حتى عندما يكون هذا التعاون عملا تمس الحاجة اليه . وثانية هذه الحقائق ان الحالات الهامشية أو الحالات التي يدخل فيها عنصر الانضباط دون أن يؤلف النقطة الأساسية في الاتفاق لا يمكن أن تكون محل اعتبار لا متحيز من جهاز من الموظفين يضم عددا من الناس، لا يعرفون طبيعة المشاكل الاعمالية معرفة كافية أو عددا من الذين يقفون موقف العداء العنيف من النظام الذي يطلب اليهم تنظيمه، أو من قطاع « الأعمال الكبيرة » . وثالثة هذه الحقائق أن التهديد المائل باستمرار بمعسامة مرتكبي الجنح التي لا يمكن تمييزها بسهولة من الاجراءات الاعمالية السليمة قد يترك أثرا على سير العمل لا يقصد أحد إيقاعه به أبدا .

وتشرح الحقيقة الأخيرة ناحية من المشاكل العمالية بل ومن متاعب دائرة مراقبة الاسعار ومن الصعوبات المعادية للاحتكار وهي ناحية لا تلقى دائما العناية التي تستحقها ، وهي ناحية التصريف الناجح للطاقات الادارية والعصامية . ورجل الأعمال الذي يجد العقبات تعترض طريقه دائما ، لنتيجة اضطراره لمواجهة القواعد التنظيمية فحسب، بل ونتيجة الزامه بالمشول أمام هذا المجلس أو ذاك ، لا يستطيع أن يجد الطاقة الباقية الكافية لمعالجة مشاكله التجارية والتقنية . ولعل من الظواهر البارزة التي تميز الموقف الميكانيكي الآلي الذي يقفه علماء الاقتصاد ناثين بأنفسهم عن وقائع « الحياة العملية » ، هو ان واحدا من عشرة منهم لا يعترف بهذا « العنصر الانساني » ، المعين الذي يعتبر على أية حال جزءا من التكوين الانساني ، وان كان أي انسان عاقل لا يستطيع أن يعجز مثلا عن ربط هذا العنصر بالنتائج السيئة نسبيا ، لمقاييس الانتاج الصناعي الحقيقية في عام ١٩٤٥ ، واعتباره سببا من أسبابها الرئيسية . وليس هذا كل ما في الموضوع على الإطلاق ، فالنجاح في ادارة أي مشروع أعمال وتسييره يعتمد في ظل الأوضاع الراهنة على القدرة على التعامل مع القادة النقابيين أو الساسة وموظفي الحكومة العامة أكثر من اعتماده على المقدرة الاعمالية على الصعيد الواضح لهذا التعبير . ومن هنا يصبح الميل شائعا لملء المراكز القيادية في الأعمال التي لا تتطلب خبرة كالمشروعات الضخمة برجال من « المنافقين » ، ومن « المشاغبيين » بدلا من اشغالها برجال منتجين حقا .

وقد يبدو للقارئ من كل هذا ان السياسة القائمة على أساس جميع هذه الخطوط التي أوضحتها قد غدت منسوخة وباطلة ، وانه لا بد من تحطيمها وسط عاصفة من السخط المشروع أو تهشمها على صخور التخريب

وغيرها من أشكال المقاومة ، وان هدف مائتي البليون من الدولارات ليس. والحالة هذه أكثر من مجرد حلم من أحلام اليقظة . لكن القارئ يخطئ ولا ريب في ظنه هذا . فالآلة الاقتصادية في هذه البلاد هي من القوة من ناحية واحدة ، بحيث تستطيع الصمود لشيء من التبديد ومن اللاعقلانية ، وما يشمله هذان من بطالة حتمية هي الثمن الذي يجب أن يدفعه الفرد لضمان حريته . أما من الناحية الثانية فقد أظهر الساسة والجماهير في الآونة الأخيرة رغبة في التفاهم والاتفاق . وعلينا ألا ننسى أيضا تلك المرونة التي تتميز بها الطبيعة الانسانية والتي شرحناها في الفصول السابقة من هذا الكتاب . وقد تفتقر تجارب « التوزيع الجديد » وأيام الحرب الى الشمول، لأن البورجوازية الصناعية لم تتوقع لهذه الاوضاع الاستمرار طويلا . ولكن شيئا نسبيا من التعديلات لأنظمة الضرائب الراهنة بقصد تحقيق درجة مناسبة من الكفاية ان لم يكن لتحقيق أقصى ما يمكن منها (١) وقد يعنى المزيد الى حد صغير ونسبي من الحماية

(١) قد تكون الاجراءات التالية التي لا أقصد منها أن تكون أكثر من مجرد مثل واحد من مجموعة أساليب ممكنة ، كافية الى حد كبير وهذه هي (ا) ازالة الضريبة المزدوجة التي تفرض على ذلك الشطر من الصناعة الموحدة التي تدفع أرباحها على شكل حصص للمساهمين . ولا تبرد الطريقة الانجليزية المتبعة هنا هذه العاصفة من السخط المشروع لاسيما وان هذه الطريقة ليست الا عين الطريقة الألمانية التي يمكن العثور على مبرراتها في كتابات الاقتصادي الألماني ادولف واجنر (١٨٢٥ - ١٩١٧) (ب) السماح بأن يخصم من الدخل الخاضع للضريبة ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يتم استثماره وانني لاتفق شخصا مع الاستاذ ايرفينج فيشر في رأيه بأن القدر الذي يجري توفيره يجب أن يخصم ، وذلك بسبب وجود الخطر في التضخم . ولكن لما كنت راغبا في الخلاص من شكوك كينيس فانني سأحدد نفسي ضمن الجزء المستثمر ليس الا ولا تعتبر المتاعب التقنية خطيرة أو من النوع الذي يتعذر حله . (ج) تبني أسلوب واحد من عدة أساليب متوافرة للسماح باقتطاع كامل للخسائر على مدى بعيد . (د) التأمين والتنسيق وتنمية المشتريات أو عائدات الضرائب . ولاريب في أن هذا يجب أن يلقي الاعجاب من مؤيدي روسيا بدلا من أن يستنفر غضبهم وثورتهم وقد تكون ضريبة المبيعات مؤذية جدا في بلاد كروسيا حيث يكون استيفاؤها بمعدل (٣١) في المائة على القمح مثلا ، أو (٦٢) في المائة على البطاطس أو (٧٢) في المائة على السكر أو (٨٠) في المائة على الملح (راجع كتاب المالية السوفيتية الهنيسيل) لا سيما وأن أهلها فقراء جدا . أما اذا كانت معتدلة وفي بلاد يتمتع أهلها بالثروة كالولايات المتحدة ، فانها قد تكون ممتازة بل وأداة رائعة ونافعة في تمويل الاهداف التي تنتفع منها الفئات من ذوي الدخل المنخفض . وفي الامكان جمع خمسة بلايين أو ستة من هذا الطريق دون أن يحس أحد بالعيب أو ينوء به . ولكن لما كان من الواجب التعويض على الحكومات المحلية ، وحكومات الولايات بدلا من الضرائب التي تجمع على الصعيد القومي ، فليس من الصحيح كل الصحة بالطبع أن نتحدث عن فرض ضرائب =

القانونية ، شريطة أن تمنح بتقنين مناسب للقانون الصناعي الى ازالة
ما يحس به رجال الاعمال من نقمة على الاكراه والالزام على أن تتولى
الهيئات التنظيمية تدريب الموظفين بصورة أفضل ما تبقى من العملية (١)
يضاف الى هذا أن البلاد قد أقامت الدليل ، منذ عهد غير بعيد على
استعدادها لقبول أية تشاريح جديدة . أما بالنسبة الى الوضع العمالي فقد
يكون ثمة شيء من العزاء في الحقيقة الواقعة وهي أن السياسة التي توضع
على أساس هذه الخطوط تستطيع أن تتخلى عن أى بند من البنود التي
يعتبرها الناس ، الانجاز الضخم والرئيسي في حقل الإصلاح الاجتماعي
للتوزيع الجديد (النيوديل) ، بالإضافة الى انها تؤمن الأساس الاقتصادي
لاحراز تقدم جديد . ومن الواجب ان نلاحظ بصورة خاصة ان الأجر
السنوي يعتبر خطرا يهدد فرصة الحصول على الهدف هذا اذا أدخل
وأدير ومول بطرق لا بد وأن تؤدي الى الحد الأقصى من الضرر ولا ريب في
أن هذه الفرضية ممكنة في حد ذاتها تماما (٢) .

= جديدة نظرا لضرورة تعديل الأنظمة القائمة وفي مثل هذه الحالة يكون صافي أرباح الخزانة
الاتحادية (الفيدرالية) لا يزيد على البليونين أو الثلاثة بلايين . وبذلك يصبح مجموع
خريبة المبيعات مع الرسوم الأخرى نحو من تسعة الى عشرة بلايين (هـ) التأميم وإعادة
النظر جديرا في القوانين لمصلحة النساء والأطفال من ضرائب الأملاك وذلك لان التشريعات
الراهنة تتيح عن طريق مصادرة كل ما يربو على الأرقام المعقولة والمعتدلة بإزالة بعض
العناصر الأساسية في المخطط الرأسمالي للأوضاع . وكل من يوافق على هذه المصادرة
لأسباب فوق الاقتصادية يكون محقا من وجهة نظره في المطالبة بالتعديلات الدستورية
اللازمة لهذه الغاية . أما من يوافق عليها على أساس الحجج الاقتصادية الواردة في ص ٢٧٣
من كتاب « النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال » للورد كينيس أو على أساس أية
حجة أخرى مستمدة منها فهو مخطئ تمام الخطأ .

(١) أنا أشير هنا الى نقطة مهمة للغاية بالنسبة الى عدد من المواضيع بل هي أكثر
أهمية لها من موضوعنا الذي نتناوله اليوم بالحديث . ويكون نمو البيروقراطية الصالحة
بطيئا ولا يمكن خلقها نتيجة الإرادة المطلقة أو الرغبة ، وتعرض الأجهزة البيروقراطية في
الولايات المتحدة كل ما يسببه النمو السريع من مساوئ ولا سيما اذا كان هذا النمو قد
وافقته سياسة مؤتنة لاتهتم بالمصلحة العامة فحسب بل وبمصالح البيروقراطية أيضا .
يضاف الى هذا أن بيروقراطية واشنطن لم تكتشف مكانها بعد . ويحدث المرة تلو المرة
أن يتابع أفرادها برامج خاصة بهم وأن يحس بعضهم بأنهم من المصلحين ويفلوضوا أعضاء
الكونجرس ومجلس الشيوخ والوكالات الأخرى على هذا الأساس من وراء ظهور رؤسائهم .
وكثيرا ما تبرز فكرة فجائية تكتسب قوة طافية لا يعرف أحد مصدرها . وهنا تمثل الفوضى
والاضطراب .

(المؤلف)

(٢) علينا لايضاح هذه النقطة أن نستعيد الى ذاكرتنا شيئا من التاريخ الحديث
فلقد دأب دعاة التوزيع الجديد « النيوديل » في مستهل ثلاثينات هذا القرن على السخرية =

وبالرغم من كل هذا فاننا في حاجة الى كثير من التفاؤل لنتوقع من هذه التعديلات عملا وأثرا ، أو لنتصور ان الاوضاع السياسية لهذه البلاد قادرة على أن تخلق الادارة اللازمة للقيام بمثل هذا العمل الجدى المنطوى على الكثير من انكار الذات والمفتقر الى تمجيد الشعارات والمصطرع مع المتاعب والدقائق والتفاصيل ، والخالى من الاعتراف بالجميل . وقد تحب جماهير الشعب طراز أمريكا الذى سيظهر نتيجة هذا العمل ، ولكنها ستكره حتما الرجل الذى يخلق هذا الطراز .

رابعاً : ولم نصل بعد الى الحديث عن المشاكل الانتقالية وليست هذه المشاكل فى الواقع متصلة مع موضوعنا الا من ناحية واحدة وهى ان المتاعب الانتقالية قد تخلق أوضاعا وتحدث اجراءات تعيق الى حد ما توسع الانتاج بصورة شبه دائمة ، وتبطل تقييمنا للاحتمالات بصورة كاملة . ولعل خطر التضخم هو أكثر هذه الامثلة وضوحا وخطورة ولقد بلغت تقديرات اسعار الجملة فى عام ١٩٢٠ نحواً من (٢ر٣) الضعف لتقديرات عام ١٩١٤ . وقد حدث هذا نتيجة مجهود حربي كان أقل شأنا وأقصر أمداً ، من المجهود العادى على صعيد السلع والخدمات وكان أدق تمويلا بالنسبة الى الوحدة الواحدة من السلع والخدمات ولم يكن ثمة ما يشبه هذا الطلب الراهن عليهما . كما أن الاستثناءات من الضرائب كانت قد ضمنت الحافز اللازم للمستثمرين للابقاء على مجموعات ضخمة من السندات الحربية الى أبد الآبدين . ولقد بلغت الودائع باستثناء ما هو متبادل بين المصارف او ما هو عائد للحكومة ، ومجموع النقد المتداول خارج البنوك فى أبريل من العام الحالى نحواً من ١٧٤ بليوناً مقابل (٥٥ر١٧) فى يونيو عام ١٩٢٩ و(٦٠ر٩) فى يونيو عام ١٩٣٩ . وليس ثمة من اشارة الى الشطر الذى يحول من ودائع الجماهير من السندات الحكومية الى نقد لاهداف تزيد على تسديد الديون . وفى مكنة كل انسان عاقل أن يكون فكرته عما يعنيه هذا فى ظل الظروف الراهنة ، ولاسيما بالنسبة الى تشجيع الحكومة

من شعار الاصلاح بدلا من النقاة . وكانت هذه السخرية دليلا على احساسهم بمدى ماي هذا الشعار من صحة . وبالطبع كان الشعار من الناحية السياسية عادلا كل العدل ولكن يجب أن يفهم أنه يشير الى مرافق الاصلاح من ضجيج ومن افتقار الى المسؤولية لا الى أى هدف من أهدافه المعقولة . وقد بتنا الآن في وضع مماثل ، ولعل من سوء الحظ ان الاضرار الذى يلحق بالعملية الاقتصادية للرأسمالية هو مظهر الاصلاح الذى ينشده بعض الناس ليس الا ، اذ لا يستهويهم أى اصلاح اذا لم يرافقه اضرار بهذه العملية . ولعل اسوأ ما ينالهم هو الاصلاح الذى توازيه سياسة تضمن النجاح لهذه العملية .

(المؤلف)

أو سوسها لموضوع الطلب الشامل وغير المسئول لمعدلات أعلى من الأجور وذلك لأن التضخم ينجم عن ارتفاع المدفوعات كرواتب وأجور . (١) وعلى الرجل العاقل نفسه ألا يجد صعوبة في أن يقرر لنفسه رأيه في الكتاب الذين يبشرون بأن ليس ثمة خطر في قيام التضخم (٢) أو أولئك الذين يرون هذا الخطر ماثلا في كل زاوية من الزوايا ، ورغبة مني في إيضاح النقطة المتعلقة بهذا الموضوع ، وخوفا من تعذر معالجة هذه المشكلة معالجة كافية هنا ، أرى لزما على أن أبدى رأيا شخصيا بقصد التحديد ، وهو أن في الامكان أن نضع نصب أعيننا أسعارا لعام ١٩٥٠ تزيد بنسبة (٥٠) في المائة على معدلاتها في عام ١٩٢٨ مع وقوع اندفاعات وراء هذا الرقم في تلك الفترة، وأن نرى من المقولات المنطقية أن نستخدم تقلبات الاسعار كأدوات للتكيف الاقتصادي . وأنذاك يتراءى لنا أن المخاوف من وقوع زيادة كبيرة في الاسعار عامة وهبوط فيها في السنوات اللاحقة هي مخاوف بولغ فيها إلى حد كبير . ولكن الإبقاء على الزيادة الحتمية في الاسعار ضمن ذلك الحد يتطلب عددا من الاجراءات اللازمة التي لا تلقى تأييدا شعبيا والتي تتطلب جميعها لكي تحقق نتائج طيبة تجربة وكفاية لا أراها متوفرين لا سيما وأن بعض هذه الاجراءات يؤدي إلى الحد من سرعة تمدد الانتاج ، اذ لا يمكن مواجهة خطر التضخم دون التدخل في أمره . أما اذا لم تكن هناك أية اجراءات أخرى سوى اقامة وكالة جديدة لمراقبة الاسعار ، وفرض ضرائب ثقيلة على تلك الدخول التي لا ينجم عنها حتى على رأى أكثر الناس عندنا تطرفا ، أى خطر بقيام التضخم ، واذا رافقت هذه الخطوات خطوة أخرى تعمل على رفع معدلات الاجور دون البحث في النتائج فان وضعنا يائسا قد ينجم ، تجد واشنطن نفسها مضطرة فيه إلى اللجوء إلى اجراءات قاسية وعنيفة كتحفيض قيمة النقد وتجميد الودائع وفرض الاشراف المباشر ، ومعاينة المستغلين والاحتكاريين أو غيرهم من كباش الفداء مع البقاء بعيدا عن الزارعين . ولا ريب في أن مثل هذه الاجراءات ستقلب الأوضاع عندنا رأسا على عقب ، فاما أن تؤدي بنا للوصول إلى

(١) لاريب في أن القارئ سيلاحظ بأن هذا القول يتفق مع نظريات كينيس تمام الاتفاق ولذا فلا بد له أن يلقي التأييد من رجال الاقتصاد في واشنطن .

(٢) علينا أن نضم إلى هؤلاء عددا من المتكهنين بمتطلبات الفترة التي تعقب الحرب والذين تنبأوا أنه على أثر وقف شطر كبير من المتطلبات الحكومية الحربية ستقوم حالة من الركود تنتشر فيها البطالة ويكثر فيها العجز . راجع مقال شيف في عدد مجلة « الاحصاءات الاقتصادية » وسأتحدث عن التكهانات الطويلة الاجل المماثلة في موضع لاحق .

(المؤلف)

هدفنا في مائتي البليون دولار ، أو تدفع بنا دفعا الى اشتراكية غير
ناضجة ولكن من المحتمل أن تكون هناك احتمالات أخرى .

خامسا : ولا يبقى علينا الا أن نبحث في النقطة التي يعتبرها كثيرون
من رجال الاقتصاد متفوقة على غيرها من مشاكل ما بعد الحرب وهي تأمين
الاستهلاك الكافي ، ولقد ناقشنا حتى الآن عددا من الاسباب التي تدعونا
الى الشك في امكان تحقيق هدفنا الذي سبق لنا أن تصورناه، وهو الوصول
الى مجمل انتاج ضخم يبلغ حدود المائتي بليون في عام ١٩٥٠ على أساس
أسعار الدولار في عام ١٩٢٨ . ولكن جميع هذه الاسباب تستند الى
الفرضية أو الى الاحتمال القائل بأن العوائق الخارجة عن نطاق العملية
الاعمالية هي التي ستسد الطريق . ولقد اثار عدد من رجال الاقتصاد
موضوع قدرة العملية على الوصول الى نتيجة ، ولكن المقالات التي
دبجوها ، لا تشير كلها الى طريقة علمية صحيحة . وسنشير الى هؤلاء
بتعبير اكتسب الكثير من الشيوع مؤخرا وهو تعبير « الجامدين » (١) .

ولقد تولى المرحوم اللورد كينييس تطوير الاجزاء المتعلقة بموضوعنا
من نظرية « الجمود » . وفي وسع انقاريء أن يوسع اطلاعه ، اذا أراد معرفة
الطريقة التي تطبق فيها على القضية التي نتناولها اليوم ، بدراسة تقدير
أو أكثر من التقديرات لمتطلبات ما بعد الحرب ، التي ظهرت في السنوات
الاخيرة (٢) . ويتفق أصحاب هذه التقديرات معنا في تقديراتنا لاحتمالات
الانتاج في عام ١٩٥٠ وهي تتعادل في أرقامها مع الأرقام التي وضعناها
مما يمكننا بقصد التبسيط من مواصلة التحدث عن مجمل الانتاج القومي
الذي نقدره بمائتي بليون . وقد يكونون أكثر تفاؤلا منا في عدم اصرارهم
على ضرورة الاوضاع المحيطية المواتية للاتجار الرأسمالي (٣) وكذلك في
اصرارهم على الفرضية الواضحة بأن الممارسات السياسية والادارية
والعمالية الراهنة لا بد وأن تبقى . يضاف الى هذا اننى مسأتخلي عن كل
اعتراضات قد تكون موجودة لدى على تقديراتهم للحد الأدنى الحتمى من
البطالة، أو على صحة أساليبهم الاحصائية، وانقبل الفرضيات المختلفة التي

(١) راجع الفصل العاشر من هذا الكتاب لمعرفة المزيد من النواحي العامة لنظرية

الجمود .

(٢) قام المستر اى جى . هارت A. Jy. Hart بتحليل أكثر هذه التقديرات
أهمية تحليليا نقديا في مقال بعنوان « البناء النموذجي والسياسة المالية » المنشور في
عدد سبتمبر عام ١٩٤٥ من المجلة الاقتصادية الأمريكية .

(٣) اعترف بأن التساؤل كثيرا ماراودنى عما اذا كانوا يصفون حقا ما ينطوى عليه

(المؤلف)

هذا من اطراء بالغ للمشروعات الفردية .

يصلون عن طريقها لارقام مجمل الدخل القومي ومجموع الدخل الفردي بعد خصم الضرائب والمدفوعات الإلزامية الأخرى منه . وفي وسعنا أن نفترض ، رغبة منافي التحديد ، بأن مجموع هذا الدخل الفردي الذي يمكن تسميته بالدخل الانتفاعي ، قد يصل حدود المائة والخمسين بليوناً ، وأن الأرباح المجموعية غير الموزعة قد تصل حدود ستة بلايين (١) .

ويمكن الحصول على أرقام « الطلب » بعد الحرب أي مجموع ما ستدفعه البيوت الفردية على السلع الاستهلاكية باستثناء بناء البيوت الجديدة بحساب معدل العلاقة القائمة على ضوء المعلومات المتوافرة للفترة التي سبقت الحرب بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٤٠ بين الانفاق الفردي على السلع الاستهلاكية والدخل الانتفاعي الفردي اللذين تعرضا للتخفيض منعا للتضخم ، وبتطبيق هذه العلاقة على دخل انتفاعي يقدر بمائة وخمسين بليوناً (٢) .

ولو فرضنا أن هذه العملية قد انتهت إلى مبلغ مائة وثلاثين بليوناً مثلاً يتبقى لدينا نحو من عشرين بليوناً للوفور ، أو نحو من ستة وعشرين بليوناً إذا أضفنا إليها الأرباح غير الموزعة التي تجنيها الشركات . ويمضي مثل هذا النقاش عادة إلى بحث المنافذ المتيسرة للتصرف بهذا المبلغ كالفرص الاستثمارية المتمثلة في بناء مساكن جديدة أو إضافة أشياء جديدة للمنافع البيتية، أو إقامة مصانع أو شراء معدات أو زيادة الاستثمارات في الخارج . ويصل البحث بعد ذلك إلى النتيجة القائلة بأن هذه الفرص لا تستثمر كل

(١) تعادل هذه الأرقام تقريباً تلك التي جاءت على لسان بعض مخمني « طلب » ما بعد الحرب . أنها ليست أرقاماً على أية حال كما أنها لا تتفق مع الأرقام الاختبارية التي بنيت عليها مناقشتي في القسم الثاني من هذا الكتاب . وعلينا بالنسبة إلى الإجراءات التي طبقت في الفترات الماضية حيث حلت الحقائق بالطبع محل الافتراضات (راجع نشرة الاحتياطي الفيدرالي إبريل ١٩٤٦ ص ٤٣٦) ، أن نلاحظ أولاً أن هذه الأرقام هي بالدولار حسب قيمته الراهنة ، وثانياً أن القدر الضخم من صافي وفور الأفراد لا يقيم الدليل على شيء وأن النسب التوبة للأوضاع العادية وأرقام أعوام ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ يجب أن لا تقبل بصورة غير ناقدة ودون أية إشارة إلى تعريف الوفر الذي قبلت به وزارة التجارة .

(المؤلف)

(١) يكون الإجراء في الواقع أكثر تعقيداً من هذه الصور فالمعادلات على أساس رجعي تتضمن عاملاً من عوامل الاتجاه ، يأخذ بعين الاعتبار التبدلات المحتملة في العلاقة على مدى الزمن . يضاف إلى هذا أن آثار « الطلب » المؤجل وتجميع الأموال السائلة تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً ولكن للتركيز على النقطة البارزة لا نجد أنفسنا مضطرين للخوض في مثل هذا التفاصيل .

(المؤلف)

ما يريد الناس توفيره على أساس معدل التشغيل الكامل في عام ١٩٥٠، للدخل القومي ، الا اذا ضمنت مساعدة الحكومة . ومن هنا تنبثق الضرورة في الاتفاق الحكومي في الداخل ، أو في عمل حكومي لغرض الاستثمارات الأجنبية . ولقد ظهرت ميول جديدة مؤخرًا . اذا لما كانت السخرية نصيب كل من ينادى في ظل الاوضاع الراهنة بتغطية عجز الحكومة فان خبراء الاقتصاد في واشنطن ، اخذوا يدورون حول الموضوع ، وينادون بإيجاد موازنات مستقرة لا عجز فيها ، لكن مثل هذه الموازنات لا يمكن أن تتحقق الا على أساس مستوى عال للغاية من الضرائب ، شريطة أن تكون تصاعدية للقضاء على الدخل العالية التي ينشأ عنها خطر التوفير قبل كل شيء . وتتفق هذه السياسة مع الشعار المرفوع القائل بأن « الوفور الناتجة عن أصحاب الدخل العالية هي التي تسبب أخيرا البطالة والاجحاف في الدخل » .

ويخطئ خصوم هذه النظرية في الوصول الى النقطة التي يحاولون مناقشتها وهي ان مجمل الانتاج القومي وكذلك مجمل الدخل سيتضاءلان وان فرص الاستثمار ستكون أكبر مما يقدره المخمنون الذين يفرقون في التفاؤل عند ما يقدررون مجمل الانتاج، ويفرقون في التشاؤم عند تقديرهم لمجمل الدخل القومي . وقد ينطوي النقاش على أساس هذه الخطوط أو ما شابهها على الكثير من الحقيقة . وقد يكون في الامكان التأكيد بصورة خاصة انه لم يكن هناك في عام ١٨٣٠ من تكهن أو استطاع أن يتكهن بالمتطلبات الضخمة لعصر القاطرة أو لعصر الكهرباء بعد نحو من خمسين عاما ، لكن الحجة الحاسمة هي أكثر بساطة من هذا بكثير . فالنظرية تعتمد على الفرضية القائلة بأن الأفراد يوفرون طبقا لقانون نفسي مستقر دون أي ارتباط بوجود فرص الاستثمار أو غيابها (١) ومن الواضح ان هذه الحالة ليست

(١) يقول هذا القانون النفسي ان ناتج قسمة الاتفاق على الاستهلاك ونسبته (س) ستمد على الدخل القومي الذي نسميه (ص) بحيث اذا زام (ص) بنسبة مكعب زاد (س) بنسبة مكعب (س) اقل من مكعب (ص) أو بنسبة مكعب س على ص اقل من (١) ولا ريب في ان هذه هي فرضية كينيس الاصلية عن موضوع « مهمة الاستهلاك » ولكن كينيس نفسه استخدم أحيانا ، كما ان أتباعه استخدموا في حالات كثيرة الفرضية القوية الاخرى القائلة بأن نسبة الوفور ترتفع بارتفاع نسبة الدخل ، ولكن لاشأن لنا هنا الا بالفرضية الاصلية فعلينا أولا أن نلاحظ بأن من الخطأ في التعبير أن نطلق عليها اسم القانون النفسي . فالقوانين النفسية في علم الاقتصاد من الامور التي يشك فيها حتى في أحسن حالاتها . ومع ذلك فان هذا الفرض لا يمكن أن يسمى حتى بهذه التسمية التي تنطبق على الافتراض القائل بأن رغبة الانسان في التهام قطعة من الخبز تضعف حدتها بعد أن يأكل القطعة تلو الثانية .

الحالة العادية فالناس يوفرون عادة وقد استهدفوا بعض الجزاء ، نقديا كان أو على شكل خدمات استثمارية ، ولا ينطبق هذا القول على الوفور الفردية وحدها . بل وعلى جميع الوفور الاعمالية أيضا ، التي تؤلف بدورها الشطر الأكبر من مجمل الوفور . والتي تهدف الى بعض الغايات الاستثمارية من أى نوع ، فالقرار في الاستثمار يسبق عادة القرار في الوفور . وحتى في الحالات التي يوفر فيها الانسان دون أن يكون لديه هدف محدد في الاستثمار فان التأخر في الوصول الى قرار يلقي عقابه باضاعة أى أمل في ربح لفترة التأخر . وينتج عن هذا أولا : ان الناس اذا لم يروا فرص الاستثمار واضحة أمامهم ، فانهم لن يقدموا على التوفير عادة . وهكذا يصبح وضع اختفاء فرصة الاستثمار وضعاً لاختفاء فرصة الوفور أيضا ، وثانيا : انه عندما يعرض الناس رغبة في ايثار «سيولة المال» أى رغبة في التوفير غير مصحوبة بالرغبة في الاستثمار فان من الواجب تعليل هذه الرغبة بأسباب خاصة لا عن طريق تطبيق أى قانون نفسى بصورة مستعجلة .

وهذه الاسباب متوافرة على أى حال وبينها سبب يعتبر فى منتهى الاهمية فى تعميق الازمات الدائرية وجعلها فى نسبة عالية أى بمعدل أزمة واحدة فى سنة من مجموع عشر سنوات . وعندما تبدو الامور قائمة مظلمة لا يتوقع الناس شيئا سوى الخسائر من اية التزامات يتصورونها فانهم والحالة هذه يرفضون استثمار وفورهم الراهنة بل واعادة استثمار بعض المبالغ التي تعود اليهم بعد انتهاء أجل بعض الالتزامات السابقة ، أو انهم يؤجلون الاستثمار للافادة من التخفيضات المحتملة فى الاسعار . ولا يتوقع أن تنخفض الوفور فى مثل هذه الأوقات ، بل انها لا بد وأن ترتفع من جراء توقع الناس بعض الخسائر فى الدخل سواء فى أعمالهم أو عن طريق البطالة ، ولا ريب فى أن هذا العنصر فى منتهى الأهمية فى عملية الازمات وسيرها ، وفى العجز العام ، لا سيما وأن التوفير فى الانفاق العام يعتمد فى الوسائل الواضحة لتحطيم هذه الدوائر الشريرة التي يكون فيها هذا العنصر سببا ونتيجة فى وقت واحد . ولكن لا يمكن الدفاع عن هذا السبيل عن نظرية « الاغراق فى الوفور » . وذلك لان هذا الاغراق يكون فى العادة نتيجة للأزمة لا سببا موضحا لها . ومع ذلك فان هذا الرأى يعرض ايضا نفسيا لقانون كينيس النفسى . وما زال كل واحد منا يذكر الازمة العظيمة التي وقعت بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٢ وما تلاها . من ابطاء فى دور النقاهة من اثارها ، ولا ريب فى ان القانون النفسى

وما ينتج عنه من نظرية الادخار هما تعميما مستمدان من تلك التجربة (١) والادخار في اوقات الأزمة لا يكون والحالة هذه استثناء أصيلا وصحيحا من فرضيتنا العامة وهي أن القرار بالتوفير يعتمد على القرار بالاستثمار ويفترض وجوده مسبقا وان لم يصح العكس اذ من الممكن بصورة واضحة تمويل أى استثمار عن طريق قرض مصرفي . ولا يكون ثمة جدوى في مثل هذه الحالة من الحديث عن أى توفير لانسان (٢) . وهناك استثناءات صحيحة وأصيلة بالاضافة الى الاستثناءات الظاهرة ، ولكنها جميعها تفتقر الى الأهمية . ولعل خير مثل على الاستثناءات الاصيلة ، الرغبة في الادخار بقصد توفير «كنز» وهو مألوف شائع عرفه الناس في الهند والصين ومصر في الماضي ، وكذلك التوفير مؤقتا نتيجة عادة متأصلة عاشت بالرغم من زوال مقولتها المنطقية كآية عادة أخرى (٣) أما أمثلة

(١) من المؤمل أن يؤدي تكيف الحجة السابقة مع بعض العوامل الناتجة عن الحرب وتطبيقها عليها الى ايضاح ما يتم ابان الحرب من تجميع للاموال السائلة دون الرجوع الى الفرضية القائلة بوجود تغطى متأصل في الطبيعة الانسانية ، ولا يمكن سده للادخار . (٢) قد لا يكون اقتراحنا على ذلك النحو من البساطة الذي يظهر فيه بالنسبة الى القراء الذين يجهلون مدار من نقاش منذ طبعت نظرية اللورد كينيس العامة في عام ١٩٢٦ . وهو يشبه الى حد ما ، ولا يكرر ، نظرية قديمة انطوت عليها نظريات تيرجو وآدم سميث وجون ستيوارت ميل التقليدية (الكلاسيكية) ولا يمكن التدليل عليه بالمنطق الذي أيد النظريات القديمة وارى اننا قد نحتاج الى مناقشة طويلة ومضنية لاقامة الدليل على صحته تماما . وهي مناقشة قد لا يكون من المشجع ايرادها لانها لاتأتى بنتائج جديدة ومثيرة للاهتمام ، ولانها تهدم كل ماتم بناؤه من نظريات بعد جهود مضنية في ثلاثينات هذا القرن ولكن ضيق المجال هنا يحول بيننا وبين الدخول في هذه المناقشة على أية حال . ولكن لمة نقطة يجب علينا أن نذكرها هنا لتجنب سوء فهم قد لا يقل اساءة عما فيه من بدهية ، وبالرغم من أن فرضيتنا تظهر بأن نظرية الجمود لا يمكن أن تقوم على عنصر التوفير ، وبالرغم من إمكان التعبير عن ذلك بالقول بعدم وجود مشاكل للوفر على هذا الصعيد الا أن فرضيتنا لاتصل الى حدود القول بعدم وجود مشاكل للوفر على الصعدان الاخرى . فهناك ولا ريب مشاكل أخرى ، وترتكز معظم هذه المشاكل حول الحالة التي تكون فيها الوفور الفردية عن طريق شراء السندات عاملا من عوامل تمكين المؤسسات من دفع ديونها المصرفية وهي الديون التي تحملتها أثناء توسيع مصانعها وشراء معداتها الجديدة ولكن هذه تعتبر قضية أخرى على أية حال .

(المؤلف)

(٣) قد لا يبدو استمرار عادة وتأصلها وعمق جذورها في المخطط البورجوازي للحياة ولا سيما في الصورة المتطهرة (البيوريتانية) منه أشياء تفتقر الى الأهمية . ولكن اختفاء فرص الاستثمار التي قد تضى صفة العقلانية على هذه العادات ، يصبح عملية بطيئة في حالة عدم وجود العوامل الخارجية الاخرى ، لا يستطيع التكيف أن يعمل فيها .

الاستثناءات الواضحة في الادخار ابان الازمات فتظهر في التجميع بقصد تمويل مشروع ضخم من مشروعات الاستثمار . وهي حالة ممكنة وان كانت غير مهمة أو التوفير بقصد تأمين المال اللازم للحالات الطارئة كالعجز وكبر السن وما شابههما وهو توفير لا بد وأن يتم حتى ولو لم توجد فرص للربح سوى الشعور بالطمأنينة والأمن (١) .

وهكذا لو كانت آلام دعاة « الجمود » وحدها هي كل ما يضايقنا ويزعجنا فان علينا ألا نشك على الإطلاق في امكاننا الوصول الى هدف المائتي بليون دولار لمجمل الانتاج القومي . ولو ثبت أن العشرين بليوناً من الاستثمارات الجديدة بمعدل من الربح مرض للمدخر العادي ، هي أكثر مما يمكن أن يتحقق ، فان المدخرين لا بد وأن يسعدوا باستهلاك مايزيد عن القدر الصالح للادخار . وعلينا ألا نقلق أنفسنا بالبحث عن السبل التي تؤمن لهم استخدام دخولهم واستغلالها استغلالاً كاملاً ، ولا المنافذ لاستغلال الوفور الفردية والمجموعة عن طريقها . وأرى أن علينا ألا نعتبر من الضرورة بمكان وجوب فرض الاستثمارات الاجنبية ، اذ ان المناداة بها

= عمله او يجد الفرصة لتحقيق غايته . ويواجه رجال الاقتصاد في واشنطن الذين يودون التأكيد على أية حال ، بأن استمرار عادة التوفير التي غدت لاعقلانية يعتبر عاملاً في الوضع الاقتصادي ، حلاً لا يحسدون عليه ، اذ يتحتم عليهم أن يعترفوا ، اما بأن الوضع في ثلاثينات القرن كان صورة لادخار الازمات وفي مثل هذه الحالة لا بد وان يتخلوا عن نظرية الجمود العالي ، أو ان مافي الاستثمار من استهواء ، قد ضعف بصورة مفاجئة نسبة نتيجة عامل خارجي لا يمكن أن يكون سوى السياسات التي سبق لهم ان ايدوها . ولو آثروا تبني الرأي الثاني فاني لا أجد ما اعترض عليه على أية حال .

(١) تنبع الأهمية في هذا من حقيقتين ، أولاهما : ان هذا التجميع يتعرض في العادة للفصد ، بالرغم من أن التوازن لا يتحقق بصورة تامة ، مع تبديل الدخل القومي وما يطرأ على مدى الاجيال من ارتفاع ونقص في عدد السكان ، وثانيتهما : انه طالما كان هناك وفر تحفزه الارباح المؤقتة ، فان وجود « العرض » الكامل لمنصر لا يجد مثل هذه الحوافز لا يقيم الدليل على وجود أية رغبة في الاغراق في التوفير ، ولا يرى ضرورة للمزيد في دعم هذا الرأي . ولكن في الامكان تعزيزه فعلاً بأن التأمين بأوضاعه الحديثة يقلل الى حد كبير من الغايات التي تحفز الى الوفور بقصد مواجهة الطوارئ كالعجز وكبر السن وحاجات النساء والاطفال التي تعنى عادة ثروة ضخمة وان كانت لا تترك على الغالب بدون استثمار . لكن هذه الغايات تتحقق الآن بوقف الاقساط التي تدفع للتأمين من عملية الاستهلاك في الانفاق . ولا ريب في أن زيادة الاقبال على التأمين في ربع القرن الاخير تشير الى عكس ما قصده الكتابات السابقة عن الجمود .

(المؤلف)

فى ظل الاوضاع الراهنة ليس أكثر من محاولة حمل البلاد على استنساغ ما يبدو لها فى صورة فرض غرامة من غرامات الحرب عليها (١) .

وعلىنا من الناحية الاخرى أن نتفق مع دعاة الانفاق الحكومى حتى ولو وقع العجز الى حد ما فعندما يمثل ثمة خطر اما نتيجة أسباب كامنة فى جهاز الدورة الاعمالية أو أية أسباب أخرى، من ميل العملية التجميعية نحو الهبوط أى عندما يقوم وضع يهدد بأن يؤدى تحديد (أ) للانتاج ، الى اقناع (ب) بتحديد انتاجه وانتشار هذا الخطر فى الوضع الاقتصادى كله مما يسبب هبوط الاسعار لاسباب ذاتية ويسبب عيش البطالة على نفسها ، فان انفاق الحكومة مع احتمال العجز ، سيوقف هذه الحلقة الشريرة ويصبح اذا اهلنا سائر الاعتبارات الاخرى علاجاً شافياً وناجحاً (٢) . والاعتراض الحقيقى الوحيد فى مثل هذه الحالة لا يوجه الى الانفاق الحكومى المولد للدخل فى الحالات الطارئة التى قد تنشأ ، بل الى السياسات التى تخلق هذه الحالات الطارئة التى يفرض الانفاق فيها نفسه .

سائلاً : وفى وسع القارئ أن يتوقع على أية حال انه اذا كانت القضية لسوء الحظ موضوع التكهن بما سيحدث فعلاً ، فان النتيجة التى نسعى اليها لن تختلف كثيراً عن تلك التى توصل اليها دعاة نظرية الجمود

(١) قد لاأجد نفسى مضطراً الى القول أو الى الاستنتاج بأن الوضع يستدعى من الشعب الأمريكى لاسباب سياسية أو معنوية تضحيات كبيرة . ولكن هذا الوضع يجب أن ينسب بصراحة الى الاسس المعنوية والسياسية والا يستند الى انكار واقع هذه التضحيات المرتكز الى نظريات اقتصادية غير مبنية ، فيكون الافتراض بأن فى الامكان توجيه شطر من الوفور الزائدة توجيهها نافعا الى مجار لأمل فى إعادة الدفع فيها ، بله الحصول على أرباح ، افتراضاً شريراً ، اذ أن الطبقة التى تنحصر مهمتها فى مقاومة مثل هذه السياسة ستقبل بها بشيء من السرور والحيوية . وفى نظام من الضمانات الحكومية لا يخاطر رجل الاعمال الفرد بالكثير أو بأى شيء وهو لا يعلق أى وزن على الخسارة القومية لاسيما اذا قيل له ان هذه الخسارة هى فى الواقع مكسب قومى وذلك بسبب التشغيل .

(٢) لعل هذا هو السبب فى أن قانون مورى فى صيفته الاصلية لا فى الصيغة النهائية التى أقر فيها لم يكن بالشئ غير الشاذ على ضوء الاعتبارات الاقتصادية المجردة . ولأريب فى أن الحكم بالجملة على الانفاق الحكومى المولد للدخل يمكن فهمه فى ظل أى من الظروف ويمكن تبريره عند الناس الذين يظنون أنه فى حالة السماح باستخدام هذه الادارة سيصبح الباب مفتوحاً أمام اللا مسئوليات التشريعية والادارية على اختلاف أشكالها وأنواعها . ولكن ليس فى الامكان الدفاع عنها على أساس الاعتبارات الاقتصادية المجردة .

(المؤلف)

وبالرغم من عدم وجود ما يخشى منه من جنوح الناس الى التوفير فان الحشية يجب أن تنبع من عوامل أخرى . وفي وسع القلق العمالي وتحديد الاسعار والادارة المثيرة للغضب ، والضرائب اللامعقولة أن تكون أسبابا تؤدي الى نتائج في موضوعي الدخل والتشغيل، تبدو وكأنها تأكيد للنظرية الجمودية وتخلق أوضاعا يفرض فيها الاتفاق العام حتى حدود العجز نفسه وفي وسعنا أن نشاهد أيضا ما يمكن اعتباره اغراقا في التوفير ، ولا سيما تلك الاوضاع التي يصبح فيها الناس برمين بتنفيذ ما اتخذوه من قرارات استثمارية . ولقد كنا نناقش حتى الآن مجرد احتمال ، ووجدنا ان ليس ثمة من عوامل كامنّة في العملية الاعمالية نفسها ، تحول دون تحقيقها . ورأينا أيضا ان ثمة عوامل خارجة عنها ، وانها قد تحول دون هذا التحقق . وقد لا أستطيع أن أعرف ما ستكون عليه الثمرة الفعلية وراء كل هذا . ومهما كانت هذه الثمرة فستكون عاملا مسيطرا على الوضع الاجتماعي لا في الولايات المتحدة وحدها بل وفي العالم كله أيضا ، في نصف القرن المقبل على الأقل . ولن يتأثر بهذا العامل التشخيص الطويل المدى الذي عرضته في هذا الكتاب .

٣ - الاستعمارية الروسية والشيوعية :

لا ريب في أن انتصار روسيا على حلفائها هو العامل الآخر المتصل بتشخيصنا للوضع . ويختلف هذا النصر عن النجاح الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة ، في أنه لم يعد مجرد احتمال بل غدا حقيقة مقررة في الوقت الحاضر ولقد بدأت من وضع لم يكن قويا للغاية ، بل من وضع كان من الحتمي فيه على روسيا بالنسبة الى القواعد العاداة للعبة السياسية ان تقبل بكل ما يرى حلفاؤها من المناسب فرضه عليها ، وأن تأخذ مقعدا خلفيا في النظام العالمي الجديد ، ولكنها ارتقت بنفسها الى مركز من السلطان أكبر بكثير مما كان لها في أي وقت مضى من أيام القيصرية ، وبالرغم من كل شيء كانت تحلم فيه انجلترا أو الولايات المتحدة أو ترغيبان فيه أو تحاربان من أجله . واقد حققت المعجزات باتباع اساليب خاصة بنظام حكمها مكنتها من مد سلطانها الفعلي الى ما وراء فتوحاتها الرسمية . واتاحت لها في الوقت نفسه ان تظهر هذا السلطان بمظهر يقل عن حقيقته . حتى ان التساهلات المصطنعة التي تتقدم بها في مراحل الخطر ، والتي ترضي الانهزاميين ودعاة التهدئة ،

لا تعنى في الواقع أية توضيحات هذا اذا لم تعن أحيانا كما هو الواقع
أرباحا فعلية (١) .

واذا استذكر القارئ الاهداف التي كانت الحافز لسياسة الولايات
المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٣٩، وهي الديمقراطية ، والتحرر من الخوف
والعوز وحماية الدول الصغيرة ، فانه يدرك على الفور أن ما وقع يصل حد
الاستسلام انذى لا يقل فى كماله ، عن ذلك المفروض لو أن روسيا حققت
نصرا عسكريا تاما على حليفتيها الكبيرتين .

وتحتاج هذه النتيجة أولا وقبل كل شيء الى شيء من الايضاح .
وانى لأخشى أن شارحي التاريخ ومحليليه الذين لا يتبينون شيئا سوى
العوامل الشخصية بالإضافة الى بعض عوامل الحظ فى الغالب ، لن
يحققوا نتيجة كبيرة فى هذا المجال . فلقد كانت العوامل الموضوعية
الاشخصية كلها ، تقف ضد روسيا ، وحتى جيشها الضخم ، لم يكن
مجرد نتاج لعدد ضخم من السكان أو لاقتصاد وافر الثراء . بل كان
نتيجة عمل رجل فرد كان من القوة بحيث استطاع الإبقاء على شعبه
فى حالة من الفقر المذل والاستكانة ، وأن يركز جميع قوى جهاز صناعى
غير مستكمل وغير نام فى الأغراض الحربية وحدها . ولكن قوة هذا الفرد
ما كانت كافية لتحقيق ذلك كله . فأولئك الذين لا يستطيعون أن يفهموا
كيف يتوابع الحظ مع العبقرية ، ويترابطان، يكتفون بالإشارة الى الفرص
المحظوظة فى تلك السلسلة الطويلة من الأحداث التى وصلت ذروتها فى
ذلك النجاح المذهل . ولكن هذه السلسلة من الأحداث انطوت أيضا على
عدد ضخم من الأوضاع اليائسة التى كان العهد البلشفي معرضا فيها
للفناء والزوال فى كل لحظة . وتمثل العبقرية السياسية فى القدرة
على استغلال الفرص المواتية ، وتجميع الفرص غير المواتية بشكل كامل
بحيث لا يرى المراقب السطحى بعد مرور هذه الفرص . الا الموائى منها .
ولو تابعنا الأحداث التى توالى بعد ضربة « المعلم » الرائعة بالتفاهم مع
المانيا فاننا نجد روائع من العمل السياسى . ولعل من الصحيح أن ستالين
لم يواجه قط رجلا يضاهيه فى كفايته وعبقريته . ولكن هذه الحقيقة

(١) أن منح الاستقلال الصورى مثلا للبلاد الخاضعة للسيطرة المطلقه بولنده
على سبيل المثال ، التى نصرت على تسعيتها بالعمل المستقل ، يضيف الى عدد الاصوات
الوجود تحت تصرف روسيا فى الهيئات الدولية . كما يزيد فى المساعدات والقروض
التي يحتمل أن تحصل عليها الحكومة الروسية . ولا ريب فى أن روسيا ستكون أضعف
موقفا عما هى عليه الآن لو ضمت بولنده كلها الى ممتلكاتها . (المؤلف)

تعزز نظرية فلسفة التاريخ التي تفسح مجالا كافيا لنوعية الشخصيات القيادية ، ولنوعية الفرد القائد في هذه الحالة . ولعل التساهل الوحيد الذى يمكن للتحليل الواقعى أن يسلم به لنظرية « اللاشخصية » هو أن الحاكم الفرد (الاوتوقراطى) لا يواجه فى قضايا السياسة الخارجية تلك الاعتبارات والمضايقات التي تبدد اهتمام الحاكم الديموقراطى (١) .

ولكن بالرغم من أننا قد نفهم ثانيا عن طريق التدقيق فى تفاصيل هذه التطورات كيف نشأ هذا الوضع الذى لا يستطيع الانسان تصديقه الا أن فهمنا هذا لا يساعدنا على أن نفهم الطريقة التي سيتصرف فيها العالم الآن بعد أن أصبح هذا الوضع ماثلا أمام أعيننا جميعا . ويمكن تلخيص المشكلة كلها فى موقف الولايات المتحدة وحدها . فالدول الأوربية القارية خرجت من الحرب مجهدة ، تتضور جوعا ، ومعرضة لنقمة روسيا وانتقامها . ولذا لم يكن فى الامكان الاعتماد عليها لبذل مقاومة يعتد بها . وكانت الدولة القارية الوحيدة المستقلة عن روسيا فعلا هي أسبانيا ، وهي حقيقة ما لبثت أن تبلجت واضحة لنا من جراء سياسة روسيا تجاهها . أما فرنسا التي لا تقل عنها استقلالاً فتضم أضخم وأقوى حامية روسية فى أى بلد آخر ، وهي على شكل الحزب الشيوعى فيها . (٢) أما بالنسبة الى انجلترا ، فهناك المزيد من العلامات التي تظهر بأنها اختطت لنفسها

(١) لابد وأن يلاحظ بعض القراء ، فى أننا عند هذه النقطة ندأب ، نقاشاً قديماً بين علماء التاريخ الاجتماعى بل وبين المؤرخين أيضاً . ومن الضروري والحالة هذه أن أقول أننى لا أريد التبشير بعبادة الإبطال ، أو تبني الشعار القائل بأن «الأفراد يصنعون التاريخ» ، وقد لا تتجاوز الأسلوبية التي استخدمتها فى المناقشة فى النص هذه الحدود مطلقاً . فعلىنا فى ايضاح سر تاريخى للأحداث أن نستخدم صفا طويلاً من المعلومات والحقائق . وتضم هذه الحقائق المناخ والخصوبة والحجم ، وما شابه ذلك من المميزات التي تتعلق بأية بلاد ، كما تضم أيضاً الخصائص التشابهة على المدى القصير بين مختلف البلاد . ولا كانت نوعية السكان لا تقرر بصورة فريدة نوعية الشخصيات السياسية ، ولا كانت هذه بدورها لا تقرر بصورة فريدة نوعية القيادة ، بنحتم والحالة هذه ، أن تدرج كل من هذه الصفات على حدة . وأرى أن نضع هذا فى عبارة مفيدة . ففى أى وضع مفروض يكون عقل الرجل الماسك بالزمام وأعصابه آموراً لا يختلف فى موضوعيتها عن المحتوى الحديدي لمادن البلاد أو من وجود الموليبدنوم والقانديوم فيها . (المؤلف)

(٢) لا ريب فى أن هذه النقطة فى منتهى الأهمية . فلقمى كان هناك ولا ريب بعض الأمريكين الذين آمنوا بأن الشعب الفرنسى سيمجد تحرير بلاده باندفاعات من الحبور والاعتراف بالجميل ، وأنه سيشرع فوراً فى إعادة بناء الديموقراطية فى فرنسا . ولقد رأينا ليون بلوم فى الواقع يقول بشئ من التكنية واصفا الوضع بأنه «نقاحة»

سبيلها المستقل منذ عام ١٩٤١ ، وأنها لو كانت حرة فى اختيار هذا السبيل لكان الشطر الكبير منها ذو الأهمية السياسية ينظر الى الوضع الراهن بشئ من القلق والازدراء . أما اذا كانت قد تقاعست عن اتخاذ موقف قوى حاسم ، فان السبب فى تقاعسها هذا يرجع الى أن مثل هذا الموقف يعرضها الى مغامرة خطيرة كل الخطورة . وهى مغامرة الاشتباك وحيدة فى حرب مع روسيا . اذ بالرغم من أن الولايات المتحدة قد تنضم اليها فى مثل هذه الحرب ، الا أن انضمامها هذا غير مؤكد على الاطلاق فلماذا يا ترى ؟ .

ولا شئ أكثر وضوحا للمراقب اذا كان ينتمى الى كوكب آخر . من أن هذه البلاد بالنسبة الى كل اعتبار من اعتبارات الشرف والمصلحة لا تستطيع أن تتسامح مع وضع يكون فيه القسم الأكبر من الانسانية محروما من كل ما نعتبره حقوقا انسانية أولية . ويكون فيه من القسوة ومن التنكر للقوانين ما خيضت الحرب من أجل كبحة ، ويكون فيه السلطان الضخم والمكانة الكبرى متركزين فى أيدي حكومة تجسد سلبية المبادئ التى لاتعنى شيئا للأغلبية الغالبة من شعب الولايات المتحدة . ولا ريب فى أنه لم يكن من مصلحة شعب هذه البلاد أن تتحمل تلك التضحيات العظيمة ، للمضى فى صراع تمثلت فيه أفظع المخاوف ونزلت فيه أعظم الكوارث بالملايين من النساء والاطفال الأبرياء ، اذا كانت النتيجة الكبرى

= المجهدين « وهو يعنى بالصراحة الامتناع الشامل عن تطبيق الاسلوب الديموقراطى . فهناك الاحزاب الثلاثة المتساوية تقريبا فى قوتها العددية والعاجزة أيضا عن ايجاد حكومة فعالة على أسس ديموقراطية وهى حزب الحركة الجمهورية الشعبية التى تضم الكاثوليك والديجوليين ، وحزب الاشتراكيين والحزب الشيوعى . وهناك نقاط ثلاث مهمة لنا فى هذا الصدد ، وأولها الافتقار العلمى الكامل للفئات الليبرالية وثانيها الافتقار الى وجود أية فئة يتعاون معها سياسيو الولايات المتحدة اصدق التعاون وثالثها وأهمها ، قوة الشيوعيين . ولا يمكن أن تعزى هذه القوة لتحول هذا العدد الكبير من الفرنسيين الى المبادئ الشيوعية . فكثيرون منهم لا يمكن أن يسموا بالشيوعيين على الصعيد العقائدى . وهؤلاء هم شيوعيون طارئون ، أى أن مفهومهم للاوضاع القومية دفعهم الى الشيوعية . ولكن هذا يعنى أنهم موالون لروسيا ، أى أنهم ينظرون الى روسيا على أنها « حقيقة العصر الكبرى » ، والقوة التى يحسب حسابها فقط ، اذا استثنينا قيمة الدولار الانشائى ، والتى يجب أن تقف فرنسا الى جانبها ضد انجلترا والولايات المتحدة فى أى صراع مقبل لا بد وأن يتحول الى الشكل المألوف والمعروف بالثورة العالية . وهنا لا بد من ظهور مجموعة ضخمة من المشاكل . ولكننى آسف لعجزى عن الدخول فى تفاصيلها اعتقادا منى بأن القراء لا بد وأن يرفضوا مناقشة مناقشتى .

(المؤلف)

لهذا الصراع هي تحرير أقوى الطغاة شأنًا من الجيشين اللذين كانا يكبحان من جماحه . ولا ريب في أن هذا الوضع يمثل حالة يكون فيها انجاز نصف المهمة أسوأ من عدم القيام بأي شيء . ولاريب أيضا في أن النصف الباقي من المهمة كان ممكنا وسهلا على التنفيذ ، اذ بعد استسلام اليابان ، كانت قوات هذه البلاد العسكرية وتقنياتها ، بالاضافة الى سلطانها الاقتصادي قادرة على الصمود ، وقادرة على اعطائها تفوقا لا يمكن تحديده .

ولكن لو ناقش المراقب القادم من الكوكب الآخر الموضوع على هذه الأسس ، لكان في امكاننا أن نرد عليه بأنه لايفهم شيئا عن علم الاجتماع السياسي . فالسياسة الخارجية في روسيا الستالينية ، هي عين السياسة الخارجية التي كانت متبعة ، في عهد القيصرية . أما السياسة الخارجية في الولايات المتحدة فسياسة داخلية . وهناك في الواقع تقليد عريق ينبع من النصيحة التي كان واشنطن قد جاء بها والتي تعتبر دعوة انعزالية في واقعها . وليس ثمة تقليد ، وليست هناك أجهزة لادارة اللعبة المعقدة لأية سياسة خارجية أخرى . وقد تقحم البلاد نفسها أو تقبل اتباع سياسة عملية من التدخل وراء البحار ، عندما تستشيرها وسائل الدعاية استشارة عنيفة . ولكنها سرعان ما تمل هذا التدخل ، كما ماتته الآن . اذ ملت أهوال الحرب العصرية ، وملت التضحيات والضرائب الثقيلة والخدمة العسكرية والأنظمة البيروقراطية وشعارات الحرب ومثل الحكومة العالمية ، وباتت تواقه للعودة الى أساليبها المعهودة في الحياة ، وقد يكون حثها لبذل مجهود آخر كبير الضخامة ، دون أن يكون هناك أي خطر فوري يهددها بالهجوم عملا سياسيا سيئا بالنسبة الى أي حزب أو جماعة ضاغطة ، قد تود منها أن تقحم نفسها في هذا الجهد . ولكن ليس ثمة من رغبة لدى أي حزب أوفئة في مثل هذا . وأولئك الذين تحفزهم كراهية ألمانيا العاطفية المطلقة أو كراهية العهد الاشتراكي الوطني (النازي) قد باتوا راضين قانعين . وهم يؤيدون الآن السياسة نفسها بالنسبة الى روسيا التي كانوا يسمونها انهزامية في الماضي ، والتي كانوا يصموننها بسياسة التهدة بالنسبة الى ألمانيا الهتلرية . واذا رحنا نستعرض قائمة المصالح التي تؤلف الآن بنيان السياسة الأمريكية نجد أنها تتفق كلها ، وان كان اتفاقها لأسباب مختلفة في تأييدها للتهدة . ولايكثرث الفلاحون كثيرا . وقد يتأثر العمل المنظم أو لايتأثر تأثرا كبيرا بجناح يساري أصيل في ميوله الى روسيا ، وقد يصدق أو لا يصدق القول بأن النقابات أو بعضها قد تعارض معارضة فعلية في أية حرب مع روسيا . وقد لانجد

أنفسنا مضطرين الى البحث فى هذا الموضوع الذى تصاحبه عادة التأكيدات المتعجلة أو النفى اللامستول ، اذ أن كل ما يهم الوضع الذى نبعته الآن ، وكما يعرض نفسه فى هذه اللحظة للساسة ، هو أن ليس ثمة من يشك فى أن العمال الذين لم يكونوا مؤيدين للحرب فى عام ١٩٤٠ قد باتوا الآن مناهضين لاي ميل لها . ولعل خير ملاحظة تقدمها الآن على أية حال ، هى أن هذا يصح أيضا بالنسبة الى طبقة رجال الأعمال ، اذ أن موقفها ، بالرغم من عدم ميلها لروسيا سواء عن طريق المشساعر أو النوايا ، مؤيد لروسيا من ناحية الواقع . ويميل المثقفون المتطرفون الى أن ينسبوا الى البورجوازية العزم على الأخذ بخناق الجمهورية السوفياتية ولا ريب فى أنهم يصفون أى حرب تشن على روسيا ، كحرب تشنها الرأسمالية على الاشتراكية . ولكن لا اعتقد أن ثمة ما هو أكثر بعدا عن الواقع من هذا القول . فالطبقة الرأسمالية أيضا متعبة من شعارات الحرب وقد نادت بالضرائب وبالانظمة القيدية ، ولا تعنى الحرب مع روسيا الاوقف التيار الراهن المواتى للمصالح الاعمالية ، كما لا تعنى الا المزيد من الضرائب ومن القيود والأنظمة . وهى واثقة من أن الحرب ستضع الطبقة العاملة فى مركز أفضل وأقوى . ولن تثير الحرب الاضطراب فى المصالح الاعمالية الداخلية فحسب ، بل انها ستقضى على احتمالات اعمالية تنطوى على الكثير من الآمال البراقة . وقد تغدو روسيا السوفياتية زبونا من أكبر الزبائن . ولم تعجز حتى الآن عن الدفع فى الوقت الدقيق المناسب . ولا ريب فى أن هذه الحقيقة تحطم الآن الكثير من الآراء البورجوازية المناهضة للاشتراكية . فهذه هى طريقة البورجوازية فى التفكير ، وستظل هى طريققتها حتى ولو تراءى حبل المشنقة أمامها . ولكن ليس من العسير علينا أن نضع هذه الصورة غير المفرحة فى شكل عقلانى . ولم لا نسمح لروسيا بابتلاع بلد أو بلدين آخرين ؟ ولو سمح لها بأن تتزود بكل ما هى فى حاجة اليه فانها ستتوقف عن التجهم . فسيصبح الروس بعد نحو من عشرين عاما فى نفس حالتنا الديمقراطية والسلامية ، وستحس وتفكر كما نحس نحن ونفكر . يضاف الى هذا أن ستالين ليس بالانسان الخالد ، سيموت قبل انقضاء هذه الأعوام العشرين . (١)

(١) أن معظم الجمل الأخيرة ، فقرات مقتبسة تلقى ضوءا واضحا وهى لا تقدر بشئ ، اذ أنها ليست بالردود على أسئلة صحفية ، يتبينها على هذا النحو ، الانسان الذى وجهت اليه . ولقد كانت هذه الفقرات اقوالا متفرقة قيلت بدون تمييز للحقيقة الواقعة وهى أن قائلها كان يكشف النقاب عن عمليات عقلية تخصه ، أو بعبارة أخرى من موقف له شبه واع ولا عقلانى ، حاول عن طريقه استمقال الامر لنفسه . واذا ما استثنينا الجملة الثالثة التى تقف وحيدة فى سداحتها ، فانها جميعها وكل ما يشابهها قد سمعت -

وأود أن أعود فأؤكد هنا أن القصد من هذا الكتاب ليس الوصول بالقارئ الى استنتاجات عملية محدودة ، بل تقديم بعض الملح التحليلية التي ستساعده في الوصول الى هذه الاستنتاجات العملية التي يريدتها .

يضاف الى هذا أن التوقعات في مجال القضايا المعروضة للحظ ، ولدخول عوامل جديدة وغير متوقعة عليها ، قد لاتعدو أن تكون تكهنات ، ومن هنا لاتكون لها أية أهمية علمية . وثقة مني في فهم القارئ فهما كاملا لهذه الحقيقة أرى هنا عن طريق تلخيص هذا الجزء من المناقشة ، تبني بعض الاستنتاجات المنطقية لا لهدف آخر سوى تثبيت الفكرة . ولنضع هذا القول في شكل آخر . ان كل مانود أن نفعله هنا هو عين ما كنا نفعله في هذا الكتاب كله ، بالنسبة الى موضوع الاشتراكية العظيم بصورة عامة وهو استخلاص الاتجاهات المرئية الواضحة .

وهكذا توضح الحقائق التي ألمحنا اليها ، انه ما لم يرتكب ستالين أول خطيئة في حياته ، فلن تكون ثمة حرب في السنوات التالية ، وستظل روسيا في نجوة عن كل ما يعرقل عليها تطيرير مواردها ، واعادة بناء اقتصادها وبناء أعظم آلة حربية ، رآها العالم نسبيا أو اطلاقيا . ولعل الاشتراط الوحيد الذي يقحم نفسه علينا ، فيحدد من القيمة العملية لهذه النتيجة التي توصلنا اليها ، دون أن يبطلها ، وهو أن عملا ضخما من أعمال العدوان قد ترتكبه روسيا ، ويكون من الضخامة بحيث يعجز

= لاكثر من مرة . ولقد أشير الى اللاعقلانية في كل حالة من الحالات التي وقفها الخطيب وبينها بالطبع تناقضه مع مواقفه السابقة في فترة ١٩٢٩ - ١٩٤١ . ولم تكن هناك في أية حالة من الاحوال أية ردود مقبولة منطقيا أو اية انعكاسات سوى (أولا) التعبير عن موقف انزعاجي سليم الطوية و (ثانيا) التلميح بشيء من اليأس بدا تقبله للنقد مع شيء من التحفظ والتساؤل عن جدواه .

وبالنظر الى النقطة التي سبق لي ان اثيرتها في هذا القسم من الكتاب أرى لزاما على ان اضيف هنا ان الحقيقة الرابعة تضمنت شيئا من الهروب من الواقع . ولو صح هذا التهرب كما سبق لي ان بينت ، فان هذه الطاقات التي ابداءها الزعيم الروسي ، لاتحدث الا نادرا عند أي شعب من الشعوب . ويبدو ان عمل الطبيعة في الواقع يحل عددا من المشاكل في الوقت المناسب . ولكن اذا قبلنا بأن ثمة شيئا في هذه الاقوال فان علينا ان نوضح اننا نبالغ في هذا الشيء كل المبالغة . ومن الاسهل في بعض النواحي معالجة موضوع عدو فائق القدرة على آخر اقل منه طاقة وقلرة ، ولايؤلف مثل هذا القول احجية أو لغزا . يضاف الى هذا انه بالرغم من أن بناء مؤسسة كشركة ستاندارد أويل يتطلب شيئا من العبقرية الا أن ادارتها بعد تأسيسها لاتتطلب مثل هذه العبقرية . وهكذا فان القرن الروسي اذا بدأ بداية ناجحة يستطيع أن يمضي في طريقه دون كبير جهد .

(المؤلف)

اشياعها عن تصويره بصورة العمل الدفاعي، هو وحده القادر على اشغال الحرب في أية لحظة ، ولكن ثمة حقائق كثيرة تقف في طريق هذا الاحتمال . وأولى هذه الحقائق أن ليس ثمة ما هو أبرز في السياسة الخارجية للعهد الستاليني من سيرها بتؤدة وأناة وحذر . وثانية هذه الحقائق أن هذا العهد يكسب الكثير من هذه السياسة . أما الحقيقة الثالثة ، فهي أن هذه السياسة ادراكا منها لواقع النجاح الاستعماري، تستطيع أن تتسم بالاناة والروية ، وأن تسلم المراكز الأمامية عندما ترى خطرا حقيقيا ، أو عندما تواجه موقفا متصلبا كما حدث مؤخرا (١) . لكن هذه النظرة لا بد وأن تتبدل بعد انقضاء فترة إعادة البناء التي قد تمتد عشر سنوات . فستصبح الآلة الحربية معدة للاستعمال ، وسيكون من العسير الإبقاء عليها عاطلة عن العمل . يضاف الى هذا أنه مالم تحتضن انجلترا البلشفية ، وتتخلى في احتضانها لها عن كل مواقفها التقليدية . فان الوجود المجرد لهذه الجزيرة المستقلة يصبح عبئا لا تستطيع الاوتوقراطية الروسية احتماله . تماما كما حدث لأوتوقراطية نابليون والعكس بالعكس . ولعل ادراك هذه الحقيقة يؤلف بالطبع لباب تحذيرات تشرشل المتكررة . والأساس المنطقي لسباق التسليح الذي رأينا بدايته .

ولكن لكي نستطيع تقدير كل هذا ، علينا أن نذكر نقطة أخرى ، فالفئات والأحزاب الشيوعية المنتشرة في كافة أرجاء العالم . تمثل عنصرا كبير الأهمية ، بالنسبة الى سياسة روسيا الخارجية في أيام السلم وفي أية حرب مقبلة . أو في أية أوضاع انتقالية يتحكم فيها خطر الحرب المائل (٢) وعلى ضوء هذه الحقيقة نرى أن الستالينية الرسمية قد عادت

(١) علينا أن نلاحظ لشرح قوة هذه الحجة التي اوردناها أن شطرا من هذه الحقائق الثلاث كان قائما في الحالة الألمانية على النحو الذي وجدت فيه في عام ١٩٣٩ : وقد ينكر بعض القراء وجود الحقيقة الثالثة بالنسبة الى الوضع الذي وجد بعد مونيخ . ولكن هذا الانكار لا يعدو أن يكون نتيجة التباين بين الموقف الحالي الذي نقفه وبين الموقف الذي اتخذناه من ألمانيا ومطامحها في الماضي . والنقطة الأساسية في هذا التباين من الزاوية السياسية ، هو أن ألمانيا لم تكن قد استعادت الأراضي الألمانية في حين يستطيع العهد الستاليني أن يتساهل في أراض اجنبية يحتلها هو ، وليست من اراضيه . يضاف الى هذا ان الموقف الاصلب الذي اشرنا اليه ، يتخذ الآن بالنسبة الى الكاسب المقبلة لا الكاسب القائمة . (المؤلف)

(٢) قد أرى جدوى من حسن الطالع بالنسبة الى المناقشة التالية ، ان أخوض في موضوع قوة « الطابور الشيوعي الخامس » في هذه البلاد ، ولكنني أرى أن هذا « الرأي » اقوى بكثير مما يبدو في أية احصاءات أو بيانات رسمية تصدر من ناطقين بلسان الجماعات العمالية ، وان لم يكن واضحا كل الوضوح . واني لأرى أن مناقشة =

مؤخرا الى مألوف عاداتها في التحدث عن الصراع القريب المقبل بين الرأسمالية والاشتراكية عن الثورة العالمية الحتمية والقريبة ، وعن استحالة قيام سلام دائم طالما أن الرأسمالية موجودة في أى مكان في العالم ، وما شابه ذلك من شعارات أخرى . ولعل الشيء المهم كل الأهمية في كل هذا ، هو أن ندرك أن مثل هذه الشعارات على الرغم من نفعها وضرورتها من وجهة النظر الروسية . تشوه القضية الحقيقية المتعلقة بالاستعمارية الروسية (١) . ولا علاقة لها اطلاقا ، اذا ما استثنينا بعض اعتبارات « الطابور الخامس » بالاشتراكية . وليست مشكلة روسيا في اشتراكيتها ، بل هي في روسيتها . والحقيقة هي أن العهد الستاليني يمثل أوتوقراطية عسكرية ويشترك مع الفاشية في إحدى خصائصها المميزة (٢) ، نظرا لاعتماده في الحكم على حزب فرد صادق الانضباط يحظر حرية الصحافة والتعبير ، ويستغل الجماهير طبقا للمفهوم الماركسي من التعبير . وقد نفهم ، ونجد شيئا من الاشفاق على المثقف الأمريكي الذي يجد نفسه في مثل هذه الأوضاع التي تلزمه بالحديث عن العهد

= هذه النقطة والنتائج المحتملة للمواقف المشايمة لروسيا على كفاية المجهود الحربى ، في حالة وقوع حرب ، لاجدوى منها ولا طائل تحتها ، لا بسبب افتقار البيانات الى الدقة بل بسبب فشل من يشترك في هذه المناقشة في تحديد موضوع مناقشته تحديدا واضحا . فقد يتبنى انسان موقفا مشايما لروسيا في الواقع كما رأينا دون أن يكون مشايما لها في المшаعر أو التوايا . وقد يكون المرء شيوعيا دون أن يكون مشايما لروسيا في الواقع وعلينا أن نتميز كل هذه المفارقات تمام التميز لا سيما وأن بعضها لا يتصل بسلوك الانسان الفعلى اذا ملوحت الحرب حقا . (المؤلف)

(١) أرى لزاما على أن أوضح ما أعنيه بتعبير « الاستعمارية » لاسيما وأن هذا التعبير أممء استعماله الى حد كبير في مختلف النظريات السياسية الشائعة . ولكنى لأجد ضرورة ، بالنسبة الى هدفنا المحدود هنا ، لتحليل الظاهرة ، كما سبق وحاولت أن أفعل في دراسة طبعت لى قبل ثمر من ثلاثين عاما ، ثم اختيار التعريف المناسب لذلك التحليل المستوفي البحث والتحليل . ومن هنا أرى أن التعريف اللاحق كاف ، وأن كنت لا اعتبره كاملا كل الكمال . لا سيما وأنه يتفق وماسبق لى أن استعماله فيه في الفصول السابقة من هذا الكتاب . فالاستعمارية هي السياسة التي تهدف الى مد سيطرة أية حكومة الى الجماعات التي لا تمت اليها بصلة قومية ودون ارادتها . وهذا ما فعلته روسيا قبل الحرب بالنسبة الى مفوليا الخارجية وفنلندة وما فعلته بعد الحرب في حالات كثيرة ، والمهم هنا هو أن هذه السياسة لا تعرف حدودا نظرية كامنة فيها . أما التعابير التي تحاول التبرير ، فهي ليست ذات موضوع .

(٢) هذا تعبير آخر من التعابير التي أدى سواء استعمالها الى أن يفقد كل معنى محدد لها ، ويوحى لنا استعماله الشائع في الولايات المتحدة بالتعريف التالى وهو أن =

الستاليني على أنه اشتراكية ديموقراطية ، في آماله المقبلة على الأقل وان كنا نشور على هذا الازدراء لمداركنا ، اذا ماتصور هذا المثقف أننا سنصدق قوله . لكن هذا الاتجاه الواضح للعهد في الامتداد ونشر سلطانه على اوربا وآسيا ، لا يمكن ان يربط على الاطلاق باتجاه مماثل للاشتراكية في التوسع . ويجب ألا يفهم أيضا أن توسع الحكم الروسى ، سيؤدى الى انتشار الاشتراكية على النحو الذى نفهمه نحن من هذا الانتشار . اما اذا كان هذا الانتشار سيحدث حقا ، أو لا يحدث فيعتمد قبل كل شيء ، اعتمادا كبيرا ، على المصالح الحقيقية والمعروفة للاوتوقراطية الروسية . (راجع الجزء الأخير من الفصل السابق) . ويمكن ايضاح هذا بالحالة المماثلة لسياسة الستالينية الدينية . فالدين « أفيون الشعوب » طالما أن هذا القول يناسب المصالح الاوتوقراطية . أما عندما يدرك ستالين أن فى وسع المذهب الارثوذكسى أن يكون أكثر نفعا لسياسته الخارجية فى بعض اجزاء العالم من الشيوعية ، أو من الاتحاد العالمى للنقابات العمالية فانه يعلن أن روسيا « بلد محب للمسيح » . ويستعيز عن الشعار القيصرى بأن روسيا هى « الممثلة الكبرى للمجمع المقدس » ، بشعار آخر ، ظهر جنبا الى جنب مع اختيار بطريك جديد سرعان ما أثبت أنه من أشد المتحمسين للطواف فى أرجاء الدول الشرقية ، وهو أن هذا البطريك ، هو الرئيس الشيعى «لمجلس شئون الكنيسة الارثوذكسية » . ومن الصحيح أن يقال أن هناك سببا « قويا » يدعونا الى توقع تأميم الصناعة فى جميع البلاد التى تشعر روسيا بحرية العمل فيها دون أن تخشى تدخلا من الاعتبارات التكتيكية للسياسة الخارجية . وذلك لأن الصناعة المؤممة أسهل على الادارة والاستغلال لمصلحة الفئاتين ، ولا يمكن أن تغدو مركزا للمعارضة . ولكن ليس ثمة سبب آخر . ومن المتعذر القول ما اذا كان هذا الاعتبار سيتفوق على أية اعتبارات محتملة أخرى أولا . (١) ومن الواضح أيضا أن أى تقدم جديد فى السلطان

= الفاشية هى كل سياسة أو جماعة أو بلاد لا يحبها الخطيب أو الكاتب الذى استخدم التعبير بالنسبة اليها . ولكنها بالنسبة الى النص فى هذا الكتاب وطبقا للنظرية السياسية التى عرضناها فى الفصل الثانى والعشرين تعنى الاسلوب الاحتكارى السياسى فى القيادة بدلا من القيادة التنافسية . وعلى القارئ على أى حال أن يلاحظ أن الستالينية ليست هى الهتيرية أو الفاشية الإيطالية فى كل شيء .

(المؤلف)

(١) على القارئ أن يلاحظ أن كل ماعرضته أو غنيته من بيانات وحقائق فى المناقشة السابقة قد ثبتت صحته بالتثبت منه من طريق المصادر الرسمية . وفى امكاننا =

الروسي قد يقيم الدليل في النهاية على انه عائق في طريق التطور في الاتجاه الذي يتصوره جميع الناس ويلمسونه عند تحدثهم عن الاشتراكية .

والخلط بين القضيتين الروسية والاشتراكية . تشويه لصورة الواقع الاشتراكي في العالم . الا اذا كان القصد منه أن يكون حيلة - تخدم الاغراض الروسية ولا تتصل القضية الروسية بالقضية الاشتراكية الا في ناحيتين أولاهما أن وجود الجماعات الشيوعية والأجنحة المشايعة للشيوعية في الجماعات اللاشيوعية يميل بواقع منطق الأوضاع الى التحول الراديكالي في السياسات العمالية . وقد لا يصح هذا القول دائما ، إذ اقترح الشيوعيون الفرنسيون مثلا ضد اجراءين مهمين من اجراءات التأميم . ولكن منطق الأوضاع يفرض نفسه على هذا النحو في معظم الحالات لاسباب عدة اهمها الرغبة في تفكك التنظيم في البلاد الرأسمالية . أما الناحية الثانية فهي أنه في حالة حدوث حرب كونية سنجد كافة النتائج الاجتماعية والسياسية التي تنجم عن أي حرب في ظل الأوضاع العصرية ، دون أن يكون لطابع الصراع فيها بين الاشتراكية والرأسمالية أي تأثير كبير .

= القول بأن كافة المواد اللازمة لتحديثنا او لتشخيصنا للعهد الروسي ، يمكن التثبت منها دون الرجوع الى أي بيان معرض للتحدي في صحته وجدواه . ولقد أمتنعت عامدا متعمدا عن ذكر أي شيء يتعلق بطبيعة العهد يمكن أن يثير شيئا من التساؤلات . ولكن ما أغفلته هنا ، لا يؤثر مطلقا على صلب الموضوع أو جوهره .

(المؤلف)

تعلیقات

على تطورات
أفري بعد الحرب

مقدمة للطبعة الانجليزية الثانية

١٩٤٩

أتاحت لي هذه الطبعة الجديدة الفرصة للتعليق ، من وجهة نظر هذا الكتاب على ما وقع من تطورات في انجلترا في العامين الآخرين ، وان ادخل هذه التعليقات في الهيكل العام الذي حاولت عرضه في هذا الكتاب . وليست هذه التعليقات أكثر من لمح خاطفة تبين المعالم الرئيسية للصورة وذلك بسبب ضيق المجال ، زمانا ومكانا . ولكن هناك نقطة أخرى أود ايضاحها بجلاء منذ البداية . وهي أن ليس ثمة ما هو أبعد على ذهني من العزم على نقد سياسة أية حكومة أو تقديم « المشورة » اليها وأود أن يكون هذا واضحا لكل الوضوح . وإذا قدر لبعض تعبيراتي أن تظهر على أي حال بمظهر المدلل على مثل هذه النية . فاني لأرجو من قرائي أن يدركوا أن هذا المظهر ليس الا نتيجة واحدة من النتائج اللامرغسوبة للاقتضاب الشديد .

وعلى القارئ قبل أن يقرأ ما يلي ان يعود الى القسم الرابع من الفصل التاسع عشر والقسم الأول في الفصل الثامن والعشرين اللذين تركتهما كما تركت بقية الكتاب ، على حالهما دون تبديل أو تغيير .

١ - تبدو الصورة الانجليزية من وجهة نظرنا أو من أية وجهة نظر أخرى ، معقدة كل التعقيد ، لاسيما وان ملامحها الرئيسية تخفيها الحقيقة الواقعة . وهي ان عملية الانتقال الاجتماعي تتداخل وتعرض بسورها الى التداخل في عملية انتقالية أخرى ، يصح لنا أن نطلق عليها نظرا لصعوبة تسميتها بالنسبة الى الاوضاع اللولية الراهنة بالانتقال من الاقتصاد الحربي الى الاقتصاد السلمي ، اسم عملية « التعديل » في ظل أوضاع « التضخم المكبوت » . وعنى الرغم من أن العمليتين مختلفتان منطقيا الا إنهما متداخلتان كل التداخل بحيث يصعب على المرء أن يتناول الواحدة منهما على انفراد في بحثه ومعالجته ، ولكننا سنقسم العقدة « الجوردية » التي لاتنقسم وتفصل بين العمليتين مهما كان الوضع . وفي

وسفنا أن نفعل ذلك وأحن مستريحو الضمير الى حد ما . اذ لا بد لاية حكومة « محافظة » قد تنبثق عن الانتخابات العامة المقبلة . ان تدخل أيضا على المجتمع الذي تسوده المصالح العمالية ، والذي خبت فيه « مشاعر » المشروعات الحرة ، بعض التعديلات طبعا للظروف القائمة . وبعبارة أخرى لو قدر لحكومة محافظة أن تخفف حكومة العمال الحالية، وهو تكهن لا يستطيع أن أقطع فيه برأى ، فإن هذا التعديل لن يبدل من واقع الأمر شيئا كما يحلو لبعض الحزبيين أن يتصوروا باستثناء شيء واحد بالطبع وهو أن عملية التأميم ستتوقف عن المضي في تنفيذ تأميمات جديدة .

٢ - علينا أن نتطلع بعد ذلك لحظة واحدة الى العناصر التي الفت سياسة انجلترا الاقتصادية في السنتين الاخيرتين وللتين يمكن أن تعزوا الى السياسة الاشتراكية التي طبقت قبل القانون ، على النحو الذي أوضحته في القسم الرابع من الفصل التاسع عشر . ولا ريب في أن القسارىء سيلاحظ أن الحكومة العمالية قد سارت حتى الآن طبقا لبرنامج التأميم والتحول الاشتراكي الذي أوضحته هناك .

أما بالنسبة الى النقطة التي يكثر الجدل حولها في هذا البرنامج ، وهي تأميم صناعة الفولاذ ، فلقد ارتأت الحكومة مدفوعة باعتدال رافع الى تأجيل العمل الحاسم بصدها الى ما بعد الانتخابات المقبلة واني لأقر على الفور بأن ثمة مجالا للخلاف الصادق في الرأي حول ما اذا كان هذا البرنامج انتاميمي او الاشتراكي التحول، يمكن أن يسمى برنامجا اشتراكيا معقا ، ولكنني على ثقة من أن أية برامج أخرى طبقت في بلاد ثانية لا يمكن أن تسمى بهذه التسمية أيضا . فكثير من التخطيط الذي تم بالفعل أو اقترح ، لا ينطوي على اشتراكية محددة الا اذا تبيننا تعريفا للاشتراكية من السعة والشمول بحيث يصاح التحليل تمام الصلاح . وانا لا انفى أن بعض المشروعات التخطيطية ، ولا سيما ما يقوم منها على بحوث علمية تهدف الى تنفيذ هذه المشاريع ، يشير الى اتجاه اشتراكي سليم ، ولكنني أقول ان وقتنا طويلا سينقضي قبل أن يحل حساب الدخل وتحليل الصادر والوارد أية ثمار اشتراكية صالحة للاستهلاك لاسيما وان الولايات المتحدة قد قطعت شوطا أبعد في هذا الحساب والتحليل من انجلترا .

وهناك ناحية أخرى في الوضع أكثر أهمية على أي حال . اذ لم يستثر انتباهي شيء من كل ما وقع في انجلترا في غضون السنتين الماضيتين أكثر من وضوح ما بدا من ضعف أية مقاومة ليسار في الطريق

الاشتراكي . فلقد حافظت المعارضة المحافظة في البرلمان على العمل ضمن حدود الروتين البرلماني المألوف . ولاريب في أن ما أثارته عمالية البناء الاشتراكي من حرارة المعارضة كان أقل بكثير مما أثارته في الماضي قضايا ثانوية الأهمية بالنسبة الى هذه العملية كحرية التجارة ، ومشكلة ايرلندا وميزانية الشعب . فلقد كسب الجناح اليساري في حزب المحافظين الذي تبني قضايا إعادة البناء الاجتماعي عن طريق اتزانه الكامل مواقع جديدة في البرلمان وفي الأوساط الشعبية في البلاد . ولقد واصلت صحافة المحافظين انتقادها بالطبع وناقشت هذه المواضيع ونصحت وحفرت وسخرت تماما . كما كانت تفعل من قبل ، ولكنها لم تزد على ذلك . ولقد ظهرت كتب ومقالات ونشرات ناقدة بنفس الوفرة التي كانت تظهر فيها في الماضي عند مناقشة أية قضايا مهمة . ولكن لو شاء أي مراقب ذو عقل اخصائي أن يزن أهمية القضايا بمقدار ما يكتب عنها من مجلدات أو صفحات ، ولا سيما من المعارضين فانه ولا ريب سيجد أن أهمية القضية الاشتراكية ليست بالكبيرة على أساس هذا المعيار . وليست هذه بالطبع الطريقة التي ترد فيها أية أمة قوية على ما تتعرض اليه مبادئها الراسخة القدم من هجوم . واني لاستنتج من هذا أن مبدأ المشروعات الفردية الحرة لم يعد بين هذه المبادئ الراسخة . ولم تعد المعارضة للاشتراكية نابعة عن عاطفة معنوية قوية وانما غدت قضية تمكن مناقشتها على أسس نفعية وذرائعية . وانا لا أشك في وجود نزعات فردية حرونة ، ولكنها لا تستثير تأييدا كافيا يمكنها من أن تصبح ذات أهمية سياسية ولعل هذا هو الأنداز الذي يقيم الدليل على أن مذهب الرأسمالية قد ولى .

٣ - ولا ريب في أن هذا الوضع يؤيد صحة تشخيصي في عام ١٩٤٢ وقيم الدليل الى حد كبير على صحة الحجج المنطقية التي أوصلتني الى ذلك التشخيص . ولقد قرأت الكتاب الرائع الذي وضعه زميلي الشهير الاستاذ جيوكس Prof. Jewkes (١) بكثير من التجسلة والاحترام

(١) كتاب « محنة التخطيط » للاستاذ جون جيوكس - ١٩٤٨ ، ومع اعترافي بالقدرة الهائلة التي وجهها الاستاذ الى نقاط بحثي ، اود ان أقول ، انني لا اتميز في هذه النقاط المنتقدة ، النقاط التي أوردتها . واني لأؤثر كثيرا مثلا أن أقول ان عمل العصامين لا بد وأن يصبح منسوخا نتيجة التعدد المستمر في الآفاق الحسابية ، بدلا من أن أقول ان هذا العمل قد أصبح منسوخا في أي مكان . وانا لم أكن في أي مكان ان اتكر ان المجال مازال مفتوحا امام القيادة العسكرية ، لكنها لم تعد تعني ما كانت تعنيه عندما وقف نابليون على جسر اركول والسيارات النارية تثر الى جانب اذنيه .
(المؤلف)

ولكننى أجد نفسى مضطرا الى الاعتراف بأنه لم يفلح فى اقناعى على الرغم من رغبتى الصادقة فى هذا الاقتناع . وفى وسعنى أن أقول أن الطريقة التى اتبعها الاستاذ جيوكس فى مناقشة المشكلة وهى طريقة تمت الى ماثيره سياسة التعديل من سخط أكثر من متها الى واقع القضايا الاشتراكية ، يمكن أن تضاف الى الأدلة المتجمعة التى تؤيد فحوى هذا الكتاب ورسالته .

ولقد ثبت الآن ما اذا كان فى الامكان تحقيق التأميم عن طريق جهاز الديموقراطية البرلمانية أولا ، كما اتضح أن فى الامكان اتباع الاسلوب المرتبط بهذا النظام السياسى ، وهو أسلوب التأميم على دفعات . وقد لاتعنى هذه الاستهلاكات التى نفذت حتى الآن أكثر من هذا ولكنها قد تكون ايماءات الى نزعة طويلة المدى . ومع ذلك فهى تظهر بوضوح ما يجب علينا فهمه لا من التحول الاشتراكى ديموقراطيا ، بل ومن الاشتراكية الديموقراطية . وهى تظهر ايضا أن الاشتراكية والديموقراطية مترابطتان شريطة أن تعرف الأخيرة على النحو الذى عرفناها فيه فى الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب . ولقد أشرت فى الفصل الثالث عشر الى أن مبدأ الديموقراطية السياسية، وهو المبدأ القائل بأن الحكومات يجب أن تنبثق من الصراع التنافسى على الاصوات ، يضمن الى حد ما حرية الكلام وحرية الصحافة . أما بالنسبة الى ما يتبقى من الحريات فلا شأن للديموقراطية بها . فبالنسبة مثلا الى الحريات التى تعنى رجل الاقتصاد كحرية حرية الاستثمار ، وحرية المستهلك فى الاختيار، وحرية الانسان فى اختيار مهنته فقد باتت لدينا الآن مواد اختبارية مهمة تظهر أن الحريات يمكن أن تقيد بشكل يضاهى أو حتى يزيد على احتياجات الحكم الاشتراكى فى ظل الأوضاع العادية . ولقد فقدت حرية الاستثمار الفردى فى ظل أوضاع الضرائب العصرية الشطر الأكبر من معناها الحقيقى على أى حال . ولكننا رأينا كيف يمكن نقل الاستثمارات مهما كان تفكيرنا نحن كأفراد فى نتائجها من القطاع الشخصى الى القطاع العام . وقد تكون حلبة المستهلك فى الاختيار فى المجتمع الاشتراكى الذى يعمل فى ظل أوضاع عادية أعظم مما هى عليه الآن ، ولكننا بالإضافة الى ذلك نرى أن مرونة الأذواق وقدرتها على التكيف تكون أكبر مما كان المراقبون يعتقدون فى العادة ، وذلك لأن الناس لا يكرهون القيود الى الحد الذى يدفعهم كرههم لها الى المقاومة الفعلية ، حتى ولو لم تكن ضرورة القيود واضحة لكل انسان . ولا ترغم القيود على حرية اختيار المهنة عادة على الوصول الى حد الاكراه الا فى قلة نسبية للغاية من الحالات، ولا سيما اذا تزاوجت قائمة الخيارات المقبولة

ثُرُوا جاً عقلانياً مع قائمة المكافآت التفاضلية . وكثيراً ما نرى أن الناس الذين يكتفون تكييفاً مناسباً لقبول التوجيهات الحكومية لا يهتمون بها كثيراً ولا يأنفون من قبولها .

وأود أن أعود فأكرر هنا ثانية على الرغم من عدم الحاجة إلى التكرار أن ما أقوله ليس إلا استنتاجات من جقائق يمكن إقامة الدليل على صحتها بصورة كاملة . وليست في الواقع تعبيراً عن آراء شخصية أو ثرها وذلك لأنني أؤثر بعض الاشكال الثقافية الأخرى .

٤ - سبق لي أن أوضحت أن النقد الموجه إلى السياسة الاقتصادية للحكومة العمالية ينصب بصورة رئيسية على توجيهها لعملية التعديل في ظل أوضاع التضخم والكبوت ، . ولقد جهزت الحكومة والبيروقراطية خصومهما بمجفوعة ضخمة من الأساحة ليهاجموهما بها، وذلك عن طريق طوفان من الأنظمة المفصلة التي تتناول الدقائق وتبالغ فيها حتى أنها تحدد حجم البصل الذي يجب أن تنتجه الأرض ، وما شابه ذلك من الأمور ، وكذلك عن طريق القرارات الإدارية غير المدروسة والبيانات الرسمية التي تسهل السخرية منها. ولقد أخذت هذه الأنظمة الكثير من النشاطات التي يقوم بها المفاوضون أو رجال الأعمال والتي كان من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد ولكنهما تجنبتا أيضاً ، عن طريق التعديلات التي أدخلتها ، الكثير من الكوارث الاقتصادية ، وقادت العمالة في السنوات الدقيقة الشاقة دون أن تسمحوا بالبطالة مع رفع مستويات الدخل الفعلي . وإذا كان هذا هو الهدف الوحيد للسياسة الاقتصادية كما يراها كثيرون من خبراء الاقتصاد فإن من السهل التحدث عما حققناه من نجاح من وجهات نظر متعددة ، وما منيتا به من فشل من وجهات نظر أخرى وعلينا أن نضيف أن هذا النجاح لم يتحقق بوسائل تتجاهل المستقبل تجاهلاً كاملاً . وقد تتعرض المقادير الضخمة من الاستثمارات العامة التي تحققت للنقد بالنسبة إلى بنودها الفردية ، ولكن الحقيقة الواقعة تظل قائمة ، وهي أن الحكومة العمالية لم تتجاهل الحاجة إلى تجديد شباب جهاز البلاد الاقتصادي على الرغم من جميع الصيحات التي ارتفعت ، وبينها ما صدر عن بعض رجال الاقتصاد محتجة على الاغراق في الاستثمار . لكننا لن نهتم هنا إلا بقضية واحدة وهي كيف يمكن للعملية المتدرجة في إزالة المظاهر التي لا يمكن الدفاع عنها للوضع ضمن فترة مشروع مارشال ، أو تؤثر على تشخيصنا لقضيتنا ، وهي الاشتراكية مقابل الرأسمالية . وإذا وضعنا هذا في صيغة أخرى ، قلنا إنه لما كان الحل الذي يمكن للاشتراكية الصحيحة أن تقدمه لا يتناول السياسة العملية ، ولما كان من

الضرورى نتيجة لذلك البحث عن الحل فى الاتجاه المعاكس ، فهل يمكن
للاستراتيجية فى انجلترا وغيرها أن تمنى بنكسة ، وأن يتاح لنظام
المشروعات الفردية الخاصة فرصة أخرى للحصول على عمر جديد ؟ .

أنا لا أعتقد أن من الصعب الرد على هذا السؤال فما لم تحدث حرب
كونية أخرى لابد من وقوع نكسة ، ولكنها لن تكون خطيرة أو طويلة الأمد .
وستستعيد المشاريع الفردية بعض الأرض التى فقدتها . ولكن مساحة
ماستستعيده منها ، لن تكون كبيرة للغاية . وسيظل الوضع الاجتماعى من
ناحية أساسية على حاله . وهناك بعض الاحتمال فى أن تزال بعض العقبات
التي تعترض طريق المشروعات الفردية . ولكن ازالتها لن تكون بقدر كاف
يضمن لها أن تعمل طبقا للخطة الموضوعية . وسأحدد الحجج التي تؤدي الى
هذا الاستنتاج فى الفقرتين الباقيتين من هذه المقدمة ، وهى تنطبق على
انجلترا وحدها . ولا ريب فى أن القارئ يستطيع أن يتميز أن التحليل
والتشخيص بالنسبة الى الولايات المتحدة يختلفان عنهما بالنسبة الى
انجلترا . أما الرغبة الملحة عند بعض الاقتصاديين الاوروبيين وهى أن يقع
انهيار ضخيم فى الولايات المتحدة يتجاوز حدود أزمات التعديل المعروفة
وأن هذا الانهيار سيعنى الضربة النهائية الموجهة الى الرأسمالية ، فلن
تتحقق فى رأى مهما فعلت السياسات الأمريكية مع الاحتمالات الضخمة
التي لابد وأن تظل فى الأفق فى المستقبل القريب .

٥ - وأنا لا اضمن المظاهر الضعيفة فى الوضع الانجليزى التي
يصعب الدفاع عنها نظام الحصص والانظمة المفصلة التي تحدد سلوك
المستهلكين والمنتجين على حد سواء . فليست هذه الانظمة الا أسلوبا
من أساليب تهديد آثار التضخم . وستختفى حتما فور تحقيق هذا
الهدف ، لاسيما وانها قد شرعت فى الاختفاء فى بعض الاماكن . ولكن حالة
التضخم المكبوت ليست الا نتيجة لمناعب أكثر جوهرية وكان لابد من
معالجتها فورا بعلاجات تقليدية معروفة ، كالفائض فى الموازنة الذى تعززه
الضرائب الخاصة لتخفيض حجم القوة الشرائية المتكررة وتحديد سياسة
الاعتمادات المناسبة . وتستخدم هذه الأساليب بالفعل الآن ، وهى تحقق
بعض النجاح وان لم يكن فى الامكان فى ظل الاوضاع المقررة الراهنة
استخدامها لتؤثر تأثيرا كاملا ، اذ ليس فى الامكان تجميع فائض كبير
من الموازنة ، طالما أن المعونة التي تقدم للمواد الغذائية مازالت على حالها ،
وطالما أن الطاقات على دفع الضرائب بالنسبة الى الدخل العالية قد استنفدت .
ولم يعد هناك فى انجلترا اناس يسمون « اثرياء بعد الضرائب » وطالما

أن رفع معدل الفائدة يلقي مقاومة عنيفة لا تغلب . لكن الصعوبة البالغة تمثل في المزيد من الاستهلاك الذي يعنى بدوره قوائم الاجور الفعلية مضافا اليها قوائم نفقات الخدمات الاجتماعية ، وهى قوائم لا تتفق من ناحية مع الأوضاع الاخرى للاقتصاد الانجليزى فى مستوى طاقته الانتاجية الحالية ، ومن ناحية أخرى مع العراقيل التى تحول دون ارتفاسه الى مستويات اعلى . وتصاغ المشكلة عادة فى صور اخرى أقرب استساعة . فالميزان الخارجى للمدفوعات الانجليزية هو المظهر الضعيف فى صورة الوضع الاقتصادى بحيث يعدو الهدف الذى يجب الوصول اليه ابان فترة مشروع مارشال تأمين فائض من الصادرات يعيدها الى مكانتها السابقة فى الاقتصاد العالمى ، ويضمن لها تحويلا اكثر فاعلية بين الجنيه والدولار . ولا أرى فى طريقة عرض المشكلة على هذا النحو أى خطأ ، وانما يقسمون الخطأ فى الاعتقاد بأن هذه الطريقة توحى بتشخيص يختلف عن تشخيصنا السابق ، اذ يتطلب الوصول الى ذلك الهدف والحفاظ عليه دون مساعدة خارجية أو ضغط داخلى تنسيق الأوضاع الداخلية فى انجلترا كما يظهر أى تفكير بسيط أو أى تطبيق للمبادئ الأولية فى علم الاقتصاد ، وفى الامكان تحقيق بعض المكاسب عن طريق استغلال بعض النقاط القوية فى وضع انجلترا الدولى بشكل أو بآخر ، واتباع سياسات مقننة فى شئون الاستيراد والتصدير . وعندما يصبح الهدف قيد النظر أخيرا فقد يساعد تخفيض قيمة الجنيه فى تحقيق الخطوات الأخيرة فى الطريق الى هذا الهدف . ولكن الشرط الاساسى لآى نجاح يقدر له البقاء يتمثل فى تعديل العملية الاقتصادية فى انجلترا ، بطريقة تضمن لها أن تنتج من جديد بالاضافة الى السلع اللازمة لاستهلاكها الداخلى والسلع والخدمات التى تؤمن المدفوعات لوارداتها فائضا صافيا وأصيلا للاستثمار فى الداخل والخارج على حد سواء . ولا يمكن تحقيق هذا الا بتخفيض مؤقت فى الاستهلاك وزيادة دائمة فى الانتاج ، وهما أمران لن يتما الا عن طريق التخفيض غير المرغوب فيه شعبيا فى الاتفاق العام ، وعن طريق تحول مكروه أيضا فى أعباء الضرائب .

٦ - ولن يجد القارئ اذا ما وازن بين مضامين كل ما قلت صعوبة فى ادراك ضخامة المشكلة السياسية التى نحن بصددتها . وكل مايراد تحقيقه يجب أن يتحقق بشئ من التناور الشاق فى عدد غير محدود من النقاط . وقد يبدو من المعقول أن نتوقع أن النجاح لن يعدو فى أية نقطة من هذه النقاط الحد الأدنى المطلق ، وذلك لان كل خطوة من الخطوات يجب أن تحمل فى ظل الأوضاع القائمة تفسيرات تعتبر تضحية لا مقابل لها

ببعض مصالح العمالة المستثمرة • ولا تكفى الحسود الدنيا المطلقة لاعادة
بناء مجتمعات المشروعات الحرة والسماح لها باظهار ماتستطيع او تفعله •
واذا كنا في حاجة الى اقامة الدليل على ذلك فان تجربة عشرينات هذا
القرن تكفى لذلك • ولهذا فليس في وسعنا ان نتوقع ترقفا في الاتجاهات
الاجتماعية وانا لا استبعد وقوع فترة تتنفس فيها المشروعات الفردية -
الصعلاء لا في ظل الحكومات المحافظة وحدها بل وفي ظل الحكومات العمالية
ايضا ولكن لو حدث هذا فانه يكون ولا ريب نتيجة الترابط اللامنطقي
بين السياسات الاشتراكية وبين شرور ما بعد الحرب ، لا نتيجة الكره
الموجه الى هذه السياسات الاشتراكية نفسها ، سواء اكان هذا الكره
منظتيا او غير منظتى •

كهبريدج ماس
ابريل ١٩٤٩

الزحف الاشتراكي

أرى رغبة منى فى تقليل الاخطار الناجمة عن سوء الفهم والتي تصاحب دائما المناقشات التى تتناول موضوعات كموضوعنا فى هذا الاجتماع أن أقرر فى بادئ الأمر بعض النقاط الأولية أو البديهيات قبل الانتقال الى موضوعى وهو « علاقة الوضع الراهن من الضغط التضخمي بالمستقبل الاقتصادى لهذه البلاد » :

١ - أود قبل كل شيء وتحقيقا لاغراض موضوعنا أن أعرف الاشتراكية المركزية بأنها ذلك النظام الاجتماعى الذى تسيطر فيه سلطة عامة على وسائل الانتاج وعلى القرارات المتعلقة بتحديد نوعية الانتاج وطريقته ، وكذلك بتحديد من يستطيع الحصول على هذا الانتاج وذلك بدلا من المؤسسات المملوكة ملكية خاصة والمدارة ادارة خاصة . وكل ما نعينه والحالة هذه بالزحف نحو الاشتراكية هو انتقال الشئون الاقتصادية للشعب من القطاع الخاص الى القطاع العام . وعلينا أن نلاحظ انه على الرغم من أن آراء الاشتراكيين وخصومهم تتباين فى هذا الموضوع تبائنا كليا ، فان من الصعب أن نتصور مجتمعا اشتراكيا فى هذا المعنى لا يقوم فيه جهاز بيروقراطى ضخيم يتولى ادارة العمليتين الانتاجية والتوزيعية ، ولا يكون فى الوقت نفسه خاضعا لسيطرة اجهزة الديموقراطية السياسية على النحو الموجود اليوم كالبرلمان والكونجرس أو مجموعة من الموظفين السياسيين الذين يعتمدون فى الحفاظ على مناصبهم على نتائج

(١) القى المؤلف خطابه هذا فى الاجتماع الذى عقده الاتحاد الاقتصادى الأمريكى فى نيويورك فى الثلاثين من ديسمبر عام ١٩٤٩ وكان مرتجلا لامعتدا على محاضرة مكتوبة . وقد بدأ بتدوين هذا الخطاب للمؤتمر استنادا على النقاط التى أعدها ، وأتم كتابته فى نفس الليلة التى مات فيها ، وكان يتوقع إعادة النظر فيه فى اليوم التالى ، الثامن من يناير عام ١٩٥٠ ، قبل أن يرتحل الى شيكاغو لآلقاء سلسلة من المحاضرات ، ولكن الموت عاجلة قبل أن يحقق غايته هذه ، وقبل أن يضع الفقرات الختامية . وتولت زوجته اعتمادا على بعض الاوراق التى تركها وعلى ذاكرتها أكمل هذه الفقرات الختامية كما تولت تنقيط الخطاب .

(الناشر)

الاصطراع التنافسي على الاصوات . ومن هنا يمكن التعبير عن الزحف نحو الاشتراكية بسيطرة الدولة على قطاعي الصناعة والتجارة . ويمكن التخلص بسهولة من التناقض الواضح في أن هذه العملية نفسها تدعى عند اتباع العقيدة الاشتراكية التقليدية « بذبول الدولة » ، بالرجوع الى النظرية الماركسية عن الحكم . وعلينا أن نلاحظ أن الاشتراكية لا تستبعد أبدا اتخاذ القرارات بصورة لامركزية على الصعيد الاداري تماما كما لا تعنى القيادة المركزية لأى جنس ، حرمان قادة الفئات الصغيرة من كل مبادرة . وعلينا أن نلاحظ أخيرا أن الاشتراكية فى المعنى الذى نضعه لا تستبعد بدافع الحتمية المنطقية وجود الاجهزة التنافسية ، وقد تحد حرية المستهلكين فى الخيار وحرية اختيار المهنة فى المجتمعات الاشتراكية ولكن هذا الحد لا يكون حتميا بدافع الواقع .

٢ - أنا لا أدافع عن الاشتراكية ولا اهدف الى البحث فى مدى الرغبة فيها أو العزوف عنها مهما عنت هذه الرغبة وذلك العزوف . وهناك نقطة مهمة أخرى أود تأكيدها ، وهى أننى لا أتنبأ بمجيئها أو اتكهن به . فكل تكهن يكون نبوءة تخرج على حدود العلم وتحاول أن تفعل أكثر من مجرد التشخيص ، وتحليل الاتجاهات المرئية وبيان نتائجها ، اذا استنفدت هذه الاتجاهات اغراضها طبقا لمنطقها . ولا يصل هذا فى حد ذاته الى درجة التشخيص أو التكهّن ، وذلك لأن بعض العوامل الخارجة عن نطاق المجال المختار للملاحظة ، قد تتدخل للحيلولة دون تلك المرحلة من التمهّد والكمال . فالاتجاهات الملحوظة ، قد تكون متوافقة ، حتى اذا سمح لها باستنفاد جهدها مع أكثر من نتيجة واحدة ، وذلك لأن الظواهر تكون نائية عن الواقع كئائى الظواهر الاجتماعية عن الاوضاع المريحة التى يواجهها علماء التنجيم والفلك لحسن حظهم ، ولأن الاتجاهات القائمة وهى تصطرع مع أعنف المقاومات قد تجد نفسها عاجزة عن استنفاد جهدها كلية وقد تضطر أخيرا الى الجمود عند نقطة معينة وعلينا الآن أن نشرح هذه الاقوال نقطة فنقطة .

أولا : لم يكن فى استطاعة أى مراقب للأوضاع فى روسيا فى الحقبة ستوليبين (Stolypin) مهما كان ذا كفاية وكان محايدا كل التحيّز ، أن يشخص وجود أى اتجاه لما يمثله لينين من نظام أو أى شئ آخر سوى وجود تطور اقتصادى سريع أو عملية تكييف بطيئة من الانظمة لنتائج هذا التطور . فلقد كانت الحرب وما نجم عنها من انهيار عسكري وادارى ، هى التى ولدت العهد البلشفي وليس فى مكنة أى اصرار لا علمي ، مهما بلغ شأنه أن ينفي هذه الحقيقة .

ثانيا : أنا أكتفى بالحديث رغبة في الاختصار عن الاشتراكية
المتحركة اذ أنها تحتل مكان الشرف في نقاشنا . ولكن علينا ألا نتجاهل
الاحتمالات الأخرى . فالحقائق المعروفة عن ممارستنا النقابية ، توحى بأن أى
تطور باتجاه شكل من أشكال الاشتراكية الحرفية ، ليس بعيدا عن
الصورة . وهناك حقائق معروفة أخرى توحى بأن الاتجاهات الملحوظة أو
بعضها على الأقل ، قد تكون متوافقة مع أشكال إعادة التنظيم الاجتماعى ،
التي لا تعتبر اشتراكية بأى حال من الأحوال ، أو على الأقل على الصعيد
الذى اخترناه لبحثنا هذا . فإعادة تنظيم المجتمع على أساس الخطوط المبينة
فى المنشورات البابوية ، لسنى الصوم الكبير قد تصلح بديلا عن
الاشتراكية فى تجنبها سلطان الدولة الأقوى من كل شئ ، وإن لم يكن
فى الامكان تطبيقها الا فى المجتمعات الكاثوليكية أو فى المجتمعات التى
تحتل فيها الكنيسة الكاثوليكية مكانة كبيرة .

ثالثا : تعجز معظم الاتجاهات الملحوظة عن الوصول الى مرحلة الكمال
والتمام ، فأى عهد اشتراكى فى هذه البلاد يجب أن يتصف بالجرأة حقا
إذا فكر فى أى يوم فى المساس بالاستقلال الممول للمزارع . وقد يبدو
مركز رجل الأعمال الصغير أيضا من القوة بحيث لا تستطيع البيروقراطية
اقتحامه ، وقد تشمل الترتيبات القائمة على أساس التساهلات والتوفيق
مساحات شاسعة من الاجراء .

وهناك نقطة أكثر أهمية على أى حال . اذ لما كانت المتاعب الاقتصادية
تنتقل من القطاع الخاص الى القطاع العام فإن عددا من الحوافز التى تحت
على هذا الانتقال يشعر بشئ من الرضا والقناعة جزئيا أو كليا بحيث يفقد
الاتجاه للانتقال قوة غده واندفاعه . ويضيف بعض الاقتصاديين ان أى
تحرك متدرج نحو الاقتصاد المخطط مركزيا يتيح الفرصة لمواجهة تطورات
غير مواتية قد تتحول الى كوابح وعوامل ايقاف للحركة . ولكننى لأنظر نظرة
تقدير الى أى من الاحتمالين . ولهذا فلن أجد متسعا من الوقت لتبيان
أسباب ذلك أو لايضاح الدوافع التى تجعل النتائج التى ترى فيها كثير
من الجماعات المهمة نسبيا شيئا غير موات ، مولدة لتأثيرات دافعة لا مائعة .
ومن هنا يكون العلاج الناجع للتأميم الفاشل المزيد من التأميم ، لا العدول
عنه . ومن الضرورى بالنسبة الى هدفنا الراهن أن نلاحظ بأن معظم
الحجج التى تصاغ بشكل يقصد منه الوصول الى نتيجة مواتية لبقاء
اقتصاد المشاريع الخاصة واستمراره ، لا تنكر حقا وجود اتجاه
للاشتراكية على صعيد مفهومنا ، وإنما تنكر أنها ستستنفذ أغراضها
وتزول تلقائيا . ولما كان من المتعذر أن يتحدى أى انسان هذا الاحتمال

فهناك خطر ماثل في أن يتحول الخلاف في الرأي الى معركة كلامية ولا سيما في الولايات المتحدة حيث للكلمات قيمتها ووزنها الكبيران ، وحيث لا يلقي اصطلاح للاشتراكية أى تجاوب شعبي الا عند بعض الجماعات الصغيرة نسبيا التى تمثل الاقلية ، وحيث يؤثر بعض الناس الذين يحبون مضامينه دون أن يحبوا التعبير نفسه ، أن يطلقوا عليه اسم الليبرالية (١) ومن هنا يتضح اننى قمت بمحاولة مختصرة للتفسير والتصنيف .

٣ - سبق لى أن أوضحت الاسباب التى تدعو الى الاعتقاد بأن النظام الرأسمالى يميل الى تحطيم ذاته ، وان الاشتراكية المتمركزة طبقا للمؤهلات التى ذكرتها قبل قليل هى وارثة ذلك النظام وفى الامكان تلخيص هذه الاسباب بشكل سطحي فى أربع نقاط :

أولا : ان نجاح الطبقة الاعمالية فى تطوير القوى الانتاجية لهذه البلاد ، والحقيقة الواقعة وهى أن هذا النجاح قد خلق مستوى جديدا للحياة بالنسبة الى جميع الطبقات قد أديا على سبيل المقارنة الى اضعاف المركز الاجتماعى والسياسى لنفس الطبقة الاعمالية التى تميل مهمتها الاقتصادية بالرغم من عدم بطلانها . الى التحول الى الزوال والاذعان للاتجاه البيروقراطى .

ثانيا : لما كان النشاط الرأسمالى عقلانيا فانه يميل الى نشر اتجاهات فكرية عقلانية والى تحطيم تلك الولاءات والعادات من القيادة والاذعان ، الحيوية كل الحيوية ، لضمان العمل ذى الكفاية من جانب القيادات التنظيمية للمؤسسات الانتاجية ، ولا يمكن لاي نظام اجتماعى يركز بصورة كلية على مجموعة من العقود الحرة بين فرقاء متعاقدين ومتكافئين « قانونيا » ، ويكون فيه كل انسان موجهها بغاياته النفعية ليس الا ، أن يعمل وأن يحقق نجاحا .

ثالثا : أدى تركيز الطبقة الاعمالية على مهامها فى المصنع والمكتب الى خلق نظام سياسى وطبقة مثقفة نما بنيانها وتطورت مصالحها فى شكل موقف استقلالى عن مصالح الاعمال الكبيرة وأهدافها ، بل والى الوقوف منها أحيانا موقف العداء . ولقد أخذ عجز الطبقة الاعمالية يتزايد يوما بعد آخر عن الدفاع عن نفسها ضد الهجمات التى تفيد منها على المدى القصير الطبقات الاخرى وحدها .

(١) ينطبق هذا القول لاسباب واضحة على تعبير الشيوعية أيضا اذ لو تجاهلنا النظرة الروسية للموضوع لتبين لنا ان هذا التعبير مرادف لتعبير الاشتراكية .
(المؤلف)

رابعاً : أخذ مخطط القيم للمجتمع الرأسمالى نتيجة لكل هذه العوامل يفقد سيطرته لا على رأى العام فحسب ، بل وعلى الطبقة الرأسمالية نفسها ، وان كان هذا المخطط مرتبط ارتباطاً تعليلياً بنجاح المجتمع على الصعيد الاقتصادى . وقد احتاج الى مزيد من الوقت أكثر مما هو متاح الى الآن ، لكى أظهر كيف يمكن أن تفسر هذه الاندفاعات العصرية طلباً للضمان والتكافؤ والتخطيط الاقتصادى على ضوء هذه الخطوط .

ولعل خير طريقة نقنع بها أنفسنا بالمدى الذى بلغته عملية تفسيح المجتمع الرأسمالى هى أن نلاحظ المدى الذى تعتبر فيه مضامينها أموراً يسلم بها عند الطبقة الاعمالية نفسها ، وعند عدد كبير من الاقتصاديين الذين يرون أنفسهم معارضين فكرة تحول اشتراكى كامل على أساس مائة بالمائة ، والذين ألفوا أن ينكروا وجود أى اتجاه نحوها . ويتقبل هؤلاء الاقتصاديون بدون نقاش وبكثير من التأييد الامور التالية :

أولاً : السياسات المتعددة لضمان الاستقرار التى يقصد منها الحيلولة دون الانحسارات الاقتصادية أو دون أزمات الكساد على الأقل ، أى أنهم يقبلون قدراً كبيراً من الادارة العامة للأوضاع الاعمالية ، هذا اذا لم يقبلوا مبدأ التشغيل الكامل .

ثانياً : - الرغبة فى المزيد من التكافؤ فى الدخول دون أن يحددوا المدى الذى يستطيعون المضى اليه عن طريق التكافؤ الكامل ، وكذلك مبدأ الضرائب التصاعدية التى تهدف الى اعادة توزيع الدخول .

ثالثاً : مجموعة ضخمة من الاجراءات الرقابية والتنظيمية التى تستعمل عادة بالشعارات المناوئة للاحتكار ولا سيما فى موضوع الاسعار .

رابعاً : الاشراف العام وان اختلفت درجاته ومقاييسه على العمالة والاسواق المالية .

خامساً : التوسيع غير المحدود فى مجالات الاحتياجات التى يمكن سدها الآن أو أخيراً بالمشاريع العامة اما مجاناً أو على أساس رمزى .

سادساً : جميع أشكال تشاريح الضمان الاجتماعى طبعاً . وانى لأعتقد أن هناك مصيفاً جبلياً فى سويسرا عقد فيه خبراء الاقتصاد سلسلة طويلة من المؤتمرات التى أعربوا فيها عن عدم تأييدهم لمعظم هذه الأمور أو كلها ولكن هذه المجموعة الضخمة من الاستنكارات لم تصل حدود الهجمات الناتجة عن الاستفزاز .

واذا خيل لكم أننى لا أوافق على هذه السياسات أو اننى أرغب فى انتقاء بعضها فان هذا الخيال منبثق عن سوء فهم كامل لحججى ومنطقى، ولست من الطراز الذى يسم كل هذه السياسات أو بعضها بالسمة الاشتراكية . فلقد تبنى الحكام المحافظون أو حتى الاوتوقراطيون بعضها فى القرن الثامن عشر كما أن البعض الآخر منها أدرج فى مناهج التوزيع الجديد (النيوديل) . وكل ما أود تأكيده هنا هو اننا بعدنا كثيرا عن مبادئ رأسمالية « دى كل شىء حرا » ، وان فى الامكان تطوير النظم الرأسمالية وتنظيمها بحيث تستطيع تكييف سير المشاريع الفردية الخاصة بطريقة لا تختلف كثيرا عن التخطيط الاشتراكى الاصيل . ولا ريب فى أن من أعينهم من رجال الاقتصاد يؤكدون هذه الفروق التى يعتقدون باحتمال بقائها واستمرارها ، وهم لم يتفقوا جميعا على المكان المحدد للموقف الوسط المتحرك الذى يودون الوقوف فيه ، ولكنهم يدركون جميعا ما فشل ماركس فى ادراكه وهو :

أولا : الاحتمالات الانتاجية الضخمة للآلة الرأسمالية التى تبشر بمستويات جماهيرية عالية وغير محدودة للحياة مصحوبة بخدمات مجانية دون اللجوء الى النزاع الكامل للملكية الملاك السابقين .

ثانيا : المدى الذى يمكن فيه نزع ملكية المصالح الرأسمالية فعلا دون حمل الآلة الاقتصادية على التوقف ، والمدى الذى يمكن فيه دفع هذه الآلة الى الامام للعمل لمصلحة العمال . أما وقد اكتشفوا احتمال هذه الرأسمالية العمالية فانهم يعضون الى الاستنتاج بأن هذه الرأسمالية ستعيش الى الابد فى ظل أوضاع مواتية ومؤكدة على الاقل . وقد تكون الحقيقة على هذا النحو ، ولكنها لن تصل الى حدود رفض نظريتي الخاصة . فالرأسمالية لا تعنى مجرد تأثير ربة البيت على الانتاج عن طريق التفضيل بين الفول والحمص ، أو تعنى تفضيل الفتى بين العمل فى المصنع أو فى المزرعة ، أو تأثير مديرى المصانع فى اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد نوعية الانتاج وطريقته وانما تعنى خطبة للقيم وموقفا من الحياة والحضارة ، حضارة عدم التكافؤ والثروة العائلية . وهامى هذه الحضارة تسير بسرعة فى طريق الاختفاء على أى حال . وعلى الواحد منا أن يقرر موقفه من هذه الحقيقة وهل يطرب لاختفائها أو يندبه . ولكن علينا الا نغمض أعيننا عنها .

وتظل هناك مشكلة أصيلة أخرى فالتشخيص الذى يؤيد المضامين المواتية لبقاء العمالة يميل بثقله الكلى الى تأثير الانماء البارز والراهن لقوى المجتمع الانتاجية . ولكن ثمة عنصرا آخر يثير الكثير من التساؤلات .

فالانجازات السابقة نتجت عن رأسمالية غير مقيدة الى حد ما . ولا يمكن الافتراض دون المزيد من الدرس بأن العمالة ستستطيع الاستمرار في مثل هذا الاداء . وقد لا نكون مرغمين على قبول نظرية الجمود على النحو التي هي فيه ليزعجنا احتمال ثبوت هذه النظرية فيما بعد ، ولا سيما اذا أثقل نظام الملكية الفردية الخاصة بأعباء دائمة ، وقيد بأنظمة تتجاوز طاقات احتماله . ولا بد للحل الاشتراكي الواضح في مثل هذه الحالة أن يفرض نفسه حتى على خصوم الاشتراكية كشر لا بد منه .

- ٢ -

تكون عملية تحول الانظمة الاشتراكية من مرحلة الى أخرى عملية مستمرة وان رافقها شيء من البطء . وقد يبدو الاطار الاجتماعي في عين المراقب الذي يدرس التسيج المعتدل للاوقات الهادئة ثابتا لم يطرأ عليه تبديل . وكثيرا ما تتعرض العملية أيضا الى نكسات لو درست على علاقتها لأوحت لهذا المراقب بوجود اتجاه مضاد أو معاكس . ولكننا نشهد في بعض الاحايين اسرعا في حركة هذه العملية . وتكون الحروب الكبرى أحد أسبابه الواضحة . ولقد كان النصر في الحروب في الماضي يضيف الى مكانة الطبقة الحاكمة والى قوة الاطارات التنظيمية التي ترتبط بها تلك الطبقة . لكن الامور لم تغد على هذا النحو في ظل الأوضاع العصرية . فلم يكن تأثير الحرب الكونية الاولى في جيلنا هذا على الوضع الاجتماعي في الولايات المتحدة كبيرا ، وذلك لان المجهود الحربي لم يكن مضمنا الى حد كبير . كما أن الحرب لم تطل الى حد يمكنها من أن تترك أثرا دائما . لكن الوضع في أوروبا كان مختلفا كل الاختلاف . فلقد أثبت الميل الكامن نحو البناء الاشتراكي في البلاد المقهورة حيث امتدت السنة اللهب الى هياكلها الاجتماعية ، وجوده عن طريق الاندفاع الى السطح ودفع كل شيء أمامه لفترة قصيرة من الزمن . ولعل ما هو أهم من هذا أن شيئا شبيها بهذا الوضع قد نشأ وان كان على نطاق أضيق بالطبع في البلاد المنتصرة . ولقد توقفت الجمهورية البورجوازية في فرنسا عن العمل على النحو الذي كانت تعمل فيه عام ١٩١٤ . وفي انجلترا وصل الحكم ، وان لم يصل الى السلطان المطلق ، حزب عمالي لا يعتبر اشتراكيا وان وقع تحت تأثير جناحه الاشتراكي . ومر موقف القطاع السياسي في كل من البلدين من نظام المشاريع الفردية بمرحلة تبدل أساسي .

واذا ما أوضحنا وجود ميل سابق الى الهدف الاشتراكي أصبح من

السهل علينا أن نفهم حقبة ما حدث . وبالرغم من أن الاصوات التي ارتفعت مطالبة باستمرار السياسات التي تقرر في سنوات الاقتصاد الحربى لم تلق استجابة ضخمة ، وبالرغم من أن السخط العام على أنظمة الحرب وقيودها ، حالت دون أى تقدم على نفس الخطوط والاسس ، فان أية عودة الى سياسات ما قبل الحرب لم تكن ممكنة أو محتمة ، حتى اذا وقعت محاولتها . ولقد ثبت هذا ثبوتا واضحا من عودة انجلترا الى قاعدة الذهب وفشلها في تحقيق هذه السياسة ، ففي عالم لم يظل عالم المشاريع الحرة . لم يعد في امكان قاعدة الذهب التي تعتبر الطفل الملعون الذي يدأب على البوح بحقائق غير مسرة ، ان تعمل وان تنجح .

وكانت الأزمة العالمية والحرب السكونية الثانية مسارعين دافعين اضافيين ، وقد أثبتتا وجودهما هذه المرة في الولايات المتحدة أيضا . فلقد خلقنا أوضاعا أحس الناس ان خطأ وان صوابا ، انهما وراء كل علاج ، كان من المحتمل أن يفرض نفسه على رجال عهد المشاريع الحرة . ولقد قبلت الطبقة الاعمالية (طبقة رجال الاعمال) على مضض وهى تخشى من التعديلات التي لابد وأن يتطلبها تطبيق هذا العلاج بعض البرشامات الممثلة في أنظمة تحول دون تكرار تجارب أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ، وبرشامات أخرى قد تحول دون عودة أزمات بعد الحرب التي خبرها العالم في عام ١٩٢١ . فلقد تعلمت هذه الطبقة الكثير في غضون ربع القرن الأخير وان لم تتعلم الكثير أيضا . ولقد ارتضت كذلك أعباء مالية جديدة ماكانت لترضى جزءا منها قبل نحو من عام وهى ماظل يرفضه معظم رجالالاقتصاد في ذلك العهد أيضا . ولم يعد يهم ما اذا كانت الطبقة الاعمالية تقبل هذا الوضع الجديد أو لا تقبله . فلقد غدت قوة العمالة كبيرة الى الحد الذي يكفى ، لاسيما اذا تحالفت معها الفئات الأخرى التي تنكرت عملا ، ان لم يكن قولا ، للولاء السابق لمخطط القيم ، لاقتصاد المشاريع الفردية للحيلولة دون أية ردة تتجاوز حدود تسوية وقتية للاطراف الحادة في أى وضع .

ولاكرر هنا ما سبق لي قوله . فانا لا أرى أبدا أن الاحداث المجردة حتى ولو بلغت في أهميتها حدود الحروب الشاملة أو ما تخلقها هذه الحروب من أوضاع سياسية ، أو المواقف والمشاعر التي يتخذها الافراد والفئات من موضوع هذه الاوضاع تسيطر على الخطوط البعيدة المدى للتاريخ الاجتماعى ، اذ أن هذه الخطوط وليدة قوى أعمق جذورا وقواعد . ولكننى في الوقت نفسه لا أرى أن مثل هذه الاحداث وماتخلفه من أوضاع تزيل العوائق من طريق الاتجاهات الأكثر أهمية ، وهى عوائق

تستطيع أن تخلق الإبطاء في سير التطور الاجتماعي . وعلينا أن نلاحظ أن مثل هذه الأحداث يجب ألا تؤلف بواقع الحتمية ، سببا يحفز أي اشتراكي جدي على الترحيب بها ، فقد يكون التطور في طريق الاشتراكية في حالة غيابها ، ولكنه يكون أثبت قدما وأصدق استمرارا ، وتكون النكسات وظهور الاوضاع التي لا يمكن سوسها في مثل هذه الحالة أقل احتمالا ، بينما يكون تنسيق التطورات في مختلف القطاعات القومية أكثر كمالا . اذ كما أن وجود المعارضة الفعالة متطلب أو بني من متطلبات العمل المنظم للحكومات الديمقراطية ، فان وجود هذه القوى الاقتصادية التي تقاوم التبدل التنظيمي قد يكون ضروريا للحفاظ على سرعة هذا التبدل ضمن حدود السلامة والامن .

ويكون التضخم أحد العوامل القوية جدا في الاسراع بعملية التحول الاشتراكي . ولما كان عدد كبير من الثقات يؤكدون ان التضخم أكبر أثرا في تحطيم اطار المجتمع وشكله ، فاني أرى ان ليس من الضروري الاصرار على هذا الافتراض . ولو قبلنا به فان النتيجة التي نصل اليها من كل ماقلت حتى الآن ، هي أن من المهم كل الاهمية بالنسبة الى كافة وجهات النظر الممكنة ، باستثناء وجهة النظر الثورية اللامسئولة أن تكييف العملية الاقتصادية لاي بلاد بعد انتهاء الحرب بشكل يضمن لها ، وقف خلق أي تضخم جديد . ولكن من الواضح في الوقت نفسه أن هذه المهمة شاقة للغاية في عالم يخشى فيه كل انسان من النتائج القصيرة المدى لمثل هذه السياسة ، وتكون فيه بعض التعديلات المطلوبة كتلك التي تتناول رفع بعض الاسعار التي كانت خاضعة للرقابة في الماضي دون ارتفاع في معدلات الاجور مستحيلة من الناحية السياسية (١) . ولقد كان السبيل الوحيد الذي يمكن اتباعه في ظل مثل هذه الظروف والذي اتبع فعلا بعد عام ١٩٤٥ مصحوبا بحملة من السباب والاتهامات ، وان لقي فعلا الكثير من التأييد العام هو تخفيف حدة المتاعب الانتقالية بجرعة من التضخم السلمي المراقب الذي أمكن تحقيق استمرار فاعليته بالحفاظ على المستوى العالي للانفاق على القوات المسلحة ، وباتباع سياسة العون المالي لأوروبا ، ولقد حقق كل هذا هدفه بصورة عامة . وكما اتضح للكثيرين ، وان لم يتضح لكافة رجال الاقتصاد ، ان فترة من الائناء الاقتصادي الجم النشاط المتضمن

(١) ان الطريق البديل الذي يحدد الاسعار الأخرى والاجور النقدية ، لا يعتبر أقل امكانا من الناحية السياسية فحسب ، بل وأكثر تعقيدا ، وصعوبة على التنفيذ ، دون أن يؤدي الى ازمة خطيرة .

توفير الكثير من متطلبات الاستثمار قد حلت ، وان فى الامكان تجنب الاضطرابات الرئيسية ، وان اقتصاد الولايات المتحدة سيتوسع على أساس مستوى يرتفع ببطء للأسعار ولوقت ما ، وان هذا معقول مهما حدث فى الخارج من تطورات باستثناء وقوع حرب عالمية جديدة .

لكن مثل هذه الاعتبارات لا تأخذ بعين التقدير على أية حال حقيقة مشنومة فى المستويات العمالية من التشغيل - ويبدو أننا تخلينا أخيراً عن شعارات التشغيل الكامل - تصبح متطلبات الاجور أو غيرها من المتطلبات التى ترفع من التكاليف المالية لتشغيل العمال تضخمه وحتمية ، سواء أكانت هذه المستويات طبيعية أو وليدة سياسات تفرض التشغيل العالى ، وتنبثق حتميتها من الحقيقة الواقعة وهى ان المستوى العالى للتشغيل يزيل السبب الوحيد الذى يحول دون رفعها . أما تضخميتها فتنبش عن أن الانتفاع الكلى من الموارد والاقتراض من المصارف وإعادة النظر تصاعدياً فى الأسعار تؤمن طريقاً سهلاً للغاية لارضاء هذه المتطلبات . وبالرغم من أن المساومات مازالت تعقد مع النقابات على شكل فردى ، فإن الحركة فى واقعها حركة عامة ، بحيث اننا نندفع فى طريق الاوضاع التى صورها كينيس والتى لم يعد لمعدل الاجر النقدي فيها أى تأثير على الانتاج والتشغيل وانما على قيمة الوحدة النقدية فقط . ولما كانت أوضاع القيادات النقابية وأوضاع الحكومة على ما هى عليه الآن فليس ثمة ما يستطيع وقف هذه الطريقة الآلية من الإيحاء لضغوط تضخمية على مدار السنة هذا اذا استثنينا بعض الحالات الشاذة المتعلقة ببعض الاوضاع العامة لشركات معينة . وليس ثمة من شك فى أن الطلبات المتزايدة على الحزاة وأساليبنا المغرقة فى تقديميتها فى فرض الضرائب ، تعقد هذا الوضع بالطبع ، وان كانت غير مسئولة عن خلقه .

وقد لا يكون ثمة حاجة الى القول بأن الهبوط فى الأسعار كالذى حدث من قبل والذي يحتمل أن يحدث ثانية ، لا يقيم الدليل على أى شيء يناقض وجود الضغط التضخمى . ولو استثنينا التحركات فى أسعار المواد الزراعية وغيرها من الحالات الذاتية الايضاح ، والتى وقعت بعد الحرب ، فإن هذه الهبوطات تحدث بصورة بارزة فى سير كل عملية تضخم كما يظهر من التضخم فى النقد الالماني الذى وقع فى نهاية الحرب الكونية الاولى . وترتفع صيحات الذين مسهم هذا الهبوط مطالبين بسحب جزء من العملة من التداول لمنع التضخم وكذلك يفعل زملاؤنا من الاقتصاديين الذين يعيشون على تشخيص هذا العلاج والذين لا يستطيعون أن يروا علاجاً سواه . ولكن لعل مما يميز الطاقات الانتاجية للصناعة الامريكية ،

ولا سيما وان قوة هذه الميزة تظهر في عفويتها ، أن الشكوك لاتزال مماثلة فيما اذا كان الخطر الذي يهدد مجتمعنا قائم في التضخم أو في سحب العملة لمكافحة هذا التضخم .

- ٣ -

ولا ريب في أن حالة الضغط التضخمي على مدار العام تترك آثارا كيفية تضعف الاطار الاجتماعي للمجتمع وتقوى الاتجاهات الهامة مهما لبست لبوس التعابير الليبرالية ، بحيث يغدو مألوف كل اقتصادي ذي كفاية أن ينسب كل شيء الى المزيد من التضخمات الكبيرة . ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد . فبعض العلاجات الشائعة لمثل هذه الاوضاع لاتلطف بل تؤزم الاوضاع الراهنة . ويبدو لي أن الوضع غير مفهوم تماما . ولنبحث هنا بشيء كثير من الايجاز ثلاثة أشكال من العلاج :

١ - لعل الحد من حجم الافتراض عن طريق تحديد معدلات الفائدة أو الاعتمادات هو أكثر الاجراءات استقامة للسيطرة على التضخم وكبح جماحه . واني لا قدر تمام التقدير أن من الواجب تحرير المعدلات النقدية من سيطرة السياسات المالية الرخيصة ، واذا أردنا الحصول على وضع عادي على صعيد اقتصاد المشاريع الحرة ، وان تحرير الأسواق المالية أو إعادة بنائها على أساس حر يجب أن يحتل المركز الأول في العناية . لكن هذا لا يغير من الحقيقة الواقعة وهي أن سياسة تقييد القروض ستؤدي في الوقت الحاضر الى نتائج تختلف كل الاختلاف عن تلك التي تدفعنا سياسة القروض القديمة الى توقعه . واذا ما قبلنا بهذا الوضع دون أي اشتراط ، ومن أجل النقاش وحده ، فاننا لا نستطيع الا أن نرى بأنه ينطبق على عالم يتميز كل شيء فيه بالمرونة ولا يخشى مما يمكن أن نسميه بالانحسارات العلاجية . . . وكان من المفروض أن يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة في مثل هذا العالم الى خفض من حجم العمليات والاجور النقدية والتشغيل . وليس ثمة من شك في أن هذه الآثار لن تتبلور وتتجسد في الوقت الراهن . واذا قدر لها أن تجسد فانها لابد وأن تستفز العمل الحكومي لتجميدها . ولا تحقق القيود على القروض بعبارة أخرى في الوقت الحاضر أكثر من زيادة المتاعب في وجه الاعمال . ولا ريب في أن القيود على القروض الاستهلاكية تترك مثل هذا الأثر الى حد ما وان كان لابد من عمل شيء في هذا المجال .

٢ - وتقوم متاعب مماثلة في طريق السيطرة على التضخم عن طريق

زيادة الضرائب وهي تمثل علاجاً مستقيماً أيضاً وإن لقي شيئاً من التقبل عند رجال الاقتصاد المعاصرين الذين ضنوا به على القيود على القروض . ومن الصحيح أن في الامكان تحقيق شيء عن طريق زيادة الضرائب على الاستهلاك . ولا ريب في أن مثل هذا الاجراء في أى وضع تضخمى يُعتبر تطبيقاً رائعاً لنظرية كينيس . ولكن اذا كانت الزيادة ستتناول الضرائب على الشركات وعلى الدخول العالية وحدها فإن الاثر على الضغط التضخمى يكون صغيراً في أحسن الحالات ، وقد يكون سلبياً . إذ لو قدر للمعدل الراهن للتقدم الاقتصادى أن يستمر وقدر للمعدل الحالى في اعتبار المعدات المستعملة منسوخة ، أن يستمر أيضاً ، فلا بد من أن يتزايد اللجوء الى الاعتمادات المصرفية التضخمية لسد النقص الخاص في الوسائل المالية اللامتضخمة . وعلى العكس فإن الهبوط في معدلات التقدم وبطلان المعدات سيؤدى حتماً الى خفض الضغوط المتضخمة مؤقتاً والى زيادتها على المدى البعيد (١) .

٣ - ويتمثل العلاج المحلى الثالث في فرض الاشراف المباشر كتحديد الاسعار والاولويات والمساعدات المالية وما شابهها . وقد لا يعيقنا عن تبنيها ما نراه من تقبلها على صعيد عام لدى قطاعات معينة من الرأى العام . فادخال هذه الاساليب من جديد يعنى بالنسبة الى البيروقراطية بصورة خاصة استفادة بعض الارض التى فقدتها . أما بالنسبة الى النقابات فهو يعنى مزية حاسمة في المعركة من أجل السيطرة على بند الارباح . وأما بالنسبة الى رجال الاعمال فهو يعنى ضياع خط الرجعة المفتوح حالياً لهم والذي سيظل مفتوحاً جزئياً ان لم يكن كلياً ، طالما ان في الامكان تفادى المعركة عن طريق تعديل الاسعار . وقد يجعل هذا التراجع معتمداً على الأقل على سماح الحكومة ، وهو سماح ليس ثمة ما يدعوا الى الاعتقاد بتأمينه ، بقصد تأمين الوسائل اللازمة لتحسين الآلة الانتاجية . وهكذا قد تؤدي السيطرة على

(١) ليس من العسير على أن أثبت السبب في أن هذه المناقشة لا تؤثر على اصدقائى من الراديكاليين ولا تستثيرهم ولكننى اعترف بأننى أجند من العسير على ان أفهم وضع بعض الاقتصاديين المتأزمين الذين يرقون فوق الشبهات ، والشك في أنهم يرجون بفشل آلتنا الصناعية في العمل بنجاح ، والذين يضعون موضوع التخفيض في الاستثمارات الصناعية في قائمة الوسائل المقبولة لمقاومة التضخم سواء في هذه البلاد أو في إنجلترا . ويجب ان يلاحظ أيضاً أن رأى بعض المغالين في ميولهم المحافظة في أن الضرائب التصاعدية الصالية قد تشجع على قيام الاخطار التضخمية وأن خفض الضرائب في اللحظات الحاسمة قد يقلل من هذه الاخطار يجب أن لا يقابل بما يلقاه عادة من هزء وسخرية (المؤلف)

الاسعار بعبارة أخرى الى استسلام المشاريع الفردية الخاصة للسلطة العامة . وهذا يعنى فى حد ذاته خطوة مهمة فى طريق الاقتصاد الموجه .
وأنا لا أريد أن أتكهن وكل ما أريد أن أفعله هو أن اتبين الحقائق وأن أبين الاتجاهات التى تشير اليها هذه الحقائق .

ويستطيع الضغط التضخمى المستمر والطويل المدى أن يلعب دورا هاما فى التغلب على نظام المشاريع الخاصة فى النهاية عن طريق البيروقراطية اذ تعزى الاحتكاكات الناجمة ، وما يعقبها من أزمات الى المشاريع الفردية وتستخدم كحجج للمزيد من القيود والأنظمة . وأنا لا أقول ان أية فئة لابد وأن تسير على هذا الخط مستترة بهدف واع ، اذ أن الاهداف لا تكون واعية كل الوعى دائما وقد يظهر وضع يعتبر فيه معظم الناس التخطيط الكامل شرا من أسوأ الشرور المحتملة وهم لن يطلقوا عليه حثما اسم الاشتراكية أو الشيوعية اذ أنهم يستثنون منه دون شك المزارع وتاجر المفرق والمنتج الصغير ، ولتصبح الرأسمالية المثلثة فى نظام المشاريع الفردية الخاصة ، ومخطط يضم القيم ، طريقة حياتية وحضارية لا تستحق أن يهتم بها انسان .

ولا أجرؤ على التأكيد بأن العبقرية الامريكية فى ضخامة الانتاج التى يعتمد التفاؤل بالنسبة الى هذه الطريقة الحياتية على أدائها الماضى ، قادرة على الصمود لهذه التجربة ، كما لا أجرؤ على القول بأن السياسات المسئولة عن هذا الوضع يمكن أن تنعكس وأن تقلب .

ولقد كان ماركس مخطئا فى تحليله للطريقة التى سينهار فيها المجتمع الرأسمالى ، ولكنه لم يكن مخطئا على الاطلاق فى التنبؤ بأن هذا المجتمع سينهار فى النهاية . ويخطئ دعاة نظرية الجمود فى تشخيصهم للأسباب التى تدعوهم الى الاعتقاد بإمكان ثبات العملية الرأسمالية وجمودها ، ولكنهم قد لا يخطئون عندما يقولون بانها ستتجمد وتثبت بمساعدة نسبية من القطاع العام .

تحليل حركة الملاحة فى القناة

خلال شهر يونية سنة ١٩٦٣

الحركة الملاحية :

زاد عدد السفن التى عبرت القناة خلال يونية ١٩٦٣ على تلك العابرة خلال نفس الشهر من عام ١٩٦٢. بمقدار ٧٢ سفينة أى بنسبة ٤٧٪ ٠٠ فقد بلغ عدد السفن العابرة خلال يونية الحالى ١٦٠٧ سفن مجموع حمولتها الصافية ١٧٩٢١٧٠٠ طن بمتوسط يومى قدره ٥٣٦٦ سفينة مقابل ١٥٣٥ سفينة. حمولتها الصافية ١٦٢٧٤٧٧٠ طنا بمتوسط يومى قدره ٥١٢٢ سفينة فى يونية ١٩٦٢ .

وقد عبرت القناة من الشمال الى الجنوب خلال يونية الحالى ٨٠٠ سفينة مقابل ٧٤٠ سفينة فى يونية الماضى بزيادة قدرها ٦٠ سفينة ، وذلك لزيادة عدد السفن الفارغة بمقدار ٢٤ سفينة (٣٧٩ مقابل ٣٥٥) والسفن المحملة بمقدار ٣٦ سفينة (٤٢١ مقابل ٣٨٥)

أما السفن العابرة من الجنوب الى الشمال فقد بلغت ٨٠٧ مقابل ٧٩٥ بزيادة قدرها ١٢ سفينة ، ويرجع ذلك الى زيادة عدد السفن الفارغة بمقدار ٤ سفن (٤٣ مقابل ٣٩) والسفن المحملة بمقدار ٨ سفن (٧٦٤ مقابل ٧٥٦) .

الحمولة الصافية :

سجلت الحمولة الصافية للسفن العابرة بقناة السويس خلال
يونية ١٩٦٣ زيادة قدرها ١٦٤٧٠٠٠ طن أى بنسبة ١٠٠٪ وذلك
بمقارنتها بحمولة يونية ١٩٦٢ ، حيث بلغ مجموعها خلال الشهر
الحالى ١٧٩٢٢٠٠٠ طن مقابل ١٦٢٧٥٠٠٠ طن فى يونية الماضى .

وبتقسيم الحمولة الصافية طبقا لاتجاهى العبور يتضح انها قد
زادت بالنسبة للسفن العابرة جنوبا بمقدار ١١١٢٠٠٠ طن أى
بنسبة ١٤٢٪ (٨٩٥٢٠٠٠ طن فى الشهر الحالى مقابل ٧٨٤٠٠٠٠
فى يونية الماضى) وذلك نتيجة لارتفاع الحمولة الصافية لجميع
أنواع السفن عدا سفن البريد .

كما زادت بالنسبة للسفن المتجهة شمالا بمقدار ٥٣٥٠٠٠ طن
أى بنسبة ٦٣٪ (٨٩٧٠٠٠٠ طن مقابل ٨٤٣٥٠٠٠ طن) ويرجع
هذا الى ارتفاع الحمولة الصافية للناقلات المحملة .

وقد ارتفع المتوسط اليومى للحمولة الصافية من ٥٤٣٠٠٠
طن فى ١٩٦٢ الى ٥٩٧٠٠٠ طن فى يونية ١٩٦٣ .

وبتحليل الزيادة المسجلة فى الحمولة الصافية للسفن التى
عبرت القناة خلال الشهر الحالى بين السفن المحملة والفارغة
والحربية مقارنة بمثيلاتها فى يونية ١٩٦٢ يتضح الآتى :

السفن المحملة	+ ٦٧٢٠٠٠ طن
السفن الفارغة	+ ٩٦٠٠٠٠ طن
السفن الحربية	+ ١٥٠٠٠ طن
المجموع	+ ١٦٤٧٠٠٠ طن

حركة الناقلات العابرة خلال شهر يونية ١٩٦٣

سجلت الناقلات العابرة خلال شهر يونية ١٩٦٣ زيادة عددية على تلك العابرة في يونية ١٩٦٢ بمقدار ٥٨ ناقله أى بنسبة ٧٥٪ ، حيث بلغ عدد ناقلات الشهر الحالى (٨٢٨ ناقله مقابل ٧٧٠ ناقله) فى يونية الماضى .

وبتقسيم الناقلات عدديا حسب اتجاه العبور يتضح انه قد عبرت القنـة من الشمال الى الجنوب ٤٠١ ناقله مقابل ٣٦٩ بزيادة قدرها ٣٢ ناقله ، يرجع هذا الى ارتفاع عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٢٥ ناقله (٢٦٢ ناقله مقابل ٣٣٧ ناقله) والناقلات المحملة بمقدار ٧ ناقلات (٣٩ ناقله مقابل ٣٢ ناقله) .

وبالنسبة للناقلات المتجهة شمالا فقد زاد عددها بمقدار ٢٦ ناقله (٤٢٧ ناقله مقابل ٤٠١) وذلك نتيجة لارتفاع عدد الناقلات المحملة بمقدار ٢٥ ناقله (٤١٤ ناقله مقابل ٣٨٩ ناقله) أما الناقلات الفارغة فزادت بمقدار ناقله واحدة (١٣ ناقله مقابل ١٢ ناقله) .

وزادت الحمولة الصافية للناقلات العابرة فى يونية الحالى بمقدار ١٥٨٠٠٠٠ طن أى بنسبة ١٣٦٪ حيث بلغت خلال الشهر الحالى ١٣١٨٠٠٠٠ طن مقابل ١١٦٠٠٠٠٠ فى يونية ١٩٦٢ وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٤٪ من مجموع الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال يونية من العام الحالى بينما كانت هذه النسبة ٧١٪ فى يونية من العام الماضى . وقد ارتفع متوسط الحمولة الصافية للناقله من ١٥٠٦٥ طنا فى يونية ١٩٦٢ الى ١٥٩١٨ طنا فى ١٩٦٣ .

كما بلغ متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقله محملة ٢٨١٤٩ طنا فى يونية الحالى مقابل ٢٦٨٣٥ طنا فى الماضى .



الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ١٨١
الـ
الـ ٣٠ الثمن

Bibliotheca Alexandrina



0696462